



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الوطنية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2 - أبو القاسم سعد الله-

قسم اللغة العربية وآدابها

كلية اللغة العربية وآدابها واللغات الشرقية

**استراتيجيات الخطاب وأبعاده التداولية بين
النحاة والبلاغيين من القرن الثاني إلى القرن
الخامس هجري**

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في اللغة العربية وآدابها

تخصص: الدراسات اللغوية النظرية

إشراف الأستاذ الدكتور:

إعداد الطالبة:

مولود بغورة

أمال أورابح

العام الدراسي: 1439-1440 هـ / 2018-2019 م



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الوطنية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2 - أبو القاسم سعد الله-

قسم اللغة العربية وآدابها

كلية اللغة العربية وآدابها واللغات الشرقية

**استراتيجيات الخطاب وأبعاده التداولية بين
النحاة والبلاغيين من القرن الثاني إلى القرن
الخامس هجري**

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في اللغة العربية وآدابها

تخصص: الدراسات اللغوية النظرية

إشراف الأستاذ الدكتور:

إعداد الطالبة:

مولود بغورة

أمال أورابح

العام الدراسي: 1439-1440 هـ / 2018-2019 م



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الوطنية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2 - أبو القاسم سعد الله-

قسم اللغة العربية وآدابها

كلية اللغة العربية وآدابها واللغات الشرقية

**استراتيجيات الخطاب وأبعاده التداولية بين
النحاة والبلاغيين من القرن الثاني إلى القرن
الخامس هجري**

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة الجزائر 2	أ.د محمد الحباس
مشرفا ومقررا	جامعة الجزائر 2	أ.د مولود بغورة
مناقشا	جامعة الجزائر 2	أ.د حورية عميروش
مناقشا	جامعة الجزائر 2	أ.د موسى جمال
مناقشا	جامعة تيزي وزو	أ.د عمر بلخير
مناقشا	المدرسة العليا للأساتذة	أ.د نصيرة غماري



جاء في محكم التنزيل قوله تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (الإسراء: 85)

لذا نرفع أيدينا متضرعين بالدعاء إلى الله سبحانه وتعالى بالقول:

﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ (طه: 114)

فالحمد لله رب العالمين، الذي بفضلِهِ تَمَّتْ النِّعَمُ والفضائل من العلم والمعرفة و العون والتيسير .

إهداء

- اللهم ربّي هذا بعض ما علمتني فهو منك وإليك

- إلى محبي القرآن الكريم، ولغته

- وإلى الذين نذروا أنفسهم لتدريس كتاب الله وعلومه، سائلة الله عزّ وجلّ أن ينفع به معدّه،

ومدرّسه ودارسه، والمطلّع عليه

- إلى نور قلبي وفؤادي، مصدر حبي واعتزازي وبلسم حياتي والديّ الكريمين، حفظهما الله

وأطال عمرهما

- إلى إخوتي وأخواتي الذين طالما شجعوني على البحث والاستمرار فيه.

- إلى كل من عمل على تشجيعي وتحفيزي نحو النجاح والتقدم

شكر وعرفان

- الشكر أولاً لله سبحانه وتعالى على فضله ونعمه

- الشكر ثانياً للوالدين الكريمين على رعايتهما وتشجيعهما الدائم لي

- الشكر موصول أيضاً للأستاذ المشرف على قبوله الإشراف على الموضوع وتوليئه لي

بالرعاية والتشجيع والاهتمام، فأدامكم الله ذخراً للعلم ومنازلة مضيئة للبحث والباحثين

- كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من شجعني ونصحني أساتذة وزملاء

مقدمة



أنعم الله على عباده بالعقل والبيان، لقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ ﴿٢٠﴾ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴿٢١﴾﴾

خَلَقَ الْإِنْسَانَ ﴿٢٢﴾ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴿٢٣﴾ [سورة الرحمن، الآيات: 1-4].

فبواسطة نعمة العقل يتم استعمال اللغة لأجل التخاطب والتواصل مع الغير، والتعبير عن مختلف المقاصد والأغراض.

وقد دأب درس اللساني الحديث والتداولية بشكل خاص على التنبه لقيمة الخطاب وأهميته في التواصل، فانكب علماء اللسانيات على دراسته من مختلف نواحيه واستعمالاته، فأتجهت الدراسات إثر هذا الاهتمام نحو الاهتمام به من حيث هو بنية تركيبية مؤلفة، ومن حيث هو غاية تواصلية بغية تتبع مقاصد المتكلمين في مختلف السياقات والمواقف التواصلية. وقد أسفر ذلك عن وجود تيارين في الدراسة هما: الاتجاه البنوي بزعامة دي سوسور والاتجاه التواصلية ممثلا بجهود رومان جاكبسون.

وجدير بالذكر والتنويه، أن العرب القدامى قد اهتموا هم أيضا بدراسة الخطاب العربي من اتجاهين هما الاتجاه البنوي ويمثله النحويون بالدرجة الأولى من خلال اهتمامهم ببناء الجمل والتراكيب وطرائق بناء الجملة وفق معيار الصحة والسلامة اللغوية والاتجاه التواصلية ويمثله البلاغيون، الذين يسعون إلى جعل الخطاب يصل إلى المتلقي ضمن مقامات تواصلية. وقد حاولت الكثير من الدراسات اللسانية الحديثة سواء الأكاديمية منها أو غيرها إعادة قراءة التراث اللغوي العربي من منظار لساني حديث، وكثير منها تلح وتحت على ضرورة الربط بين الفكر اللغوي العربي الأصيل والمعاصر، إما لأجل مقارنة القديم بالحديث أو من أجل إسقاط الحديث على القديم حتى يسهل فهم جهود السلف من القدماء ومن هذه الدراسات نذكر على سبيل المثال لا الحصر: حسام البهنساوي من خلال دراسته "أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث".



لكنّ، فهم التراث القديم على حقيقته ومحاولة سبر أغواره لا يتأتى إلا من خلال سياقاته الزمانية والمكانية والفكرية في طرح القضايا لما لها من خصوصية تقتضيها طبيعة العصر، لأنها أمور مرتبطة بشروط التداول والتخاطب في زمن الفصاحة العربية، فتراثنا اللغوي العربي يمتاز بنوع من الخصوصية والمرونة، وينوع من الجمالية والتفنن في الأساليب. كما أنّ الكثير من القضايا اللغوية والمسائل النحوية أو البلاغية المتوصل إليها في عصرنا الحالي، مستمدة في الأساس ومستنبطة من مفاهيم تراثية وجهود سابقة، وهذا يدل على عمق في التفكير ومنطق في اللغة لدى اللغويين العرب القدامى.

وفي غمرة الاهتمام بدراسة الخطاب ودراسة التواصل اللساني بمختلف أشكاله وكذا آليات إنتاجه وتحقيقه، وكذا بالنظر إلى الدراسات التي تدعو إلى تيسير سبل تدريس النحو من جهة باعتبار وصف عمل النحويين بأنه عمل شكلي بنوي، يتسم بالتعقيد والغموض، وكذا الدراسات التي أعادت إحياء البلاغة في حلة جديدة كأمين الخولي وأحمد الشايب و محمد العمري وغيرهم. ارتأينا اختيار العنوان الآتي كموضوع لبحثنا من خلال استقراء التراث اللغوي العربي ضمن الاتجاهين البنوي والتواصلية، وهو " استراتيجيات الخطاب وأبعاده التداولية بين النحاة والبلاغيين من القرن الثاني إلى الخامس هجري "

وهذا الاختيار مرده إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية نحصرها فيما يلي:

* الأسباب الذاتية: والمتمثلة في:

- حب الاطلاع على التراث اللغوي العربي والاعتراف من أصوله واستكشاف قواعده وأصوله الصحيحة المتعلقة بالخطاب العربي الفصيح من حيث القاعدة واستعمال القاعدة، خصوصا وأن اللغة في مجملها ملكة وتأدية، وتأدية تلك الملكة- التخاطب- تختلف من شخص لآخر ومن زمن لآخر وذلك حسب كفاءات المخاطبين التواصلية. والخطاب اللغوي



العربي غني بهذا المجال من حيث أسس الاستعمال الصحيح للغة وطرائق التخاطب
التواصلية المعيارية التي تضمن إيصال المعاني وتحقيق الأهداف الخطابية.

* الأسباب الموضوعية: والمنحصرة في:

- استقراء مجال دراسة الخطاب عند كل من النحويين والبلاغيين خصوصا في مجال
التراكيب اللغوية التي تعد نقطة تقاطع بينهما، مع العلم أن لكل علم هدفه الخاص من
الدراسة ، فالنحويون يركزون على الخطاب كبنية تركيبية تجريدية شكلية، إذ الشكل عندهم -
الإعراب- مهم لتحقيق المقاصد وتأدية الوظائف النحوية وإيصال المعاني. أما البلاغيون
فتركيزهم قائم على ضرورة تطابق المعاني مع مقامات الذكر المختلفة من منطلق مقولتهم
الشهيرة "لكل مقام مقال".

- تميز فترة القرن الثاني إلى الخامس هجري بغزارة في التأليف النحوي والبلاغي، من خلال
مرحلة التأسيس والتفعيد وصولا إلى مرحلة النضج والاكتمال، مع اتسام هذه الفترة بسوء للفهم
قبل مرحلة التأسيس وبعد مرحلة النضج والاكتمال لهذين العلمين، وهو عامل أسال حبر
الكثير من النحويين والبلاغيين بخصوص حقيقة الخطاب وطبيعته التواصلية.

- الوقوف على جملة الاستراتيجيات المختلفة سواء المستنبطة عن طريق استقراء كلام
العرب أو المعتمدة لدى كل من النحويين والبلاغيين في دراسة الخطاب والتفعيد له بجعلها
معيارا للصواب وقوانين للتخاطب، مع الحرص على بيان أبعاد هذه الأخيرة وأهميتها في
التخاطب والتي جعلت كلا من العلمين مكتملين تنظيرا وتطبيقا.

ومن منطلق هذه الدوافع صغنا لبحثنا الإشكالية الرئيسية الآتية:

- فيم تتجلى تداولية الخطاب اللغوي العربي عند النحويين والبلاغيين؟



وقد تلت هذه الإشكالية مجموعة تساؤلات، هي:

تداولية الخطاب عند النحويين والبلاغيين أهي على مستوى المبادئ والأحكام والقواعد الضابطة؟ أم هي على مستوى المنهج المتبع في طرح تلك القواعد المعيارية وشرحها وتعليلها؟ أم هي على مستوى الأهداف المرجو تحقيقها من خلال نشأة النحو والبلاغة كعلمين مستقلين لهما أهداف خاصة؟ ولأجل هذه الأهداف المنشودة، فما هي الاستراتيجيات المعتمدة في الخطاب اللغوي العربي بين النحويين والبلاغيين؟ وما أبعاد هذه الأخيرة حسب طبيعة العلمين خلال الفترة الممتدة من القرن الثاني إلى الخامس هجري؟

ووفقا لهذه الإشكالية ، انطلقنا من الفرضيات الآتية الذكر:

- إمكانية وجود اختلاف في منهج دراسة الخطاب بين النحويين والبلاغيين بالنظر إلى طبيعة العلمين وخصوصيتهما وأهدافهما، وهو ما يستوجب عقد مقارنة بينهما بغية التوصل إلى نظرة شاملة تغطي حقيقة الخطاب ودوافع التخاطب بين الاثنتين في الفترة المحددة بين القرن الثاني والخامس هجري ، والتي عرفت سوء الفهم مرتين مثلما أشرنا إليه.
- احتمال وجود تشابه أو اختلاف في استراتيجيات الخطاب المعتمدة بين النحويين والبلاغيين في استخلاص أصول الخطاب اللغوي العربي، وذلك من عصر إلى عصر ومن متكلم لآخر حسب مدونة البحث.

وهدفنا من خلال هذه الفرضيات هو الكشف عن أسرار الخطاب اللغوي العربي تداوليا والتنقيب عن دقائقه وخصوصيته في الطرح لمختلف المسائل والاستراتيجيات التي تجعل من الخطاب، خطابا يتسم بالصواب والبيان من الناحيتين النحوية والبلاغية، وذلك بالوقوف على تجليات الوضع والاستعمال في قانون النحويين والبلاغيين وأبعادها التخاطبية، من خلال الإحاطة بأوجه التشابه أو الاختلاف بين العلمين.



بناء على هذه الفرضيات والإشكالية التي حددناها والأهداف المرجو تحقيقها ،
وقصد الإجابة عن هذه التساؤلات ارتأينا تتبع خطة البحث الآتية: مقدمة- مدخل- خمسة
فصول، حيث تميز كل فصل فيه بوجود ثلاثة مباحث باستثناء الفصل الخامس الذي
اقتضى أربعة مباحث، وشكلت المباحث الأولى لهذه الفصول جانبا نظريا تأسيسيا وخاتمة.

مقدمة البحث: جاء فيها شرح أسباب اختيار الموضوع وكذا المنهج المتبع فيه،
وأهداف الدراسة المرجو تحقيقها.

المدخل تحت عنوان " حال الخطاب في الجاهلية والإسلام"، حاولنا من خلاله إعطاء صورة
عامة حول حالة الخطاب في الجاهلية والإسلام، قبل بدء العمل على دراسته تنظيرا وتقعيدا
باستنباط الأصول فيه.

أما الفصل الأول الموسوم بـ"الخطاب: مصطلحات ومفاهيم"، ركزنا فيه على ماهية
الخطاب عند العرب القدامى والغربيين بتسليط الضوء عن البحث عن حقيقة المصطلح الذي
عرف تذبذبا في تعريفه كونه متشعبا ومتواجدا في حقول معرفية مختلفة، محاولة منا لوضع
تحديد دقيق له، ومن ثمة أشرنا من خلاله إلى اتجاهات دراسته وتحليله عند العرب والغربيين
بغية استنباط التشابه أو الاختلاف الحاصل بينهما. ومن ثمة، بينا علاقة الخطاب باللغة
ضمن شروط وقواعد التخاطب اللغوي من جهة وأهداف الخطاب من جهة أخرى. فعملنا
على بيان علاقة الخطاب بالسياق وأهميته في إنتاجه وفهمه، ثم علاقة الخطاب
بالاستراتيجيات التي يعتمدها المتكلم وأنواعها والعوامل المؤثرة فيها كالسلطة والمقاصد،
موضحين بذلك علاقة الخطاب بالكفاءة اللغوية، وقيمة هذه الأخيرة في تحقيق المقاصد.

في حين خصصنا الفصل الثاني الموسوم بـ" إستراتيجية الإعراب والحركات
الإعرابية"، بالحديث عن الإعراب من حيث هو إستراتيجية تخاطبية ضرورية لقيت اهتماما



كبيراً عند النحويين، إذ لا يقوم النحو إلاّ بها، فقد بينّا مفهوم الإعراب عند العرب القدامى والمحدثين وأوضحنا سبب تسميته وأسباب نشأته كعلم قائم بذاته، ثم أوضحنا أهدافه وأراء الدارسين حوله. وهذا كله جعلنا نسلط الضوء على تجليات المسائل النحوية والإعرابية عند النحويين بالوقوف على أبعادها من خلال المسائل الشكلية، والمعنوية التركيبية من خلال الحديث عن الكلام والجملة وأهمية كل منهما، وكذا المسائل المتعلقة بالعلاقات داخل التركيب من خلال الإسناد، وختماً الفصل ببيان أثر وأهمية إستراتيجية الإعراب والحركات الإعرابية في البلاغة وكيف يخدمها.

بينما جاء الفصل الثالث الموسوم بـ" إستراتيجية التقديم والتأخير" للحديث عن ماهية التقديم والتأخير وأسبابه النحوية والبلاغية، ثم موانع التقديم والتأخير عند كل من النحويين والبلاغيين، لنعرج الحديث بعدها عن أقسامه وفائدته وأراء العلماء فيه من نحويين ولغويين وبلاغيين وأدباء كونه إستراتيجية مهمة في تحقيق المقاصد التبليغية والتواصلية.

ومن ثمة، جاء الحديث عن تجليات إستراتيجية التقديم والتأخير في الجملة العمدة بتحديد ماهيتها وعناصرها وأهميتها، والتطرق إلى اعتماد التقديم أو التأخير كإستراتيجية لتبليغ المقاصد في كل من الجملتين الاسمية والفعلية، ضمن أحكام نحوية ومعايير وشروط سياقية مختلفة ضابطة للصواب وسلامة اللغة، وذلك بإيراد اعتماد الترتيب ثم مخالفة الترتيب وأبعاد كل منهما من منظور النحويين والبلاغيين. وأعقبنا ذلك بالحديث عن تجليات إستراتيجية التقديم والتأخير في الفضلة، وذلك بالوقوف على ماهيتها وأهميتها، ثم إيراد بعض العناصر المقدمة والمؤخرة فيها كالمفعول به والحال والظرف والتوكيد ومتعلقات الفعل الأخرى من نعت وتمييز وبدل وأبعاد كل مقدّم أو مؤخر فيها.

الفصل الرابع والمعنون بـ" إستراتيجية الحذف"، أوضحنا فيه مدى اعتماد الحذف كإستراتيجية خطابية بالوقوف على جملة الأسباب والأهداف الداعية لها، وذلك بالعمل على



توضيح ماهية الحذف عند العرب القدامى والغربيين في جانبيه اللغوي والاصطلاحي، مع بيان مستويات الحذف المختلفة حسب أغراض المتكلم، مع التركيز أكثر على المستوى التركيبي. هذا الأخير، الذي سمح بعرض مختلف الشروط المتخذة إزاء المحذوفات وأسس تقدير المحذوف، من حيث قواعد التخاطب اللازمة دون إهمال ذكر أغراض الحذف وأراء اللغويين فيه. ومنه، تناولنا تجليات الحذف كإستراتيجية معتمدة في العمدة من خلال الحذف في الجملة الاسمية بالتركيز على حذف كل من المبتدأ والخبر في مختلف السياقات وأبعاد ذلك، ثم الحذف في الجملة الفعلية، بالتركيز على حذف الفعل والفاعل وأبعادهما من منظور النحويين والبلاغيين. ثم انتقلنا إلى عرض تجليات الحذف كإستراتيجية معتمدة في الفضلة، بذكر بعض المحذوفات فيها من حيث هي ألفاظ مفردة كالمفعول به والمستثنى والظرف، ومن حيث هي ثنائيات مركبة كحذف المعطوف والمعطوف عليه والصفة والموصوف والمضاف والمضاف إليه، وكذا من حيث هي جمل تركيبية كحذف جمل الجواب والشرط والجزاء.

أما الفصل الخامس والأخير والموسوم بـ"إستراتيجيات الحجاج وأفعال الكلام"، فقد تناولنا فيه خاصية التواصل كمبدأ أساسي في الخطاب، بعرض طرائق التواصل في النحو ثم في البلاغة، ثم بينا على إثرها علاقة التواصل بالحجاج، بالتعرض إلى خصائص الحجاج وأشكاله وأنواعه وأهمية اعتماد السلم الحجاجي. ليلي ذلك الحديث عن تجليات الحجاج كإستراتيجية خطابية عند النحويين وأبعادهما، بالتركيز على الحاجة الاستدلالية عندهم، وأركان الحجاج النحوي من سماع وقياس وتعليل، وأهمية كل ركن. ثم عرض خصائص الاستدلال النحوي وأهم الحجج المعتمدة في الدرس النحوي. وأعقبنا ذلك بعرض تجليات الحجاج كإستراتيجية معتمدة عند البلاغيين وأبعاد هذه الأخيرة، من خلال الحديث عن الحاجة إلى الحجاج في الدرس البلاغي، ثم توضيح مرتكزاته من خلال علاقة البلاغة



والمنطق والفلسفة بالحجاج، وذكر صور الحجاج المختلفة في البلاغة العربية، بتسليط الضوء على الحجاج البياني من مجاز واستعارة وكناية وتشبيه. وختمنا الفصل بإستراتيجية أخرى ذات صلة وطيدة بالحجاج ألا وهي "أفعال الكلام"، حيث تطرقنا من خلالها إلى عرض لمحة موجزة حول نظرية أفعال الكلام عند الغربيين من حيث مفهوما ومرتكزاتها، وضّحنا من خلالها سلطة كل من اللغة والخطاب والمخاطب والمخاطب وعلاقتها بالفعل الكلامي، ثم انتقلنا بعدها إلى عرض تجليات أفعال الكلام من حيث هي إستراتيجية غائية لدى كل من النحويين والبلاغيين.

أما **خاتمة البحث**، فهي عبارة عن حوصلة لأهم ما جاء ذكره في ثنايا وفصول البحث.

وبغية تتبع مراحل البحث - من خلال الخطة المرسومة - وكذا تحليل ومناقشة المعطيات، ونظرا لطبيعة موضوعنا الذي يتسم بنظرة شاملة وعامة، والمتعلق باستراتيجيات الخطاب ضمن مجالي النحو والبلاغة، فقد حاولنا قدر المستطاع أن نبنيه وفق منهج متكامل، خصوصا وأن فصول البحث تتميز بكونها مكملة لبعضها البعض من جهة وكمالها إنما هو في شموليتها. إذ شموليتها تكمن في إعطاء تلك الصورة العامة للخطاب اللغوي العربي ضمن جملة الاستراتيجيات المذكورة، وهي مستقلة في الوقت ذاته، حيث يصلح كل فصل فيه كبحث مستقل. لذا، تغطية لتفاصيل البحث خلال الفترة التي حددناها من القرن الثاني إلى الخامس هجري، وجب علينا اتباع المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي المقارن لتتبع مختلف الاستراتيجيات وطرائق دراسة الخطاب واستنباط أصوله بين النحويين والبلاغيين قصد رصد أوجه التشابه والاختلاف بينهما. كما أنه في طرحنا لمختلف المسائل النحوية والبلاغية استعنا بآليات المنهج التداولي من استحضار عناصر الدورة التخاطبية وشروطها: مخاطب/ مخاطب/ سياق/ مقام، لمعرفة تجليات هذه الأخيرة وأبعادها في علمي النحو



والبلاغة. وإن كان من الصعوبة بمكان الإحاطة بجميع التفاصيل والجزئيات، إذ كانت صعوبات البحث متعلقة باستحالة الوقوف عند كل نحوي وبلاغي بالتفصيل أو تفصيل بعض الجزئيات المهمة التي تؤدي إلى التكرار من جهة والملل في الطرح من جهة ثانية، فكان الأمر أن اتخذنا مبدأ الإجمال حيناً والتفصيل حيناً آخر عند الضرورة واللزوم تقادياً لهذا التكرار والملل. مستعينين بجملة من المصادر والمراجع التراثية منها والحديثة، النحوية والبلاغية والعربية والأجنبية لتغذية البحث فيما يرومه من مسائل وحيثيات، منها الكتاب لسيبويه، المقتضب للمبرد، الأصول لابن السراج، دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني... الخ. كما ساعدتنا بعض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع بحثنا في تحليل معطاته منها: - الحاج صالح عبد الرحمن، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال - عمر بلخير، مقالات في التداولية وتحليل الخطاب - أبو بكر العزاوي، الخطاب والحجاج - حمو الذهبية، لسانيات التلّفظ وتداولية الخطاب و التداولية واستراتيجيات التواصل - الشهري عبد الهادي ظافر، استراتيجيات الخطاب - مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، طه عبد الرحمن، التواصل والحجاج

وفي الختام نتقدم بالشكر الجزيل عرفانا وامتنانا للأستاذ المشرف على إحاطته البحث بالرعاية والاهتمام لما قدّمه من نصائح وتوجيهات معينة ومفيدة للبحث، مما أخرجنا على هذه الصورة. والشكر موصول أيضاً لكل من شجّع ونصح أساتذة لي وزملاء في العمل. فجزاهم الله كل خير وأدامهم خدمة للعلم والعلماء، فإن بلغنا شيئاً من الصواب في الطرح والتقديم فهو بعون الله تعالى وتوفيقه، وما كان فيه غلط ونقص وتقصير فمن أنفسنا، فما بلوغ الكمال بمستطاع، لكننا نسأل الله تعالى التوفيق والنجاح، محتسبين في ذلك أجر السعي والمثابرة والاجتهاد.



مدخل

حال الخطاب في الجاهلية والإسلام

حريّ بنا ونحن نتحدث عن الخطاب تداوليا وعمليا عند كل من النحويين والبلاغيين العرب، أن نقدم صورة عامة حوله وطرائق تداوله من حيث الممارسة الفعلية له في الجاهلية و الإسلام بغية توضيح كيفية الاهتمام به عند هؤلاء، قبل أن يتم الاهتمام به من منطلق علمي خاضع لقياسات وضوابط علمية .

أ- **حال الخطاب في الجاهلية:** تميّز خطاب العرب في الجاهلية بفصاحة اللسان والبيان والوضوح، حيث كانت هاتان الخصلتان أهم ما ميّز خطابهم آنذاك. لأن لغتهم اتّسمت بالعفوية في التعبير عن المقاصد ضمن ما يشعرون به ذواتهم ومحيطهم. و"كتب تاريخ اللغة والأدب لشاهدة لهم على أنّهم أمة فصاحة وبيان وبلاغة لسان، تكلموا فأبانوا عن أغراضهم ومقاصدهم، حيث كانوا ينطقون عن سليقة جُبلوا عليها، فيتكلمون في شؤونهم بدون إعمال فكر أو رعاية قانون كلامي يخضعون له، قانونهم ملكتهم التي خلقت فيهم ومعلمهم بيئتهم".¹

وطبعاً، فإنّ بيئة لغتهم التي كانوا يتحدثون بها شعرية، لأنّ الشعر كما قيل ويقال هو ديوان العرب آنذاك، بل هو مفخرة لهم. ولحرصهم الشديد على الإفصاح والتبليغ عمدوا إلى اختيار الجيّد من الكلام لا إلى رديئه، فكان الشعراء همهم الوحيد هو التباري فيما بينهم في انتقاء أجود اللفظ، بل المناسب منه لإيصال المعنى المراد إيصاله وإبلاغه على أكمل وجه، متّخذين من الفصاحة والبلاغة مقياساً للتباري والتفاخر. ولأجل ذلك ، كان العربي وقتها يهتم ببيان لغته أكثر من اهتمامه بأمر معاشه.

وفي هذا المقام، نجد أيضاً أنّ الأسواق الأدبية قد أدت دوراً مهماً، بل وساهمت في بلورة صفة الفصاحة والبيان عندهم، ممّا جعلهم متميزين بحسّ فنيّ وذوق أدبيّ تمثل عندهم في المفاضلة بين الكلام الجيّد والرديء من خلال الفصاحة التي هي أحد معايير البلاغة وشروطها. حيث كان يُحكم بها على شاعر دون آخر بالقول : هذا فصيح وبلغ وأخر لا ،

¹ - الطنطاوي محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، ط2 1991 :20

وذلك حسب درجة وقوة الفصاحة في كلامهم. كما أن النقد هو الآخر كان له الدور الرئيس والفعال في جعل العرب يهتمون بفصاحة وبيان خطابهم وذلك على غرار ما كانوا يتميزون به من فطرة سليقية. والشعر الذي كان رمز العرب في القوة والفخر جعلهم يتقنون في أساليبهم و تعابيرهم من خلال حرصهم الشديد على العناية بشعرهم مستدلين في ذلك على الجودة دون غيرها.¹

وعليه، فإن ما ميز العصر الجاهلي أنه كان ذا لغة سليمة نقية، من خلال السليقة والممارسة الفعلية للخطاب دون قوانين علمية يلجؤون إليها.

ب- حال الخطاب بعد ظهور الإسلام:

مع بزوغ فجر الإسلام ومع ظهور القرآن معجزة الرسول صلى الله عليه وسلم، انقلب حال العرب رأساً على عقب لا لشيء إلا لاندھاشهم وحيرتهم الشديدة أمام سحر بيانه وروعة أسلوبه وبلاغته التي أدهشت البشرية حين استمعوا إليه. وهو الأمر الذي أدى إلى نشأة العديد من الدراسات اللغوية كالنحو والبلاغة والتفسير والحديث وعلم أصول الدين..... الخ. وسيتم التركيز في مقامنا هذا على علمي النحو والبلاغة لأنهما محورا بحثنا هذا، إذ عليهما تدور فصوله بكل محتوياتها.

*علم النحو: هذا الأخير كان وراء نشأته الحقيقية سببان هما:

- الأول ديني: حيث مع سطوع نور الإسلام دخل الناس في دين الله أفواجا ومن كل الأقسام، فاختلف العرب بغيرهم من الأمم الأخرى، حيث تطلب هذا أن يفهم بعضهم بعضاً، فحدث الاحتكاك في النطق، والسمع أبو الملكات، ففسدت بذلك السنة العرب واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة، فشكّل السمع حينها خطورة كبيرة على العرب لتفشي ظاهرة اللحن التي أخلت بفصاحتهم، هذا من جهة.

¹ - ينظر في ذلك ابن رشيق أبو علي، العمدة في صناعة الشعر ونقده، تح وتع: مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1 1 2000/ 1420 108:

ومن جهة أخرى، "فإنّ العرب قد أرادوا أن ينشروا الإسلام بين هذه الشعوب المفتوحة، ومحور الإسلام هو القرآن، وهو نص عربي، ومن الضروري على كل مسلمٍ ومسلمةٍ أن يقرأ منه آيات كل يوم ومن ثم لا بدّ من الإلمام باللغة العربية"¹

إلا أنّ قراءة القرآن قراءة سليمة وصحيحة لم يتم على النحو المراد له ، أو على الذي ينبغي أن يكون عليه، لأنّ اللحن بدأ خفيفا في بدايته ثم بدأ ينمو ويتطور إلى أن وصل اللحن إلى القرآن الكريم- والذي هو منزّه عن كل خطأ، لأنّه كلام الله لا كلام البشر- حيث أصبح الناس يقرؤونه ويفهمونه خطأ أيضا. ومظاهر اللحن فيه قد تجلت في مواضع كثيرة ، فلم يكن في آية واحدة بل في العديد منها.

والأمر الغريب في ذلك، أنّه لم يمسّ عامة الناس فقط، بل مسّ حتّى غير العامة، إذ تعدى الأمر إلى البالغين من الذروة في الخطابة والبيان والفصاحة من أمثال الحجّاج الذي كان خطيبا بارعا وفصيحا². فكان على عمر بن الخطاب حينها أن يتخذ التدابير اللازمة في الحفاظ على سلامة قراءة القرآن وفهم الناس له، وذلك بأن لا يُقرأ القرآن إلاّ عالم باللغة. وهكذا أصبح تعلم اللغة قضية دينية، إذ هي التي تمثل الوحدة الفكرية بين المسلمين جميعا في جميع البقاع والأصقاع.

وبناء على ما ذكرناه، يظهر جليا أنّ خوف النّاس من فساد لغتهم والحاجة إلى تعلم لغتهم لهو أمر مبرّر، وذلك لتيقنهم الشديد بأنّ فسّاد الشّكل يؤدي بالضرورة إلى فساد المعنى، وأنّ فساد المعنى أيضا يؤدي إلى الغموض والالتباس في المقاصد. والذي يُثبت رأينا هذا ، هو ما ذهب إليه "محمد الطنطاوي" في قوله: "واعلم أنّ ما اختل من كلام العرب وأحوج إلى التعلّم: الإعراب ، لأنّ اللّحن ظهر في كلام الموالي والمتعربين من عهد الرسول صلى الله

1 - أبو المكارم علي، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، دار غريب ، القاهرة، 2008، 55-56:

2 - ضيف شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة ط8 . 12:

عليه وسلم، فقد روي أن رجلاً لحن بحضرته، فقال: "أرشدوا أخاكم فقد ضلّ"، وقال أبو بكر: لأن أقرأ فأسقط أحب إليّ من أن أقرأ فألحن"¹

ويتبين لنا من هذا القول أن السمع كان المفسد الأول للغة العرب والمُعَيَّر لملاكتهم اللغوية السليقية، فقد أشار "ابن خلدون" في مقدمته إلى خطورة السمع معطلاً على إثرها سبب تغيير الملكة اللغوية الفصيحة المعهودة عند العرب القدامى.²

ومهما يكن من أمر، فإن النحو في نشأته الأولى كعلم - لا كملكة لغوية متجذرة عند العرب وراسخة في أذهانهم بشكل عفوي - قد بدأ لما أحسّ العرب أنهم بحاجة إلى من يرسم لهم طريقهم في ضبط لسانهم من الخطأ واللحن، وكذا إحساس الشعوب المستعربة بالحاجة إلى من يرسم لها أوضاع العربية في إعرابها وتصريفها حتى تتمثلها تمثلاً واضحاً مستقيماً³. فكانت اللبنة الأولى لهذه النشأة - حسب أغلب الروايات - من قبل أبي الأسود الدؤلي (ت 69هـ)⁴، ثم كان على علماء اللغة بعدها الخروج إلى القبائل العربية في البوادي التي لم تخالط العجم وجمع اللغة من أفواه هؤلاء عن طريق السماع عند من كانت رواياتهم صحيحة وموثوقة بها، لتأتي بعدها مرحلة أخرى لا تقل أهمية عن الأولى وهي وضع قواعد اللغة العربية التي تضبط اللسان وتصونه من الفساد والتحريف والوقوع في الأخطاء. ونضيف إلى هذا أن مرحلة جمع اللغة كان الاعتماد فيها أيضاً على القرآن والحديث النبوي الشريف، قبل الاعتماد على أشعار العرب، وفي هذا الصدد نجد "محمد الحباس" في كتابه الموسوم بـ(النحو العربي والعلوم الإسلامية) قد أشار إلى العلاقة الوطيدة بين النحو والقرآن⁵، حيث

1 - الطنطاوي محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص: 16

2 - دار صادر، بيروت، لبنان، ط2، 2009: 442

3 - ينظر حمود خضر موسى محمد، النحو والنحاة:

بيروت، لبنان، ط1، 1423/ 2003: 10 وما بعدها

4 - إنه في مسألة الواضع الأول للنحو فيه عدة روايات: فمن قائل إنه أبو الأسود الدؤلي، ومن قائل إنه علي كرم الله وجهه، ومن قائل إنه عبد الرحمن بن هرمز، ولمزيد من التفاصيل ينظر في ذلك: ابن قتيبة، المعارف، تح وتع:

عكاشة، دار المعارف، القاهرة، ط4: 434، وكذا أبو الطيب عبد الواحد اللغوي، مراتب النحويين، تقديم وتعليق:

زينهم محمد عزب، دار الأفاق العربي، القاهرة، 1423/ 2003: 15، والزبيدي أبو بكر، طبقات النحويين واللغويين،

: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، القاهرة، ص: 21

5 - ينظر الحباس محمد، النحو العربي والعلوم الإسلامية، ضبط وتصحيح، أمين قادري، الجزائر، 1427/ 2006

- وحسب رأيه- لا يمكن استنباط أحكام وقواعد اللغة إلا من خلال فهمه وربطه بالعلوم الإسلامية الأخرى التي نشأت معه، حيث ترعرعت العلوم الإسلامية والنحو جزء منها في جو واحد. فكان أن كثر النحاة وتعددت المدارس النحوية المهمة بقضايا اللغة والنحو¹، حيث أثرى هؤلاء مجال النحو العربي بالعديد من المسائل والقضايا النحوية كقضايا الإعراب والعامل والمعمول ووضع الأحكام والأصول... الخ. فكثرت المؤلفات في هذا المجال، والتي يمكن لنا تصنيفها إلى صنفين: الأولى علمية والأخرى تعليمية، كان الهدف منها سواء أكانت علمية أم تعليمية هو تقويم اللسان العربي وضبطه وفق المقاييس التي سمعت عن كلام العرب، لذلك حدّ النحو بأنه انتحاء لسمت كلام العرب من تشنية وجمع...²

* علم البلاغة: لا تختلف البلاغة هي الأخرى في نشأتها عن النحو، إذ إن منطلقها الأساس كعلم لا كفن - لأنها كانت موجودة عند عرب الجاهلية بالفطرة والسليقة - كان دينياً، حيث كانت معجزة الرسول الكريم وحبته القاطعة لهم أن دعا أقصاهم وأدناهم إلى معارضة القرآن في بلاغته الباهرة³، إلا أنهم عجزوا عن فعل ذلك. وقد صورّ الذكر الحكيم عجزهم ذلك في مواضع عدة منها قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَّهُ^ط قُلْ فَاتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَأَدْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾⁴. وفي موضع آخر يقول: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَّهُ^ط قُلْ فَاتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِّثْلِهِ مَفْتَرِيَّتٍ وَأَدْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾⁵

وهي دعوة تدل في وضوح على ما أتوه من اللسن في الفصاحة والقدرة على صوغ الكلام، كما تدل على بصرهم بتمييز أقدار الألفاظ والمعاني وتبيين ما يجري فيها من جودة

1 - أشهر هذه المدارس: مدرستا البصرة والكوفة، إلى جانب مدارس أخرى لا تقل عنهما أهمية كمدرسة بغداد - ... ولمزيد من التفاصيل حول هذه المدارس ينظر حمود خضر موسى:

وضيف شوقي النحوية

2 - تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ج1: 34

3 - شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، القاهرة، ط6: 9

4 - سورة يونس، الآية: 38

5 - سورة هود، الآية: 13

الإفهام وبلاغة التعبير. لكنّ بلاغتهم هذه لا يمكن لها أن تضاهي بلاغة القرآن أو أن تصل إلى درجتها، فالذي يُروى أنّ الوليد بن المغيرة أحد أعداء الرسول الألداء استمع إليه وهو يتلو بعض آي القرآن، فقال: "والله لقد سمعت من محمد كلاماً، ما هو من كلام الإنس ولا من كلام الجن، وإنّ له لحلاوة، وإنّ عليه لطلّوة، وإنّ أعلاه لمثمر، وإنّ أسفله لمغدق"¹، وكلام الوليد هذا يثبت لنا أنّهم كانوا يعربون عن إعجابهم ببلاغة القرآن وسحره.

إضافة إلى إعجابهم بخطب الرسول صلى الله عليه وسلم لما لها من أسلوب راقٍ، وزيادة على هذا كله نجد اندهاش العرب وانبهارهم وحيرتهم في السر وراء إعجاز القرآن، وهو ما أدى بالكثيرين إلى الاهتمام بدراسته وتفسير آياته، فبدأت حينها فكرة الاهتمام بقضية إعجاز القرآن على يدي مجموعة من العلماء²، عُرفوا بعلماء الإعجاز القرآني من أمثال: الفراء (ت207هـ) في (معاني القرآن) وابن قتيبة (ت276هـ) في (تأويل مشكل القرآن)، وأبو عبيدة (ت208هـ) في (مجاز القرآن). وأهم ما ميّز هذه المؤلفات هو احتواؤها على مباحث بلاغية قيّمة في الفصاحة والبلاغة، واللفظ والمعنى والكلام عن الخبر والإنشاء.....الخ.

كما لا يُمكن لنا إغفال ما للنحويين والمتكلمين والنقاد والأدباء من دور في تنمية البحث البلاغي، حيث بدأ هذا الأخير ينمو ويتطور شيئاً فشيئاً إلى أن وصل في القرن الخامس هجري إلى درجة من النضج والاكتمال على يد **عبد القاهر الجرجاني** (ت471هـ)، الذي إليه يعود الفضل في التأسيس لهذا العلم الجليل من خلال مؤلفاته الثلاثة (دلائل الإعجاز)، (أسرار البلاغة) و(الرسالة الشافية) بجمع شتاتها وجمع الآراء والملاحظات المتناثرة في ثنايا كتب المؤلفين الذين سبقوه. فأولى بذلك الخطاب البلاغي بالدراسة والاهتمام من كل الجوانب، مثرياً بعمله هذا الساحة البلاغية من خلال آرائه القيّمة التي تُعد مرجعاً هاماً يُعتدّ ويعوّل عليه إلى يوم الناس هذا. ولم يستطع أحد من بعده أن يضيف شيئاً حول ما

1 - شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، ص:9

2 - ينظر الحمصي نعيم، فكرة إعجاز القرآن منذ البعثة النبوية حتى عصرنا الحاضر، تقديم: محمد مجيد البيطار، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2 1980/ 1400 48 وما بعدها

جاء به من أراء سوى تلخيص أو إيضاح لما قاله كما فعل ذلك السكاكي(ت626هـ) في (مفتاح العلوم) ومن بعده القزويني(ت739هـ) في (الإيضاح في علوم البلاغة) و(تلخيص المفتاح).

ويتّضح مما ذكرناه أن الحاجة إلى ظهور علمي النحو والبلاغة، كان أمرا ضروريا للحفاظ على الخطاب العربيّ الأصيل، فكان على النحويين والبلاغيين ضمان تعليم قواعد اللغة على أصولها من دون الوقوع في الخطأ وكذا تعليم أساليب البلاغة وفنونها المختلفة مع مراعاة سياقات استعمالها. وهو أمر يوضح أن أمر الاهتمام بالخطاب اللغوي والبلاغي، إنما هو لغرض تداولي، يكمن في الصّواب والبيان الذي ينبغي أن يكون في خطاب أيّ متكلم. فيا ترى ما الذي ميّز خطاب هؤلاء النحويين والبلاغيين؟ وهذا ما سنحاول التعرف عليه في تفاصيل بحثنا هذا.

الفصل الأول:

الخطاب: مفاهيم ومصطلحات

*المبحث الأول:الخطاب: مفهومه، حقيقته واتجاهات دراساته

*المبحث الثاني:الخطاب وعلاقته باللغة: الشروط والأهداف

* المبحث الثالث:الخطاب بين السياق والإستراتيجية

1- مفهوم الخطاب:

قبل مباشرة الحديث عن الخطاب في مجال اللسانيات سنحاول أولاً تتبّع مختلف معانيه في المعاجم العربية وغير العربية- البعض منها وليس كلها - وذلك بالمزاوجة بين المعاجم اللغوية العربية منها وغير العربية ، محاولة منا لإيجاد المفهوم الدقيق لمصطلح (الخطاب) والوقوف على مراميه وأهدافه.

أ - لغة:

أ-1 - المعاجم اللغوية العربية:

الخطاب: هو أحد مصدري الفعل خاطب، يُخاطب، مُخاطبة، وهو مشتق من جذر الفعل الثلاثي(خطب). وتتبعنا لمعناه في المعاجم اللغوية العربية وجدناه لا يخرج عن كونه حاملاً أحد المعاني الآتية: **مراجعة الكلام، المواجهة بالكلام، والمخاطبة.** وهذه تفاصيل عن أهم ما ورد في بعض من هذه المعاجم التي اعتمدنا عليها كنماذج للتحليل:

- فقد جاء في (كتاب العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ) باب الخاء قوله: "الخطاب هو المواجهة بالكلام"¹. و في معجم (مقاييس اللغة) لابن فارس(ت395هـ) قوله:"خَطَبَ: الخاء والطاء والباء أصلان، أحدهما الكلام بين اثنين، يُقال: خاطبه يُخاطبه خَطَابًا. والخُطْبَةُ من ذلك. والخَطْبُ: الأمر يقع، وإنما سُمي بذلك لما يقع فيه التّخاطب والمراجعة"²

¹ - الفراهيدي الخليل بن أحمد، العين،تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال،

222: 4

² - احمد أبو الحسين، مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل،

بيروت،مج2 1 1411/ 1991 198

- أما الزمخشري (ت 538هـ) فقد أورد في كتابه (أساس البلاغة) ما يلي: "خطب: خاطبه أحسن الخطاب، وهو المواجهة بالكلام.... وكان يقوم الرجل في النادي في الجاهلية فيقول: خُطِبٌ... وتقول له: أنت الأخطب: البيّن الخطبة، فتخيل إليه أنه ذو البيان في خطبته".¹

- أما (لسان العرب) لابن منظور (ت 711هـ) فقد أورد في مادة (خطب) قوله:

"خطب الخطب: الشأن أو الأمر، صغر أو عظم، وقيل: هو سبب الأمر، يُقال: ما خطبك؟ أي: ما أمرك؟ وتقول: هذا خطبٌ جليل، وخطبٌ يسير، والخطبُ الأمر الذي تقع فيه المخاطبة. والخطاب والمخاطبة: مراجعة الكلام، وقد خاطبه بالكلام مخاطبة وخطابا وهما يتخاطبان"²

ولو عدنا إلى (المعجم الوسيط) لوجدنا ما مفاده: "خطب النَّاسَ، وفيهم وعليهم، خطابة وخطبة: ألقى عليهم خطبة وخاطبه مخاطبة، وخطابا: كالمه وحادثه، وجه إليه كلاما. ويُقال: خاطبه في الأمر: حدّثه بشأنه. خطّبه: أخطبه. وفي الحديث: إنّه لحريٌّ إن خطب أن يُخطّب تخاطبا: تكالما وتحادثا"³

ونختم سلسلة المعاجم بما جاء عند الفيروز أبادي في (القاموس المحيط) في باب (الباء) فصل الخاء قوله أيضا: "الخطب: الشأن أو الأمر، صغر أو عظم جمع خُطُوب.... وخطب الخاطبُ على المنبر خطابة بالفتح وخطبةً بالضم، وذلك الكلام خطبة أيضا. وهي الكلام المنثور المسجّع ونحوه. ورجل خطيب حسن الخطبة بالضم"⁴

¹ - أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت،

1 1 1998/ 1419 255

² - ن العرب، تحقيق وتعليق: عامر أحمد حيدر، مراجعة: عبد المنعم خليل إبراهيم، مج1

العلمية، بيروت، لبنان، ط1 2005/ 1426 335 336

³ - شعبان محمد عطية، القاموس المحيط، إشراف: شوقي ضيف، مكتبة الشروق الدولية، ط4، جمهورية مصر

العربية، 2004/ 1425 242 243

⁴ - الفيرو أبادي، القاموس المحيط، دار الجيل، بيروت، ج1 . . 65

وكذا ما جاء عند " التهانوي" في كشفه من أنّ لفظ خطاب - بالكسر - في أصل اللغة إنما هو توجيه الكلام نحو الغير للإفهام ، وقد يُعبر عنه بما يقع به التخاطب . كما أن الخطاب هو اللفظ المتواضع عليه المقصود به إفهام من هو متهيئ لفهمه.¹

ومن منطلق ما أوردناه من مفاهيم في معاجمنا اللغوية نخلص إلى القول بأنّ الخطاب كمفهوم، لا يخرج عما أوردنا ذكره، وهو أنه:

موجه لمن يفهم، فيه تخاطب أو مخاطبة بين طرفين أو أكثر، فيه مواجهة بالكلام أو مراجعة للكلام.

هذا عن مفهومه بشكل عام، أما لو عدنا إلى تفاصيل مفهومه في كل معجم على حدة لوجدنا أنّ "ابن منظور" قد اعتبر الخطاب مرادفاً للكلام جاعلاً له بداية ونهاية دون أن يغفل فيه خاصية التفاعل، ممّا يعني أنّ الخطاب في (لسان العرب) عبارة عن كلام عادي له أول وله آخر. أما (القاموس المحيط) فإنّه لا يضيف شيئاً جديداً في هذا الصدد حيث اعتبر هو الآخر الخطاب بمثابة الكلام، في حين نجد (معجم مقاييس اللغة) يؤكد أنّ الخطاب لا يحدث إلاّ بين طرفين يتبادلان الكلام فيه مما يحيل على وجود تفاعل بين هذين الطرفين. وبمقابل ذلك اعتبر (كشاف اصطلاحات الفنون) الخطاب بحسب أصل اللغة، هذه الأخيرة التي فيها توجيه للكلام نحو الغير للإفهام مميزاً بين فعل توجيه الكلام وبين الكلام ذاته. أما (المعجم الوسيط) فقد أشار إلى ما أشارت إليه القواميس السابقة لا سيما لسان العرب والقاموس المحيط.

لذا، فإنّ خلاصة قولنا هي أنّ كلمة خطاب في المعاجم اللغوية العربية قد حملت عدة دلالات متعددة مثلما بيّنا ذلك أعلاه.

أ -2- المعاجم غير العربية:

إذا تتبّعنا ما جاء في معجم روبير الصغير (le petit Robert) لوجدنا أنه يورد عدة دلالات للمدخل المعجمي (DISCOURS) ومن أهمها ما يلي:¹

- الموضوع الذي نتكلم فيه.

- خطبة شفوية أمام جمع من الناس.

- كتابة أدبية تعالج موضوعا بطريقة منهجية.

في حين نجد معجم (ديبوا Dubois) للسانيات يورد ما يلي ذكره:²

- هو الكلام الموضوع في الاستعمال أو اللغة المضطّعة من طرف الفاعل المتكلم، وهو بهذا المفهوم مرادف للكلام.

- الخطاب وحدة مساوية أو أعلى من الجملة، وهو مكون من سلسلة مشكلة رسالة لها بداية ونهاية (مرادف للمفوض)

- الخطاب يعني كل الملفوظات الأعلى من الجملة.

ويتّضح لنا من خلال هذه المفاهيم أنّ المفهوم الحقيقي له يتحدد من خلال جانبيين له هما الشكل والوظيفة التي يحققها.

وفي موضع آخر يورد معجم لاروس (la rousse) عدة مفاهيم أيضا متعلقة بالخطاب سنركز منها على ما هو متعلق بالخطاب من الناحية اللغوية فقط، حيث جاء مفهومه على النحو الآتي ذكره:³

1 -Paul robert , le petit Robert, texte remanie et amplifié sous la direction de :Josette Rey-Debove et Alan rey, nouvelle édition, millésime, 2012, p : 749 ترجمة ذاتية

2 - jean Dubois et autres , dictionnaire de linguistique, la rousse, 2001, p : 150 ترجمة ذاتية

3 - A .kingsley, Le Grand Larousse Encyclopédique, 1 volume, larousse, paris, 2007, p : 747 ترجمة ذاتية

- ملفوظ محقق مكتوب أو شفهي للغة التي تعتبر نسقا مجردا.
- ملفوظ أعلى من الجملة، يتضمن فكرة مطروحة. وهو خطاب مباشر وغير مباشر.
- مجموعة من التظاهرات الفعلية، الشفوية، أو المكتوبة تقدم تفكيرا معينا في زمن معين.

وبالمقارنة بين ما جاءت به المعاجم العربية وغيرها بخصوص مفهومه يتضح لنا أنّ الخطاب من الناحية اللغوية هو كلام شفوي أو مكتوب يحدث بين طرفين أو أكثر بغية الإفهام أو التأثير. وهو مرتبط بحجمه من ناحية الطول أو القصر، وكونه إما مباشرا أو غير مباشر.

ب- اصطلاحا:

إنّ لفظ (خطاب) كثير التردد على مسامعنا وهو مستعمل في حياتنا اليومية بشكل مستمر ودائم ، غير أنّ مسألة وروده كثيرا ما تكون مقترنة في العادة بأوصاف أخرى بالقول: خطاب ديني، خطاب لساني، خطاب ثقافي، أدبي، سياسي ،اجتماعي، تداولي...الخ. وهو الأمر الذي جعله متعدّد الميادين والمجالات بل متنوعا تتوع هذه الميادين التي ورد فيها ذكره. لذلك، لا عجب إذا وجدناه واردا بعدة مفاهيم متنوعة، بل ومتعددة تعدد هذه الميادين المتباينة.

وعلى هذا الأساس، فإنّه من الصعب جدا - من خلال ما اطلّعنا عليه حول مفهومه- الوقوف عند التحديد الدقيق لهذا المصطلح، أو محاولة تعريفه بشكل أكثر وضوحا ودقة كون الخطاب قاسما مشتركا بين هذه العلوم والميادين المتباينة.

لكن رغم ذلك، هناك محاولات كثيرة من قبل بعض الدارسين¹ - على اختلاف تخصصاتهم واهتماماتهم - لوضع مفهوم له تحت الإطار الذي يندرج فيه، وفيما يلي لنا إدراج بعض من المفاهيم الواردة بشأنه نوردها كما جاءت عند العرب وغير العرب ، والبداية نجعلها للمفاهيم الواردة عند العرب، لأنهم الأولى بالدراسة والاهتمام خصوصا أن بحثنا متعلق بالخطاب اللغوي العربي .

ب-1* عند العرب:

عُرف الخطاب عند العرب من مجالات مختلفة، بعضها أدبية وبعضها الأخر لسانية تداولية، وهذه بعض النماذج الواردة حول تعريفه حسب تلك المجالات:

- "الخطاب هو ملفوظ طويل، أو هو متتالية من الجمل تكون مجموعة منغلقة يمكن من خلالها معاينة بنية سلسلة من العناصر، بواسطة المنهجية التوزيعية، وبشكل يجعلنا نزل في مجال لساني محض.²" هو إنتاج لغوي يربط فيه ربط تبعية بين بنيته الداخلية وظروفه المقامية³.

- "الخطاب هو موقف أو واقعات، والتي يعرض فيها المشاركون نصوصا بوصفها أفعالا خطابية، ويجعل كل منهما من خلال الخطاب حالة من حالات التخطيط التفاعلي"⁴.

إنّ المفهوم الأول يربط الخطاب ببنيته الشكلية، التي هي عبارة عن سلسلة من الجمل التي تكونه في الأخير وتجعله خطابا مستقيما، في حين يركز المفهوم الثاني على كون الخطاب بنية + ظروف خارجية، كونها مترابطة للغاية.

¹ - هؤلاء الدارس هم اللغوي العرب منهم والغربيين وعلى رأسهم نذكر على سبيل المثال: وأحمد المتوكل والحاج صالح عبد الرحمن وطه عبد الرحمن وسعيد يقطين وبنفنيست وتشومسكي وفان دايك وغيرهم كثير ممن اهتموا بالخطاب كواقعة لغوية .

² - سعيد يقطين، تحليل الخطاب الروائي: - - - - - التنبير، المركز الثقافي العربي، ط3 1997، بيروت، ص:17

³ - أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان للنشر

والتوزيع، الرباط، 2001 : 16

⁴ - ، النص والخطاب والاتصال، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، ط1 1426 / 2005 : 11

أما المفهوم الثالث، فإنه يرى أن هناك أطرافاً تتشارك في إنتاج الخطاب و في تفاعله أيضاً، باعتبارها عناصر مهمة فيه، ويعزز هذا القول الأستاذ "عبد الرحمن الحاج صالح" بالقول: "أما الخطاب فلا يكون إلا في مخاطبة وهذا اللفظ نفسه مصدر خاطب فلا يتصور خطاب إلا في حال خطابية مع مخاطب معين"¹

ب-2* عند الغرب: ومما جاء عند الغرب نكتفي بذكر بعض الأسماء فقط كعينة ، إذ لا يتسع المقام لذكرهم جميعاً فنذكر على سبيل المثال رأي (أوليفي روبول **olivier Ruboul**) الذي يرى أن المقصود بالخطاب عدة معانٍ هي:²

❖ **المعنى الشائع:** وهو أن الخطاب عبارة عن مجموعة منسجمة من الجمل المنطوقة

❖ **المعنى اللساني المختزل:** والمتمثل في كون الخطاب عبارة عن متوالية من الجمل المشكلة لرسالة لها بداية ونهاية.

❖ **المعنى اللساني الموسع:** ويقصد به أن الخطاب عبارة عن مجموعة من الرسائل بين أطراف مختلفة تعرض طبائع لسانية مشتركة.

وهذا يعني أن الخطاب يمكن تضيق دائرة مفهومه أو توسيعها حسب مجال فيها.

وفي موضع آخر تعرض "سارة ميلز **Sara mills**" مفهومها آخر له بكونه عبارة عن:³

- تواصل شفهي، حديث، حوار .

- المعالجة المنهجية لموضوع ما شفاهياً أو كتابياً.

- وحدة من نص يستخدمها اللغويون لتحليل الظواهر اللغوية التي تشمل أكثر من جملة واحدة.

¹ - الحاج صالح عبد الرحمن، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2012: 16

² - أوليفي التريية: تحليل الخطاب البيداغوجي : عمر أوكان، دار إفريقيا الشرق،

2002 :41-42

³ - سارة ميلز، الخطاب، ترجمة: عبد الوهاب علوب، المركز القومي للترجمة، ط1، 2016، القاهرة، ص:13

في حين يرى "بنفنيست" (Benveniste) أن الخطاب هو: "كل تلفظ يفترض متكلما ومستمعا، بحيث يحاول المتكلم التأثير على المستمع بطريقة ما".¹

ومما أوردناه نلاحظ أن مفاهيم الخطاب قد جاءت متعددة، فتارة يرد بمعنى النص وتارة بمعنى القول، وتارة أخرى بمعنى التلفظ. وهذا إن دلّ على شيء إنما يدل على وجود اضطراب في الوصول إلى مفهومه الحقيقي، وما يؤكد هذا الاضطراب هو صعوبة وضع المصطلح تحت لواء مفهوم واحد، الأمر الذي جعل الباحثين يلجؤون إلى مقابله بمصطلحات أخرى عديدة ك: الجملة- الكلام/ الملفوظ/ النص/ اللغة/ القصد.....، ولعلّ السبب في ذلك راجع إلى أن مصطلح الخطاب يعتمد على عوامل عدة منها ما يعود إليه في حدّ ذاته أي ما بداخله كتركيب لغوي، ومنها ما يعود إلى ما هو خارج عنه أي إلى الظروف الخارجية المتعلقة بإنتاجه.

وعليه، فإنّ جملة التعريفات التي أوردناها أعلاه تجعلنا في حيرة من أمرنا حول حقيقته، هذا الأخير الذي قوبل كما قلنا بعدة مصطلحات أخرى عند الدارسين - العرب والغرب- قد تكون هذه الأخيرة تحمل معناه حقيقة، أو هي تحمل جزءاً من معناه، أو قد تكون بعيدة عن معناه كل البعد. وهذا الأمر يُبقي مفهومه غامضاً وغير واضحٍ بعدُ لدى بعض الدارسين. وإثر هذه الحيرة التي انتابتنا حول غموض مفهومه وعدم التدقيق في أمر تحديده، وجدنا أنّ "إبراهيم عبد الله" يرجع هذا الغموض والالتباس حول حقيقته إلى سببين هما:² الأصالّة والمعاصرة من دون وضع أي اعتبار يُذكر لخصائصه، وربما هو محقّ في رأيه، لأنّ المصطلح من حيث مفهومه المتأصل ومفهومه المعاصر فيه العديد من الزوايا التي يُنظر فيها إليه ممّا أوجد الخلاف في تحديده.

1 - Benveniste Émile , problème de linguistique générale, édition Gallimard ,France,1972 ;p :239 ترجمة ذاتية

2 - إبراهيم عبد الله، إشكالية المصطلح النقدي: الخطاب والنص، مجلة أفق عربية، بغداد، آذار، 1993، 57

لذا، فإنّه ولبیان ماهیة الشیء والتعریف بحقیقته، لابدّ لنا من مقارنته مع بعض المصطلحات الأخرى النظیریة له التي نراها ضروریة فی مقامنا هذا، لأنّ هذه المقارنة فی اعتقادنا لهی مقدمة للحکم علیه. ونحن نعتقد، بل ونرى أنه ما لم یحدّد الباحث حقیقة الموضوع الذي يتحدث عنه لا یمكنه أبداً التعریف بأحكامه وأثاره ووظائفه. ومن هذا المنطلق كان واجبا علينا إدراج مصطلح الخطاب مع مصطلحات أخرى تعد نظیریة له . لكن بالمقارنة "قد یتیه عن الصواب من یبالیغ فی التذقیق"¹، ولتفادی هذا التیه، سنبدل جهدا فی السعی من خلال هذه المقارنة إلى الاكتفاء بذكر بعض المصطلحات فقط التي نراها تخدم موضوع بحثنا هذا ، وذلك بالتركیز على الفروق بین الخطاب وتلك المصطلحات من دون المغالاة فیها بغیة التوصل إلى تلك التي نراها أكثر قریبا من حیث المفهوم من خلال أوجه التشابه أو الاختلاف بینها ممّا سیمکننا من الوصول فی نهاية المطاف إلى حقیقته أو محاولة التقرب من المفهوم الصحیح له. مع الإشارة إلى أن إدراجنا لهذه المصطلحات أمر ضروري، حیث سیتم تناول بعض المصطلحات النظیریة له فی ثنايا البحث والفصول اللاحقة ك: اللغة-الكلام- الجملة، التي تحمل معنی ومفهوم الخطاب فی موقف معین أو مواقف تواصلية . لذلك سنحرص على بیان نقاط التقاطع أو التشابه أو الاختلاف من خلال المقارنة التي سنعدها بین هذه المصطلحات الكثیریة التداول فی الحقل اللسانی، والتي تم ذكرها فی مفاهیم الخطاب المختلفة التي أوردناها.

ولكنّا قبل عقد المقارنة سننطلق مبدئیا من فكرة أنّ الخطاب - كمفهوم عام له - عبارة عن وحدة لسانیة تجمع بین المتخاطبین، وهو الذي استطعنا صیاغته من دلالاته فی المعاجم اللغویة التي ذكرناها سابقا.

أ*الخطاب والنص: إنّ أكثر مصطلحٍ مقترنٍ بالخطاب هو النص، حیث عرف هذین المصطلحین "النص والخطاب" تذبذبا من ناحية المفهوم، أدى ذلك إلى الخلط بینهما

¹ - عن مختار أم السعد حیاة، تداولیة الخطاب الروائی: یع، عمان، ط1 1436/ 2015 :19

واعتبارهما مصطلحا واحدا لكون هذين الأخيرين علمين لسانيين، كما أنهما قد حظيا باهتمام الدارسين لهما فبدا فيهما اشتباكا كبيرا. فتعددت زوايا النظر في التمييز بينهما ، فنظر إليهما من حيث الطول والقصر، ومن حيث المقاصد والوظائف والشكل. وقد أفضى ذلك التمييز إلى الوصول إلى مجموعة من النتائج العامة حول الفرق بينهما كمصطلحين مستقلين عن بعضهما البعض نجملها فيما يلي:¹

- يُنظر إلى النص في الأساس من حيث هو بنية مترابطة تكون وحدة دلالية، ويُنظر إلى الخطاب من حيث هو موقف ينبغي للغة فيه أن تعمل على مطابقته.

- الخطاب أوسع من النص، فالخطاب بنية بالضرورة، ولكنه يتسع لعرض ملابسات إنتاجها وتلقيها وتأويلها. ويدخل في تلك الملابسات ما ليس بلغة كالسلوكيات الحركية المصاحبة إيجابا للاتصال.

- النص في الأصل هو المكتوب، والخطاب في الأصل هو المنطوق، ولكنه يتلبس بصورة الأخر على التوسع، إذ يُطلق النص على المنطوق، كما يُطلق الخطاب على المكتوب، كالخطاب الروائي.

- يتميز الخطاب عادة بالطول، وذلك أنه في جوهره حوار أو مبادلة كلامية. أما النص فيقصر حتى يكون كلمة مفردة مثل: (سكوت!) ويطول حتى يصبح مدونة كاملة مثل: رسالة الغفران.

ومن جملة الفروق التي حددناها يتبين لنا أن الفرق بين الخطاب والنص كان من جهة الحجم قصير أو طويل، ومن جهة كونهما يتميزان بالجانب النطقي أو الكتابي، أو من جهة كونهما بنية لغوية مرتبطة بالواقع الخارجي لها أو العكس.

ويمكن اختزال هذه الفروق بينهما من خلال المعادلة الآتية التي وجدناها عند جون ميشال ادم **Jean Michel Adam**، والتي لخصت بشكل جيد وواضح الفرق بينهما ، وهي على النحو الآتي ذكره: ¹

- الخطاب = النص + شروط الإنتاج

- النص = الخطاب - شروط الإنتاج

ب* الخطاب والكلام:

إنه في إطار بحثنا عن ثنائية (الخطاب والكلام) من حيث العلاقة أو الفرق القائم بينهما وجدنا الأستاذ **عبد الرحمن الحاج صالح** متطرقاً إلى ذلك مبيناً مفهوم كل واحد منهما مع توضيح الفرق الكامن بينهما مستندا في ذلك على أقوال أئمة النحو العربي كسيبويه وابن جني. وعليه، فإننا سنجمل هذا الفرق - كما وضع ذلك عبد الرحمن الحاج صالح- من خلال الآتي: ²

- للفظه كلام مجالا دلاليا واسعا، أما لفظه خطاب فأضيق منها. فللكلام مدلولات لا دخل للخطاب فيها مثل قولهم "كلام العرب أو العجم" ومثل الكلام المستغنى الدال عند سيبويه على الجملة المفيدة، وقد يطلقه المتكلمون على كلام النفس.

- الكلام قد لا يكون موجها إلى مخاطب معين غير خيالي مثل ما يحصل في المونولوج وكلام النائم أو المجنون. أما الخطاب فلا يكون إلا في مخاطبة، وهذا اللفظ نفسه مصدر خاطب، فلا يتصور خطاب إلا في حالة خطابية مع مخاطب معين.

- للخطاب مدلول آخر اختص به دون الكلام - ولا يقوم مقامه حينئذ إلى الغرض- وهو معنى المحاجة والجدل ومحاولة إقناع الغير، فالخطاب في هذا الجانب هو محاولة صاحبه

¹ - JEAN Michel ADAM, LINGUISTIQUE TEXTUELLES DES GENRES DE DISCOURS AUX TEXTES, NATHAN UNIVERSITE, P: 39 ترجمة ذاتية

² - الحاج صالح عبد الرحمن، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال، ص: 16

التأثير في المخاطب ويوصف حينئذ بأنه فصيح إذا بلغ درجة معينة من الإفادة والتأثير في نفس المخاطب.

مما يلاحظ على ما أوردناه أن "الحاج صالح" قد ميز جيدا بين الخطاب والكلام من خلال حدودهما الضيقة والواسعة داخل البنية اللغوية أو خارجها، مبينا أن كل واحد منهما يحمل مفهوما مستقلا عن الآخر. بالرغم من كون لسان العرب والقاموس المحيط ومعجم ديبوا للسانيات اعتبروهما مفهوما واحدا. مما يعني أنه رغم التداخل بينهما إلا أن فيهما فروقا جوهرية تميزهما عن بعضهما البعض، لكن يبقى الكلام هو ذلك الذي يحسن السكوت عنده. وما يحسن السكوت عليه هو بالضرورة مفهوم عند الغير ومفيد أيضا. ومن جهة الخطاب فإنه لا يرد من دون فائدة، لذلك قد يكون الخطاب في اعتقادنا هو نفسه الكلام بعينه، وبينهما فروقا مثلما وضحها الحاج صالح.

لذلك نعود ونقول: - إن "الكلام" يعد كلاما إذا تم التركيز فيه على بنيته الشكلية فقط (الجانب النحوي فقط) أي الشكلي دون غيره.

- ومن ثمة، فإن (الكلام) يكون خطابا إذا تعدى البنية الشكلية (النحوية) إلى بنية مقامية، أي ظروف وملابسات الكلام، وهنا يكون الحديث عن الجانب البلاغي له.

والنتيجة المتوصل إليها، هي أن: **الخطاب اللغوي = قواعد نحوية (بنوية) + عناصر بلاغية (المقام وطرفا الخطاب).**

أما عن بقية المصطلحات الأخرى، فإننا سنذكرها باختصار شديد لعدم وجود فوارق كبيرة بينها وبين الخطاب- في حدود ما بحثنا عنه وما استطعنا فهمه من خلال ما عرضناه حوله من مفاهيم لغوية واصطلاحية سواء عند العرب أو الغرب- ونبدأ ب:

- **الخطاب مقابل الجملة:** تمثل الجملة عند اللسانيين أكبر وحدة لغوية دالة على مفهوم معين لغرض معين قابلة للوصف النحوي، وإذا أخذ في عين الاعتبار حجم الخطاب كمقياس

بينهما، فإنه في هذه الحالة تصبح الجملة جزءاً منه، أو هي الخطاب نفسه، وهو رأي "عمر بلخير" الذي يرى أن الخطاب "تنظيم مجاوز للجملة"¹، مما يعني أن الجملة قد تحمل معنى الجملة حقيقة وقد تتعداه إلى مفهوم الخطاب، كعبارة "ممنوع التدخين" التي تعد خطاباً رغم قصر حجم هذه العبارة. فقد يمكن للمتكلم أن يتواصل مع الطرف الثاني عن طريق خطاب بأكمله، أو عن طريق كلام، أو عن طريق جملة متكاملة العناصر أو غير متكاملة .

- **الخطاب مقابل اللغة:** هما وجهان لعملة واحدة، حيث لا يمكن الفصل بينهما لأنهما متلازمين تلازماً كلياً. وسيتم التعرض لهذه الثنائية في عنصر لاحق من المبحث الموالي.

- **الخطاب مقابل الملفوظ:** الملفوظ عند هاريس " (Haris) هو كل جزء من أجزاء الكلام يقوم به متكلم، وقبل هذا الجزء وبعده هناك صمت من قبل المتكلم"²

وبالعودة إلى التمييز بينهما نقول هما مفهوم واحد - في حدود فهمنا لهما - عند من اعتبر أن الملفوظ يمثل الجانب المنطوق من الخطاب. والخطاب من سماته أن يكون منطوقاً أو مكتوباً.

- **الخطاب مقابل القصد:** القصد مهم جداً في أي خطاب مهما كان نوعه أو سمته،

ولا يمكن إذا دققنا في الخطابات أن نجدنا من دون قصد أو مقاصد، فالخطاب لا يُنتج إلا لأجلها، لذلك يحمل الخطاب في طياته معنى "القصدية"، ولا عجب هنا من أن يكونا مترادفين للعلاقة التلازمية بينهما.

وخلاصة قولنا عما أوردناه عن هذه الثنائيات المتعلقة بالخطاب نخلص إلى القول بأن هذه المصطلحات النظرية للخطاب هي مصطلحات مجاورة له ومتداخلة معه ومختلفة عنه في الوقت نفسه، لأن كل واحدة منها تمثل بالضرورة جزءاً معيناً مرتبطاً به، إما من جهة

¹ - بلخير عمر ، مقالات في التداولية والخطاب، دار الأمل ، تيزي وزو، 2013، 11:

² - عن سعيد يقطين، تحليل الخطاب الروائي: - - التبشير، ص:17

بنيته الداخلية(التركيب) أو الخارجية(المحيط الخارجي: الظروف والسياقات التي قيل فيها)،أو من جهة الغاية من وراء إنتاجه(المقاصد).

ولأجل هذا التداخل والاختلاف، نقول إنَّ الخطاب في حقيقته عبارة عن اتصال لغوي يحدث بين طرفين أو أكثر، و هذا الاتصال -عند سارة ميلز- " يُعتبر صفقة بين المتكلم والمستمع يجرى في عملية تفاعل بينهما من حيث النشاط المتبادل بينهما، وتتوقف صيغته على غرضه الاجتماعي"¹. مما يعني ويؤكد لنا أن من شروط تحقق الخطاب هو وجود التواصل بين الأطراف التخاطبية، لذلك فهو يعد ثمرة اجتماع العناصر الثلاثة الآتية:² مرسل- مرسل إليه - سياق. إذ بدون هذه العناصر الثلاثة مجتمعة لن يتحقق الخطاب ولا التواصل المنشود من ورائه ولن يتحقق المقصد والهدف والفائدة من وراء هذا الخطاب أيضا. لكن يبقى الأمر متعلقا بطرائق تحقيق الفائدة من الخطاب وليس بحجمه، لأن الحجم ليس المعيار للحكم عن الخطاب بأنه كذلك، وإنما المعيار هو توفر شروط تحققه من: مخاطب/ مخاطب/ سياق ، وهي شروط سنفصل الحديث عنها في المبحث الموالي.

والنتيجة لما قلناه هي أن الخطاب:

- ❖ لا يكون إلا ضمن أسيقة معينة .
- ❖ لا يمثله فرد واحد ، وإنما يكون قاسما مشتركا بين جماعة تخاطبية
- ❖ لا يُنتج إلا لأجل التواصل والتفاعل مع الغير .
- ❖ من سماته أنه منطوق أو مكتوب، قصير أو طويل يتعدى حدود الجملة، وهو إما مباشر أو غير مباشر.
- ❖ ذو طابع دلالي ومقصدي وتحكمه قواعد لغوية معينة
- ❖ يحدث عن طريق التبادل في الخطاب بين المرسل والمنتلقي.

¹ - ميلز سارة، الخطاب، :15

² - الشهري عبد الهادي ظافر، استراتيجيات الخطاب: مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة،بيروت، لبنان،

2- اتجاهات تحليل الخطاب:

لقد عرف كل من العرب والغرب الخطاب وألوه أهمية كبرى لما فهموا دوره في التواصل بين البشر، وفيما يلي سنعرض بصورة عامة كيفية دراسة الخطاب عند كل منهما:

أ - عند العرب: إن مصطلح الخطاب متأصل في الثقافة العربية منذ القدم، فبالنقصي عنه نجده واردا في القرآن الكريم في أكثر من موضع، منها قوله تعالى: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾¹، وقوله تعالى ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخِطَابِ﴾² وقوله أيضا: ﴿وَعَزَّيْنِي فِي الْخِطَابِ﴾³

بالإضافة إلى اهتمام علماء اللغة بإيراد مفهومه في المعاجم اللغوية ككتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ومقاييس اللغة لابن فارس ولسان العرب لابن منظور وغيرها من المعاجم الأخرى التي أوضحت مفهومه واهتمت ببيان معانيه ، بل ووقفت عند دقائق هذه المعاني.

فإننا، نجد اهتمام علماء اللغة به كبيرا كالنحويين والبلاغيين والمفسرين. فالمفسرون اهتموا بالخطاب حين عمدوا إلى تفسير خطاب الله عز وجل وهو القرآن الكريم، فكان لهم اهتماما أكبر بالخطاب الديني ، وذلك بالناية بالجوانب التركيبية وردها إلى سياقات ورودها.

والنحويون كان أمر اهتمامهم به كبيرا أيضا لدرجة أنهم جعلوا له عدة اشتقاقات من جذره الأصلي (خطب) ، حيث أشتق منه اسم الفاعل (مخاطب) واسم المفعول (مخاطب) والمصادر ك(خطاب - تخاطب - مخاطبة)، وهذه المصادر المشتقة تحمل في طياتها ما مفاده أن الخطاب توجيه الكلام لمن يفهمه وقد أوضحنا ذلك في عنصر سابق.

1 - الآية: 37

2 - سورة ص، الآية: 20

3 - سورة ص، الآية: 23

أما البلاغيون فقد اعتنوا به من جهة ربطه بظروف ومقامات إنتاجه وبعلاقته بالمخاطب من جهة والمخاطب من جهة أخرى.

وعموماً، فإنّ دراسة الخطاب عند العرب قد اتخذت اتجاهين أحدهما شكلي والآخر تواصلية:

أما الاتجاه الشكلي : فنجد مترامناً مع مرحلة التقعيد للنحو العربي، خصوصاً في مرحلة التأسيس له، حيث كانت الأحكام فيه تتميز بالمعيارية من حيث صحة بناء التركيب والجملة من خلال جملة من القواعد المتفق عليها.

في حين نجد أنّ الاتجاه الثاني أي التواصلية، هو الذي نلمسه من خلال معرفة العرب بل تيقنهم بأنّ الخطاب لا يقتضي فقط ما هو قواعد شكلية، وإنما يتعدى ذلك إلى مسألة استعمال اللغة عند العرب الذي هو في الحقيقة مرتبط بمصدرها الأصلي أثناء التقعيد لها، حيث أخذت اللغة وتمّ جمع المادة اللغوية من وسط اجتماعي ضمن حدود مكانية وأخرى زمانية، والزمان والمكان مرتبطان بالاستعمال. إذ اللغة لا تكون إلاّ في سياق تواصلية اجتماعي، وما يؤكد ذلك هو ما ذهبت إليه الدراسات البلاغية من أنّ دراسة اللغة واستعمالها مرتبط أيضاً ارتباطاً بسياق استعمالها، وهو ما سنراه في فصول لاحقة من بحثنا هذا.

ب- عند الغرب: عرف الغرب مثلهم مثل العرب الخطاب فدرسوه واهتموا به هم أيضاً، ودراساتهم له تميزت هي الأخرى بوجود اتجاهين هما: الاتجاه الشكلي والتواصلية.

أما الاتجاه الشكلي فقد تمثل عندهم في كون اللغة عبارة عن نظام لغوي معزول عن السياق التواصلية الاجتماعي للغة، ويمثل هذا الرأي «فرديناند دي سوسور Ferdinand de Saussure»، فهو يُعنى بدراسة الخطاب - أي اللغة التي تستعمل لأجل التخاطب والتواصل مقابل الكلام الذي هو التأدية الفردية للغة- بمعزل عن العالم الخارجي الذي أنتج فيه، حيث يرى أنّ الخطاب(اللغة) يبنني وفق مستوياته اللغوية فقط: الصوتية-

الصرفية- النحوية.¹ في حين أنّ الاتجاه التواصلي لا يهتم باللغة إلاّ في حدود ونطاق استعمالها ضمن السياق الذي ترد فيه، "وقد تمثل هذا الاتجاه في مناهج كثيرة منها: الدراسات التداولية والنحو الوظيفي، واللسانيات الاجتماعية، وتحليل الخطاب في مرحله المتأخرة، من خلال ربطه بسياق إنتاجه"²

وخلاصة القول إنّ هذين الاتجاهين الشكلي والتواصلي قد وُجدا وعُرفا عند العرب والغرب معا، فكانت مهمة الأول هو اكتشاف القواعد التي تحكم الخطاب، بينما اقتضت مهمة الثاني على دراسة اللغة والخطاب في ظل عملية التواصل من خلال توظيف هذه القواعد وفق مقتضيات استعمالها تلبية لمتطلبات السياق وظروف الإنتاج. ومهما يكن من أمر ، فإنّ الاهتمام بأمر الخطاب سواء في مستوييه الشكلي أو التواصلي أسفر عن ظهور العديد من الدراسات التي أثرت البحث فيه وعنه كاللسانيات الوظيفية ولسانيات الخطاب وكذا التداولية . حيث ظهرت على إثرها العديد من المؤلفات العربية والغربية التي أثرت الساحة اللغوية، فظهر هذا المصطلح قويا في مجال البحث اللساني تبعا لمجموعة من الباحثين اللسانيين . فنتج عن ذلك ، الاهتمام به في مختلف أوجه استعماله اللغوية وغير اللغوية بربطه بسياقات إنتاجه وعلاقته المباشرة أو غير المباشرة بأطراف الدورة التخاطبية، وهو ما يسمى أو ما يُعرف في يومنا هذا بمصطلح "التداولية".³

¹ -voir :FERDINAND DE SAUSSURE ,COURS DE LINGUISTIQUE GENERALE,ENAG EDITION,1990 ,p : 48

² - ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب،ص:09

³ - لتداولية: هي علم جديد في التواصل اللساني يقوم على أسس استعمالها ، وذلك من جهة طرفي الخطاب وهما كل من المخاطب والمخاطب، دون إغفال السياق الذي أنتج فيه هذا ، أي التأدية الفعلية للغة من جهة استعمالها المختلفة من قبل المخاطب.

1- الخطاب وعلاقته باللغة:

إنه بالحديث عن الخطاب لابد أيضا من الحديث عن اللغة فهما عبارة عن ثنائية، لأن اللغة ما هي إلا وعاء للخطاب الذي نتداوله فيما بيننا. وهو أيضا لا يتم ولا يتحقق إلا بفعل اللغة. زيادة على ذلك، فإنه يمثل اللغة التي نتحدث ونتواصل بها بشكل يومي ومستمر. وإلى جانب هذا التواصل، فإننا نجد أيضا أن اللغة تمثل وتعكس الخطاب الذي نوجهه نحو الغير، بل وتوضح معانيه وأهدافه التي يسعى إليها.

لذا، فإن هذين الأخيرين لا يمكن الفصل بينهما، لأنهما بمثابة وجهين لعملة واحدة. إذ كلما وجد لفظ خطاب إلا ووجد معه لفظ اللغة، لأنهما متلازمان باستمرار.

وعن مفهوم اللغة نذكر ما جاء عند "ابن جني" (392هـ) من أن حدها "عبارة عن أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"¹. وهذا المفهوم هو المعتمد أيضا لدى علماء العربية من بعده، بل حتى فيما وصل إليه البحث اللساني الحديث في شأن اللغة. إذ لا تختلف التعريفات العلمية الحديثة في تعريفها للغة عما أورده "ابن جني"، فهي ترى باستمرار أن اللغة:

* عبارة عن أصوات منطوقة

* وظيفتها التعبير عن الأغراض

* وظيفتها الرئيسية التواصل

ومن خلال هذه الرؤى التي حددناها يتبين لنا أنها موازية تماما للمفهوم الذي أورده ابن جني حول اللغة، كما يتبين لنا أيضا أنه بين الخطاب واللغة علاقة، فاللغة تحمل خطابا، وهذا الخطاب يتم بين طرفين فأكثر، والخطاب من حيث هو لغة تستعمل لتبادل أطراف الخطاب، وكأن الخطاب واللغة مرتبطين ببعضهما البعض ارتباطا تلازميا، مما لا يمكن

فصل أحدهما عن الآخر. وقد تنبه "عمر أوكان" إلى هذه العلاقة الموجودة بينهما، متاولاً بالحديث في كتابه (اللغة والخطاب) العلاقة بين اللغة والخطاب، وهو ما أوصله في الأخير إلى المصطلحين الآتيين: **خطاب اللغة** و**لغة الخطاب** فهما ثنائيتان متلازمتان كما ذكرنا.

وإذا قمنا بتفحص كتابه هذا، فإننا نجده يتمحور حول حقلين معرفيين هما:

أ - اللسانيات باعتبارها علماً للغة

ب- والبلاغة باعتبارها علماً للخطاب

واللغة هي محور الدراسات اللسانية، حيث يرى علماء اللغة أنّ الدور الرئيس الذي تقوم به اللغة هو **التواصل**. ويقصد بالتواصل تبادل أدلة بين ذات مرسله وذات مستقبله، حيث تنطلق الرسالة من الذات الأولى إلى الذات الأخرى¹

وكما هو معروف في الحقل اللساني أيضاً، فإنّ التواصل هو أحد وظائف اللغة

الأساسية، يحدث بين طرفين هما: **المخاطب والمخاطب** وكلاهما يتبادلان الأدوار، فيصبح

المخاطب مخاطباً والعكس صحيح. وهذا التبادل في الأدوار هو ما أطلق عليه "رومان

جاكسون (Roman Jakobson) ب: **دورة التخاطب (circuit de la parole)**،

وانطلاقاً من هذه **الدورة التخاطبية** استطاع "جاكسون" أن يستخرج ستة عناصر تخدم

الخطاب وهي:

1- **المرسل (destinateur)**: ويطلق عليه الباث، المخاطب، الناقل، المتحدث، وهو الذي يقوم بالرسالة.

2- **المرسل إليه (destinataire)**: ويطلق عليه اسم المستقبل، ونجده يقابل المرسل داخل الدارة التواصلية اللفظية أثناء التخاطب حيث يقوم بعملية التفكيك لكل أجزاء الرسالة في حالة فهمها.

3- الرسالة (message): وهي مضمون المعلومات المنقولة من المرسل إلى المرسل إليه.

4- السنن (code): لقد تعددت الاصطلاحات بشأن هذا العامل، فبعضهم استعمل (اللغة) وبعضهم فضل (النظام)، فيما أطلق البعض الآخر (القدرة). وهي مجموعة العلامات المركبة والمرتبطة في قواعد، حيث يتعرف المرسل إليه على هذا النظام من العلامات ويستطيع فكّها، إذا كان يمتلك القاموس اللساني نفسه الموجود لدى المرسل¹

5- السياق (le contexte): لكل رسالة سياق معين مضبوط قيلت فيه، ولا تهم مكوناتها الجزئية، أو تفكك رموزها السننية إلاّ بالإحالة على الملابس التي أنجزت فيها هذه الرسالة قصد إدراك القيمة الإخبارية للخطاب. ولهذا ألح جاكبسون على السياق باعتباره العامل المفعل للرسالة بما يمدّها من ظروف وملابس توضيحية.²

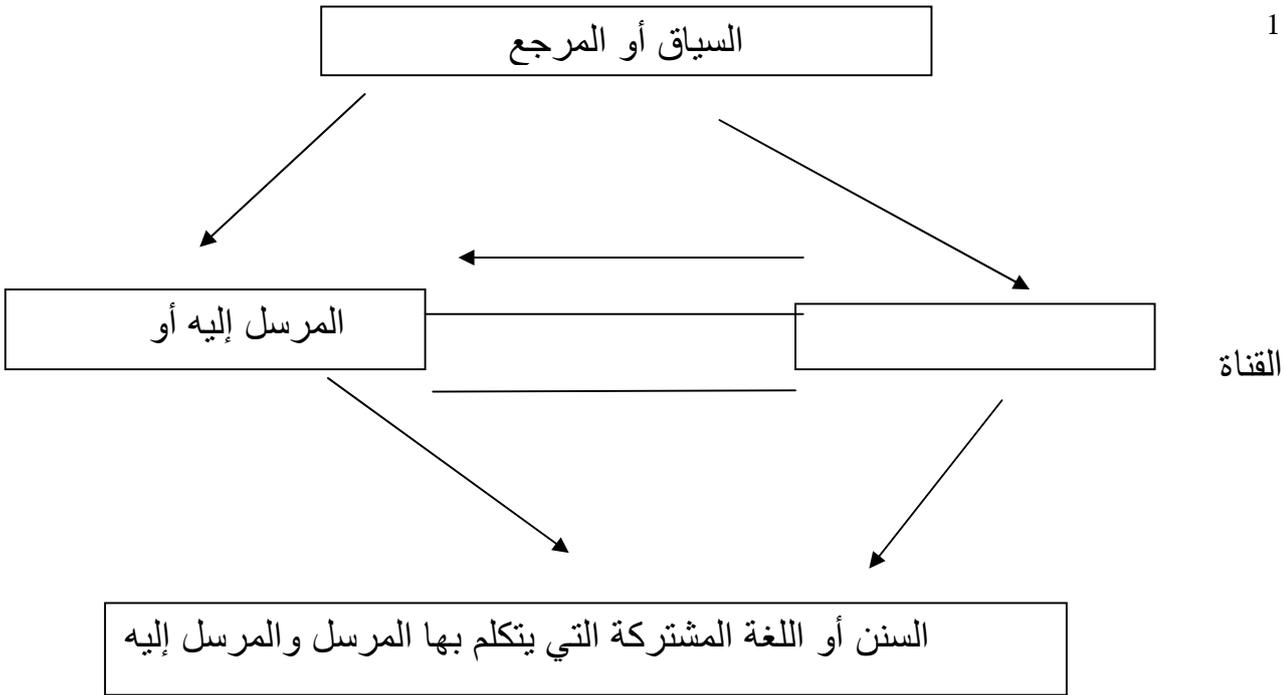
6- القناة (canal): وهي خط مرور الرسالة أو الوسيلة التي يعمد إليها المرسل لنقل رسالته، ويمكن لهذه الأخيرة أن تكون سمعية كالهواء أو مدركة بالعين كالجريدة أو المجلة أو الكتاب...³

وهذه العناصر الستة مهمة جدا في عملية التواصل، فهي بمثابة الفواعل لعملية التواصل هذه، حيث "إنّ كل فعل تواصل لفظي، أو كل سيرورة لسانية تتكون من مجموعة الفواعل المنظمة للتواصل، وهي في مجموعها ستة:

(المرسل، المرسل إليه، المرجع، السنن، القناة، الرسالة)⁴.

فهذه العناصر الستة المذكورة أعلاه باعتبارها فواعلا - كما حدّدها عمر أوكان في كتابه اللغة والخطاب - هي التي تُحقق التبليغ أو التواصل. وقد وضع جاكبسون المخطط الآتي ليوضح لنا دورة التخاطب التي استخرجها من الفواعل الستة بعناصره الستة أيضا:

1 - ، المدارس اللسانية، دار الرضوان، وهران، الجزائر، ط2: 143
2 - الطاهر بن حسين ، التواصل اللساني والشعرية، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ط1 2007: 30
3 - أحمد ، المدارس اللسانية، ص: 143
4 - 48:



وفي ضوء هذه العناصر الستة لعملية التخاطب (التواصل) صاغ "جاكسون" نظريته الشهيرة في التواصل والوظائف اللغوية، فهو يرى أن كل عنصر من العناصر السابقة يُولد وظيفة لسانية تختلف نوعيا عن الأخرى وترتبط بها في الوقت نفسه، وهي كالاتي:

1 - الوظيفة التعبيرية (fonction expressive): وتسمى أيضا الانفعالية (Emotive)، وينتجها المرسل، وتمثل شخصيته في الخطاب، وهي تنزع إلى التعبير عن نفسية المرسل إزاء الموضوع الذي يعبر عنه، وتشير بصورة مباشرة إلى موقفه من مختلف القضايا التي يتكلم عنها.²

2- الوظيفة الإفهامية (fonction conative): ويطلق عليها بعض اللسانيين الوظيفة التأثيرية (fonction impressive)، وهو اصطلاح مهم يمكن استثماره إلى جانب

1 - أحمد ، المدارس اللسانية،ص:145

2 - المرجع نفسه،ص:145

الإفهامية، ذلك أنّ الأول نظر إليه من وجهة نظر عملية، بينما المصطلح الثاني يحمل المدلول العاطفي للوظيفة.¹

3- الوظيفة الشعرية (*fonction poétique*): وتسمى كذلك بالإنشائية، وهي تتمحور حول الرسالة كعنصر قائم بذاته، والجانب الملموس من المعلومات حسب "جاكسون"، وهي لا تنحصر في الشعر فقط، لكن تتجاوزه لشمّل جميع المرسلات الخطابية، وهي الوظيفة التي تكون فيها الرسالة غاية في حد ذاتها، لا تعبر إلاّ عن نفسها، فتصبح هي المعنية بالدرس.²

4 - وظيفة ما وراء اللغة (*fonction métalinguistique*): وهي متعلقة باللغة المستعملة ذاتها في المرسلات وكل ما يساعد على توضيحها، فتشمل عناصر البنية اللغوية، وتعريف المفردات ليتأكد طرفا الخطاب من أنّ التخاطب قائم على التفاهم المتبادل.³ ويلجأ المتخاطب لهذا النوع من الوظائف في حالة شعور أحدهما أنّ اللغة التي يستعملها غير مفهومة من الطرف الثاني، فيتساءل المستمع: إنني لا أفهمك، ما الذي تريد قوله؟ أو بأسلوب رفيع: ما نقول؟ ويسبق هذه الأسئلة فيقول: أتفهم ما أريد قوله؟⁴

5- الوظيفة المرجعية (*fonction référentielle*): وقد تمّ ترجمتها بمصطلحات أخرى إلى جانب المرجعية، وهي الوظيفة المعرفية (*cognitive*)، والإيحائية (*démotive*) وتتمركز حول السياق، وتشكل التبرير الأساسي لعملية التواصل، ذلك أننا بهدف الإشارة إلى مضمون خاص يرغب إبلاغه للآخرين وتبادل الآراء حوله معهم "باعتبار أنّ اللغة فيها تحيلنا على أشياء وموجودات نتحدث عنها وتقوم اللغة فيها بوظيفة الرمز إلى تلك الموجودات والأحداث المبلّغة".⁵

1 - الطاهر ، التواصل اللساني والشعرية، ص:36

2 - المدارس اللسانية، ص:148

3 - المرجع نفسه، ص:148

4 - يومزبر الطاهر، التواصل والشعرية، ص:46

5 - أحمد ، المدارس اللسانية، ص:146

6 - الوظيفة الإنتباهية (fonction phatique): وتتمحور حول القناة، وتكمن في الحرص على إبقائها بين المرسل والمرسل إليه أثناء التخاطب، ومراقبة عملية الإبلاغ، كما تظهر هذه الوظيفة في المرسلات التي تزاعي تأمين استمرار التواصل، ويندرج فيها كل ما يلفت الباث به انتباه سامعيه من تأكيد وتكرار أو إطناب.¹

إذن، هذه هي نظرية وظائف اللغة - حسب جاكسون- والتي كان لها تأثير عميق على علماء اللسانيات وبعض الفروع العلمية الأخرى، لأنها أقيمت على مبادئ علمية دقيقة لوصف كافة استعمالات اللغة وضبطها وشرحها بطريقة موضوعية.² فحيثما وجدت العناصر الستة كاملة في عملية التخاطب كان التواصل. لكن السؤال الذي ينبغي علينا طرحه هو: هل كل تخاطب هو تواصل؟

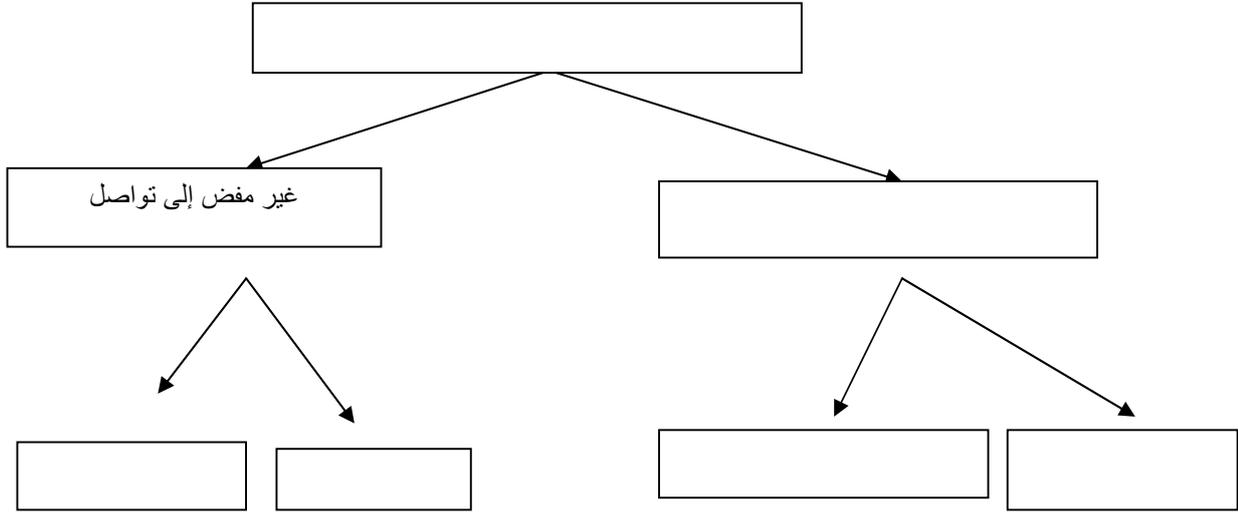
والإجابة عن هذا السؤال نجدها عند "أحمد المتوكل" حين قام بالتفريق بين مفهومي التخاطب والتواصل بالقول: "يُحدّ التخاطب على أنه كل عملية اتصال تتم بين متكلم ومخاطب في مقام معين عبر قناة معينة قد تكون لغة ملفوظة / مكتوبة أو إشارة أو صورة أو غير ذلك. والتخاطب تخاطبان: تخاطب يفضي إلى تواصل وتخاطب لا يفضي إلى تواصل"³.

وقوله هذا يؤكد ما جاء ذكره سابقا في التعاريف اللغوية التي أوردناها حول الخطاب ، من أنّ هذا الأخير مرتبط بطرفين أساسيين هما: المخاطب والمخاطب ولا يقوم إلا بهما، لأن هذين الطرفين على اتصال إما اتصالا مباشرا كالحوار والمحادثة أو غير مباشر كالخطابات المكتوبة، أي دون لقاء بينهما. "كما يحصل التواصل حين يفهم المخاطب تمام الفهم خطاب

147 :

1 - أحمد ، اللسانيات، النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4 2008 :149
2 - مقارنة وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات، دار الأمان،
3 -

المتكلم من حيث فحواه، ومن حيث مقصده معاً¹. وسنوضح هذا كله من خلال المخطط الآتي:²



من خلال هذا المخطط الذي عرضناه نخلص إلى القول بأن للخطاب محورين أساسيين هما المُخاطَب والمُخاطَب، وذلك لعلاقتهما المباشرة بإنتاج الخطاب وتلقيه، وبالإضافة إليهما نجد عناصر أخرى هي: السياق والمرجع والقناة والرسالة. وحتى يكتمل الخطاب ويكون صحيحاً لا يبدؤ على كل عنصر من هذه العناصر أن تؤدي دورها على أكمل وجه، وأن اجتماع هذه العناصر كاملة هو ما يُحقق التخاطب إما بين طرفين أو عدة أطراف مشتركة، ومن ثم يحدث التواصل بين هذه الأطراف المتخاطبة.

2- قوانين وقواعد التخاطب:

ينبني الخطاب على طرفين أساسيين واللذين تحكمهما علاقة في إطار تبادل النشاط اللغوي التواصلية. وهذه العلاقة تكمن في الأساس في خضوع المخاطب للمتلقى وكذا خضوع المتلقى للمخاطب، ولضمان نجاح سير هذه العلاقة التخاطبية بين الطرفين لا بد من إتباع جملة من المبادئ أو القواعد والتي تسمى بقواعد "جرايس" (Grice) ، فجرايس من أكثر

¹ - 16:

² - المرجع نفسه، ص: 17

اللسانيين المعاصرين المهتمين بقوانين وقواعد التخاطب ، وقد قاده البحث فيها إلى صياغتها في شكل أحكام، وهذه الأحكام تم جعلها فيما بعد في شكل قواعد لما لها من أهمية بالغة في فهم الخطاب وتأويله.

إنّ هذه القوانين والقواعد/الأحكام/المبادئ - على اختلاف التسميات بين الدارسين- بعضها راجع للكمية، وبعضها الآخر راجع للمصادقية، والبعض الآخر للعلاقات بين المتخاطبين، وأخر للوضوح والقصدية والشمول في الخطاب. إذ كل قاعدة أو حكم من هذه الأحكام إلا ونجد لها مرجعا متعلقا بها ، مما جعلها أحكاما متعددة وليس حكما واحدا، هذا من جهة . ومن جهة أخرى فإننا نجد أن الخطاب تتقاسمه أطراف عدة وليس طرفا واحدا، وهذا أمر معقول جدا ، لأنّ كل خطاب ينتج عن مخاطب نحو مخاطب، وهو يحمل رسالة بها مقاصد معينة. لذا وجب الحرص على الاهتمام بالأحكام التي توصل الرسالة كاملة من جهة القصد وفهم المقصود منها، مما يفرض في الأخير إلى التواصل بين الأطراف المتخاطبة. وهو الأمر الذي يبرر اهتمام "جرايس" بأحكام التخاطب لما في ذلك من أهمية كبرى في تحقيق التواصل السليم من جهة الخطاب بكل أطرافه ، وفيما يلي نجمال القول في كل مبدأ على حدة:

***حكم الكمية:** هذا الحكم يتمثل في إعطاء المخاطب للمتلقى القدر اللازم من المعلومات ليحقق الخطاب، ويجب عليه أن يكون أكثر إخبارا، وهذا ما يدعى بـ"قانون الإخبارية"¹، وقانون الإخبار هذا يوجد بكثرة في الملفوظات، حيث "يجب على الملفوظات/ الأقوال أن تحمل أخبارا جديدة للمتلقى ، ولا يتسع هذا القانون إلا في مقام تواصلية معين"²، والمقصود بالمقام التواصلية توفر عناصر الدورة التخاطبية كاملة.

1 - حمو الحاج ذهبية، لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، دار الأمل، تيزي وزو، ط2 2012 : 190

2 - حمو الحاج ذهبية، التداولية وإستراتيجية التواصل، رؤية للنشر والتوزيع، ط1 2015 : 260

***حكم الصدق:** حيث "يجب أن يكون المخاطب صادقاً فيما هو ذاهب إليه، أي يتجنب الكذب، مقرأً بالمعلومات التي يتلفظ بها" ويسمى بـ"قانون الصدق"¹.

وهذا القانون يتعلق بالتزام المخاطب بالفعل التخاطبي الذي يؤديه وهذا يعني أن المخاطب ينبغي أن يكون صادقاً في معلوماته التي يفترض أن يضمن بها الحقيقة اللفظية، لأنّ قانون الصدق يعني أننا إذا تلفظنا بملفوظ ما، يجب أن يكون ما نراه صحيحاً سواء تعلق الأمر بالإثباتات، أو بالاستفهامات (يرغب أ وبكل صدق معرفة الإجابة، والطلب عند قيام أ باليمين فله قصد صادق في الوفاء به"²

فالذي ينبغي أن يكون هو أن لا تكون اللغة التي نتخاطب بها مستعملة لأغراض غير واضحة كالخداع مثلاً أو نقل معلومات خاطئة، لأن هذا مضر بالدورة التخاطبية وبالخطاب أيضاً. لذلك فقد اعتبر جرایس الصدق قانوناً مهماً جداً، لأنه يحافظ على الصلة والعلاقة بين المتخاطبين، فهو منبع ثقة بين الطرفين مما يسهل عملية التواصل بشكل جيد.

***حكم العلاقة بين المتخاطبين:** يكون المخاطب مضطراً لأن يكون خطابه مناسباً للمقام (موضوع الخطاب)، وهو ما يصطلح عليه بـ"قانون الإفادة"، أي ليناسب مقالك مقامك، وهي المقولة الشهيرة عند البلاغيين "كل مقام مقال"، وبهذا فإنه ينبغي من الملاءمة بين القول والمطلوب، ويعرف هذا القانون عند "جاك موشر" و"أن ريبول" بـ"قانون التلطيف"³.

***حكم الوضوح والقصدية:** وبموجب هذا الحكم، فإنه ينبغي على المخاطب أن يكون واضحاً في كلامه، بحيث يسعى إلى إيضاح كل شاردة وواردة، بدءاً من اختياره للكلمات الواضحة انتهاءً بالجمال، ونستثني في هذا المقام ما هو كلام بلاغي أي غير مباشر (المجاز على

¹ - حمو الحاج ذهبية، لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، ص: 190

² - حمو الحاج ذهبية، التداولية واستراتيجيات التواصل : 263 - جاك موشر وان ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة: مجموعة من الأساتذة والباحثين، إشراف: الدين المجدوب، مراجعة: خالد ميلاد، دار سيناترا،

2010 : 229

³ - ينظر في ذلك جاك موشر وان ريبول، القاموس الموسوعي في التداولية، ص: 229

سبيل المثال) كالاستعارات والكنيات والتوريات التي يستعملها المخاطب في بعض السياقات لأغراض معينة، لذلك يعدّ الوضوح سمة ينبغي أن تتوفر في الخطاب.

***حكم الشمولية في الخطاب:**في هذا الحكم يتوجب على المخاطب أن يقدم القدر الكافي من المعلومات، حيث تكون هذه الأخيرة كاملة وشاملة لا زيادة فيها عن طريق الإطناب ولا نقصان فيها من حيث الاختصار أو الحذف الذي يحدث تشويشا أو لبسا في فهم المعاني المقصودة.

وخلاصة قولنا إنّ هذه الأحكام- القوانين- لهي ذات طبيعة بلاغية تداولية، فمن خاصية الكلام البلاغي أن يكون فيه صدقا في القول من طرف المخاطب، مع مراعاة العلاقة بين المتخاطبين إثر السياقات والمقامات المختلفة.

ومن خاصية الكلام التداولي وجود مبدأي الإفادة والوضوح والقصدية فيه" لذلك فقد عدت هذه القوانين بمثابة معايير للتواصل الحقيقي، بل هي كذلك فعلا، وهو ما دفع بـ"ديكرو" (DUCROT) إلى تبرير اللجوء إلى قوانين الخطاب من خلال كتابه (القول وعدم القول) (DIRE ET NE PAS DIRE) ضاربا لذلك أمثلة على قوانين الخطاب التي تعدّ معايير أساسية للتواصل"¹

3- أهداف الخطاب:

من خلال ما تمّ لنا ذكره من عناصر سابقة حول الخطاب يمكن القول بأن إنتاج الخطاب من قبل المتكلم لا يكون عشوائيا ولا عبثيا، وإنما إنتاجه يكون من أجل تحقيق غايات وأهداف معينة. وهذه الأخيرة متفاوتة حسب قدرة المتكلمين وكفاءتهم الخطابية، فالخطاب عموما مرتبط بما يلي:

أ* **أهداف شخصية:** وهي متعلقة بمنتج الخطاب نفسه

¹ - لمزيد من التفاصيل ينظر جاك موشر وان ريبول، القاموس الموسوعي في التداولية، ص:230

ب* أهداف اجتماعية: تتعلق بالسياق من جهة، وبالمرسل إليهم من جهة ثانية

ج* أهداف مقصدية: متعلقة بالخطاب من حيث الغاية من إنتاجه

وعليه، ومن خلال ما اطلعنا عليه حول موضوع الخطاب ككل يمكن أن نوجز أهدافه من خلال بعض النقاط والتي سنعود إليها بتفاصيلها من خلال الأبعاد التداولية لها في ثنايا بحثنا وهي كالآتي:- التأثير/الإقناع/السيطرة/التواصل والتفاعل

1- الخطاب والسياق:

لقد رأينا في العنصر السابق كيف أن السياق يعد أحد العناصر الستة التي تسهم في عملية التخاطب، ولا تكتمل الدورة التخاطبية بنجاح إلا بوجوده، إذ على أساسه يتم التواصل بين أطراف هذه الدورة. كما أنه لا يمكن في كثير من الأحيان فهم معنى لفظة أو جملة أو عبارة إلا بردها إلى سياق ورودها، خصوصا إذا تعلق الأمر ببعض الألفاظ التي تكون مشتركا لفظيا، ولا سيما في مجال البلاغة لما يكون الخطاب فيها يعتمد على ألفاظ ذات معانٍ غير مباشرة كالتورية والكناية... الخ .

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن السياق كان ولا يزال محور اهتمام الدارسين لما له من أهمية في تحديد المعاني والدلالات والمقاصد. فهو مرتبط أشد الارتباط بالخطاب. وقبل الحديث عن العلاقة التي تحكم بين كل منهما لزم علينا كذلك أن نقف عند مفهومه أولا.

*** مفهوم السياق:** إن مصطلح السياق ما هو إلا ترجمة للمصطلح الأجنبي (**contexte**)، وهو مصطلح عُرف عند العرب قبل الغرب.

ومعناه اللغوي: يتجلى في كونه يدل على التابع، كما جاء ذلك في لسان العرب في مادة (سوق) قوله:¹ "سوق: السوق: معروف، ساق الإبل وغيرها يسوقها سوقا وسياقا، وهو سائق وسواق، شدد للمبالغة". وهو المعنى نفسه الذي وجدناه في الصحاح عند الجوهري (ت393هـ) في قوله: "وساق الماشية يسوقها سوقا وسياقا، فهو سائق وسواق، شدد للمبالغة"²

وبتأملنا وتمعننا لما جاء عند ابن منظور والجوهري حول مفهوم السياق يتبين أنه يدل حقا على التابع، لأن الإبل أو الماشية تتبع بعضها بعضا وهي تتساقق، إذ لا يمكن لها أن تسير كلها في خط واحد، بل سيرها يكون بالتتابع مما يجعلها منتظمة السير.

10 : 199

² - الجوهري إسماعيل بن حماد، الصحاح، تحقيق: إميل بدیع يعقوب، بيروت، لبنان، ط1 1999/ 1420 : 247
بعدها

أما المعنى الاصطلاحي له، فإنه هو الآخر لا يختلف عن المعنى اللغوي في كون السياق يدل على التتابع، حيث حدده عبد النعيم خليل بالقول: "السياق هو التتابع والسير والملاءمة والاتفاق والنظم"¹

وبفهم من قوله هذا أن الكلمات لا بد لها أن تأتي متتابعة ومنتظمة في الجمل، لذلك حين يرد على مسامعنا "سياق العبارة أو سياق الموضوع أو سياق الحديث" - عند الدارسين غير المتخصصين- فهم لا يعنون به أكثر من نظم الكلمة في الجملة أو في العبارة أو الموضوع، وملاءمة كل من الكلمة والجملة لما سبق من أجله في الجملة.

ب* أنواع السياق: السياق حسب الدارسين نوعان: لغوي وغير لغوي.

أما السياق اللغوي " فيتمثل في الأصوات والكلمات والجمل كما تتابع في حدث كلامي معين أو نص لغوي"²، أو " هو وقوع الكلمة في سياقات لغوية متنوعة"³

وعليه، يمكن القول بأن "السياق اللغوي هو نظم الكلمة في الجملة وموقعها من ذلك النظم"⁴. وهذا النوع من السياق يظهر بشكل جلي عند النحويين خاصة، حيث ارتبط هذا الأخير بالنحو بمفهومه العام، فأثره ظهر جليا في الدراسات النحوية القديمة عن طريق دراسة النحويين للجملة ووضعهم القواعد والأصول التي تحكم الترتيب بين أجزائها من جهة، ومن جهة أخرى وجود ظاهرة الإعراب عندهم والتي أولوها عناية خاصة وما تقتضيه من تقديم وحذف... حيث وجّه الإعراب بحسب ما يفرضه السياق اللغوي"⁵. ولعل خير دليل على اهتمام النحويين بفكرة السياق هو ما جاء عند سيبويه (ت180هـ) في باب (الاستقامة من

1 - عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدامى والمحدثين، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1 2007 27:

2 - حلمي خليل، الكلمة: دراسة لغوية ومعجمية، الهيئة المصرية للكتاب، 1980 218:

3 - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط5 1998 69:

4 - ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: 55: 1969 2

5 - عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدامى والمحدثين، ص: 112-114

الكلام (والإحالة) قائلاً: " فمنه مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب" ، موضحاً ذلك من خلال الأمثلة الآتية:¹

- أتيتك أمس وسأتيتك غدا (المستقيم الحسن)

- أتيتك غدا وسأتيتك أمس (المحال)

- حملت الجبل وشربت ماء البحر (المستقيم الكذب)

- قد زيدا رأيت وكى زيدا يأتيتك (المستقيم القبيح)

فسيبويه من خلال الأمثلة التي ضربها يشير إلى قضية التوافق بين التركيب اللغوي من جهة والواقع الخارجي من جهة أخرى، "وهو أمر يدعو إلى أن التركيب اللغوي الصحيح نحويًا ليس بالضرورة أن يقود إلى معنى صحيح دائماً، بل يقود إلى التباس في عدم التسليم بصحة الدلالة للتناهي العقلي بين صحة التركيب ومقولات الواقع، والأخيرة عمليات عقلية ناتجة عن تجربة اجتماعية غير لغوية، لكنها تؤدي دورها في قبول أو رفض دلالة تركيب ما"². وهذا إن دلّ على شيء إنما يدل على وعي النحويين القدامى بأهمية السياق في اللغة، إذ على أساسه يتم الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، أو ترتيب عناصر الجملة الاسمية منها أو الفعلية كتقديم الفاعل عن الفعل أو المفعول عن الفاعل... الخ من القضايا النحوية. إضافة إلى هذا فإنّ النحويين في وضعهم لقواعد النحو العربي قد راعوا فكرة المقام،" حيث أصبح حضور هذا الأخير أمراً طبيعياً، تفرضه طبيعة النحو الذي ينطلق من اللغة ليضع قواعد منها ولها بغية حمايتها وتنظيمها، وتدعيم وظيفته الفهم والإفهام"³. ممّا يعني أنّ النحويين كانوا مهتمين بالسياق اللغوي في ربط الوحدات اللغوية داخل الجملة بما يسبقها أو

¹ - سيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي،

القاهرة، ط3 1988/ 1408 1 : 25

² - الطلحي ردة الله بن ردة بن ضيف الله، دلالة السياق، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1 1442 : 63

³ - العلوم الإنسانية، العدد: 11 : محمد خيضر، بسكرة،

يلحقها، أي السياق الداخلي وعلاقة ذلك بمقاصد المتكلم. وسنعود إلى تفاصيل هذا كله في فصل لاحق من هذا البحث.

أما **السياق غير اللغوي** وهو المعروف باسم **المقام (situation)** أو سياق الحال أو سياق الموقف، فيتمثل في الظروف الاجتماعية والنفسية والثقافية للمتكلم والمشاركين في الكلام أيضا. وهذا النوع من السياق يعرفه كل من البلاغيين والمفسرين، فالمفسرون حين يعمدون إلى تفسير آيات القرآن الكريم كانوا يعمدون إلى السياق في دراسة النص القرآني وفهم دلالاته" على جانبي السياق اللغوي الكلي أو ما يسمى بـ"سياق النص" و"سياق الموقف"، إذ نظروا إلى الآية القرآنية أو مجموعة الآيات على أنها جزء من نص متكامل هو القرآن... ويتمثل سياق الموقف عندهم بمعرفة أسباب النزول لآيات النص القرآني، لأنها تعينهم على فهم معانيه".¹

لذلك، فإن علماء الأصول قد نبهوا إلى دلالة السياق والأثر الذي ينتج عنه في استنباط الأحكام الشرعية وربط وتأويل وتفسير الآيات حسب السياقات التي وردت فيها، فدلالة السياق متفق عليها في مجاري كلام الله تعالى، وكلام العرب، وهي نوع من أنواع البيان.² أما البلاغيون فإنهم هم أيضا على وعي بالسياق والمقام وفق الإطار التداولي لاستعمال اللغة من جهة طرفي الخطاب الأساسيين المتمثلان في المخاطب والمخاطب، حيث أكد البلاغيون على قاعدة "لكل مقام مقال" وضرورة مراعاة التبليغ لمقتضيات الأحوال والمقامات مثل حال المتكلم والمخاطب والظروف الزمانية والمكانية والاجتماعية والنفسية...."³

¹ - محمد سالم صالح، أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية ودور هذه النظرية في التوصل إلى المعنى،

جامعة الملك عبد العزيز، د. 6:

² - العروسي محمد خالد عبد القادر، دلالة السياق وأثرها في استنباط الأحكام، جامعة أم القرى، مكة

10:

³ - حساني أحمد، فاعلية السياق في إنتاج النص، مجلة اللغة والأدب، العدد 21 2014 2 52:

فالعلاقة التي تجمع بين المتكلم والمستمع هي محور اهتمام البلاغيين، فالخطاب لا يمكن له أن يُنتج إلا من خلال حالهما معا أو أحد منهما لأنها كل متكامل في الدورة التخاطبية التواصلية إن على مستوى اللفظ أو على مستوى المعنى.

وعليه، "ينبغي على المتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسّم أقدار الكلام على أقدار المعاني ويقسّم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات، فإن كان الخطيب متكلمًا تجنب ألفاظ المتكلمين، كما أنه إن عبر عن شيء من صناعة الكلام واصفا أو مجيبا أو سائلا، كان أولى الألفاظ به ألفاظ المتكلمين، إذ كانوا لتلك العبارات أفهم وإلى تلك الألفاظ أميل، وإليها أحن وأشغف..."¹

لذلك، فإنّ مجال علم البلاغة ومدار البحث البلاغي المعاني والبيان - باستثناء علم البديع- اللذان بهما يُعرف إعجاز نظم القرآن كما بيّنا ذلك في حديثنا عن نشأة علم الخطاب البلاغي في المدخل الذي سبق هذا الفصل، فضلا عن معرفة مقاصد كلام العرب، إنّما مداره يرجع إلى مقتضيات الأحوال. لذلك، فإنّ البلاغة في إحدى تعريفاتها تقوم على فكرة مراعاة مقتضى الأحوال، حيث "إنّ البلاغة في الكلام مطابقته لما يقتضيه حال الخطاب"². وحال الخطاب يسمى أيضا بـ "المقام"، الذي هو الأمر الحامل للمتكلم على أن يورد عبارته على صورة مخصوصة والمقتضى "ويسمى الاعتبار المناسب" هو الصورة المخصوصة التي تورد عليها العبارة"³.

وعلى هذا الأساس، فإنّ مقتضيات الأحوال تكون وفق النحو الآتي:

* حال الخطاب من جهة الخطاب في حد ذاته

1 - الجاحظ أبو عثمان، البيان والتبيين، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، د. . 1 97:
2 - الهاشمي أحمد، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، دار الأفق العربية، القاهرة، ط1 1422/ 2002: 29:
3 - نفسه 29-30:

*أو حال المُخاطَب أو المُخاطَب أو الجميع

إذن، فالكلام الواحد يختلف فهمه بحسب حالين هما الخطاب أو طرفا الخطاب أو هما معا.

لذلك، فإنّ الكلام البليغ من وجهة نظر البلاغيين هو ما كان صاحبه قد راعى المقام بالدرجة الأولى وحال المخاطَب بالدرجة الثانية، حيث يكون أسلوبه ذا أغراض بلاغية متعدّدة يقتضيها السياق والمقام والحال. وفي هذا الصدد يقول "الخطيب القزويني" (ت739هـ): "أما بلاغة الكلام فهي: مطابقة الحال مع فصاحته. ومقتضى الحال مختلف، فإنّ مقامات الكلمات متفاوتة، فمقام التكرير يباين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد، ومقام التقديم يباين مقام التأخير، ومقام الذكر يباين مقام الحذف، ومقام القصر يباين مقام خلافه، ومقام الفصل يباين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة، وخطاب الذكي يباين خطاب الغبيّ، وكذا لكل كلمة مع صاحبها مقام، فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب"¹

ومما يمكن فهمه من خلال قول "القزويني" أن "مفهوم الحال لا يختلف عن مفهوم المقام الذي يشمل مجموعة الاعتبارات والظروف والملابسات المحيطة بالنشاط اللغوي وتؤثر فيه، بحيث لا تتجلى دلالة الكلام إلاّ في ظلّها"²

وبمعنى آخر، فإنّ الحال والمقام يدلان على كل ما يحيط بالكلام من ظروف خارجية فتؤثر فيه. لذلك، فالحال يجب أن يكون - فقط - وفق المقام أو المقامات التي يكون عليها الكلام، لأنه جزء منه أو مرتبط به، حيث لا يورد المتكلم عبارته إلاّ وفق المقام المناسب، كأن يأتي بعبارة تدل على تهانٍ ومقام هذه العبارة هو مقام للتهنئة كالعيد مثلا، أو مناسبة فيها فرح مما يشمل النجاح أو الزفاف أو غير ذلك، وهو الأمر الذي يفسّر أن يكون مقتضى الحال مختلفا باختلاف المقامات الكلامية.

¹ - القزويني جلال الدين، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د. 12-11: .
² - التهانوي : نعيم العجم، تح:

*ج- أهمية السياق في إنتاج الخطاب وعلاقته بفهمه:

إنّ الخطاب مهما كان نوعه أو ميزته لا يُمكن له أن يُنتج أو يُفهم إلاّ بربطه من خلال السياق الذي قيل أو يقال فيه. لذلك، فإنّ السياق قد أدى دورا مهما منذ قرون عديدة في التنظير للغة وفي تأويل وتفسير المقولات وربطه اللغة بغيرها من الظواهر غير اللسانية. " وقد أدرك الإغريق ما للسياق من دور في تأدية العملية التبليغية، حيث حدّدوا الشروط والمقامات التي تؤدي بها مختلف أنواع الخطابات وأنماطها. وقد اعتلى السياق في الدراسات العربية على عرش العلوم اللغوية والبلاغية والنحوية والأصولية والفقهيّة... حيث شكّلت المقولة لكل مقام مقال العمود الفقري لكل محاولة يسعى فيها المرء إلى تحليل أي خطاب مهما كانت طبيعته"¹

فالسّياق إذن ، عبارة عن إجراء يتّخذ المخاطب أثناء إنتاجه لخطابه، أو هو إجراء يتّخذ كذلك كوسيلة في تحليل الخطاب وتفكيكه ومحاولة تفسيره أو تأويله أو فهم محتواه، مع مراعاة للظروف التي قيل فيها الخطاب. لذلك فقد أدرك النحويون والبلاغيون وغيرهم هذه العلاقة التي تربط السياق بالخطاب. كما أنه "نظرا لإجرائية فكرة مطابقة الكلام لمقتضى الحال كانت مقولة "لكل مقام مقال" محل تقدير البلاغيين ومحل اهتمامهم، فلا يكاد يخلو مصنف في البلاغة منها، غير أن فكرة المطابقة هذه يبدو أنها تعني المتكلم أكثر مما تعني المستمع، ذلك أنّ تجاهل المتكلم لمقام التلفظ قد يعيق الفعل التواصلّي لاحتمال فشله، فقد يفوق الخطاب مستوى المخاطب فلا يفهم القصد منه مثل ما هو الحال في التعريض والكناية، كما قد يأتي دون مستوى المخاطب فلا يحدث التأثير المطلوب، وهذا ما عبّر عنه بشر بن المعتمر في وصفه لأقذار المستمعين وأقذار المعاني"²

¹ - بلخير عمر، السياق في النظرية المعرفية، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر 21 2014 75:

² - غماري نصيرة، إجرائية السياق في إنتاج النص وقراءته، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر 21 2014 172:

إذن، فإنّ السياق تكمن أهميته في التفريق بين معاني المشترك اللفظي، فالتحديد الدقيق لدلالة هذه الألفاظ إنّما يرجع إلى السياق، كما تتركز أهمية سياق الحال والمقام في الدرس الدلالي في فوائدها: الوقوف على المعنى وتحديد دلالة الكلمات، وإفادة التخصيص، ورد المفهوم الخاطئ... وغيرها¹

ويضاف إلى ما تقدم أنّ السياق يساعد على تعيين دلالة الصيغة، وربما جاءت بعض الأبنية متّحدة الوزن، ولكنها تختلف في دلالتها على المعنى المراد، والذي يُحدّد هذه الدلالة إنّما هو سياق الكلام.²

ووفقا لما قلناه، ونظرا للقيمة التي يتبوؤها السياق في الدراسات اللغوية العربية منها والغربية، ظهرت دراسات متخصصة في هذا المجال لتبين معالم السياق وحدوده منتجة بذلك نظرية خاصة بالسياق لما لهذا الأخير من أهمية في الخطاب، فظهر ما يُعرف أو ما يسمى ب: (نظرية السياق **la théorie de contexte**)، لأنّ دلالة السياق من الدلائل العظيمة الأثر في عدة مجالات نحو، بلاغة، صوت، صرف، تفسير،... الخ³. هذا عن السياق بشكل عام، أما السياق اللغوي فتكمن أهميته في كونه يعد "الأرض الخصبة التي تنبذ فيها المباني اللفظية بنوعها اللفظية والمعجمية، لأنّ السياق يؤدي دورا مزدوجا، فهو يحصر مجال التأويلات ويدعم التأويل المقصود، فهو الحارس الأمين للمعنى"⁴

1 - محمد سالم صالح، أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية، ص: 19

2 - نفسه : 19، ولنوضح أكثر ما يذهب إليه المؤلف من خلال قوله هذا ، نذكر بعضا من هذه الأمثلة على

سبيل المثال لا الحصر مثل ما يوجد في اللغة العربية من ظواهر لغوية مثل ما يحدث في التضاد كظاهرة لغوية، حيث تحتل بعض الصيغ الصرفية أحيانا أكثر من دلالة كصيغة (فعل) مثلا التي تحمل معنيين هما تارة الصيغة نفسها وتارة

: دهنين بمعنى مدهون، وجريح بمعنى مجروح، والقنيص بمعنى القانص

...والذي يعين على فهم المعنى المراد هو السياق الذي وردت فيه هذه الصيغ. ولمزيد من التفاصيل في المسألة

ينظر: حلمي خليل، مقدمة لدراسة فقه اللغة، ص: 182

3 - لمزيد من التفاصيل ينظر الطلحي ردة الله، دلالة السياق، ص: 57 وما بعدها و 163 وما بعدها.

4 - نفسه : 206

2- الخطاب والإستراتيجية:

تعد الإستراتيجية جزءا مهما في الخطاب، كما يعد نجاح الخطاب - أي خطاب كان- مرهونا بها أو بطريقة استعمالها من طرف المتخاطبين. لذلك، قد تكون هذه الأخيرة مختلفة الاستعمال والأهداف من شخص لآخر أو من مجال لآخر أو حتى من زمن لآخر، بل من مكان لآخر. والسبب في ذلك كونها ذات معنيين: أحدهما عام والآخر خاص، وهذا ما يجعلها ذات أهمية في حياتنا وفي خطاباتنا . لذا ، وقبل أن نتناول أهمية الإستراتيجية في الخطاب وطرق استعمالها أيضا سنتعرض في البداية إلى مفهومها بشكل عام، ثم ننقل إلى مفهومها الخاص في الخطاب.

أ- المفهوم العام للإستراتيجية:

الإستراتيجية كلمة سمعناها ونسمعها بشكل دائم ومستمر، ونحن نستعملها في حياتنا اليومية العلمية منها والعملية، بالقول: إستراتيجية البحث و إستراتيجية العمل.. وغيرها مما نتداوله بخصوص هذه الكلمة.

وهي كلمة قديمة الاستعمال ، حيث يعود منبع استعمالها إلى المجال العسكري، "فهي عبارة عن طرق الوصول إلى أهداف عسكرية بعيدة المدى"¹. وهو يُستخدم في العادة مع نظيره أو قسمه "التكتيك" الذي هو جزء من الإستراتيجية في حدّ ذاتها، لأنّ "التكتيك" عبارة عن طرق الوصول إلى الأهداف الجزئية.²

وهذا يعني أنّ الإستراتيجية عبارة عن خطة أو مجموعة من الخطط تستعمل بغية تحقيق أهداف معينة ذات صلة بالمجال العسكري. غير أنّ هذا المفهوم لم يعد نفسه اليوم،

¹ - فولفانج هاينه من وديتر فيهيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ترجمة: فالج بن شبيب العجمي، مطبعة جامعة الملك

313: 1999/ 1419

² - ينظر المرجع نفسه، ص:313 وما بعدها

حيث خرج مفهوم استعماله من المجال العسكري، للدلالة على مفاهيم أخرى في مجالات كثيرة من الحياة اليومية والاجتماعية والثقافية والأدبية واللغوية...الخ.

حيث أصبحت الإستراتيجية أمراً ضرورياً ومتطلباً أساسياً من متطلبات الحياة بشكل عام ولم يعد أمر استعمالها مقتصرًا على الحروب دون غيرها من المجالات الأخرى.

فاليوم أصبحنا نجد أن المفهوم العام للفظ إستراتيجية يدل على تلك " الطرق المحددة لتناول مشكلة ما أو القيام بمهمة من المهمات، أو هي مجموعة عمليات تهدف إلى بلوغ غايات معينة أو هي تدابير مرسومة من أجل ضبط معلومات محدّدة والتحكم بها"¹. فالإنسان العادي يمارس في حياته أفعالاً كثيرة يعبر عنها بطرق مختلفة، وبما أنه ابن المجتمع، فعليه مراعاة سياق المجتمع الذي هو جزء منه. وقد بينّا في عنصر سابق ما للسياق من دور في توجيه المرسل واختياره لخطابه الذي يناسب الهدف الذي يريد تحقيقه من وراء خطابه.

لذلك ، فقد تعددت الاستراتيجيات بتعدد الظروف المحيطة به، ووفق السياق الذي يندرج فيه الخطاب بشكل عام. حيث إن العناصر السياقية تمارس سلطتها في التحكم بالمرسل أثناء اختيار الإستراتيجية المناسبة لخطابه، هذا عن الإستراتيجية كمفهوم عام.

ب- مفهوم الإستراتيجية في الخطاب:

إنّ مفهوم الإستراتيجية في الخطاب لا يختلف كثيراً عما حدّدناه سلفاً، فالخطاب مهما كان نوعه أو خاصيته فإنه لا يتحقق إلاّ بربطه بالسياق الذي يندرج فيه.

لذا ، فإنّ المقصود بالإستراتيجية الخطابية - كما حدّدتها الشهري- "أنها عبارة عن المسلك المناسب الذي يتّخذه المرسل للتلفظ بخطابه من أجل تنفيذ إرادته، والتعبير عن مقاصده ،

¹ - الشهري عبد الهادي ظافر، استراتيجيات الخطاب 53:

التي تؤدي لتحقيق أهدافه من خلال استعمال العلامات اللغوية وغير اللغوية، وفقا لما يقتضيه سياق التلفظ بعناصره المتنوعة، ويستحسنه المرسل"¹

وهنا يكون الحديث مرتبطا أيما ارتباط بمنتج الخطاب ذاته وهو المخاطب، لأنه العنصر الأول في العملية التخاطبية، بل هو المحرك الأول لها. إذ إليه يعود الأمر في اختيار الإستراتيجية المناسبة لخطابه وفق السياق اللغوي أو غير اللغوي الذي يحيط بخطابه، ولكي يتسنى له ذلك لابد أن يتوفر فيه شرط من شروط تحقيق الخطاب وهي "الكفاءة اللغوية" للمخاطب، هذه الأخيرة هي التي تسمح له بالتعامل مع سياقات الخطاب بنجاح.

وفيما يلي سنعرض مفهوم الكفاءة في عرف اللسانيين، ومدى ارتباطها بالجانب التداولي للخطاب اللغوي خاصة.

ج- الكفاءة اللغوية وعلاقتها بالخطاب: لضمان نجاح الخطاب وتحقيق التفاعل بين الأطراف المتخاطبة، لابد من توفر شرط لا يقل أهمية عما ذكرناه بخصوص قوانين وقواعد التخاطب وهو وجود "كفاءة لغوية" عند المتكلم بحكم أنه منتج الخطاب من جهة وصاحب المقصدية في إنتاجه من جهة أخرى، فقد يشوب الخطاب بعض العراقيل التي تحول دون فهم المقصود من قبل المتلقي. وفي هذه الحالة فإن الحل هو الكفاءة اللغوية.

* مفهوم الكفاءة اللغوية: (la compétence linguistique)

تعد الكفاءة اللغوية عاملا أساسيا ينبغي توفره عند كل مخاطب ينتمي إلى دورة تخاطبية ناجحة، وهذه الكفاءة هي التي ستميزه عن غيره من المتخاطبين، لذلك فقد كان لعلماء اللغة عناية بذكر مفهومها وبيان أهميتها والحرص على امتلاكها.

وبالعودة إلى مفهومها، فإن الكفاءة اللغوية عبارة عن قدرة المتكلم على إنتاج عدد كبير ولا متناه من الجمل وفق قواعد اللغة المتعارف عليها. ونجدها في عرف اللسانيين من أمثال

تشومسكي" (Noème-Chomsky) "تعني القواعد التي تسمح للفاعل المتكلم داخل أي لسان بإنشاء وفهم كل، و/أو لا شيء غير جمل هذا اللسان"¹

مما يعني أن مستعمل اللغة الطبيعي لا بد له أثناء تواصله مع الغير أن تتوفر فيه كفاءة لغوية تسمح له بالتواصل الصحيح والسليم. وإن تحقق له هذا التواصل الناجح يصبح حينها ذو كفاءة تداولية، فهذه الأخيرة "تعد مكونا فاعلا ضمن تكوين الإنسان السوي، تماما كما هي كفاءته اللغوية"²

ويضيف الشهري موضحا أن الكفاءة التداولية ليست نسقا بسيطا مثلما هو الحال بالنسبة للكفاءة اللغوية، بل هي أنساق متعددة متألّفة إذ تتألف القدرة التواصلية لدى مستعمل اللغة الطبيعية من خمسة ملكات على الأقل وهي: الملكة اللغوية والملكة المنطقية والملكة المعرفية والملكة الإدراكية والملكة الاجتماعية"³

وهذا يعني أن التواصل توأصالان: أحدهما هو الذي تتوفر فيه شروط صحة التركيب وهو ما يكون الكفاءة اللغوية للمخاطب باعتباره منتجا للخطاب وهو ما يقابل فكرة الأداء اللغوي (performance) الذي تحدث عنه "تشومسكي" في ثنائيته الشهيرة: الملكة اللغوية مقابل الأداء الفعلي . أما الثاني فهو معني بتوفر شروط صحة التواصل التداولي وهو ما يحقق الكفاءة التداولية. هذه الأخيرة، هي أكثر ارتباطا بالسياق من جهة وبالمرسل إليه من جهة ثانية، مما يعني وجود تفاعل حقيقي بين كل أطراف مستعملي اللغة.

وفي هذا الصدد وجدنا "فان دايك" (van Dick) متتاولا هذه الملكات بالحديث من خلال كتابه (النص والسياق) مقسما إياها إلى خمسة وهي في نظره ما ينبغي أن تتوفر لدى منتج

¹ - ماري نوال غاري بريور، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، ترجمة: عبد القادر فهم الشيباني، ط1 2007

سيدي بلعباس، ص: 29

² - الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص: 57

³ - نفسه 57:

الخطاب حتى يمتلك كفاءةً تداوليةً تمكنه من التواصل السليم والناجح وتحقق له غاياته من وراء إنتاجه لخطابه. وهذه الملكات نلخصها فيما يلي:¹

- **الملكة اللغوية:** يستطيع مستعملها من خلالها أن ينتج ويؤول إنتاجا وتأويلا صحيحين.

- **الملكة المنطقية:** وذلك باشتقاق معارف أخرى بواسطة قواعد استدلال تحكمها مبادئ المنطق الاستنباطي والمنطق الاحتمالي.

- **الملكة الإدراكية:** هي إدراك المحيط واشتقاق المعارف واستعمالها في إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها.

- **الملكة الاجتماعية:** بحيث يعرف كيف يقول ذلك لمخاطب معين من موقف تواصلية معين، قصد تحقيق أهداف تواصلية معينة.

وبالتمعن في هذه الملكات الخمس ، فإننا نجدها تتحدث في الأساس عن الجانب التداولي للغة من ناحية الاستعمال السليم للغة من جهة الأطراف المشاركة في الخطاب ، لأنها مرهونة وهي مجتمعة عن نجاحه أو فشله .وقد بينا في عنصر سابق السر في نجاح التواصل الحقيقي مثلما ورد ذكره عند الحاج صالح عبد الرحمن وأحمد المتوكل .

لذا، ظهرت التداولية لتهتم بأطراف الخطاب ككل، فعدت بذلك علما لاستعمال اللغة من حيث: ماذا نقول؟ ولمن نقول؟ وكيف نقول؟ وما نتائج ما نقول؟²

3*أنواع الاستراتيجيات ومعايير تصنيفها:

إنّ العملية التخاطبية تقتضي من المخاطب أثناء تعامله وتفاعله مع المخاطب أن يعتمد على جملة من الاستراتيجيات، هذه الأخيرة لا يمكن حصرها أو عدها في واحدة أو

: عبد القادر قنيني، دار

¹ - ينظر فان دايك، النص والسياق:

إفريقيا الشرق، المغرب، 2000 : 17 وما بعدها

² - لمزيد من التفاصيل حول قضايا التداولية نشأتها وجذورها وروادها ومحاوِر اهتمامها ينظر: حافظ إسماعيل علوي، التداولية علم استعمال اللغة ، عالم الكتب الحديث،الأردن، ط2 2014 : 2 بعدها

اثنتين، فهي تفوق الحصر لكون الخطاب متعدد الأنواع والأشكال من خطاب ديني إلى خطاب ثقافي، ومن خطاب صحافي إلى آخر إشهاري، ومن خطاب شعري إلى خطاب روائي أو لغوي. فضلا عن المقامات والسياقات التي تُنتج فيها هذه الخطابات المختلفة الحقول المعرفية. ونظرا للكفاءة الخطابية التي يمتلكها منتج الخطاب أثناء إنتاجه له، فإننا نجد تفاوتًا واختلافًا بين المتخاطبين في استعمال واختيار الاستراتيجيات التي تتراوح بين المباشرة وغير المباشرة، لأنها متعلقة بالمخاطب بالدرجة الأولى باعتباره صاحب الخطاب. ومن جهة أخرى نجد ارتباط الخطاب بمقصده بشكل كبير.

لذلك ، فثمة أنواعا مختلفة للاستراتيجيات عند المخاطبين بشكل عام، حددها وحصرها عبد الهادي بن ظافر الشهري في كتابه (استراتيجيات الخطاب) في أربعة أنواع هي : الإستراتيجية التضامنية - التلميحية- التوجيهية - الإقناعية، وفيما يلي شرح مبسط لكل نوع منها على حدة حسب الترتيب المذكور أعلاه:

أ- الإستراتيجية التضامنية: وهي تلك الإستراتيجية الخاضعة للمرسل، والتي يحاول من خلالها أن يجسد بها علاقة تجمعها بالمرسل إليه مع الحرص على الحفاظ على تلك العلاقة إما بتطويرها أو بإزالة معالم الفروق بينهما، ويوضح الشهري مفهومها الدقيق بالقول: "إنها محاولة التقرب من المرسل إليه وتقريبه"¹

وهذا يعني حرص المرسل الشديد على بناء علاقة طيبة ومنتينة بينه وبين المرسل إليه، فإن كانت موجودة في الأساس فهو يسعى جاهدا إلى المحافظة عليها والعمل على تطويرها. وإن كانت غير موجودة، فإنه يبذل جهدا في خلقها وتوطيدها بفعل عامل الثقة والصدقة التي تجمع بين المتخاطبين. وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن مسألة الحفاظ على هكذا علاقة بين طرفي الخطاب لا يكون سهلا، وإنما يؤخذ فيها بعين الاعتبار عامل المسافة الاجتماعية

¹ - الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص: 257

بين الناس وخصائصهم كالديانة والجنس والسن والمهنة والاهتمامات، بمعنى كل ما يعد فروقا بين المتخاطبين يُصعب من تأسيس العلاقة أو يسهلها.

ب- الإستراتيجية التوجيهية: هي تلك الإستراتيجية التي تعتمد على إصدار التوجيهات والتعليمات من قبل المرسل، كالأمر والنهي والإرشاد والتحذير والإغراء. وبتعبير آخر هي الأوامر والنواهي والنصائح العامة والإرشادات بشكل عام من قبيل **(افعل ولا تفعل)**، فيكون دور المرسل فيها مقتصرًا على توجيه المرسل إليه نحو مصالح عامة أو خاصة.

ج- الإستراتيجية التلميحية:

يعمد المخاطب أحيانا إلى اعتماد استراتيجيات ذات طابع غير مباشر أي التلميح بدل التصريح فيعدل من خلالها عن المؤلف من الكلام. وهذا الاعتماد مرتبط بدواعٍ سياقية. وبمعنى آخر، فإن هذا النوع يكون استجابة لفعل السياق الذي يفرض التلميح في الخطاب كعامل السلطة مثلا أو الخوف من قول شيء معين أو مراعاةً للتأدب في الكلام. ففي هذه الحالات يضطر المتكلم إلى اختيار المجاز بدل الحقيقة كالكناية والتورية والإبهام وغيرها.... فهي التي تسمح بالتعبير عما يريد وإيصال المعلومات محققا بها هدفه الذي يسعى إليه ويمكن أن نمثل لهذه الإستراتيجية عادة في الأفعال اللغوية غير المباشرة والتي سنراها مفصلة في فصول بحثنا هذا.

د- الإستراتيجية الإقناعية: يهدف المرسل في خطاباته إلى تحقيق غاية معينة وهي إقناع المرسل إليه بما يراه مناسبا أو مقتنعا به، أو يهدف مثلا إلى إقناعه إذا وجد ما يدعو إلى ذلك كعلامات الشك عليه وعدم الاقتناع بما يقول. فيتحتّم عليه حينها الاستناد إلى آليات لغوية تحقق له فعل الإقناع.

ووجب علينا ونحن نتحدث عن أنواع الاستراتيجيات الخطابية التنويه ، إلى أن الإقناع كإستراتيجية تخاطبية ، عبارة عن وسيلة من الوسائل البلاغية التي تعتمد في نقل الأخبار

واثبات صحتها للمخاطب. ولن يتم التفصيل في هذه الوسائل والمسائل المرتبطة بالجانب البلاغي لأنّ لنا حديثاً خاصاً في فصل مستقل.

وخلاصة ما عرضناه بشكل موجز من أنواع للإستراتيجيات يتبين لنا أنّ هناك معايير تعمل على اختيار إستراتيجية دون أخرى، يمكن أن نحددها في ثلاثة محاور كبرى هي:¹

* **معيار اجتماعي:** وهو معيار العلاقة بين طرفي الخطاب

* **معيار لغوي:** وهو معيار شكل الخطاب، من حيث دلالاته على قصد المتكلم سواء المتعلق بالدلالة المباشرة أو غير المباشرة

* **معيار الهدف من الخطاب:** وهو متعلق بالمقاصد المرجوة من إنتاجه.

وإثر هذه المعايير يمكن التوصل إلى فكرة مفادها أنّ وراء كل إستراتيجية عاملاً معيناً يتدخل ويعمل على انتقائها واعتمادها دون أخرى وهو ما سنعرضه في العنصر الموالي.

4*العوامل المؤثرة في اختيار الإستراتيجية:

إنّ اختيار الإستراتيجية المناسبة للخطاب وفق ظروف إنتاجه من قبل المخاطب لا ينشأ من العدم، وإنّما تحكمها عوامل معينة، تقتضي اختيار هذه الإستراتيجية بالضرورة دون الأخرى. فتؤثر بذلك تأثيراً بالغاً في استعمال اللغة، ومن ثمة في فهمها وتأويلها.

لذلك، فإنّ هذه العوامل أثرها يتجلى في توجيه المرسل نحو اختيار الإستراتيجية المناسبة بغض النظر عن معايير تصنيفها، وهذه العوامل تتمثل في الأساس في عاملين هما: السلطة والمقصد. وفيما يلي سنعرض بصورة عامة مفهوم كل واحد منهما ومدى ارتباطهما باختيار الإستراتيجية المناسبة للخطاب.

¹ - تغزاوي يوسف، الوظائف التداولية وأستراتيجيات التواصل اللغوي في نظرية النحو الوظيفي، عالم الكتب الحديث،

أ- السلطة: مفهومها وعلاقتها بالخطاب: تؤدي السلطة دورا كبيرا ومهماً في جعل الخطاب يتخذ صيغة معينة أو عدة صيغ، فهي ذات تأثير كبير وقوي على الخطاب بشكل عام (كونه مباشراً أو غير مباشر)، والمخاطب بشكل خاص، لأنه صاحبه ومنتجه، فدورها يتجلى في كونها تعمل على ترجيح استراتيجيات معينة دون أخرى.

وفي هذا المقام بالذات، نرى أنه من الضروري لفت الانتباه إلى أن المعنى المقصود من السلطة¹ هنا ليس هو المفهوم العام لها والمتعارف لدى جميع الناس والمتعلق بكون السلطة تخص الأمر والمأمور وأن المأمور واجب التنفيذ لما أمر به. أي السلطة الحقيقية من أعلى درجة في المقام إلى من هو أدنى درجة، كسلطة الوالدين على الأبناء، أو الأستاذ على التلاميذ.... الخ ممن يملكون الحق في إصدار الأوامر.

وإنما المقصود بها "السلطة في الخطاب" أو "سلطة الخطاب"، لأنها المعنية بالحديث وهي محور العملية التخاطبية إن صح لنا أن نعتبرها كذلك، فهذه الأخيرة متعلقة بأربعة عناصر هي: اللغة- المرسل- المرسل إليه- المجتمع.

فسلطة اللغة تكمن فيما لها من قواعد وأنظمة معينة، حيث تصبح هذه الأنظمة قيوداً يتم توحيها من طرف المرسل، بل هو ملزم بالتقيد بها في مستوياتها المختلفة الصوتية والصرفية والمعجمية والدلالية والتركييبية، بحيث "على الفرد أن يستجيب في النهاية للغة وقوانينها وسلطتها"². أما سلطة المرسل فيمكن التعبير عنها بكفاءته وقدرته على التواصل مع الغير والتأثير فيهم من خلال قواعد اللغة ومعرفة كيفية صياغتها ملائمة مع طبيعة موضوع الخطاب وظروف إنتاجه.

¹ - من الصعب حسب ما ورد عند ظافر الشهري تحديد مصطلح السلطة بدقة، وذلك لكونه مفهوماً مجازياً عندما يتخذ من ناحية استعماله في التفاعل والخطاب. وهو ما جعله يفيض بالحديث عنها بالتفصيل من حيث مفهومها ومصادرها والياتها ودورها في تفعيل الخطاب، ولمزيد من التفاصيل حولها ينظر: الشهري: استراتيجيات الخطاب، ص: 221...254

² - نفسه 225:

في حين نجد سلطة المرسل إليه قوة التأثير والتوجيه، إذ بناءً عليها يتم اختيار إستراتيجية دون غيرها من قبل المرسل، ونظراً لكون هذه السلطة مهمة جداً ظهر ما يسمى بـ"علم المخاطب" لما له من تأثير على شكل الخطاب وهدفه. "فقد احتل المخاطب مكانة مرموقة في الدراسات اللغوية قديمها وحديثها، لأن اللغة قامت في أساسها على مخاطبة أقوام على درجات متفاوتة من العلم والمعرفة، فركزت على هؤلاء المخاطبين، ووجهت قواعدها انطلاقاً من مراعاة مباشرة لاستراتيجيات الخطاب وطرقه"¹

و مقابل ذلك نجد أن سلطة المجتمع تتمثل في الأساس فيما يسمح باستعماله من ألفاظ اللغة تكون مراعية لمقام المخاطبين ومقام المجتمع من حيث الدين، وأصول اللباقة والأدب والطابوهات.

ويذهب الشهري إلى القول بأن سلطة المجتمع لا تقف عند حدود ما ذكرناه عنها، وإنما تمتد إلى ما هو أبعد من ذلك حيث تفرض ما هو مناسب لموضوع الخطاب والاختيارات المتاحة للمرسل، حيث ينبغي عليه أن يفكر ملياً لأنه لا يستطيع أن يقول كل شيء أو أن يتحدث عن أي موضوع كان.²

ونتيجة لما تم ذكره، نقول إن السلطة في الخطاب أمر لا بد من امتلاكه من قبل المتكلم، حيث يعتبر أمر وجودها أو انعدامها مرتبطاً بكيفية صياغة الخطاب وإنتاجه من جهة، ومن جهة أخرى فإنها تعمل بشكل مباشر على انتقاء وتحديد إستراتيجية من أخرى في الخطاب حسب ما تفرضه على المتكلم.

وفي اعتقادنا أن نجاح الخطاب أو فشله مرهون بها بشكل كبير لأنها تتعلق بعناصر هي: المرسل - المرسل إليه - والمجتمع وشكل الخطاب ومقاصده ، وهذه الأخيرة هي لب ومحور العملية التخاطبية التي تدفع إلى تحقيق التواصل الناجح.

¹ - عمر محمد ، علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية، المجلة الأردنية، مج7 2 1432 -

2011 : 103

² - لتفاصيل أكثر ينظر الشهري: استراتيجيات الخطاب، ص: 231

ب- المقاصد وأهميتها في التخاطب:

تعد المقاصد من أهم العوامل المؤثرة في استعمال اللغة وتأويلها، كما تؤثر بدورها في توجيه المرسل إلى اختيار الإستراتيجية المناسبة لخطابه. إضافة إلى ذلك فإنه لا يمكن لأي خطاب أن يخلو منها من وراء إنتاجه، لأن إنتاج الخطاب في الحقيقة لهو موجه للغير من أجل غاية معينة، وهو الأمر الذي يستدعي من المخاطب أو المتلقي بشكل عام فهمه واستيعابه، ومن ثمة تفاعله وتواصله مع المخاطب (المرسل). والمقاصد هي المعاني والأغراض المتوخاة من وراء الخطاب.

لذلك، فإن الحرص على توجيه المقصد بشكل سليم لكي يفهمه المخاطب أمر ضروري، فهو بمثابة الرابط بين طرفي الخطاب (المخاطب/المخاطب)

فالمرسل كي يعبر عن مقاصده في الخطاب لا بد له من اللغة، "إذ إن اللغة تحيل عليه لتحديد معنى الخطاب لذلك احتج صاحب المعنى على أن القصد شرط في بلوغ الكلام تمامه معتمدا على ملاحظة أن الكلام في الشاهد يكون أمارة لما يريد المتكلم بحيث يكون دليلا على مقصود المتكلم وعلى أن المتكلم أراد أن يبلغ مراده بمقصده"¹

والمعنى المفهوم من ذلك هو ضرورة إنشاء علاقة بين شكل الخطاب وقصد المرسل، فكل خطاب شكله اللغوي الخاص به، ولا شك أن ثمة علاقة بين الشكل والمعنى، لذا ينبغي الربط بين قصد المرسل الذي يريد التعبير عنه في خطابه وشكل اللغة الدال عليه، وذلك من خلال النظر إلى سياق التلفظ بالخطاب"²

يبدو لنا جليا من خلال ما قدمناه من عناصر متعلقة بالخطاب وجود مجموعة من العلاقات والعناصر المتحكمة في اختيار الاستراتيجيات ، فمن حيث :

¹ - الشهري، استراتيجيات الخطاب 7:

² - يونسى فضيلة ، مفهوم المقاصد وعلاقتها بالخطاب:

البويرة،ص:287

أ* أطراف الخطاب: مخاطب/ مخاطب

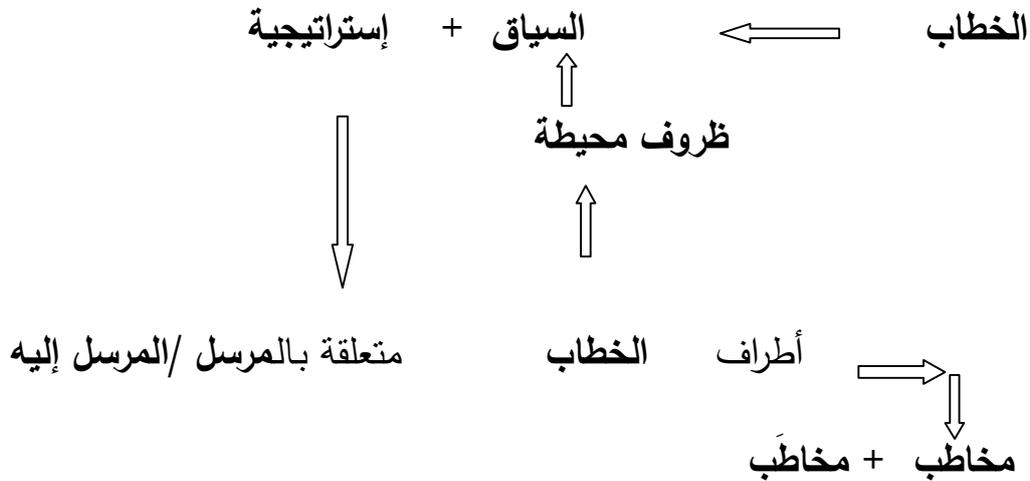
*المخاطب: من حيث كفاءته وقدرته التواصلية

* المخاطب: من حيث سلطته في توجيه الخطاب

ب* ظروف إنتاج الخطاب: السياق بنوعيه اللغوي وغير اللغوي

ج* الإستراتيجيات: والعناصر الفاعلة في اختيارها .

كل هذه المسائل والعناصر مرتبطة ببعضها البعض ومتداخلة ، إذ لا يمكن إهمال أي عنصر منها ، لما له من دور فعال في تحقيق الخطاب ونجاحه، فهذه العناصر مجتمعة هي ما يحقق التواصل الخطابي، ويمكن لنا إيجاز ما عرضناه من أفكار في هذا الفصل من خلال المخطط الآتي :



كفاءة تداولية /سلطة توجيهية

وخلاصة القول إنّ كلا من السياق وقوانين التخاطب من حيث اللغة السليمة كما ونوعا وكذا لفظا ومعنى ضرورية لتفعيل الخطاب وتحقيق التواصل، وينضاف إلى هذا كله ضرورة توفر الكفاءة اللغوية واعتماد إستراتيجيات معينة لتحقيق المقصود، لأن هناك عوامل عدة تدخل في تحقيق التواصل الخطابي السليم.

الفصل الثاني:

إستراتيجية الإعراب والحركات الإعرابية

*المبحث الأول: الإعراب: مفهومه، نشأته، أهدافه

* المبحث الثاني: تجليات المسائل النحوية و الإعرابية وأبعادها عند النحاة

*المبحث الثالث: أثر الإعراب والحركات الإعرابية على البلاغة

تتنمي اللغة العربية -حسب الدراسات والدارسين الذين بحثوا فيها- إلى فصيلة اللغات السامية التي تتحدر من سام بن نوح، وهذه الأخيرة تجمعها قواسم مشتركة كونها مرتبطة بعضها البعض عرقيا. ومن بين إحدى هذه القواسم المشتركة نجد الإعراب والحركات الإعرابية. فالإعراب ظاهرة وقضية أثارت اهتمام اللغويين منذ القدم ، فهو يعد ظاهرة، لأنه وجد عند العرب منذ جاهليتهم، وهو سمة بارزة فيها دون غيرها من اللغات الأخرى، إذ هي الوحيدة من بين اللغات السامية التي تنتمي إليها المحفوظة بهذه الخاصية بعدما كانت مشتركة فيما بينها. وهو يعد قضية لما أثير حولها كذلك من جدال في بعض المسائل التي سيتم التطرق إليها والتعرف عليه في تفاصيل العناصر اللاحقة من مبحثنا هذا.

ومن خلال ما استطعنا الاطلاع عليه بخصوص الإعراب من حيث هو إستراتيجية خطابية معتمدة بقوة ، فإننا نقول لا يمكن الحديث عن اللغة العربية كأصل مستقل بذاته دون الرجوع إلى الإعراب، لأن أثره عظيم جدا. فالنحو وغيره من العلوم الأخرى كالبلاغة والتفسير وعلم الدلالة لا تقوم إلا على الإعراب كركيزة أساسية فيه، ولا تستمد قوتها إلا من خلاله.

ومن هذا المنطلق، وجب علينا في هذا المقام استحضار مجموعة من التساؤلات المتعلقة بالإعراب كونه ركيزة مهمة وإستراتيجية تخاطبية لا يستهان بها ولا يمكن الإغفال عنها سواء أكان ذلك عند النحويين أم غيرهم من العلماء خصوصا البلاغيين منهم وهي:

- ما مفهوم الإعراب؟ وما مكانته عند علماء العربية؟

- ما هي المسائل الإعرابية التي أثرت لدى النحويين؟

- وما مدى تأثيرها على الخطاب البلاغي وتوجيهه ؟ وهل للإعراب علاقة بالمقاصد البلاغية التبليغية؟

- وفيم تتجلى هذه العلاقة إن كانت موجودة؟

أولاً: حد الإعراب:

للإعراب دلالتين أحدهما لغوية والثانية اصطلاحية، وسنبداً بما هو لغوي لأنه الأصل الذي يعتمد عليه في فهم حقائق المصطلحات اللغوية.

أ- الإعراب لغة: الإعراب من جذر الفعل الثلاثي (ع ر ب) والفعل (أعرب)، وبتتبع ورود لفظ (الإعراب) في المعاجم اللغوية العربية، فإننا نجد معناه يقتصر - في العموم - على الإبانة والإفصاح والوضوح، وله مفهوم آخر وهو "التحول والتغيير".

فقد ورد في لسان العرب لابن منظور مادة (عرب) بأن: "الإعراب والتعريب معناهما واحد وهو الإبانة يقال أعرب عنه لسانه وعرب أي أبان وأفصح، وأعرب عن الرجل بين عنه وقال: الإعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ. وأعرب كلامه إذا لم يلحن في الإعراب"¹

وورد أيضاً في القاموس المحيط للفيروز أباذي مادة (عرب) قوله: "الإعراب: الإبانة والإفصاح عن الشيء... والإعراب أن لا يُلحن في الكلام"²، وفي موضع آخر نجد الشريف الجرجاني (ت816هـ) يعرض مفهومه بالقول: "هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً"³

فالمفهومين الأول والثاني قدما لنا معنى الإبانة والإفصاح المرتبطين بالعرب في كلامها. إذ ليس غريباً عن العرب فصاحتهم وبيانهم وحرصهم الشديد على الإتيان بما هو واضح لفظاً ومعنى، وذلك لما لهما من علاقة وطيدة بالفصاحة . وقد بينا ذلك جلياً أثناء حديثنا عن نشأة البلاغة في مدخل بحثنا هذا، في حين أرجع المفهوم الثالث الإعراب إلى

1 - الفيروز أباذي، القاموس المحيط 588: 1
2 - الفيروز أباذي، القاموس المحيط : أنس محمد الشامي و زكريا جابر أحمد دار الحديث، القاهرة، 2008/ 1429 : 1066
3 - الجرجاني الشريف، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت جديدة، 1990: 31

التغيير الطارئ على آخر الكلمة، حيث تتغير أواخر الكلم لسبب معين، وهو ما سنتناوله في عنصر مستقل.

ويظهر جليا من خلال هذه المفاهيم الثلاثة التي عرضناها أنّ الإعراب يُقصد به البيان والإفصاح، حيث كلما أعرب الإنسان في كلامه، كان أكثر إيضاحا وإفصاحا عن المعاني المقصودة التي تختلج في نفسه، هذا عن مفهومه اللغوي.

ب- الإعراب اصطلاحا: في المفهوم الاصطلاحي سنتناول بالعرض رأي القدامى والمحدثين محاولة منا للوقوف عند أوجه الشبه أو الاختلاف في الرأيين إن كان هناك تشابه أو اختلاف بينهما في الرأي.

ب-1* عند العرب القدامى: يتجلى مفهوم الإعراب عند "ابن جني" في كونه مبينا للمعاني المقصودة والمراد ذكرها، حيث نجده يقول: "الإعراب الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر"¹. وفي تعريف ابن جني نجد إشارة منه إلى أواخر الكلم المتمثلة في الحركات الإعرابية من رفع ونصب، والتي بها يُعرف الفاعل من المفعول من حيث الإبانة عن المعاني المقصودة. وهو ما ذهب إليه "ابن السراج" (ت316هـ) كذلك، حيث يرى أنّ الإعراب يتمثل في ثلاثة حركات تصيب الاسم فتُبينه، وهذه الحركات هي الضم والفتح والكسر. يقول "ابن السراج" موضحا قوله: "الإعراب الذي يلحق الاسم المفرد السالم المتمكن، وأعني بالمتمكن ما لم يشبه الحرف قبل التنثية والجمع الذي على حدّ التنثية، ويكون بحركات ثلاث: ضمّ وفتح وكسر، فإذا كانت الضمة إعرابا تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها، سميت رفعا، فإذا كانت الفتحة كذلك سميت نصبا، وإذا كانت الكسرة كذلك سميت خفضا وجرا، وهذا إذا كنّ بهذه الصفة نحو

قولك: هذا زيدٌ يا رجل، ورأيتُ زيداً يا هذا، ومررت بزيد فاعلم ألا ترى تغير الدال واختلاف الحركات التي تلحقها¹

فالظاهر كما أسلفنا أنّ الحركات الإعرابية هي السمة البارزة في الإعراب، بل لا يتم ولا تُعرف معانيه إلاّ بها، لذلك علّل الزجاجي (ت337هـ) وجود الحركات الإعرابية في الإعراب بقوله: "إنّ النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني وتبين عنها سمّوها إعراباً أي بياناً، وكان البيان بها يكون كما يسمى الشيء باسم الشيء إذا كان يشبهه، أو مجاوراً له"²

ب-2* **عند المحدثين:** لا يختلف مفهوم الإعراب الذي سيتم إيرادُه عند المحدثين عمّا جاء ذكره عند القدماء، فقد وجدنا مفهومه عند "مصطفى الغلاييني" كالآتي: "الإعراب أثر يحدثه العامل في آخر الكلمة، فيكون آخرها مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً، حسب ما يقتضيه ذلك العامل"³، في حين يعرض "سعيد الأفغاني" رأيه بالقول بأنّ: "الإعراب هو تغير حركة الكلمة تبعاً لما يقتضيه مكان في الجملة"⁴

إذن، كما هو واضح وجلي فإنّ رأي القدماء والمحدثين واحد ومتشابه، وهو إن دلّ على شيء إنما يدل بصريح العبارة على تأكيد ما جاء ذكره في المعاجم اللغوية من كون الإعراب هو الوضوح والإبانة، حيث تكمن الإبانة في إعطاء الكلمات دلالات خاصة من رفع ونصب وجر توصلنا في الأخير إلى فهم المقصود. ومن جهة أخرى تؤكد لنا التعاريف التي أوردناها المعنى الثاني الذي يحمله الإعراب وهو التحول والتغيير، حيث تتحول الألفاظ من حال إلى حال حسب العوامل الداخلة عليها.

1 - تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة،

بيروت، ط1 1417 / 1996 1 : 45

2 - الزجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: بيروت، ط3 1399 / 1979 :

69 وما بعدها

3 - الغلاييني مصطفى، جامع الدروس العربية، مراجعة وتنقيح: عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، صيدا،

بيروت، ط28 1414 / 1993 18:

4 - الأفغاني سعيد 69:

ثانياً: سبب التسمية : من خلال قراءتنا وبحثنا عن سبب تسمية الإعراب بهذا المصطلح دون غيره، مع العلم أنّ الإعراب يُقصد به النحو، والنحو يُقصد به الإعراب، كما جاء ذكره عند الزجاجي في كتابه (الإيضاح في علل النحو) حين قال: "وسميّ النحو إعراباً والإعراب نحواً سماعاً، لأنّ الغرض طلب علم واحد".¹ فمن يطلب النحو هو بالتأكيد سيتطرق لمسائل إعرابية هامة ومفيدة له جهة التعرف على المقاصد من الخطاب، ومن يطلب الإعراب سيتناول مسائل نحوية أيضاً. لذا، فإنّ ذكر الأول أو سماعه يُقصد به الثاني والعكس صحيح. والذي يؤكد قولنا هذا ما جاء في (الوساطة) للمتنبّي من أنّ العرب القدامى قد فهموا النحو على أنه الإعراب، حيث كلما ذُكر الإعراب إلاّ وأريد به النحو.²

غير أنّنا وجدنا ابن منظور قد أرجع السبب في ذلك إلى أنّ الإعراب خاص بالبيان والإيضاح قائلاً: "سُمي الإعراب إعراباً لتبيينه وإيضاحه"³

وما ذهب إليه ابن منظور هو في الحقيقة مرتبط بمفهومه اللغوي لا غير، ولكن على الرغم من اختلاف الآراء أو اتفاقها في سبب التسمية التي تعود تارة للإيضاح والبيان وتارة أخرى إلى دلالاته على النحو، نجد في المقابل (إبراهيم أنيس) يُحيل ذلك إلى ثلاثة أوجه نوجزها فيما يلي:⁴

- أن الإعراب يبيّن المعاني
- أن يكون سُمي إعراباً لأنه تغير يلحق أواخر الكلم
- أن يكون سُمي إعراباً لأنّ المُعرب للكلام كأنه يتحجب إلى السامع بإعرابه.

1 - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص: 70

2 - ينظر في ذلك: أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994: 14

3 - 1 589:

4 - ينظر إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6 1978: 198 وما بعدها

ونحن نقول من الممكن أيضا أن يكون الإعراب قد أُشتق من (العرب) في مادته الأصلية (ع ر ب)، لأنّ العرب تُعرب عمّا في نفسها بالفصاحة والبيان، لذا فالتسمية هنا قد يكون مردها إلى الناطقين باللغة العربية هم أنفسهم لا لشيء آخر والى وظيفته في الإعراب أي الإبانة عن المعاني.

ثالثا: أسباب نشأة علم الإعراب:

لقد ارتبط ظهور مصطلح (الإعراب) بظهور مصطلح (النحو) منذ وجوده سليقة عربية أصيلة إلى أن أصبح علما مستقلا عن علوم العربية. " فالذي يدل عليه البحث أنّ العرب في الجاهلية كانوا يعربون كلامهم رفعاً ونصباً وجرّاً وجزماً، وذلك بالسليقة التي فطروا عليها منذ نشأتهم في بيئة فصيحة اللسان سليمة البيان، حتى أصبح الإعراب لديهم من الملكات الراسخة، وقد انطبع حسهم اللغوي عليهم، وكل خلاف في النطق بهذه السليقة ينبو لسان العربي منه"¹. فالشيء الواضح أنّ جذور الإعراب عبارة عن ملكة متأصلة عند العرب، وقد وصف "ابن خلدون" (ت808هـ) ذلك من خلال مقدمته عند حديثه عن علم النحو بالقول: "اعلم أنّ اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام، فلا بدّ أن تصير ملكة متقرّرة في العضو الفاعل لها وهو اللسان وهو في كل أمة بحسب اصطلاحاتهم. وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك أحسن الملكات وأوضحها إبانة عن المقاصد لدلالة غير الكلمات فيها على كثير من المعاني مثل الحركات التي تُعين الفاعل من المفعول من المجرور....."²

¹ - آل ياسين محمد حسين ، الدراسات اللغوية عند العرب إلى غاية القرن الثالث هجري، دار مكتبة الحياة، بيروت،

31: 1980/ 1400 1

² - خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، دار الفكر،

بيروت، لبنان، 2001/ 1421: 375

لذلك - وحسب ابن خلدون- يتبين لنا بأن الإعراب هو سمة العربية الفصحى مذ جاهليتها، وقد أوضح "الزجاجي" ذلك من خلال (العلل) عندما ذكر بأن "العرب نطقت على سجيبتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها...".¹ وهذا إن دلّ على شيء إنّما يدلّ على أنّ الإعراب كان عملياً بالفطرة والسليقة، حيث كل ما اختصّ به الإعراب من رفع ونصب وجر وجزم قد عرفته العرب وأتقنته بإيجاد وأحسنّت إعرابه لتوضح به عن مقاصدها في الكلام.

إلا أنّ ذلك لم يدم، حيث مع ظهور الإسلام اختلط العرب مع غيرهم من الأمم الأخرى لداعي نشر تعاليم الدين الإسلامي من جهة، والتبادل التجاري من جهة أخرى، وهذا الاختلاط جعلهم يلحنون في الكلام، ففسدت السليقة اللغوية، وبات البيان والإعراب مهددين بالخطر على مستوى الشكل والمعنى معاً، وقد كان للسمع في هذه الفترة دوراً كبيراً ومهماً في إحداث اللبس في المعنى عند العرب، خصوصاً ما تعلق بالجانب الديني حيث فهم خطأً، وهو السبب الذي قامت من أجله الدراسات اللغوية وعلى رأسها علم النحو، وهو ما يبرر كذلك الغاية من علم النحو.

رابعاً: أهداف الإعراب:

للإعراب أغراض وفوائد جمة لا يمكن لأي مخاطب أن يستغني عنها لأنها إستراتيجية خطابية ملّحة وضرورية جهة الاستعمال اللغوي، ذلك بحكم العلاقة التي تحكمه بالمخاطبين، فبفضله يتم التواصل بين الأطراف المتخاطبة. وقد تنبه الأوائل من النحويين إلى أهميته فأدرجوها من خلال مؤلفاتهم مثلما فعل "الزجاجي" من خلال كتابه (الإيضاح في علل النحو) متأثراً بمن سبقه، إذ تكمن الفائدة من تعلم النحو أي الإعراب-عنده- في الوصول إلى كلام العرب على حقيقته صواباً غير مبدل ولا مغير، مع تقويم كتاب الله الذي

¹ - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص:66

هو أصل الدين والدنيا ، ومعرفة أخبار النبي عليه الصلاة والسلام، وإقامة معانيها على الحقيقة، لأنه لا تفهم معانيها على صحة إلا بتوفيتها حقوقها من الإعراب.¹

وذكر "ابن السراج"(ت316هـ) الفائدة من تعلم النحو وهي أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب²، وقدم "ابن جني" الغاية منه أيضا أثناء تعريفه له - كما وضحنا ذلك سلفا- وهي الإبانة عن المعاني التي لا تتضح إلا من خلاله، إذ بفضلها يتم التفرقة بين المعاني المتكافئة مثلما ذكر ذلك ابن فارس.³

كما تنبه الباحثون أيضا إلى أهميته في جميع مجالات الحياة بعضها متفقة مع آراء السلف وبعضها الأخر مرتبطة بالمتكلم نفسه باعتباره طرف الخطاب الأول والأساسي، نحاول إجمال البعض منها في النقاط الآتية:⁴

- يعطي المتكلم حرية التصرف في البناء التركيبي للجملة ويمنحه سعة في التقديم والتأخير كلما دعت ضرورة المقام إلى ذلك.

- يعين على التعبير عن الأغراض والرغبات المراد إيصالها.

- أن للإعراب دورا مهما في أداء المعنى وفهمه، أي في وظيفة التفاهم.

- إسهام الإعراب في فهم النص القرآني والسنة النبوية الشريفة، فقد فسّر العلماء تعدد القراءات وتعدد المعاني الإعرابية، باختلاف الإعراب.

- يمنح سمة التذوق الأدبي للنثر والشعر، لأن الصورة الجمالية للأسلوب مرده إلى السلامة اللغوية واحترام قواعد النحو العربي.

1 - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص:95

2 - 35:

3 - أحمد بن الحسين، الصاحب في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح:

الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط1 1414/ 1993: 43

4 - السعدي عبد القادر بن عبد الرحمن، أهداف الإعراب وصلته بالعلوم الشرعية والعربية، مجلة جامعة أم
، و فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، القاهرة، د. 568:

30: وما بعدها بتصريف .

- الإبانة عن المعاني، ذلك أن الأصل في الإعراب أن يكون للإبانة عن المعاني
- الدقة في المعنى من جهة المعنى والتعبير.

لكن على الرغم من هذه الأهمية المسجلة بخصوص الإعراب بشكل عام، وكذا الأهداف التي يحققها، إلا أننا نجد اختلافا في الرأي من جهة الدارسين له، وهو ما سنبينه فيما يلي.

5 - آراء الدارسين حوله:

ونحن نتتبع مفهوم الإعراب في اللغة والاصطلاح، لاحظنا وجود تأكيد من خلال المفهومين الذين تم عرضهما، أن ما يبين معاني الكلام هو تلك الحركات التي تجعله متغير المقاصد، حيث ترتبط تلك الحركات أيما ارتباط بالدلالة، فكل حركة إعرابية تعطي معنى ووظيفة للكلمة داخل التركيب، وأن أي تغيير طارئ على تلك الحركة سيغير حتما من معنى الكلمة ومن وظيفتها أيضا.

لذا، فإنه من اللازم علينا أن نعرض آراء الدارسين حول الإعراب والحركات الإعرابية ، وذلك بالوقوف أولا عند مفهوم هذه الحركات في اللغة والاصطلاح قبل التعرض لرأي هؤلاء الدارسين، قصد تبين الصلة بين هذه الأخيرة والإعراب وبين الغاية من استعمال الإعراب كإستراتيجية خطابية تحقق أهدافا تواصلية.

*مفهوم العلامات الإعرابية(الحركات الإعرابية):

أ- لغة: لقد جاء في (لسان العرب) لابن منظور وكذا (القاموس المحيط) للفيروز أبادي أن العلامة: تعني السمة، وهي تجمع على: علام وأعلام.¹ أما (المعجم المفصل في علوم

(اللغة) ، فيذكر أن: "علامات الإعراب هي الرموز التي توضع على آخر الكلمة للدلالة على ألقاب الإعراب"¹

وعليه، يتّضح بأنّ العلامات الإعرابية هي كل شكل أو رمز يحيل على معنى من المعاني لكلمة من الكلمات في الجملة فيجعلها تتميز عن غيرها من الكلمات الأخرى داخل الجملة نفسها، وهذا من خلال مفهومها لغويا.

ب- اصطلاحا: يمكن فهم واستنباط معنى العلامة الإعرابية من خلال تحديد النحويين للإعراب حيث أشاروا ضمنيا إلى مفهومها، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر ما جاء عند "ابن جني" من أن العلامة الإعرابية تعني البيان ، وأنّ البيان يكون في علامات خاصة ومخصوصة من رفع أو نصب²، في حين نجد مفهوم العلامة اللغوية عند "مصطفى الغلاييني" تعني تلك الإشارة أو الرمز الموضوع آخر كل كلمة فتجعل معانيها تتمايز³.

والمقصود من المفهومين اللغوي والاصطلاحي للعلامة اللغوية، أنها ذات أهمية في تحديد دلالة الكلمات في الجملة أو التركيب أو النص ، لما لها من علاقة مباشرة في تحديد المعاني وإيضاحها.

أما معناها بالمفهوم اللساني الحديث ، فهي عبارة عن مورفييمات (morphèmes) دالة، حيث يمثل وجودها على أواخر الكلم بشكل خاص والجمال بشكل عام دلالات معينة تكسب الخطاب أهمية كبرى من جهة المعنى ، حيث يؤدي حذفها أو تغيير إحداها إلى قلب المعنى رأسا على عقب مُحدثا التغيير والتحول الذي جاء ذكره وإيراده في المعاجم اللغوية العربية وكذا في تعاريف النحويين القدماء منهم والمحدثين، وهو ما سنتعرف عليه في عنصر لاحق من هذا الفصل.

¹ - بيروت، لبنان، ط1 1414 / 1993: 411

² - 35: 1

³ - الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص: 18

لكن، بالرغم من أهمية هذه الحركات وتأثيرها على المعاني بشكل كبير، إلا أن هناك اختلافاً ووجهات نظر مختلفة بين الدارسين حول هذه الأخيرة من حيث علاقتها بالدلالة. وهذا الاختلاف يتمحور في الأساس بين اتجاهين مختلفين في الرأي والمتمثلان في اتجاه معارض من جهة ، و آخر مثبت من جهة أخرى.

فالرأي الأول: هو الذي يعارض وينفي دلالة الحركات الإعرابية على المعاني، ويمثل هذا الرأي "قطرب بن محمد بن المستنير" (ت206هـ) الذي خالف برأيه جمهور النحويين في كون العلامات الإعرابية التي يقال عنها إنها ذات دلالة معينة، هي في حقيقة الأمر عبارة عن وصل للكلام بعبءه ببعض، منطلقاً في رأيه هذا من أن العرب القدامى كانت تقف على الساكن دون المتحرك، حيث يقول في هذا الصدد: "ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجعلوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو البيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان"¹

ويبدو من خلال كلام "قطرب" أن العرب لم تجئ بالعلامات الإعرابية إلا لأجل الانسجام والوصل في الكلام، إذ ليس لها أي دور في الجمل سوى هذا.

لذا، نجده يعلل ويوضح سبب وصلهم الكلام بها بالقول: "إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف، والوصل وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام"²

ولا يقف رأيه عند التعليل والتوضيح فقط، بل نجده يرد على هؤلاء الذين يدعون دخول الإعراب الكلام للدلالة على المعاني بالقول: "لم يُعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق

¹ - نقلا عن إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص:222

² - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص:70

بين بعضها وبعض، لأننا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب، مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني، فمما اتفق إعرابه، واختلف معناه قولك: إن زيدا أخوك، ولعل زيدا أخوك، وكأن زيدا أخوك اتفق إعرابه واختلف معناه، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: ما زيد قائماً، وما زيد بقائمٍ اختلف إعرابه، واتفق معناه¹

ومن المحدثين أيضا من سار على نهج قطرب، حيث نجد "إبراهيم أنيس" يعتبر هو الآخر أن العلامات الإعرابية ما هي إلا وصل للكلام وليس لها دلالة معينة، فمهمتها تكمن في التخلص من التقاء الساكنين، أما وظيفة الكلمات في الجمل من فاعلية ومفعولية، فهي تتأتى -حسبه- من خلال المواقع التي تحتلها هذه الكلمات، يقول موضحاً رأيه في المسألة: "يظهر - الله أعلم- أن تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل في الكلام شعراً، أو نثراً فإذا وقف المتكلم أو اختتم جملته لم يحتج إلى تلك الحركات بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمى السكون وأن المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل"²، فرأي "إبراهيم أنيس" هو نفسه ما جاء ذكره عند "قطرب"، إذ لا خلاف بينهما في الرأي.

أما الرأي الثاني: فيمثله جمهور النحويين - تقريباً عدا قطرب الذي خالفهم في الرأي- منطلقين من فكرة كون العلامات الإعرابية ذات دلالة على المعاني للمتقين للخطاب، مؤمنين ومتيقنين أيضاً بأن كل علامة لغوية إلا ولها قيمة وميزة ما في الكلام، وأن هذه القيمة هي التي تعطي للكلمة وظيفة معينة، ومن ثم إعطاء دلالة خاصة في التركيب ككل، باعتبار أن كل كلمة هي جزء لا يتجزأ من هذا التركيب.

وبالعودة إلى ما هو موجود في تراثنا النحوي العربي، فإننا نجد اهتماماً كبيراً من قبل النحويين بالإعراب والحركات الإعرابية مع إدراكاً منهم بأن هذه العلامات تحمل معانٍ معينة. وعلى رأس هؤلاء نجد في الطليعة "سيبويه" من خلال (الكتاب) حيث نجده يعرض

1 - الإيضاح: 70

2 - إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص: 220

بابا مستقلا يوضح فيه أهمية الإعراب من خلال حديثه عن مجاري الكلم، الذي يرى فيه بأن الكلام يُجرى في الأساس وفق أواخره، إذ كل حركة توضع آخر الكلمة إلا وتحمل معنى معيناً.¹ وفي السياق ذاته يذهب "ابن قتيبة" (ت276هـ) إلى القول بأن الإعراب "عبارة عن علامة فارقة بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين كالفاعل ، والمفعول لا يُفرق بينهما إذا تساوت حالهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب".²

مما يعني أن الفاعل والمفعول قد يتساويان ويتكافأان في الدرجة ويصلحان لأن يشتركا معا في الفعل نفسه، وما يميز الفاعل عن المفعول في هذه الحالة هو الإعراب فقط، الذي به سيتم معرفة أحدهما من الآخر ومن ثمة زوال اللبس بينهما.

ومن جهة أخرى نجد "الزجاجي" يرد على المنكرين لدلالة الإعراب على المعاني بأن الإعراب دال على المعنى ، وأنه دخل الكلام لأجل هذا المعنى، وأن ما أحوج إليه هو ذلك اللبس من جهة التشابه بين عدد من الكلمات مما يجعل المتلقي لا يفهم المقصود، لذلك راح يعلل ويفسر سبب دخول الإعراب الكلام بالقول: "إنّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافا إليها، ولم تكن في صورتها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ على المعاني، فقالوا: ضرب زيد عمرا، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وينصب عمرو على أن الفعل واقع به. وقالوا ضرب زيد، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسم فاعله، وإن المفعول قد ناب منابه... وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني"³ ، وهو رأي ابن جني أيضا، الذي يرى في الإعراب الإبانة عن المعاني، فوجوده في الكلام مزيل للبس وموضحٌ للدلالات المقصودة منه، يقول موضحا رأيه: "الإعراب هو

1 - سيبويه، الكتاب، ج1: 28:

2 - ابن قتيبة أبو محمد عبد الله، تأويل مشكل القرن، تحقيق:

القاهرة، ط2 1393/ 1973: 14:

3 - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص: 69:

الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيد أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً (نوعاً) واحداً لأستبهم أحدهما من صاحبه"¹

وما يؤكد أهمية الإعراب وفائدة الحركات الإعرابية هو قول "ابن فارس" (ت395هـ):

" من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد"² ، ونجده في موضع آخر يؤكد تلك الأهمية في التمييز بين هذه المعاني قائلاً: "فأما الإعراب فيه تُميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين"³

وهكذا، ومن خلال ما عرضناه من أقوال للنحويين يتبين لنا وبشكل جلي إدراكهم العميق بأهمية الإعراب ومدى تأثيره المباشر على المعنى⁴، وأن الحركات الإعرابية لا يُؤتى بها عبثاً أو وصلاً للكلام من دون فائدة تُذكر. وإنما مجيئها يكون بغرض التمييز بين الألفاظ المتشابهة والمعاني الملتبسة، وكذا الوقوف على مرامي المتكلمين ومقاصدهم، وهو ما أكدّه "عبد القاهر الجرجاني" (ت471هـ) في كتابه (دلائل الإعجاز) في معرض حديثه عن النحو ومعاني النحو حين قال: "إنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنّه المعيار الذي لا يتبين نقصان الكلام، ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يُعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، ولا يُنكر ذلك إلاّ من يُنكر حسّه، وإلاّ من غالط في الحقائق نفسه"⁵

1 - 35: 1

2 - ابن فارس أبو الحسن، الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص:75

3 - نفسه 196:

4 - إنه بالإضافة إلى دلالة الحركات الإعرابية على المعاني والمقاصد، أيضاً القران التي تحيل على المعنى كالقرائن اللفظية والمعنوية التي يمكن تجاهلها للوصول إلى المعاني المقصودة بالوضع، وقد تناولها الدكتور تمام حسان بشكل مفبض ومفصل من خلال كتابه (النحوية في اللغة العربية)

5 - الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق: 28: 1992/ 1413 3

إنّ قول "الجرجاني" يثبت ويؤكد ما ذهب إليه النحويون من قبله في كون الإعراب دالا على المعاني، وأنّ الكلام لا يمكن سبر أغواره إلّا من خلال علامات معينة تدل على المقصود، فهي المفتاح لفهم لب الكلام ومقصده سواء أعلق الأمر بالمخاطب الذي هو مرسل الخطاب أو المخاطب الذي سيتلقى الخطاب ويحلله لكي يفهم المقصود من ورائه.

وخلاصة القول: إنّ وجود الحركات الإعرابية في الكلام، لهو أمر ضروري فيه، لما لها من وظيفة دلالية. إذ إنّ وظيفتها الأساسية تتمثل في الدور الكبير الذي تؤديه وتؤثره في المعاني، من إزالتها للبس والغموض من جهة اللفظ والمعنى، فهي تسمح بالتمييز بين المعاني وتهدف بشكل أو بآخر إلى إيضاح مقاصد المتكلمين وتسهيل الفهم على المتلقين، باعتبار أنّ كلا من المتكلم والمتلقي هما طرفا الخطاب الأساسيين، ومن ثم نجاح العملية التخاطبية بشكل سليم وواضح لوجود وتوفير شرط المقصدية في الكلام، وقد أشرنا إلى أهمية ذلك في الفصل السابق الذكر.

لذلك، نقول إنّ العلامات الإعرابية هي جزء لا يتجزأ من الكلام، وهي مرتبطة بالإعراب الذي معناه الإبانة لا الغموض، وأنّ كلا من الإعراب والحركات الإعرابية هما مجرد وسيلة للوصول إلى المعنى. لذلك، ونظراً لهذه الأهمية للإعراب والحركات الإعرابية معا فقد حرص النحويون على التمييز بين نوعين من الإعراب هما: **الإعراب الظاهر** و**التقديري**، لأنهما مرتبطان ب بروز العلامات الإعرابية أو عدم بروزها على أواخر الكلم.

ف**الإعراب الظاهر**: هو ما بدت فيه العلامات الإعرابية مباشرة على أواخر الكلم من ضم وفتح وكسر وجزم، أما **الإعراب التقديري**: فهو ما يمنع ظهور هذه العلامات المذكورة أعلاه على أواخر الكلم لعله قد تعود هذه الأخيرة إلى النقل، مثلما هو الحال بالنسبة للأسماء المنقوصة، أو إلى التعذر مثلما هو الحال بالنسبة للأسماء المقصورة، أو إلى اشتغال المحل بالحركة المناسبة مثل ما نجده بالنسبة للأسماء الملحقة بياء المتكلم.

- فمثال الأول: قولك: جاء القاضي، حيث يعرب القاضي في هذه الحالة: فاعلا مرفوعا بضمة مقدره على الياء منع من ظهورها الثقل
- ومثال الثاني: قولك: جاء مصطفى، فكلمة "مصطفى" تعرب فاعلا مرفوعا بضمه مقدره على الألف المقصورة، منع من ظهورها التعذر
- أما مثال الثالث: قولك: صديقي رفيقي، فكل من "صديقي" و"رفيقي" يعربان مبتدأ+ خبر مرفوعان بضمه مقدره على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة.¹

وما تناول النحويين لهذه المسائل وحرصهم على بيان الإعراب الظاهر من المقدر إلا لعنايتهم الشديدة بإبراز المعاني الدقيقة والصحيحة من جانبها النحوي من جهة، مع تأكيد وصولها التبليغي السليم والصحيح إلى أذهان المخاطبين من جهة ثانية، لأن المسألة هنا تمس الجانب التعليمي للغة العربية على أصولها وذلك بالتعرف عليها معرفة دقيقة .

لذلك فإنّ، المعرفة العلمية لقوانينها الصحيحة من خلال الإجراءات النطقية الصائبة هو ما يؤدي إلى تواصل سليم بين الطرفين، خصوصا إذا تعلق أمر التواصل هذا بين معلم ومتعلم، إذا اعتبرنا أن النحويين الذين وضعوا القواعد النحوية معلمين والعرب هم المتعلم- باستثناء العرب الذين بقوا على عهدهم من الفصاحة والبيان ولم يخالطوا غيرهم من الأجانب ، وهم الفئة التي أخذت اللغة منهم.

ومن هذا المنطلق، فإننا نفترض مثلا تعليم الناشئة من المتعلمين من دون وضع علامات إعرابية - والتي تمثل بالنسبة لهم الشكل الصحيح الذي تقوم عليه الكلمات أثناء النطق بها- فكيف سيكون حال هذا المتعلم؟ وكيف سينطق بهذه الكلمات التي هي جزء من

¹ - هذه الأمثلة من عندنا، جننا بها بغية التوضيح وبيان الإعراب الظاهر من المضمرة والتقديرية

التركيب اللغوي؟ وكيف سيفهم فهما صحيحا لا يشوبه أي غموض أو تعقيد اتجاه المقاصد التي يهدف إليها المتكلم؟

وبالطبع، فإن حل هذه الإشكالات سيكون بلا شك عن طريق الإعراب الذي هو فرع المعنى، حيث أثبتت الدراسات اللسانية الحديثة مدى ارتباط الإعراب بالمعنى لوجود نقاط اتصال بينهما ، خصوصا في مجال استعمال اللغة بين الناطقين بها.¹

لذا، يبقى أمر استعمال الإعراب كإستراتيجية خطائية ملحة متعلقة بالمخاطب، وبالمخاطب وبالخطاب أيضا، لأن الإعراب ذو طابع تداولي إجراء وهدفا. وهو ما سنوضحه في فصول بحثنا هذا.

¹ - ينظر الغامدي محمد سعيد ربيع، العلاقة بين المعنى والإعراب في الدرس النحوي، مجلة جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية، مج2 9 1434 /أبريل2013 : 281وما بعدها

اهتم النحويون العرب القدامى بالعديد من القضايا والمسائل النحوية التي تشكل لدى المخاطب خطاباً نحويًا سليمًا، كون الإعراب إستراتيجية خطابية تسعى إلى تحقيق أهداف تواصلية، تُراعى فيه القواعد النحوية القياسية التي من خلالها لا يزيغ عن الأصل، والتي بفضلها أيضا يصبح الخطاب مفهوماً وواضحاً لدى متلقيه، بحيث يسهل عليه فكّه وتحليل مضامينه ومقاصده.

وعليه، فإنّه من جملة ما قرأنا عنه وما اطلعنا عليه بخصوص المسائل اللغوية - والنحوية منها على وجه الخصوص دون العودة فيها إلى المسائل التي فيها خلاف بين نحويي البصرة والكوفة- ، فإننا نقسم هذه الأخيرة إلى ثلاثة أقسام نوردّها كالآتي:

أ- مسائل متعلقة بالشكل

ب- مسائل متعلقة بالمعنى

ج- مسائل متعلقة بالعلاقات داخل التركيب اللغوي نفسه.

وفيما يلي سنتناول الحديث عن كل قسم على حدة، وإن كنا نرى أنّ هذه المسائل هي في واقع الأمر كل متكامل لا يمكن الفصل بين بعضها البعض، لأنها متداخلة ومكملة لبعضها. لذلك ، فإننا سنسعى جاهدين إلى محاولة الحديث عن كل مسألة كلما استطعنا لذلك سبيلاً، أو محاولة المقاربة بينها لنوضح بصورة أكثر بيانا أهمية هذه المسائل كاستراتيجيات معتمدة في الدرس النحوي ومدى تأثيرها على الخطاب من حيث إنتاجه و شكله ومضمونه وقصده .

أولاً- المسائل الشكلية: أشرنا فيما سبق لنا ذكره، ولا يختلف اثنان عمّا تمّ ذكره أيضا من أنّ العرب القدامى في جاهليتها تحدثت شعرا ونثرا، فأحسنت في حديثها وأجادت الإعراب عمّا أرادت الإفصاح به، فنطقت عن طريق حسّها الذوقي وسجيّتها رفعاً ونصباً وجزماً من دون أية قاعدة علمية نحوية تعود إليها، وهو ما أكدته الكتب والمؤلفات بهذا الخصوص.

ولكن ما إن أتيحت الأسباب الداعية للاهتمام بالخطاب من جهة شكله حيث أضحى الشكل ضرورة ملحة لما يترتب عنه من فهم أو سوء فهم للمعاني، إلا وكان العرب كعادتهم حريصين على لغتهم من الفساد لتبقى على عهدا من الفصاحة والبيان وقوتهم في ذلك القران الكريم بما يحمله من لغة راقية فاقت كل اللغات.

ومن هذا المنطلق، فإن أول خطوة بادر بها علماء العربية للحفاظ على جمال لغتهم ورونقها هو الاهتمام بشكلها، فكانت البداية مع نقط القرآن على يد " أبي الأسود الدؤلي"، ليتطور هذا الأخير ويستقر متخذا شكلا واضحا، هو تلك العلامات اللغوية التي توضع آخر كل كلمة موجودة داخل التركيب لتمييز بعضها عن البعض. وهذا إن دل على شيء إنما يدل على مدى وعي هؤلاء بقيمة الشكل ومدى تأثيره على المعنى أيضا، خصوصا في فهم النص القرآني فهما واضحا.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن الدراسات الحديثة قد أثبتت بشكل جلي علاقة الشكل بالمعنى، حيث عدتها علاقة متينة ووطيدة ومباشرة أيضا، من ذلك ما جاء في كتاب (الشكل والدلالة) للأستاذ "محمد عبد السلام السيد حامد"، وكذا كتاب (العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث) لـ"محمد حماسة عبد اللطيف"، وكتاب (الدلالة والنحو) للدكتور "صالح الدين صالح حسنين"... إلى غيرها من الدراسات التي أثبتت أهمية الشكل بالنسبة لمعنى الكلمة المفردة ضمن سياقها المحدد لها في التركيب أو بالنسبة لمعناها في الجملة ككل.

ووفقا لهذا، فإننا سنذكر اهتمام السلف بدراسة الخطاب من حيث شكله، لما للشكل من أهمية عظيمة في فهم المقصود من المعاني، والمقصود بالشكل هنا أمرين اثنين هما:

- الأول: العلامات اللغوية: من جهة اعتبارها شكلا لغويا ذات معنى، وهو الأمر الذي أثبتته جل النحويين، وقد أشرنا إلى ذلك في فصل سابق.

- الثاني: بناء الكلام: من جهة ثانية باعتباره شكلا وهيئة أو قالبا لغويا لما ينبغي أن يكون عليه الكلام العربي في انتظامه، كون الخطاب العربي نظام من القواعد والأقيسة.

ومع أنه لا يمكننا أن نفصل بين هذين الأمرين اللذين تمّ ذكرهما أعلاه، إلاّ أننا سنحاول قدر المستطاع أن نبين مدى تأثير كل واحد منهما على الخطاب من جهة البنية الداخلية أو البنية الخارجية له، وإن كنا نرى أنّ المزوجة بينهما هو ما سيحقق لنا تلك الغاية.

مع ذلك، فإننا نقول تنتمي العلامة اللغوية إلى الكلام باعتبارها جزءاً لا يتجزأ منه، إذ الخطاب من دون أية علامة تُذكر فيه، تجعل منه خطاباً فاقد القيمة والأهمية ومن دون معنى. وقد تنبه النحويون العرب إلى هذا الأمر، لما أدركوا قيمة العلامة وأحسوا بضرورة إدراجها في الخطاب كعنصر هام. ف: "كون علامات الإعراب عنصراً بنائياً يؤثر في التشكيل الدلالي ويؤسس على المعنى"¹، ألزم ذلك العناية بهذا العنصر، لذلك كان الحرص على وضع العلامة المناسبة للفظ أمراً لا بد منه، لما في ذلك من علاقة مباشرة بالإفادة والقصد من جهة المتكلم وحرصاً على فهم المقصود من جهة المتلقي أيضاً. ولبيان وضع العلامة، جعل النحويون لهذه الأخيرة قسماً هما: العلامات الأصلية والعلامات الفرعية.

أما العلامات الأصلية: فهي باتفاق الجميع أربعة: الضمة والفتحة والكسرة والسكون، في حين تعود العلامات الفرعية النائبة والمنبثقة عن الأصلية إلى:²

- ما ينوب عن الضمة: الألف (بالنسبة للمثنى)، ثبوت النون (في الأفعال الخمسة)، الواو (الأسماء الستة وجمع المذكر السالم)

- ما ينوب عن الفتحة: الألف (الأسماء الستة)، الكسرة (جمع المؤنث السالم)، الياء (الثنائية وفي جمع المذكر السالم) وحذف النون (الأفعال التي رفعها يكون بثبوت النون)

¹ - بن فضة فريدة ، من يتحدى سيبويه، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، العدد 19 2008 : 28
² - تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، 1415/ 1994 : 1 142: وما بعدها

- ما ينوب عن الكسرة: الياء (الأسماء الستة/المتثى/جمع المذكر السالم وما ألحق به) والفتحة (الأسماء غير المنصرفة أي الممنوع من الصرف)

- ما ينوب عن السكون: حذف النون (الأفعال الخمسة)، حذف حرف العلة (المضارع المعتل الآخر والمسبوق بجازم).

والملاحظ على هذين القسمين أن الإعراب يكون بالعلامات وبالحروف أيضا، كما أن هذا التقسيم الشكلي ينظم الإعراب ويعطيه قيمة وأهمية أكبر، ولأن هذه العلامات ذات قيمة دلالية، فقد خصّها "سيبويه" من خلاله كتابه بباب خاص تحت عنوان: "مجاري أواخر الكلم من العربية"، مبينا أهمية كل علامة والضرب الذي تنتمي إليه، وكذا موقعها بالتحديد من الكلام. إذ اللفظ باعتباره وحدة لغوية لا يمكن أن تدخل عليه جميع العلامات، وإنما تختص بها علامات دون أخرى. لذلك فقد حرص سيبويه على ذكر ثمان مجارٍ لأواخر الكلم، وهي على النحو الآتي ذكره: النصب والجرّ والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف.

فالأربعة الأولى مختصة باللفظ المعرب، في حين تختص الأربعة المتبقية باللفظ المبني¹

والأربعة الأولى هي الأصل في علامات الإعراب، حيث تختص كل واحدة بحالة معينة للفظ أثناء وروده في الكلام، يقول في ذلك سيبويه موضحا اختصاص هذه العلامات:

" فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب"². وكلامه هذا يؤكد فاعلية هذه العلامات في تأدية المعاني داخل الجملة، ولتوضيح ذلك ربط بين الرفع والجر والنصب والجزم كل بما يختص به، وهو الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة. فهذان الاثنان يختصان بالإعراب دون غيرهما كالحروف كلها مبنية، وكذا الأفعال الماضية التي يكون الحكم فيها دائما راجعا للبناء لأنها تلزم حالة واحدة حالة إعرابها، وهو رأي المبرد كذلك الذي يرجع الكلام المعرب

¹ - : تغير أواخر الكلم بسبب العوامل الداخلة عليه، و : هو لزوم حالة واحدة مهما تعددت العوامل الداخلة عليه

² - سيبويه، الكتاب، ج1: 13:

إلى الاسم المتمكن والفعل المضارع،¹ وإلى ذلك ذهب "أبو علي الفارسي" (ت277هـ) أيضاً، حين ذكر من خلال (الإيضاح) أن حركات الإعراب ثلاث: رفع ونصب وجر، وأن المعرب من الكلام صنفان هما: الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة.² وتبعهم في ذلك غيرهم من النحويين أمثال الرماني وابن السراج، فهم يؤكدون أن حركات الإعراب هي الرفع والنصب والجر والجزم وما ينوب عنها ولا غير ذلك، إذ لم تختلف هذه العلامات عند غيرهم من المتأخرين، وإنما هي المستعملة إلى يومنا هذا بعدما تم الاتفاق عليها من قبل أسلافنا من النحويين القدامى.

وإن المتأمل لما سلكه هؤلاء في تأليفهم للكتب النحوية، ليجد أن الحركات الإعرابية وكل المسائل النحوية قد وجهت حركة تأليفهم بجعلهم هذه المؤلفات في شكل أبواب مستقلة، لا لشيء، إلا لكون هذه الأخيرة تحيل على المعاني، من ذلك ما جاء على سبيل المثال لا الحصر عند سيبويه والأخفش (ت215هـ) وابن قتيبة والمبرد... بأن جعلوا مؤلفاتهم في أبواب جامعة لأحكام عامة، أو خاصة بأحكام مستقلة دون غيرها. ومن ذلك نذكر ما أتوا به بخصوص: باب الكلم، باب الكلم وما يتألف منه، باب الإعراب، باب البناء، باب الفعل، باب الفاعل، باب المفعول، باب الحروف بكل أنواعها، باب التبيين والتمييز، باب المبتدأ والخبر... الخ.

فالظاهر من هذه الأبواب التي ذكرنا بعضها منها، أنها تشمل أقسام الكلم من اسم وفعل وحرف، كما أنها تحتكم إلى خصائص عامة وأخرى خاصة مميزة، مع وجود فوارق من حيث الشكل والمعنى، إضافة إلى ذلك نجد المتشابه منها من جهة الأحكام، والمختلف من حيث الوظائف والدلالات.

¹ - 141: 1

² - أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الإيضاح، تحقيق ودراسة: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت،

74-73: 1996/ 1416 2

وعمل النحويين هذا، يمكن وصفه بأنه عمل شكلي تنظيمي منظم للسلامة اللغوية التي حرص سيبويه على جعلها أولى اهتمامات المخاطب أثناء التفكير في إنتاج خطابه ، وهذا العمل المنظم هو ما سمح لغيرهم من النحويين المتأخرين باختصار هذه الأبواب وإجمالها في شكل قواعد على هيئة منظومات نحوية تعليمية من خلال حدّها في أبواب مستقلة، كان الهدف الأسمى منها هو تعليم الخطاب اللغوي السليم المستنبط من كلام العرب الفصيح.

وعليه، ومن خلال الأبواب التي تمّ ذكرها أعلاه- كنماذج عينية لا حصرية- ، وكذا من خلال ما لاحظناه من وجود تشابه و اختلاف فيها، نخلص إلى التمييز بين مجموعة من الأقسام المتعلقة بالخطاب ، والتي سنلخصها من خلال الجداول الموضحة أدناه:

الجدول رقم (1):

من حيث الإعراب	من حيث الجنس	من حيث العوامل
- قسم المرفوعات	- قسم الأسماء	- الأسماء
- قسم المنصوبات	- قسم الأفعال	- الأفعال
- قسم المجرورات	- قسم الحروف	- الحروف
- قسم المجزومات		

الجدول رقم (2):

المرفوعات	المنصوبات	المجرورات	المجزومات
- الفاعل	- المفاعيل	- المضاف إليه	- الفعل المضارع
- نائب الفاعل	- الحال	- النعت (في حالة	- المجزوم
- المبتدأ	- التمييز	جره)	

- الخبر	- النعت (في حالة	- جمع المؤنث
- الفعل المضارع	(النصب)	السالم) في حالة
المجرد من العوامل	- المضارع المسبوق	(النصب)
	بأدوات النصب	

يتضح من الجدولين رقم 1 و2 أن عمل النحويين وجهودهم في مجال تبويب المسائل النحوية، يؤكد حرصهم الشديد واهتمامهم بجعل الكلام يسير وفق نظام معين، إذ تمثل اللغة عندهم نظاما معيناً يهدف إلى جعل المخاطب يتلقاه من دون صعوبة من جهة فهم المعاني المقصودة، وأن هذا النظام لا يمكن له أن يتم إلا بتتبع قواعد لغوية معينة قد تم استقراؤها واستنباطها من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب الفصحاء والبلغاء شعره ونثره. فعملهم هذا عبارة عن نمط شكلي أو أنماط شكلية للخطاب اللغوي عامة، يحتكم إلى معايير قياسية تتخذ بهدف ضمان نجاح الخطاب بين الأطراف المتخاطبة. كما يتضح جليا حاجة هذا النحو الشكلي إلى المعنى، فوجود الأشكال المنظمة لقواعد اللغة من دون فائدة لا طائل منها، لأن للحرف دلالة وللكلمة الواحدة دلالة وللجملة أيضا دلالة. ولكي نوضح أكثر نسوق المثال الآتي:¹

المثال : *ضرب زيد عمرو.

إن قارئ هذه الجملة مثلا (من دون تشكيل لها) سيجد صعوبة في الفهم والتفريق بين الضارب من المضروب، حيث لا يمكن تحديد الفاعل من المفعول بدقة، بحيث يحتمل أن يكون زيد فاعلا أو مفعولا، أو قد يحتمل أن يكون عمرو هو الفاعل أو المفعول والذي يزيل هذا الإبهام هو العلامات الإعرابية التي ستفرد بين المعاني.

¹ - هذا مثال سقناه من عندنا لغاية التوضيح والشرح، وهناك أمثلة كثيرة شبيهة سيرد ذكرها في ثنايا تفاصيل هذا البحث يوضح مدى أهمية علامات الإعراب شكلا ومضمونا أيضا.

ومفاد القول هنا إن أغراض المتكلمين لا تقف عند حدود الأنماط الشكلية فقط، وإنما تتعداها إلى أغراض أخرى من جهة النحو والبلاغة والدلالة، فالأمر متعلق بالمتكلم من جهة وبالمخاطب من جهة ثانية وبينهما خطاب كواسطة. لذا، كانت عناية النحويين بهذا الأمر عناية فائقة، لأنّ الجهل بهذه الشكليات يفسد النظام الفصيح الذي سار عليه العرب في كلامهم، وهو ما سيتم توضيحه والوقوف عنده في المبحث الموالي من هذا الفصل.

ثانياً: المسائل المعنوية والتركيبية:

رأينا فيما عرضناه من خلال العنصر السابق الذكر كيف أنّ الشكل يؤدي إلى المعنى، وأنّ غيابه يؤدي إلى اللبس في فهم المقصد الأصل الذي من أجله تمّ وضع الخطاب. إذ الخطاب، بالإضافة إلى كونه يبني ويقام على أشكال لغوية نمطية من علامات لغوية وقوانين نحوية متبّعة جهة الترتيب والمواقع لعناصر الجمل، لا بد له أيضاً من معنى مستفاد من ورائه، وإلاّ فما الفائدة من إنتاجه، وقد بينا ذلك في الفصل السابق.

لذا، فإنّ المتنبّع لما جاء في التراث النحوي العربي، ليجد أنّ النحويين رغم حرصهم الشديد وعنايتهم بشكل الخطاب بوضع العلامات لتحديد الفوارق المميزة للمعاني، كانوا أيضاً مهتمين باستحضار أركان العملية التواصلية من متكلم ومخاطب، مع ضرورة الإبقاء على شرطي الإفادة والقصد. فالذي يحقق هذه الغاية هو "الكلام"، لذا جاءت عناية السلف من النحويين عناية كبيرة وعظيمة له، بتحديد مفهومه والوقوف على أقسامه. غير أنّ الملاحظ على ما جاء في كتب النحويين أنّ مفهوم الكلام قد ارتبط بمفهوم "الجملة"، ممّا أحدث نوعاً من الخلط من جهة مفهوم كل منهما. فالبعض جعلهما مترادفين والبعض الآخر رأى عكس ذلك. وهو ما أوجب علينا الوقوف عند هذين المصطلحين بوجه من التفصيل، حتى نتمكن في الأخير من التوصل إلى إظهار تجليات المسائل التركيبية والمعنوية عند النحويين العرب، وصلتها بالعملية التواصلية التخاطبية، مع الحرص على ربط هذه المفاهيم بالدراسات اللسانية الحديثة وكذا التداولية المهمة بأطراف الخطاب.

أ- مفهوم الكلام: إن مفهوم الكلام يتجلى عند العرب القدامى في كونه يتألف من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف.¹ ، وهذه الأشياء الثلاثة هي الكلم التي تمّ سماعها عن العرب القدامى ، ودليل ذلك ما جاء عن "ابن فارس" في كتابه (الصاحبي) بهذا الخصوص قائلاً بأن الكلام: "عبارة عن المسموع المفهوم، الذي يحمل في طياته فائدة"² ، كما أنه "عبارة عن حروف مؤلفة دالة على معنى".³

فمجيء الجمل لا يكون عبثاً بالمرّة، وإنما يحصل لغاية معينة يبتغيها المتكلم قصداً. لذا، فإننا نجد "ابن جني" مبيناً مفهوم الكلام بالقول إنه: "كل لفظ مفيد مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون بالجمل"⁴، ويضيف موضحاً الفائدة منه بقوله: "إنما وضع للفائدة والفائدة لا تُجنى من الكلمة الواحدة، وإنما تُجنى من مدارج القول"⁵

إن الذي يمكن فهمه من هذه الأقوال هو وجود تآلف بين عناصر الكلام، والحرص على تحقيق الفائدة منه، حيث يتلقاه المخاطب بدرجة من الفهم والاستيعاب. هذا عن مفهوم الكلام، أما فيما يخص الجملة:

ب- مفهوم الجملة: فإنه لم يكن بعيداً عما أورده النحويون حول الكلام، لأن مفهومها قد ارتبط بالفائدة أيضاً، ف"الجملة لا بد أن تفيد معنى، وإلا كانت عبثاً، فلو رُتبت كلمات ليس بينها ترابط يؤدي إلى إفادة معنى ما لم يكن ذلك كلاماً"⁶

لذا، نقول إن الكلام هو نفسه الجملة وذلك بالنظر إلى القاسم المشترك بينهما وهو حصول الفائدة. فالظاهر أن الكلام هو الجملة بعينها، والدليل على ذلك ما جاء ذكره عند شيخ النحويين "سيبويه" في (باب الاستقامة من الكلام)، الذي حرص من خلاله على جعل

1 - أبو علي الحسن، الإيضاح، ص: 71

2 - ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص: 81

3 - المصدر نفسه، الصفحة نفسها

4 - 1 : 17

5 - المصدر نفسه، ج 2 : 331

6 - السامرائي فاضل صالح، الجملة العربية والمعنى، دار ابن حزم، بيروت، 1421/ 2000 : 7

الكلام (الجملة) مرتبطا بالمعنى (الفائدة)، مميزا بين ما هو نظام (قياس) وبين ما هو استعمال فردي (تأدية). وفيما يلي سنعرض آراء النحويين القدامى بخصوص مفهوم الجملة، ومدى الفائدة التي يجتنيها المتلقي من خلال سماعه لها، ونبدأ بسيبويه لأنه أول من جمع المسائل اللغوية والنحوية والصرفية:

- إنه بالعودة إلى كتاب سيبويه ، فإن مصطلح "الجملة" لم يكن واردا في الكتاب عنده كمصطلح، ولكن تعرض لها من حيث المفهوم العام لها، فتارة نجده يعرض مفهومها بمعنى "الكلام" أو "الكلام المستغنى"، وقد ورد هذا في مواضع عدة من الكتاب، عند حديثه عن ما يُستغنى عنه السكوت وما لا يُستغنى لأجل الإفادة ، قوله: "ألا ترى أنّ "كان" تعمل عمل "ضرب" ولو قلت: "كان عبد الله"، لم يكن كلاما ولو قلت: ضرب عبد الله كان كلاما"¹ ويقول في موضع آخر: "ألا ترى أنك لو قلت: "فيها عبد الله" حسن السكوت وكان كلاما مستقيما كما حسن واستغنى في قولك: "هذا عبد الله"²

والذي يتأمل الأمثال الموجودة في أقواله يجدها تمثل جملا بسيطة واضحة ومفيدة لمعنى. ويشرح "الحاج صالح عبد الرحمن" - رحمه الله- قوله هذا بأن المراد بالكلام المستغنى الذي يحسن المتكلم السكوت عند انتهائه، أن استقلاليتها هذه تعود إلى جهتين هما اللفظ والمعنى، والتي بهما تتم الفائدة، كما يعتبر أن لفظة الكلام كافية للدلالة على مفهوم الجملة عند سيبويه وحتى عند بعض المتأخرين أيضا³. ونعتقد أن الذي يفسر وجهة نظر الحاج صالح هي تلك المفاهيم الواردة بخصوص مفهوم الكلام، بكونه اللفظ المستقل المفيد لمعناه.

¹ - سيبويه، الكتاب، ج2: 90:

² - المصدر نفسه، ج2: 88:

³ - الحاج صالح عبد الرحمن، النظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة

العربية، العدد4 2007: 101:

أما لو عرجنا إلى المبرد، فإننا نجده يتناول مفهوم الجملة في معرض حديثه عن الفاعل موضحاً أن الفاعل لا يكون إلا بوجود فعله: " وإنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب. فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: قام زيد بمنزلة قولك: القائم زيد"¹

وفي قوله هذا إشارة واضحة إلى عناصر الجملة المكونة من الأسماء والأفعال، وأن ائتلافها يكون جملة مفيدة، وهو ما أوضحه " عبد القاهر الجرجاني " من خلال كتابه (الجمل) حين قال: " اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منهما اثنان فأفادا نحو: خرج زيد سمي كلاما وسمي جملة"²

إنّ هذه الأقوال التي عرضناها بخصوص الكلام والجملة معا تعطينا مجموعة من المعطيات والمعايير المتعلقة بالجملة من حيث مفهومها، شكلها (هيئتها)، وعناصرها وكذا الغاية منها، - والتي تم استنباطها من خلال استقراء كلام العرب الفصحاء- نوردها من خلال النقاط الآتية:

- مفهوم الجملة مقارب لمفهوم الكلام فهما مرتبطان بالفائدة المتحصلة منهما.

- عناصر الجملة وشكلها يوحيان بوجود ائتلاف بين عناصرها سواء أكان ذلك بين الفعل والاسم أو بين الاسم والاسم.

- أن الجملة خاضعة لنظام معين يشكله ائتلاف العناصر فيها مع شرط الإفادة في الائتلاف، فقد تتألف من عنصرين نحو: اسم+اسم أو فعل+ اسم أو من ثلاثة عناصر كالآتي: حرف + اسم + اسم / حرف+اسم+فعل / اسم+حرف+ اسم

فكل كلمة هنا هي وحدة لغوية دالة داخل الجملة. وعليه، فإنه لا بدّ من اتّخاذها موقعا معينا فيها ضمن السياق الذي تحتله، ونقصد بقولنا هذا مجيء هذه الوحدات إما: فعلا أو

¹ - 8: 1

² - الجرجاني عبد القاهر، الجمل، تحقيق وتقديم: علي حيدر، دمشق، 1972/ 1932: 40

فاعلا أو مفعولا أو نعتا أو تمييزا أو مضافا...، لذلك كان من الطبيعي جدا أن يحرص سيبويه على وجود السلامة اللفظية والمعنوية حين وصف كلام العرب بعدة أوصاف على النحو الآتي ذكره: المستقيم/الحسن/ القبيح/ المحال...، فالذي يمعن النظر في هذه الأوصاف يجدها تحدد بوضوح شروطا للجملة والتي سنعرضها وفق ما ذكره سيبويه، على النحو الآتي:

- ترتيب منطقي للألفاظ

- تلاؤم هذا الترتيب مع السياق اللغوي والخارجي

- تحقيق الفائدة المرجوة من وراء هذا الترتيب.

فهذه الشروط تعكس المنظور العلمي الدقيق لهذا الرجل ، وتوضح المبادئ الأساسية لفهم الجملة العربية. ليس من جهة السلامة النحوية فحسب، وإنما من جهة التبليغ أيضا(التواصل التبليغي). فإذا كانت الكلمات تمثل الأجزاء التي تتكون منها الجملة، فإن معنى الجملة يعتمد بالأساس على معنى مكوناته، لأن تنظيم الكلمات وتحديد وظائفها النحوية داخل الجملة لا يقدم المعاني النحوية لها فقط، وإنما يضيف عليها معانٍ أخرى تداولية¹

وفي هذا الصدد نجد "ابن جني" موضحا موضوع دلالة الكلمات داخل الجملة، معتبرا أن للفظ الواحد ثلاث دلالات: لفظية، صناعية، ومعنوية، وأن أقوى هذه الدلالات هي اللفظية، فعلى سبيل المثال الفعل(قام) نجد فيه: دلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه.²

فإذا افترضنا تشكل الجملة من وحدات لغوية على هذا النحو، فإن هذه الأخيرة ستعطي الجملة قيمة وأهمية أكبر. ومن هذا الافتراض ننطلق من فكرة قد طرحها

1 - صالح الدين صالح حسنين، الدلالة والنحو، مكتبة الآداب، ط1، . . 54:

2 - 98: 3

"تشومسكي" من خلال كتابه (البنى النحوية) وهي: كيف يستطيع المرء أن يضع نظام قواعد دون اللجوء إلى المعنى؟¹ وهو تساؤل نراه يتقاطع كثيرا مع رؤية سيبويه في موضوع استقامة الكلام لفظا ومعنى. كما أنه ينم عن تفكير منطقي ومعقول جدا من حيث الاستعمال الصحيح لقواعد اللغة لفظا ومعنى، حيث إن نظام القواعد مبني في الأساس على ضرورة وجود المعنى، وكل شكل لغوي أو قالب تتخذه الجملة، لابد وأن يحمل معنى يستفيد منه المخاطب، وإلا فسد نظام التبليغ بين الطرفين.

لذا، كان على جامعي اللغة من أفواه العرب اعتماد السماع أولا، ثم القياس على كلامهم ليتم به استنباط النظام اللغوي العربي للجملة، حيث أعطت هذه الخطوات المهمة فرصة التمييز بين الكلام الحسن من القبيح مع شرط الإفادة والمقصد، والسؤال الذي يتم طرحه هنا هو: كيف يمكن للمتكلم من تحقيق الفائدة من كلامه في خضم الكم الهائل من القواعد التي عدت في زمن "عبد القاهر الجرجاني" معقدة للنحو؟ وهو ما سنعمل على شرحه وتوضيحه في العنصر الموالي.

ثالثا: المسائل المتعلقة بالعلاقات داخل التركيب:

* الإسناد: وعليه، فإننا نقول إن تحقيق الفائدة لا يمكن أن يتم إلا من خلال ائتلاف عناصر الجملة والكلام مع بعضها البعض وهو ما أوضحه النحويون، يقول سيبويه موضحا: "ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاما، والاسم قد يستغنى عن الفعل، تقول: الله الهنا، وعبد الله أخونا".² ويقول "أبو الحسن علي": "فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلاما مفيدا، ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك... ويدخل الحرف على كل واحد من الجملتين فيكون كلاما... وما عدا ما ذكر مما يمكن ائتلافه من هذه الكلم فمطرح"³

1 - تشومسكي نعوم، البنى النحوية، ترجمة: يؤيل يوسف عزيز، مراجعة: مجيد الماشطة، منشورات عيون، الدار

البيضاء، ط2 1987: 123:

2 - سيبويه، الكتاب، ج1: 21:

3 - علي الحسن، الإيضاح، ص: 72:

ويضيف "المبرد" قائلاً: "اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى واستغنى الكلام"¹

إنّ هذه الظاهرة التي يشير إليها كل من سيبويه وأبو علي الفارسي والمبرد هي ظاهرة الإسناد، هذه الأخيرة كان لها الدور الكبير في تشكيل القاعدة النحوية، فأثرها كان واضحاً جداً في السماح بالتمييز بين أقسام الكلم الثلاث الاسم والفعل والحرف، وتحديد ماهية كل قسم وخصائصه. فالنحويون العرب قد تنبهوا منذ بداية التأسيس والتقعيد للنحو إلى أهمية الإسناد في استنباط القواعد الأصلية للكلام، جاعلين من خلاله عدّة أبواب تدور حول موضوع المسند والمسند إليه، كما جاء ذلك عند سيبويه وأبو علي الحسن والمبرد وابن جني والجرجاني... وغيرهم من اللاحقين. وهذا الاهتمام منهم يدل على أنّ التركيب الاسنادي السليم هو الذي يعطي المعنى الحقيقي لما يريد المتكلم، وكونه يعدّ عنصراً أساسياً فقد حظي كمصطلح ومفهوم باهتمام النحويين منذ القدم. فكان له الفضل في تبويب العديد من المسائل النحوية وكذا تقسيم الكلم كما بينا، وعلى إثره تم استخراج العديد من الأحكام المتعلقة بالجملة وعناصرها، فكانت هذه نتيجة ثمرة من ثمرات الإسناد الذي تناوله النحويون قبل البلاغيين. لذا، فإننا نجد للإسناد نمطين اثنين: أحدهما نحوي والآخر بلاغي.

"فالإسناد من الناحية النحوية يتخذ صورة نمطية (شكلية/صورية)، في حين يتخذ من الناحية البلاغية صورة فنية"² تعطي الكلام جمالا ورونقا أسلوبيا. فهو يعطي للمتكلم فرصة انتقاء المعاني المقصودة والمؤثرة في المخاطب من خلال الأسماء والأفعال والحروف. لذلك نجد "الزجاجي" أثناء حديثه عن أقسام الكلم، معللاً أن هذه الأشياء الثلاثة وإن كانت كما ذكرت كأفعال للمتكلمين الناطقين بها، فهي مختلفة المعاني، متباينة المجاري في طريق

¹ - 126: 4

² - وسطاني يوسف، الإسناد في نمطيه النحوي والبلاغي، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب،

الإعراب، إذ لكل واحد منها نحو في كلامهم ليس للأخر.¹ وهي إشارة منه إلى أن المتكلم هو وحده صانع الخطاب، فيسند ما يشاء ضمن المعنى الذي يراه مناسباً لخطابه.

من هذا المنطلق، نتساءل حول طبيعة العلاقة القائمة بين الإسناد والمعنى؟ وما هو الأثر الذي يتركه الإسناد من جهة معنى التراكيب؟ وكيف يعد سبباً في تشكل القواعد النحوية؟ وكيف للإسناد أن يخدم المتكلم أولاً، ثم المتكلم والمخاطب معاً ويفضي إلى تواصل بينهما؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات نجدها في ثنايا مؤلفات النحويين منذ النشأة الأولى للنحو العربي، حيث خصّ هؤلاء أبواباً مستقلة للحديث عن المسند والمسند إليه. وسيبويه أول هؤلاء، حيث أفرد باباً مستقلاً لهما، يقول موضحاً أهمية كل واحد منهما: "وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو: عبد الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء..."²

يتّضح لنا من خلال قول سيبويه أن هناك علاقة تلازمية بين المسند والمسند إليه، إذ بذكر الأول لابد من ذكر الثاني منه لتتم الفائدة ويحصل الكلام.

ومن جهة أخرى نجد أن "أبا علي الحسن" قد أشار إلى العلاقات الإسنادية بين عناصر الجملة أثناء حديثه عن الكلام وإن لم يكن بمصطلح الإسناد إلا أن المفهوم يحمل الفكرة نفسها، حيث يتكون الإسناد عنده من جملة الائتلاف بين الاسم والاسم أو بين الفعل والاسم، أي بين المبتدأ وخبره، وبين الفعل وفاعله، كما يدخل الحرف على كل من الاسم والاسم والفعل والاسم فيؤلف كلاماً مفيداً.³

1 - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص: 43

2 - سيبويه، الكتاب، ج1: 23

3 - أبو علي الحسن، الإيضاح، ص: 72

فمثال الأول: عمرو أخوك، ومثال الثاني: كتب عبد الله، ومثال دخول الحرف عليهما:

إن زيدا أخوك، وما بشر صاحبك، وهل كتب عبد الله. وقد بين أن الفعل هو المسند والاسم هو المسند إليه، فكون الفعل مسنداً لأنه راجع إلى إسناده إلى الاسم الذي بعده، أما الاسم فيكون مسنداً إليه لأنه يحتمل أن يكون مخبراً عنه أو خبراً، ومن ثم يُسند إلى غيره و لا يُسند غيره إليه.¹

أما المبرد فنجده قد حذا حذو سيبويه في رأيه وفي التسمية أيضاً، حيث خصص باباً مستقلاً من خلال كتابه المقتضب تحت عنوان: (هذا باب المسند والمسند إليه وهو ما لا يستغنى كل واحد من صاحبه)، مبيناً أن الإسناد في الجملة يقع على النحو الآتي:²

*بين الفعل والفاعل، ومن ذلك: قام زيد

*الابتداء وخبره: زيد منطلق

*ما دخل على المبتدأ والخبر من نواسخ ك: كان/إن/ وأفعال الشك

وقد أوضح أن هذه الأسس التي تقوم عليها العلاقة الاسنادية لا تقوم إلا بذكر الطرفين معا ، فاللغة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً، وإنما تحصل الإفادة إذا قورنت بما يصلح لها، فيحدث المعنى حينها ويستغنى الكلام.³ وسنمثل لذلك بما يلي ذكره من مثال:

الجملة: زيد منطلق

زيد(مبتدأ)/ منطلق (خبر)

- ذكر زيد لوحده ← كلام ناقص غير مفيد يحتاج إلى ما يتم به الفائدة

- ذكر زيد+ منطلق ← حصول فائدة للخبر وهي الانطلاق من زيد.

- 1 72/71:

- 2 126: 4

- 3 نفسه، الصفحة نفسها

إذن، فالواضح أنّ الغاية الحاصلة من المسند والمسند إليه هي حصول الفائدة للمستمع ومن ثم فهم المقصود من الكلام. وإلى ذلك ذهب ابن جني أيضاً، حيث ذكر في (باب المبتدأ) أنه يُبتدأ به ويكون مسندا إليه وأن رفعه يكون بالابتداء، وأن كل مبتدأ يحتاج إلى خبر، لذلك وفي السياق ذاته أورد في (باب خبر المبتدأ) أن الخبر هو كل ما أسند إلى المبتدأ وحدث به عنه.¹ ولم يقف الحديث عن الإسناد عند هذا الحد عنده، حيث نجده في (باب الفاعل) يعود إلى التطرق إليه، حين تعرض لمفهوم الفاعل، الذي هو كل اسم تم ذكره بعد فعل فأسند ونُسب الفعل إلى ذلك الاسم، وأن هذا الذي يقال له فاعل يكون مرفوعاً بفعله، وأن حقيقة رفعه ناتجة من إسناد الفعل إليه.²

غير أنّ الذي أسماه كل من سيبويه والمبرد وابن جني بالإسناد مخصّصين له أبواباً مستقلة نجده عند عبد القاهر الجرجاني بتسمية أخرى فتارة باسم الائتلاف وهو هنا قد حذا طريق شيخه أبا علي الحسن، وتارة أخرى باسم التعالق/ التعليق (النظم).

فمصطلح "الائتلاف" ورد عنده من خلال كتابه (الجمال) في (باب المفرد والجملة)، حين عرض رأيه حول مفهوم الجملة، ليبين من خلال مفهومه أن هناك ائتلافاً بين عناصر الجملة على النحو الآتي:³

أ* بين الاسم والاسم نحو: عمرو أخوك وبشر صاحبك

ب* بين الفعل والاسم نحو: كتب عبد الله وسر بكر

ج* دخول الحرف بين الاسم والفعل نحو: إن زيدا أخوك وما بشر صاحبك، وهل كتب عبد

الله

أما في كتابه (دلائل الإعجاز)، فإننا نجد مفهوم الإسناد لم يختلف عما جاء في كتابه الجمل ولا حتى عند سابقه من النحويين مثلما أوردنا، وإنما المتغير فيه هو التسمية فقط، وهي **التعاليق (التعليق)**، والتي ربطها بفكرة النظم كونه جمع بين النحو والبلاغة معا، حيث أوضح من خلالها أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، جاعلا لهذا التعليق طرقا مختلفة هي: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بينهما.¹

وهذه الطرق في تعلق الكلم بعضها ببعض تمثل عنده معاني النحو وأحكامه، لأن كل طريقة تتميز عن الأخرى جهة تركيب الكلم وترتيب المسند والمسند إليه من جهة موقعهما من ذلك التركيب، وكذا الأحكام الخاصة بهما. لذلك نجده مضيفا ومؤكدا لرأيه لمعنى النظم بالقول:

"فليس النظم شيئا إلا توخي معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلم"²

وعلى هذا الأساس، وانطلاقا من أقوال النحويين يتبين لنا أن الإسناد عبارة عن قرينة معنوية، هذه الأخيرة المختصة بإفادة المعنى النحوي للجملة أو التركيب، لذلك فإن الإسناد "عبارة عن علاقة بين وحدتين لغويتين"³. وهو قد أسهم إلى حد كبير جدا في إعطاء المفهوم الحقيقي للجملة، هذه الأخيرة التي تُبنى على طرفين أساسيين هما المسند والمسند إليه، ومن ثم سمح هذا بالتمييز بين نوعين من الجمل: الجملة الاسمية والجملة الفعلية. مع التأكيد على أن يكون لكل مبتدأ خبر، ولكل فعل فاعل أو نائب فاعل لتتم الفائدة.

ومن خلال هذا الطرح للنحويين بخصوص الإسناد بين عناصر الجملة يمكن القول بأن الإسناد عبارة عن تنميط شكلي لهيئة الجملة سواء الاسمية أو الفعلية لإعطاء معانيها المقصودة من قبل المتكلم. لأن التطرق إليه كموضوع مستقل له أهمية في المساعدة على تقسيم الكلم إلى أنواع، وإلى جانبه أشار النحويون أيضا إلى فكرة "العامل" التي رافقت الإسناد جنبا إلى جنب، حيث كان للعامل دوره في إيضاح العلاقة القائمة بين كل من

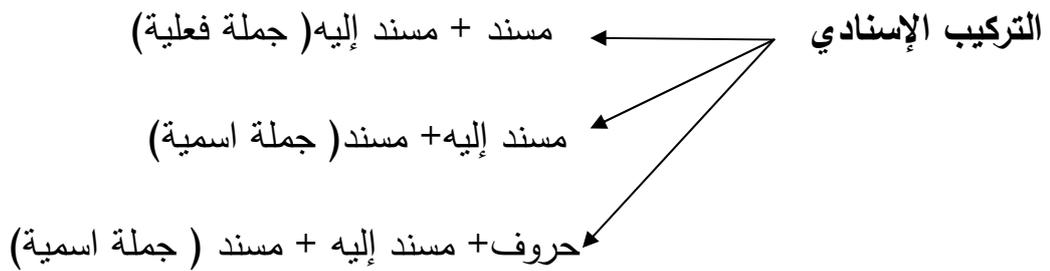
1 - الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص:4

2 - نفسه 452:

3 - توفيق الحمد وجميل الزغبى، المعجم الوافي في النحو العربي، دار الجيل، بيروت، د. . 175:

المسند والمسند إليه، هذه العلاقة التي تعود تارة إلى اللفظ وتارة إلى المعنى. فكل من الإسناد والعمل دعما أكثر الإعراب وأوضحاه، حيث أعانا على اختيار الحركة المناسبة للفظ. وهذا التمييز بين بشكل أوضح القيمة الدلالية لحركات الإعراب من رفع ونصب، وقد أوضح ذلك ابن جني حين ذكر أن العمل من الرفع والنصب والجر والحزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لظهور آثار فعل المتكلم على اللفظ سواء من جهة علاقة اللفظ باللفظ أو باشتغال المعنى على اللفظ.¹ "فالمعنى مقصد يقع البيان عليه باللفظ".²

- سمح كذلك موضوع الإسناد والتطرق للجملة وعناصرها إلى ذكر مراتب هذه العناصر ومواقعها في التركيب، حيث أجمع البصريون والكوفيون على أن الأسماء قبل الأفعال، والحروف تابعة للأسماء. وعلتهم في ذلك أن الاسم قبل الفعل لأن الفعل منه، والفاعل سابق لفعله، وأما الحروف فإنما تدخل على الأسماء والأفعال لمعان تحدث فيها وإعراب تؤثره.³ فالأسماء تسبق الإعراب، لأن الإعراب يدخل عليها، وكذا الحروف عوامل في الأسماء والأفعال فتؤثر فيها من حيث تأدية المعاني و اختلاف الإعراب بحسب الحروف الداخلة عليهما، لذا وجب أن تكون بعدها. وخلاصة القول نوجزها على النحو الآتي:



1 - 110/109:

2 - الرماني أبو الحسن، رسالتان في اللغة، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1984، 74:

3 - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص: 83

وعليه، فإنّ الجملة على حدّ تعبير "دي سوسور" تمثل أحسن نموذج للتركيب/السياق¹، ويقصد بالسياق هنا السياق اللغوي لأنّ الجملة تمثل الكلام، والكلام تأدية فردية للمتكلّم، له أن يختار من التراكيب إما الاسمية وإما الفعلية حسب رغبته هو ومقصوده من الكلام.

يعدّ التركيب الاسنادي الجملة النواة (العمدة) وما عداها فهو فصلة، وقد اتّضح لنا ذلك من خلال تقسيمة النحويين الثنائية لطبيعة العناصر مبينين الأصل من الفرع والموضوع من المحمول، لأنّ الجملة بنيت في الأساس من "موضوع ومحمول لفائدة"². وعلى إثرهما تمّ تحديد وظائف العناصر كالآتي:

***المسند إليه**: يتجلى في المبتدأ، الفاعل، نائب الفاعل، أسماء النواسخ، في حين يتجلى ***المسند في**: الخبر، الفعل، اسم الفعل.

فالظاهر من خلال ما تمّ عرضه أنّ تحليل النحويين للجملة لم يكن تحليلاً نحويًا فحسب، بل هو تحليل يشمل طبيعة وظائف العناصر المكونة لها، حيث اهتموا بتوضيح كل ما يتعلق بالجملة بدءًا بمفهومها وتركيبها وصولاً إلى دلالاتها الجزئية والكلية.

لذلك، يعدّ الإعراب على غرار اعتباره تحليلاً نحويًا بأنه ذو خاصية نظامية في تحليل الجمل. فالجملة لا تتخذ شكلاً صوريًا فقط، وإنما وظائف معينة من خلال النمط النحوي المحدد لها من قبل المتكلّم نفسه. وهو ما تؤكد لنا الدراسات اللسانية الحديثة بهذا الشأن ونأخذ على سبيل المثال لا الحصر ما قام به أحد أقطاب المدرسة الوظيفية الفرنسية "أنديري مارتيني" (André Martine) من أبحاث متعلقة بالتركيب اللغوي، حيث يعول مارتيني كثيرًا على المركب الاسنادي (Le syntagme) فهو الجزء الأساسي والمركزي لأي تركيب لغوي، لأنه يمثل النواة. فتحليله لوظائف التركيب أمكنه من التوصل إلى التمييز بين

¹ - : يونيل يوسف عزيز، مراجعة: مالك يوسف المطليبي، دار أفق عربية،

188: 1985

68:

² -

مجموعة من العناصر المكونة له، ضمن حدود أهميتها وأولويتها أيضا، وهذه العناصر تتمثل في:¹

أ * **العنصر الدال الاسنادي**: وهو العنصر المركزي الأساسي ويمثله المسند، الذي يكون إما فعلا أو خبرا

ب * **العنصر الدال**: الذي يحقق المسند وهو الفاعل

والعنصران (أ و ب) هما نواة أي تركيب، حيث لا يمكن الاستغناء عنهما أو عن أحدهما ، لأنّ في ذلك فسادا للمفوض.

ج * **الفضلة**: هي كل ما هو تابع للنواة

وانطلاقا من أهمية المركب الاسنادي والوظائف المرتبطة به استطاع أن يصل إلى التمييز بين أنواع من الوظائف المؤداة داخل التركيب منها ما هي على صلة مباشرة بالنواة، ومنها ما هي على صلة غير مباشرة بها ، وهذه الوظائف تتمثل في:

أ * **وظائف أساسية**: المسند (الفعل/الخبر)

ب * **وظائف أولية**: المفعول به

ج * **وظائف غير أولية**: كالنعت والمضاف إليه.

لذا، وحسب مارتيني، فإنّ التركيب اللغوي للجملة يتّخذ الشكل الآتي:

ج ← نواة + فضلة

ج ← عناصر أساسية + فضلة

ج ← وظائف أساسية + وظائف غير أساسية

ج ← وظائف أساسية+ وظائف أولية+ وظائف غير أولية

إنّ هذا التقسيم للوظائف مشابه لما جاء به النحويون العرب بخصوص تقسيم الجملة إلى عمد وفضلة، فالعمد تكونها النواة التي تتمثل في المسند والمسند إليه لأنهما أساس أي تركيب، في حين تعود الفضلة إلى العناصر الإضافية لهذين العنصرين المركزيين من مفعول ونعت ومضاف إليه وتمييز وحال. وهذا يثبت نظامية التراكيب اللغوية مهما كان نوع اللغة التي نتحدث بها، لأنه كما أوردنا في الفصل الأول من بحثنا هذا فإن شكل الخطاب مهم جدا بالنسبة لطرفي الخطاب، خصوصا إذا تطابق الخطاب مع سياق وروده لغويا (نحويا). لأن في هذا التطابق تتخذ عناصر التركيب أماكنها المحددة لها وترتيبها الخاص بها وكذا وظائفها المعنية والمستهدفة.

وبالحديث عن الوظائف المستهدفة من وراء عناصر تركيب الجملة ، نجد في المقابل "أحمد المتوكل" يصنف الوظائف إلى صنفين: وظائف داخلية وأخرى خارجية.¹ وتنقسم هذه الوظائف بدورها إلى:

أ- وظائف دلالية: كالمنفذ، المتقبل، والهدف والزمان والمكان وغيرها

ب- وظائف تركيبية: هي الفاعل والمفعول وهذان العنصران يختلفان من حيث الوظيفة في نظرية النحو الوظيفي مما هو عليه في النحو القديم.

ج- وظائف تداولية: المنادى، المبتدأ، والذيل والمحور.

إن هذا التصنيف لهذه الوظائف يشمل عناصر الدورة التخاطبية، إذ كل وظيفة تعود إلى عنصر من عناصرها، لذلك يملك المتكلم في هذه الحالة حرية اختيار الوظيفة التي يريد لها طبقا لرغباته ومقصوده هو من الخطاب. فلما يمتلك المتكلم القواعد اللغوية التي هي "ملكة"،

¹ - أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1 1405 / 1985: 28

يصبح أمر استعمالها راجعا إليه ضمن كفاءته. فالتحكم في القواعد ينبغي أن يكون متطابقا مع القياس العربي من جهة ومع المخاطب من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس، يُصنف الإعراب ضمن النوع الأول من الإستراتيجيات التي تحدثنا عنها في الفصل السابق، وهي الإستراتيجية التضامنية، وذلك بموجب علاقة إفهام المتلقي والسعي إلى إيضاح الأمور لا إبهامها وتغميضها.

وخلاصة قولنا في هذا المبحث هي: إنَّ اهتمامات النحويين ومسائل تركيزهم كانت منصبة من جهة الخطاب النحوي على الإعراب والحركات الإعرابية، وعلى الجملة وعناصرها، ورتبة هذه العناصر ووظائفها النحوية. وكذا الحرص على بيان معنى الإسناد الذي بفضلته تم تبويب العديد من أقسام الكلم، وفضل العلاقات الاسنادية التي تعود هي الأخرى إلى فكرة العامل التي شغلت حيزا كبيرا ومهما في مباحث النحويين، كون هذه الأخيرة تمثل الجانب التداولي للنحو من حيث الإجراءات المتخذة في صناعة النحو وأحكامه ومعاييره الضابطة للسان من كل خطأ، بالنطق على سمت كلام العرب.

يعد كلا من علمي النحو والبلاغة علما مستقلا وقائما بنفسه، إذ لكل واحد منهما عوامل نشأة خاصة به، وعلماء اثروا على البحث فيه، مؤلفين في ذلك جملة من المؤلفات التي تحوي في طياتها العديد من القضايا النحوية منها والبلاغية، والتي بفضلها تم تحديد معالم كل علم على حدة.

وجدير بالذكر والتتويه، أنّ علماء النحو والبلاغة قد سطوروا لهذين العلمين أهدافا خاصة بهما من وراء مفهوما ومضمونهما، وكذا الغاية منهما كعلمين مستقلين. فعلم النحو يهتم بكل ما هو شكلي صوري فيسن القوانين التي تضبط الكلام، في حين يهتم علم البلاغة بكل ما هو جمالي أسلوبى فنى قائم على الحسّ والذوق الأدبي، فيضع القواعد والقوانين التي تحفظ لهذا الفن أصوله وتبقي الحس والذوق الفنى فيه حاضرين.

لذا، فإنّ أمر الفصل بينهما كعلمين مستقلين لا يختلف عليه اثنين، ولا حاجة لأن يُذكر بذلك خصوصا إذا تعلق الأمر بمجال تعليمهما وتدريبهما. لكن التدقيق والنظر في مباحثهما يجعلنا نتوصل إلى نتيجة مفادها أنّ هذين العلمين متصلين ببعضهما البعض ومتداخلين ومتكاملين، إذ لا يمكن للواحد منهما الاستغناء عن الآخر. فبالرغم من الانفصال القائم إلا أنّ النحو يخدم البلاغة والبلاغة تخدم النحو، ومرد ذلك أنّهما من علوم العربية التي تشكل اللغة العربية الحقّة، فاللغة العربية لا تكتمل إلا من خلال علومها التي تنطلق منها وإليها كما هو الحال بالنسبة للنحو والبلاغة. مع العلم أنّ بداية نشأتها كانت مرتبطة بالقرآن الكريم مثلما أشرنا في المدخل.

لذلك نتساءل ونقول : النحو والبلاغة أية علاقة؟ وفيم تتجلى هذه العلاقة أيضا ؟ أهى على مستوى الشكل أو المعنى أو على مستوى التركيب؟

إنّ الجواب عن هذه التساؤلات نجدها مطروحة في كتب النحويين بالدرجة الأولى، حيث اهتموا بالعديد من المسائل النحوية ذات الصلة المباشرة بالبلاغة وذلك من جوانب عدة

هي الشكل والمعنى والتركيب ككل من حيث العلاقات التركيبية القائمة بين عناصر التركيب، حيث تمثل هذه العناصر الثلاثة مجتمعة اللغة العربية الفصيحة على النحو الآتي:

الشكل + المعنى ← التركيب السليم الفصيح، والقاعدة البلاغية تقول: كل ما هو بليغ فصيح ، لأن الفصاحة شرط أساسي من شروط البلاغة.

وعلى هذا الأساس، فقد أدرك الباحثون قيمة هذا العمل من قبل النحويين، فأفردوا من خلال مؤلفاتهم إسهامات هؤلاء النحويين في مجال النحو والبلاغة مثلما فعل "عبد القادر حسين" في كتابه (أثر النحاة في البحث البلاغي) وكذا "محمد بلعيدوني" في كتابه (أثر البلاغة في النحو)، حيث عرضوا جهود السلف من النحويين قبل البلاغيين في مجال البلاغة خصوصا ما يخص علم المعاني بدءاً من الخليل بن أحمد الفراهيدي إلى أن استقر الأمر عند عبد القاهر الجرجاني الذي ربط بين النحو وعلم المعاني من خلال (النحو ومعاني النحو) مبيناً أن النظم هو أساس العلاقة بين النحو والبلاغة.

فالخليل كانت له آراؤه من خلال ما جاء ذكره في (الكتاب) حيث قدّم مفاهيم حول البلاغة ، وهذه المفاهيم كان منطلقها نحوي بالدرجة الأولى يراعى فيها منزلة اللفظ وصحته قبل المعنى، كونهما كل متكامل إذ اللفظ وعاء للمعنى والمعنى ترجمة للفظ. ومن هذه المفاهيم نجد قوله: " كل ما أدى إلى قضاء الحاجة فهو بلاغة، فإن استطعت أن يكون لفظك لمعناك طبقاً ولتلك الحال وفق، وآخر كلامك لأوله مشابهاً، وموارده لمصادره موازناً، فافعل"¹

إنّ قوله هذا يشير إلى انتظام عناصر الكلام والارتباط الموجود بين أجزائه من حيث اللفظ والمعنى، فبقوله هذا يصف الكلام البليغ الذي منطلقه في الأساس نحوي، إذ النحو دائماً يركز على السلامة اللغوية للتركيب من جهة صحتها أو عدم صحتها. ولأن الخليل يجمع بين ما هو نحوي كونه رجلاً نحويًا وبين ما هو فني أدبي حسي، باعتباره مؤسس علم العروض لما يملكه من أذن ذواقة فإنه حرص على التأكيد على عدم إخراج الكلام عن

¹ - ينظر عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 1998: 55.

فصاحته من خلال تتبع قوانين النحو وعدم العدول عنها .ويليه تلميذه سيبويه من بعده ليؤكد بحديثه عن الاستقامة من الكلام وما يترتب عنها، حيث إليه يعود الفضل في التمييز بين السلامة اللفظية والسلامة المعنوية. واللفظ والمعنى هما مبحث مهم من مباحث البلاغة المهمة خصوصا لما أوضح السلامة التي يقتضيها القياس والسلامة التي يقتضيها الاستعمال الفردي للمتكلم. لذلك يرى الحاج صالح عبد الرحمن - رحمه الله- أن هذا التمييز من قبل سيبويه يمكن وصفه بهذه الكيفية:¹

***مستقيم حسن** ← سليم في القياس والاستعمال

* **مستقيم قبيح** ← خارج عن القياس وقليل في الاستعمال وهو غير لحن

***محال** ← قد يكون سليما في القياس والاستعمال ولكنه غير سليم من حيث المعنى.

والمقصود بقوله، إنَّ السلامة في القياس والاستعمال يعود إلى القواعد النحوية، في حين يعود ما هو خارج عن القياس- إلى حد ما- إلى البلاغة التي تراعي الظروف المحيطة بالخطاب من كل جوانبه.

لذلك، فإنَّ نشأة النحو كانت منذ البداية وثيقة الصلة بالمعاني، حيث حرص النحويون على دراسة الكلام العربي والوقوف على أساليب التعبير فيه، والبحث عن الدقائق في اختيار لفظ دون آخر ، أو معنى دون آخر، وذلك وفق ما تقتضيه معاني الكلام وظروف القول ومناسباته أيضا.

ولو تأملنا جيدا آراء النحويين والمسائل التي تم تناولها وعرضها لوجدناها متعلقة بالجملة وعناصرها، إذ القاسم المشترك بين النحو والبلاغة هو "التركيب". فالنحو يقيم القواعد والأحكام المتعلقة بسلامة التراكيب والبلاغة في مباحثها -خصوصا علم المعاني- بتتبع

¹ - الحاج صالح عبد الرحمن، النظرية الخليلية الحديثة : 31

خواص تراكييب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره من جهة مراعاتها لمقتضى الحال. ويصف "تمام حسان" هذه العلاقة معتبرا أن النحو يبدأ بالمفردات وينتهي بالجملة الواحدة، في حين يبدأ علم المعاني بالجملة الواحدة، وقد يتخطاها إلى علاقاتها بالجمال الأخرى في السياق الذي هي فيه.

فالنحو على هذا الأساس، عبارة عن تحليل وظيفي للمفردات، وقد بينا ذلك في المبحث السابق، بينما البلاغة- ونخص بالذكر هنا علم المعاني- ، علم تركيبى يهتم بدراسة التراكييب ككل، مما يعني أن البلاغة تبدأ من حيث ينتهي النحو، فهما كل متكامل لا يمكن الفصل بينهما. وما يؤكد الصلة بينهما هو تلك النظرة الشمولية للغة، حيث نجد أن بناء الجملة الواحدة أو مجموعة الجمل المركبة لا يقتصر فقط على القاعدة النحوية، وإنما يشمل الحديث عن الفكرة البلاغية أيضا، وأدلة ذلك كثيرة تعود إلى العصر الجاهلي حيث كان الرجل العربي يهتم بكلامه أيما اهتمام من جهة سلامته اللغوية ومن جهة فصاحته وبلاغته مع مدى موافقته وملاءمته لمقتضى الحال. لأن سلامة الأول منه يؤدي إلى فصاحة الثاني وبلاغته، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطب وحرصهم على إيصال المعاني المراد تبليغها. وقد ازداد أمر هذا الاهتمام بالمخاطبين بدخول اللحن ، حيث تبين لهم مدى أهمية الحركات الإعرابية في فهم أو عدم فهم المقصود من المعاني ، هذه الأخيرة التي تكون سطحية أو عميقة حسب مقصد المتكلم ، وهو ما يحوج إلى إمعان النظر من جهتها.

وعليه، نتساءل بخصوص هذه الحاجة إلى الاعتماد فيها على الإعراب كوسيلة لفهم المقاصد بالقول: كيف يمكن للإعراب أن يؤثر في البلاغة؟ وضمن أي شكل يؤثر فيها يا ترى؟ وإلى أية درجة يكون الإعراب مهما وضروريا للبلاغيين؟

ولأجل هذا التساؤل نقول: بما أن الغاية من الإعراب هي إيضاح المعاني والحرص على فهم المتلقي لها، وكذا البلاغة أحد فروعها يختص بدراسة المعاني ذاتها(علم المعاني)، فهما يتقاطعان عند هذه النقطة ألا وهي المعنى.

حيث إنّ العلامات الإعرابية إضافة إلى المعاني النحوية التي تؤديها من فاعلية ومفعولية وغيرها، تؤدي كذلك وظائف أخرى دلالية لا تقل أهمية عن الأولى حسب طبيعة المقام للخطاب والمتلقي معا، وهي صنفت ضمن أربع وظائف نوردتها على النحو الآتي:¹

أ- وظائف دلالية: وهي التي تكشف عن الدلالة الدقيقة للجملة

ب- وظائف بلاغية: وهي المساعدة على الإيجاز والتقديم والتأخير، وهي محور الدرس البلاغي.

ج- وظائف اتساقية: إحالية لها علاقة بالنص ومعانيه

د- وظائف جمالية: من حيث الوزن والقافية والروي

ومع هذه الأنواع المتعددة للوظائف التي تؤديها علامات الإعراب، كيف يمكن إنكار ما لهذه الأخيرة من دور في تأدية الفروق بين المعاني التي أكدّ عليها ابن فارس في كتابه "الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها". وسنركز هاهنا على الوظيفة البلاغية، لأنها محور حديثنا في هذا المقام، لنثبت من خلالها الصلة بين النحو والبلاغة عن طريق الإعراب وعلاماته، ولعلّ أحسن ما نؤكد به هذه الصلة هو قول الجرجاني الذي يؤكد دائما أن مدار الكلام هو معرفة النحو أولا للوصول إلى فهم المعاني ثانيا، إذ يقول: "اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه فلا تزيع عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها."²

والمقصود بحفظ الرسوم من خلال قوله هذا هي تلك القواعد التي استتبطها النحويون من كلام العرب بالاستقراء والسماع ومن ثمة القياس عليها، فاستغلال هذه القواعد استغلالا

¹ - ينظر بورنان عمر، وظائف علامات الإعراب، رسالة دكتوراه، إشراف: صالح بلعيد، جامعة مولود معمري، تيزي

175-125-91-24:

81:

-²

محكما من طرف المتكلم هو ما يسمح ويؤدي إلى التبليغ السليم. إذ لا بلاغة ولا فصاحة في الكلام إلا إذا كان مضبوطا لفظا ومعنى، وهو ما ذهب إليه أيضا ابن الأثير (637هـ) في معرض حديثه عن أهمية المعرفة بالنحو وقواعده بالقول بأن الجهل بالنحو لا يقدر لا في فصاحة ولا في بلاغة، ولكنه يقدر في الجاهل به نفسه، لأنه رسوم قد تواضعوا عليها وهم الناطقون باللغة السليمة الفصيحة، فوجب إتباعهم.¹

إن قول الجرجاني وابن الأثير فيهما تصريح واضح بأهمية معرفة قواعد النحو على أصولها، وأصول القواعد متعلقة بالعلامات الإعرابية. والحق أن الكلام لا يؤدي إلى مقتضى الحال ولا يفهم معناه إلا إذا سار على القوانين النحوية التي تضبطه والضبط السليم هو ما كان ذا معنى في الأخير. ولأجل هذا السبب نجد ربطا بين النحو والفصاحة والبلاغة وحسن الكلام وفساده.² لأن الثلاثي كل متكامل على النحو الآتي:

(النحو يؤدي إلى ← الفصاحة، والفصاحة تؤدي إلى ← البلاغة } =
كلام صحيح و سليم وبلغ على المستويين النحوي والبلاغي)

ومن هذا المنطلق، فإن صحة الكلام أو فساده متعلقة بالقوانين النحوية التي على المتكلم إتباعها، وهو رأي "السكاكي" كذلك (ت626هـ) من خلال كتابه (مفتاح العلوم)، حيث لا يقف النحو عنده عند جملة من المقاييس المستتبطة من كلام العرب، بل يتعداه ليصل إلى معرفة الكيفية التي بها تسمح للمتكلم التصرف بقواعد اللغة ضمن حدود المقامات وحال المخاطبين، من ذلك مثلا تقديم الكلم على بعض³، وهو ما سنراه في الفصل الموالي.

إن هذه الأقوال تثبت وتؤكد رأي النحويين الأوائل بخصوص أهمية الإعراب ودور العلامات الإعرابية في إحداث الفروق في المعاني، وهو ما تم التأكيد عليه أيضا من طرف

¹ - ابن الأثير ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، قدمه وحققه وعلق عليه:

دار نهضة مصر، القاهرة، د. 43-41:

² - الجرجاني الشريف، التعريفات، ص: 202

³ - ينظر السكاكي أبو يعقوب، مفتاح العلوم، تحقيق وتقديم: عبد الحميد هنداوي، بيروت،

المتأخرين من بعدهم، إذ القيمة المعنوية للإعراب تكمن في تحديد الأغراض البلاغية المختلفة والمعاني الدقيقة . وأقوالهم في هذه المسألة لخير دليل على صحة التأكيد لهذه الأهمية البالغة لعلامات الإعراب، والتي بدورنا سنورد أمثلة توضيحية نثبت من خلالها مدى فعاليتها في إحداث الفروق بين المعاني النحوية والبلاغية من ذلك ما ورد في كتب السلف من النحويين عن مدى تأثير الإعراب في فهم المعنى وأداء التبليغ حقّه من الدلالة ما يلي:

* **المثال 1:** قول ابنة أبي الأسود الدؤلي لأبيها يوما: يا أبت: ما أحسن السماء! قال: أي بنية، نجومها؟ فردت عليه بأنها لا تتساءل عن الشيء الحسن فيها وإنما تتعجب من حسننها، فصحح لها طريقة التعبير عما تريد بقوله: إذن فقولي: ما أحسن السماء.¹ وإن هذا الخطأ منها في وضع العلامات المناسبة (بالضم لا الفتح)، جعل كلامها لم يبلغ مرادها بالتعجب.

* **المثال 2:** قول قائل: ما أحسن زيد، ولم يبين الإعراب في ذلك، فلم يفهم الغرض مما يقصده. إذ يحتمل أن يريد به التعجب من حسنه، أو يريد به الاستفهام عن أي شيء منه أحسن، ويحتمل أن يريد به الإخبار بنفي الإحسان عنه. فلو بين الإعراب في ذلك من البداية فقال: ما أحسن زيدا، وما أحسن زيد؟ وما أحسن زيد. لعلم الغرض وفهم المغزى من الكلام، لانفراد كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة بما يُعرف به من الأعراب فوجب حينئذ بذلك معرفة النحو، إذ كان ضابطا لمعاني الكلام، حافظا لها من الاختلاف.²

* **المثال 3:** ضرب زيد عمرو، في هذا المثال تعمدنا عدم وضع أية علامة، لنبين مدى الإشكال الموجود في عدم التوصل إلى المعاني الأصلية المقصودة جهة الفاعل والمفعول، حيث لا يعرف أيهما هو الفاعل وأيهما المفعول. لأن هذا المثال يحتمل أمرين: إما وجود ترتيب في عناصر الجملة فيكون حينها (زيد) فاعل و(عمرو) مفعولا به، أو قد يحتمل أن يكون فيه عدم احترام الترتيب، فقدم أحدهما عن الآخر فيصير (زيد) مفعولا به مقدما

¹ - السيرافي أبو سعيد الحسن، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة

14: 1955/ 1374 1

² - ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ص: 42

(عمرو) فاعلا مؤخر. وما يؤكد دور الإعراب كذلك في تحديد الأغراض البلاغية وإبراز المعاني الدقيقة الخفية هو ما ذكره " ابن قتيبة" أن من مزية العرب أن الله قد حباها بالإعراب الذي جعله الله وشيا لكلامها وحلية لنظامها، وفارقا بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين، كالفاعل والمفعول مثلا الذين لا يفرق بينهما إذا تساوت حالهما في إمكان الفعل، من ذلك قول القائل: " هذا قاتلٌ أخي" بالتثوين، وقول آخر: " هذا قاتلٌ أخي بالإضافة"، لدل التثوين على أنه لم يقتله، ودل حذف التثوين على أنه قد حذفه¹. لذا نجد " ابن جني" يؤكد على مسألة مهمة جدا والمتعلقة بوضع علامات الإعراب حتى يتضح المعنى وإلا كان الكلام شرحا واحدا، موضحا هذا التأكيد من خلال الأمثلة التي قدمها، من ذلك قول القائل²: " درس علي محمد" أو " ما أحسن زيد" حيث يتضح وجود لبس وغموض في تبليغ المقصود. حيث إن عدم وجود أي علامة إعرابية على الأمثلة المقدمة يلبس المعنى على المخاطبين بعدم فهم المقصود وغياب الوضوح الذي هو في الأساس سمة العرب في كلامهم، وهو ما أكده " فاضل صالح السامرائي" من خلال كتابه (معاني النحو) موضحا

أن النحو لا يقف عند جملة القواعد النحوية المضبوطة فقط، وإنما يتعدى ذلك إلى أسرار ولطائف دقيقة لا يمكن سبر أغوارها إلا من خلال المعرفة الدقيقة للإعراب وعلاماته، فعدم المعرفة الصحيحة لدور علامات الإعراب وكذا عدم توظيفها توظيفا سليما سيؤدي إلى قلب المعاني التي يقصدها المتكلم ، من ذلك:³

أ - قولهم: " بكم ثوبك مصبوغاً"، و" بكم ثوبك مصبوغٌ"، وبينهما فرق يختلف المعنى فيه، وهو إنك إن تتصب (مصبوغا) كان انتصابه على الحال، والسؤال واقع على ثمن الثوب وهو مصبوغ. وإن رفعت (مصبوغا) رفعت على أنه خبر الذي هو (ثوبك)، وكان السؤال واقعا على أجرة الصبغ لا على ثمن الثوب.

1 - ابن قتيبة، تأويل مشكل القر 2 14:

2 - 1 35:

3 - العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، د. 30:

ب- قول القائل: "كيف أنت ومحمد؟"، "كيف أنت ومحمدًا؟"، ففي العطف الأول بالرفع يكون السؤال عن كل واحد منهما، أي: "كيف أنت وكيف محمد؟"، وبالنصب يكون السؤال عن العلاقة بينهما.

إذن، يتبين من خلال الأمثلة أنّ البلاغة قد ولدت في رحم النحو وقواعده. لذا، فإنّ البلاغيين قبل أن ينطلقوا في تفسير مقاصد الخطاب وتحليلها أو ردها إلى سياقات ورودها، لابد عليهم أولاً من الانطلاق من القواعد النحوية ذاتها التي وضعها النحويون والتي من خلالها يُضمن سلامة الخطاب لفظاً ومعنى.

وهذا يعني أنه لكي يفهم البلاغيون معاني الخطاب ومقاصده لابدّ لهم من معرفة أولية بأصول الخطاب وقواعده التي مردها إلى المتكلم نفسه، لأنّه المتحكم الأول في الخطاب فله أن يرفع وينصب ويجر وفق ما تقتضيه مقاصده سواء العامة منها أو الخاصة.¹

وفي اعتقادنا أنّ هذه المقاصد تعود بالدرجة الأولى إلى كل علامة إعرابية موضوعة آخر كل كلمة، وذلك قياساً على ما ورد بشأن مفهوم الإعراب من جانبه اللغوي الذي لا يخرج عن الاختلاف والتغير. ومن ثمة فإنه إذا قصد المتكلم وضع الضمة أو الكسرة أو الفتحة وبإمكانه أن يضع غيرها فهذا دليل على وجود معانٍ خفية مقصودة غير تلك الظاهرة على هذه العلامات. فالمعروف عند النحويين أنّ الضمة علم للفاعلية والفتحة علم للمفعولية والكسرة علم للإضافة. فالعلامات الإعرابية عبارة عن قرائن معنوية بها يتم فهم المقصود من كل لفظ داخل التركيب اللغوي، وهو ما تؤكد الدراسات والأبحاث المهمة بالقرائن مثلما هو الحال عند تمام حسان وكوليزال كاكل عزيز.

¹ - المعاني العامة هي كل ما من شأنه أن يحقق وظائف ومعانٍ بلاغية تختلف باختلاف السياقات وأحوال المخاطبين المعاني الخاصة فإننا نقصد بها هنا المعاني والدلالات النحوية التي تشكلها وظائف الكلمات داخل التركيب والسياق الذي وضعت فيه من فعلية وفاعلية ومفعولية وإضافة ونعت وبدل ... وغيرها

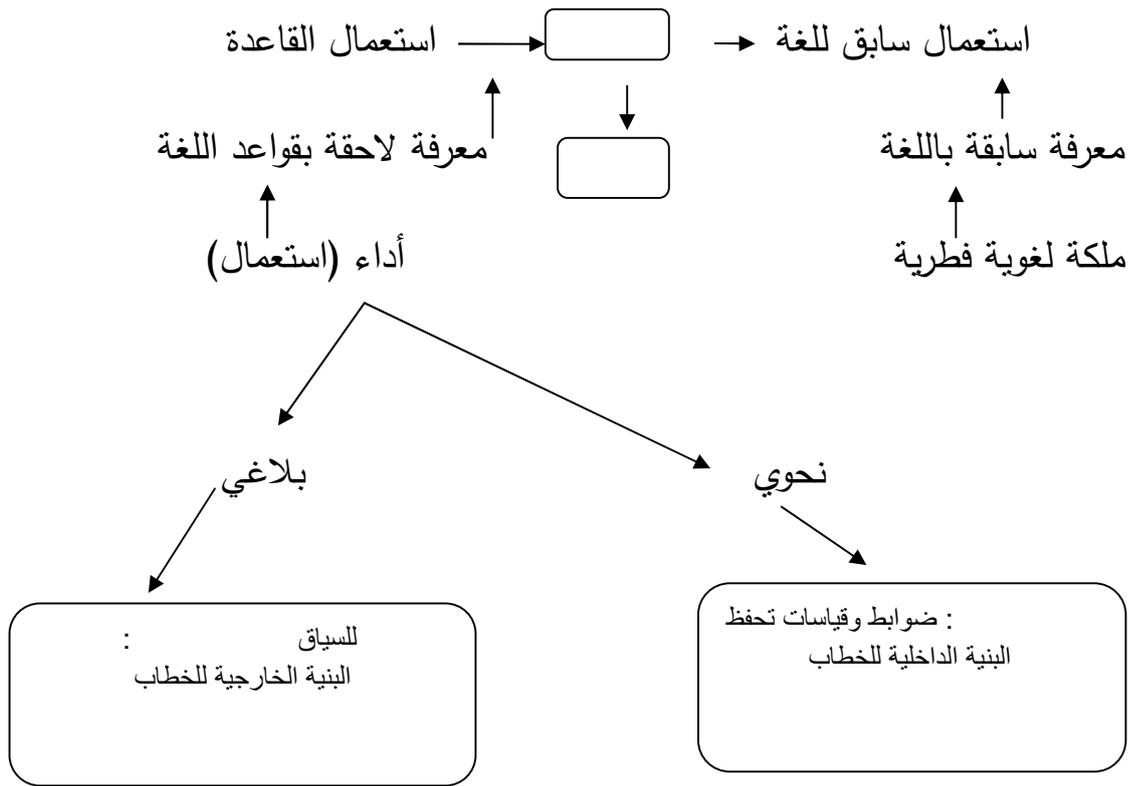
وما تقصد المتكلم لوضعه لهذه العلامات دون غيرها، إلا لما ينجر عن الخطاب من مقصدية تبليغية. وعليه، فإن الإعراب لا يقف عند حدود العلامات اللغوية وتحديد الوظائف النحوية فحسب، بل يتعداه ليشمل معانٍ أخرى تحقق التبليغ والتواصل معاً.

فالنحو شديد الصلة بالمعنى والمعنى هو محل اهتمام البلاغيين، بل هو أساس البلاغة وأحد محاورها (علم المعاني). ووفقاً لهذا، فإن الإعراب لا يقف عند حدود العلامات الإعرابية أو عند تحديد وظيفة كل كلمة داخل التركيب، وإنما يتعدى ذلك إلى حدود أخرى ذا علاقة وطيدة بمحور التواصل اللغوي، فاللغة الإنسانية تتجلى من خلال عنصرين مهمين جداً هما: الوضع والاستعمال.

* فالوضع: تمثله القواعد النحوية وكل ما يدخل ضمن القياسات والضوابط والأحكام

* أما الاستعمال: فهو خاضع بشكل خاص لاستعمال تلك القواعد ضمن نظام التخاطب التبليغي الذي يقوم على أساس أطراف مشاركة فيه هي: المتكلم/ المخاطب/ السياق.

لذا، كان من المعقول جداً أن يتناول سيبويه بالحديث في كتابه (الكتاب) باب "الاستقامة من الكلام"، وكان طبيعياً كذلك أن يركز عليه الدرس اللساني الحديث، لأن ثنائية الوضع والاستعمال ثنائية متلازمة. فوضع القواعد التي تحكم اللغة لم يكن موجوداً لولا استعمال قبلي للغة، والاستعمال الصحيح لها كذلك لم يكن ليوجد لولا قواعد مضبوطة وسنوضح فكرتنا هذه من خلال المخطط أدناه:



وخلاصة القول فيما يتعلق بإستراتيجية الإعراب والحركات الإعرابية المعتمدة لدى النحويين بالدرجة الأولى واستفادة البلاغيين لها، أن لها دورا مهما في تأدية وظائف معنوية متعددة و خاصة البلاغية منها. وقد تنبه إلى ذلك النحويون العرب القدامى فوقفوا على هذه الأسرار والمعاني الدقيقة. مبرزين بذلك ، وجوب الحرص من طرف المتكلمين على عدم الاستهانة بأية علامة لما لها من تأثير قوي وفعال في تبليغ المعاني تبليغا سليما ، وفي إحداث الفروق الدقيقة بين المعاني التي تبدو للمتلقي متشابهة أو غير واضحة. فأمر وجودها أمر ضروري ، وهو ما يُعرف عند التداولين بـ"قانون الوضوح"، حيث يختص الإعراب بتوضيح دلالة الكلمات والجمل ومقاصد المتكلم . لذلك ، فالإعراب- علم الإعراب- يسعى إلى سن أحكام الخطاب من أجل غاية توضيحية بيانية بالدرجة الأولى. وسيتبين مدى تأثير الإعراب كإستراتيجية خطابية معتمدة على البلاغة وعلى الخطاب شكلا وبنية ومعنى من خلال ما سيتم ذكره من فصول لاحقة من هذا البحث.

الفصل الثالث:

إستراتيجية التقديم والتأخير

المبحث الأول: إستراتيجية التقديم والتأخير بين أسباب الوضع وأهداف الخطاب

المبحث الثاني: تجليات إستراتيجية التقديم والتأخير في الجملة العمدية

المبحث الثالث: تجليات إستراتيجية التقديم والتأخير في الجملة الفضلة

: إستراتيجية التقديم والتأخير بين أسباب الوضع وأهداف

يعد التقديم والتأخير إستراتيجية خطابية وأسلوباً تعبيرياً يتشارك فيه كل من النحويين والبلاغيين على حد سواء، فهو يمثل أحد خصائص اللغة العربية الهامة التي لا يمكن تجاوزها أو إهمالها لأهميتها، كون التقديم والتأخير مبحث مهم من مباحث علم المعاني. حيث حظي بعناية العلماء له عناية بالغة، كون هذه الإستراتيجية ذات أحكام خاصة مبنى ومعنى، ذلك أنّ الجملة العربية قد وردت مفرداتها مرتبة ترتيباً محكماً ومنطقياً. لذا، فإنّ أيّ تغيير قد يمس هذا الترتيب سيحدث بلا شك خللاً في المعنى، ويشكل سوءاً في فهم المقصود من الكلام، كما أنّ المساس بترتبة عناصر الكلام سيغير من المعاني التي لا طالما حرص النحويون والبلاغيون على إيضاحها. وقبل عرض تفاصيل هذه الإستراتيجية من منظور النحويين والبلاغيين وأبعادها في التواصل الخطابي من حيث المعاني المترتبة، نتناول بداية ماهيتها وأسبابها والفائدة من ابتغائها.

أولاً: مفهوم التقديم والتأخير:

أ - لغة: يتعلق مصطلح "التقديم والتأخير" بترتبة ومواقع عناصر الجملة الاسمية منها أو الفعلية، فكل تقديم يقتضي تأخيراً وكل تأخير يستلزم تقديماً بالضرورة، فهما يشكلان ثنائية متلازمة حيث إن ذكر الأول يوجب ذكر الثاني قولاً وعملاً والعكس من ذلك.

لذا، كان من الصعب ونحن نتقصى عن مفهومه في المعاجم اللغوية والبلاغية أنّ نجد هؤلاء محددين مفهوم كل واحد منهما على حدة لكونهما متلازمين، وهو ما أوجب علينا أثناء عرض مفهومهما الفصل بينهما حيناً بغية التعرف على كل مصطلح على حدة، والمزاوجة بينهما حيناً آخر نظراً للعلاقة التلازمية بينهما، وهو ما تمّ اعتماده وذكره في المعاجم التي اعتمدنا عليها كنماذج للتحليل، والبداية مع مصطلح:

: إستراتيجية التقديم والتأخير بين أسباب الوضع وأهداف

* التقديم: مصدر الفعل (قدم) والجذر (ق د م)، يُقال: قدّم تقديمًا ومقدّم، و"المقدّم نقيض المؤخّر".¹ أما "التأخّر": فهو ضد التقدّم، يُقال: أخّر تأخيرًا وتأخّر، وقدّم وتقدّم، والتأخير ضد التقديم"²

فكما يبدو بشكل واضح وجلي أنّ المصطلحين متضادين ومتناقضين من جهة رتبة عناصر الجملة، فهما يمثلان كل ما هو خلاف للأصل المتعارف عليه جهة هذا الترتيب، وبمفهوم آخر هما خروج عن الوضع الأصلي لترتيب عناصر الجملة.

وفي هذا الصدد نجد (المعجم الوسيط) يعرض لنا في شرحه لمفهوم هذين المصطلحين الغاية من مخالفتها للقياس والترتيب الأصلي لعناصر الجملة من خلال قوله: "التقديم هو التغيير في الترتيب الطبيعي لأجزاء الجملة لغرض بلاغي كزيادة الاهتمام أو القصر أو التشويق أو الضرورة الشعرية"³

ومع إشارة هذا المعجم إلى المعاني البلاغية المترتبة عن مخالفة أصل الترتيب في عناصر الجملة، ارتأينا تتبع المقصود من هذين المصطلحين أيضا عند البلاغيين، وذلك من خلال إحدى المعاجم المختصة بالمصطلحات البلاغية، وهو (المعجم المفصل في علوم البلاغة)، والذي ورد من خلاله أنّ: "التقديم: من قدّم الشيء أي وضعه أمام غيره، والتأخير نقيض ذلك"⁴. وفي مقابل التقديم، فإنّ "التأخير هو التغيير الذي يطرأ على أجزاء الجملة، فيؤخّره عن موضعه الأصلي"⁵

1 - الجوهري أبو نصر إسماعيل، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، راجعه واعتنى به:

الشامي، زكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، 2009/ 1430 : 921

2 - الزبيدي السيد محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: إبراهيم التريزي، مطبعة الكويت،

الكويت، ج10 1392 / 1972 : 32/31

3 - شعبان عبد العاطي عطية وآخرون، المعجم الوسيط، إشراف: شوقي ضيف، مكتبة الشروق الدولية، مجمع اللغة

العربية، جمهورية مصر العربية، ط4 2004/ 1425 : 720

4 - البديع والديا : أحمد شمس الدين، دار

الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2 1996/ 1417 : 411

5 - (الأسننيات) : إميل بديع يعقوب، دار الكتب

العلمية، بيروت، لبنان، ط1 1993/ 1414 : 1 145:

: إستراتيجية التقديم والتأخير بين أسباب الوضع وأهداف

فكما هو ملاحظ من خلال هذه المفاهيم التي أوردناها أن "التقديم والتأخير" يمسّ مسألة مهمة جدا طالما حرص النحويون الأوائل على بيانها وهي الترتيب الحاصل بين عناصر الجملة لأن هذا الترتيب هو الأصل الذي ينبغي أن تكون عليه الألفاظ في الجملة أو في التركيب، لما في ذلك من تأثير على المعنى في التركيب إنَّ على مستوى الكلمة أو على مستوى التركيب ككل.

ب- اصطلاحا: لا يختلف المفهوم الاصطلاحي للتقديم و التأخير عن ما هو لغوي، حيث يُعرف في الاصطلاح بأنه: "مخالفة عناصر التركيب ترتيبها الموضوع في الأصل، فيتقدم ما الأصل فيه أن يتأخر، ويتأخر ما الأصل فيه أن يتقدم"¹

فموقع الكلمة وترتيبها في التركيب، أمر قد تنبه إليه علماء اللغة من خلال ما وجدوه في كلام العرب شعرا ونثرا. وقد برز التقديم والتأخير بوضوح أكبر في القرآن الكريم مما جعل نظمه يفوق كل لغة، فكان له أثره في تبليغ المقاصد، ومن ثمة كان القرآن الكريم قدوة كل عالم أو لغوي في الاحتجاج والاستشهاد بالقاعدة النحوية منها أو البلاغية.

ومن منطلق أهميته وتأثيره القوي جهة المعنى، فلا عجب أن اعتبر البعض البلاغة معرفة مواطن التقديم من التأخير، لأنّه من الصعب أن يُقدّم عنصر على عنصر في الجملة أو التركيب اللغوي بشكل عام، إذ الأساس الذي يبنى عليه هو المعنى لا غير.

لذا، فإنّ أيّ تقديم أو تأخير لعنصر من العناصر في غير محله وسياقه سيخل بالمعنى الذي هو أساس وسر التواصل الحقيقي بين طرفي الخطاب، فهو يؤثر على الفهم أيّما تأثير، لأنّ التقديم والتأخير عبارة عن تحويل البنى العميقة إلى بنى سطحية وتحويل الجمل الأصول إلى فروع. والنحويون العرب ركزوا كثيرا على مسألة الأصل والفرع وما ينجر عنهما لفظا ومعنى، وهذا يدل على وعي وإدراك من قبل النحويين العرب القدامى بوجود

1 - مد بن يعيش، التهذيب الوسيط في النحو، دار الجيل، بيروت، ط1 1411/ 1991: 112:

: إستراتيجية التقديم والتأخير بين أسباب الوضع وأهداف

أنماط تحويلية في النحو العربي، وأنّ هذه التحويلات قرينة بالمعاني وما يترتب عنها من خلاف في المعنى.

ومن هذا المنطلق، لزم على كل متكلم التنبه أثناء التصرف في ترتيب عناصر الجملة لأنّ نمط الترتيب لهذه العناصر مرهونة بمدى إيصال المعنى إلى المتلقي، فقواعد النحو العربي تمثل مجموع المحصول اللساني المتراكم في ذهن المتكلم أي الملكة اللغوية ثم تستغل هذه الملكة بشكل فردي من جهة الأشخاص المتكلمين وفق ما ينجزونه من أقوال كلامية ملائمة لأحوال الخطاب والتخاطب وهذا ما يعبر عنه بـ: القدرة الكلامية أي الانجاز الفعلي¹. ولكي يتم ذلك وجب أثناء كل تقديم أو تأخير ربطه بأمور ثلاثة هي:

- كفاءة المتكلم من جهة

- السياق ومدى ملاءمته للمعنى

- المخاطب ومدى إدراكه للمقصد المرجو من وراء الجملة، وهذه الأمور الثلاثة هي أساس أي خطاب، وهي حاضرة بقوة في النص القرآني، الذي يحمل معاني كثيرة مقصودة.

يقول "الزركشي" (ت794هـ) من خلال كتابه (البرهان في علوم القرآن) موضحاً معنى التقديم والتأخير: "هو أحد أساليب البلاغة، فإنهم أتوا به دلالة على تمكنهم في الفصاحة، وملكتهم في الكلام وانقياده لهم. وله في القلوب أحسن موقع وأعذب مذاق"²

وقوله هذا دليل على أنّ التقديم والتأخير مرتبط بأغراض بلاغية معينة يبتغيها المتكلم بشكل قصدي لا عشوائي وذلك بالاحتكام إلى قواعد لغوية تضبط الخطاب وتحدد الغايات.

¹ - ينظر محمد الصغير بناني، المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، ص:76

² - الزركشي بدر الدين بن محمد، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة

: إستراتيجية التقديم والتأخير بين أسباب الوضع وأهداف

لكن، رغم ذلك يبقى أمر التقديم والتأخير متعلقا أيضا بسبب من الأسباب - كون الخطاب يحكمه سياق لغوي وآخر مقامي-، هذه الأخيرة تختلف باختلاف العوامل المؤدية إليها، وهو ما سنكشف عنه في العنصر الموالي.

ثانيا: أسباب التقديم والتأخير:

إن ترتيب الكلام لا يكون إلا بوعي وإدراك من قبل منتج، فهو نتيجة لترتيب ذهني منطقي كون اللغة مستودعة في أدمغة البشر، وهي مرحلة سابقة للنطق بالألفاظ، ثم يأتي دور النطق بها بشكل منظم ومرتب. فالخطاب في الأساس يتسم بكونه نظاما، وسير هذا النظام هو ذاك الترتيب المحكم لعناصره التركيبية، الذي يعطينا في الأخير الغاية والمقصود منه. لذلك، فإنه من المفروض أن يكون أي تغيير حدث لهذا الترتيب نتيجة حتمية لسبب من الأسباب، خصوصا وأننا قد بينا سابقا عناية النحويين الأوائل بالتركيب ومدى حرصهم على تأليف الكلام وفق طرق معينة تشمل أقسام الكلم الثلاث وهي تعليق الكلم بعضه ببعض ضمن الحدود والشروط التي تم وضعها وتحديدها.

وإذا ما تأملنا حال الخطاب العربي وربطناه بعنصري التقديم والتأخير كإستراتيجية خطابية يعمد إليها المتكلم لتحقيق أغراض تواصلية، لوجدنا أن الأسباب الخاصة بهما منحصرة عموما في سببين اثنين هما: أسباب نحوية وأخرى بلاغية. وفيما يلي عرض لتفاصيل هذه الأسباب، كل على حدة:

أ - الأسباب النحوية: هذه الأخيرة مرتبطة بالسياق اللغوي في حد ذاته، لأن السياق اللغوي يفرض علينا نوعا من الإعراب كالفاعلية والمفعولية مثلا، والتي ينبغي أن يتفق فيه اللفظ مع المعنى من حيث الرتبة والوظيفة معا للدلالة على المعنى الموضوع له أصلا. وقد سبق لنا الإشارة إلى ذلك في حديثنا عن أنواع السياق وأهمية كل نوع في إحداث المعنى المراد.¹

¹ - ينظر عنصر أنواع السياق وأهميته في إنتاج الخطاب وعلاقته بفهمه في المبحث الثاني من الفصل الأول، ص: 38-43

: إستراتيجية التقديم والتأخير بين أسباب الوضع وأهداف

وعلى إثر هذا، فإنَّ الأسباب التي يقدمها النحويون بهذا الشأن تكون متصلة بالأحكام النحوية بين الواجب وغير الواجب، أو الجائز وغير الجائز حسب ما يفرضه السياق النحوي للجملة، وقد بيّنا مدى تأثير السياق على المعنى وكذا الدور الذي يؤديه لتشكيل المعنى الصحيح، لأنَّ اهتمام النحويين بالتركيب منصب على المعنى بالدرجة الأولى، والذي يحقق لهم هذا المعنى هو الإعراب. لذلك نجد أنَّ جملة الأسباب الواردة للتقديم والتأخير عند النحويين منحصرة عموماً فيما يلي:¹

- أن يكون الأصل في الكلمة التقديم ولا يجوز العدول عن ذلك
- أن يكون في التأخير إخلال في المعنى فيُقدّم لتفادي ذلك
- أن يكون في التأخير إخلال في التناسب فيُقدّم لمشكلة*² الكلام ومراعاة الفاصلة
- للعظمة والاهتمام بالمقدّم.

فهذه الأسباب مجتمعة تشير إلى طبيعة قواعد التركيب اللغوي المتاحة في الجملتين الفعلية والاسمية، حيث يُراعى فيها أمرين: الرتبة والمعنى، ليتم التوافق بينهما من دون أي خلل، حصرها "الزملكاني" (ت651هـ) في خمسة مسائل هي: العلة، الذات، الشرف، الرتبة، الزمان، بالإضافة إلى سبب آخر لا يقل أهمية عن السالفة الذكر وهو "الخفة"³، أي تقديم الكلمة وتأخير الأخرى من أجل خفة القراءة وسهولة النطق وتلك عادة العرب القدامى، حيث يساعد هذا على تنشيط الدورة التخاطبية بين كل من المتكلم والمخاطب.

ومن ثمة، فإنَّ التمعن جيّداً في هذه الأسباب يؤدي بنا إلى التوصل إلى أنّها مستتبطة من خلال التعمق في النص القرآني لأنه المصدر الأول لانطلاق النحويين في

¹ - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3: 234/233

² - هي أحد أساليب البلاغة الخاصة بعلم البديع، وتعني ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته.

³ - كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم، البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، تحقيق: خديجة الحديثي واحمد مطلوب، مديرية الأوقاف، بغداد، العراق، 1974: 196 وما بعدها

: إستراتيجية التقديم والتأخير بين أسباب الوضع وأهداف

وضعهم لقواعد اللغة، فهو يمثل عندهم أرقى أسلوب، حيث نجد فيه كثرة استعمال أسلوب التقديم والتأخير كإستراتيجية خطابية تحقق أغراضا تواصلية وأساليب أخرى متنوعة، ثم يأتي من بعده كلام العرب الفصيح شعرا ونثرا، وذلك بالاعتماد على السماع والقياس في تعويد النحو العربي. حيث شكّل هذا الثنائي الركيزة الأساس لانطلاقة النحويين من خلال تحديد الأصول والفروع في كلام العرب شعره ونثره، وهو ما سيتم بيانه وتوضيحه في تفاصيل البحث.

وعليه، فإننا نقول بأنّ التقديم والتأخير عند النحويين قد ارتبط بضوابط الأحكام النحوية¹، هذه الأخيرة لها شروطا معينة توجه الإعراب توجيهها معينا وتغيره حسب طبيعة اللفظ المقدم أو المؤخر، لذا كان على النحويين أن يهتموا بالتقديم والتأخير لما لهما من أثر واضح على اللفظ والمعنى معا. لأنّ كل تقديم أو تأخير لعنصر من العناصر يحدث اختلافا وفرقا شاسعا في المعنى، وهذا الاختلاف في المعاني مرتبط بالمقام وحال المخاطب والمتكلم في حد ذاته، لأن الثلاثة معا عناصر مهمة في إنتاج أي تركيب لغوي، ووجودها في الدورة التخاطبية أمر لا بدّ منه. فالتكلم يسعى في أي خطاب كان، إلى إيصال معانٍ معينة تكون مفهومة لدى متلقيه، وهذا يجعلنا نقول بأنّ الأسباب النحوية ترتبط وتتقاطع مع أسباب أخرى بلاغية، على نحو ما سنراه في العنصر الموالي.

ب- الأسباب البلاغية: تتبها البلاغيون مثلهم مثل النحويين إلى أثر التقديم والتأخير من حيث هما إستراتيجية خطابية ذات مقاصد معينة في الإخلال بفصاحة الكلام، فكانوا شديدي الحرص على أداء المعاني بشكل واضح وبليغ وفصيح، حيث رأوا أنه لا يتم للكلام فصاحته إلاّ إذا وافق اللفظ معناه رتبة ومعنى، ذلك أن لكل لفظ معنى يؤديه داخل الجملة والتركيب .

¹ - ضوابط الأحكام النحوية المشار إليها أعلاه هي الرتبة المتاحة لعناصر الجملة لكل اسم أو فعل أو حرف حسب نوعية الجملة، وكيفية تعليق هذه العناصر مع بعضها البعض، وقد فصلّ عبد القاهر الجرجاني في هذه المسألة من خلال كتابه () ، حيث تمت الإشارة إلى ذلك أثناء حديثنا عن الإسناد، وسيتم عرض تفاصيل هـ لاحقة من هذا الفصل .

: إستراتيجية التقديم والتأخير بين أسباب الوضع وأهداف

أي إن: الترتيب اللفظي ← يؤدي إلى معانٍ واضحة و محكمة ودقيقة، وهو ما أسماه البلاغيون بـ"حسن التأليف" وجعلوه شرطاً من شروط فصاحة الكلام . ولكي يتم ذلك ينبغي أن يحدث نوع من الموازنة بين أقدار الألفاظ وأقدار المعاني، حيث تقسم هذه الأقدار على أقدار المقامات أيضاً مع مراعاة أحوال المخاطبين.¹ ومن هذا المنطلق، فإنّ البلاغة تأخذ أسباب التقديم والتأخير كإستراتيجية يعتمد عليها المتكلم قصداً من أوجه تداولية هي: مراعاة مقتضى الأحوال و مراعاة أقدار المخاطبين. فإذا كان النحويون ينظرون إلى التقديم والتأخير من خلال السياق اللغوي للتركيب أي البنية الداخلية له، فإنّ البلاغيين ينطلقون من السياق اللغوي نفسه مع النظر في إمكانية مطابقته مع السياق غير اللغوي أي البنية الخارجية له ضمن مقامات التخاطب والتواصل المختلفة، لأنّ الخطاب يتشكل عند اللسانيين من بنيتين: داخلية وخارجية وبينهما تفاعل دائم.

فالبنية الداخلية مرتبطة بعناصر التركيب ضمن السياق اللغوي الذي تتّخذ عناصر الخطاب، في حين تعود البنية الخارجية إلى الظروف الخارجية العامة المحيطة بالخطاب، ومن ثمة فإنّه لا يمكن فصل البنيتين عن بعضهما البعض. وسنوضح ذلك من خلال المخطط الآتي:

الأصل النحوي للجملة	الوضع النحوي المسموح به والمتاح للمتكلم
ج ف : فعل + فاعل (فعل لازم)	مفعول به + فعل + فاعل
ج ف : فعل + فاعل + م. به	مفعول به + فعل + فاعل
ج ! : مبتدأ + خبر	خبر + مبتدأ
ج ! : ناسخ + اسمه + خبره	شرط عدم الإخلال بالمعنى

¹ - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1: 97

: إستراتيجية التقديم والتأخير بين أسباب الوضع وأهداف

إنّ هذا النمط الشكلي للجملة الذي وضعه النحويون نجده مرتكزا في الأساس على مستوى الصواب والخطأ في وضع عناصر الجملة، لذا فإنّ حرصهم الشديد منصب بالدرجة الأولى على استعمال القاعدة النحوية استعمالا صحيحا وسليما. أو التصرف في القاعدة الأصل ضمن حدود أخرى متعلقة بالقواعد النحوية دائما وهي الواجب والجائز مع شرط إفادة المعنى وعدم الإخلال به. فالنمط الأول من القاعدة هو الأصل، أما النمط الثاني فيمثل الفرع، وبيان ذلك نمثله من خلال المعادلة الرياضية الآتية:

$$\begin{array}{l} \text{ج ف} = 1 + 2 + 3 \text{ (الرتبة الأصلية)} \\ \downarrow \quad \downarrow \quad \downarrow \\ \text{فعل} + \text{فاعل} + \text{مفعول به} \\ \text{ج} = 1 + 2 \text{ (الرتبة الأصلية)} \\ \downarrow \quad \downarrow \\ \text{مبتدأ} + \text{خبر} \\ \text{ج} = 1 + 2 \text{ (خبر + مبتدأ)} \end{array}$$

تفيد معنى سليم

وواضح لا غموض ولا لبس من جهة
← قاعدة سليمة شكلا ومضمونا،
وهو ما يبحث ويركز عليه النحويون من
خلال وضع القواعد حفاظا منهم على
الخطاب السليم.

أما البلاغيون: فنجدهم ينطلقون من القاعدة النحوية ذاتها، وينظرون في إمكانية ومدى مطابقتها مع حال ومقام الخطاب، بالإضافة إلى حالة المخاطبين باعتبارهم جزءاً مهماً في العملية التواصلية، فالخطاب مهما كان نوعه فإنه لا يُوجه إلا لأجلهم.

وعليه، فإنّ محور اهتمام البلاغيين هنا هو التركيز أكثر على الوجه الثاني من القاعدة الموضوعية، وهي "الاستعمال" أي "الأداء الفعلي" - لها من المنظور اللساني مثلما حدد ذلك تشومسكي- ضمن سياقات استعمالها المختلفة سواء المرتبطة بالمتكلم أو

: إستراتيجية التقديم والتأخير بين أسباب الوضع وأهداف

المخاطب أو الخطاب في حد ذاته، وتفاصيل هذا سنتطرق إليه في عناصر لاحقة من هذا الفصل.

ثالثا: موانع التقديم والتأخير:

إنه مع التركيز والحرص الشديدين من طرف النحويين اتجاه الجملة ، والتأكيد منهم على ضرورة احترام ترتيب أجزائها وعناصرها سواء الأساسية منها أو الثانوية، إلا أننا نجدهم يجيزون التصرف في هذا الترتيب الذي يدخل ضمن باب " التقديم والتأخير"، وقد شرحنا في العنصر السابق الأسباب الداعية إليهما تداوليا، حيث أوضحوا على إثرها الطرائق الصحيحة والمتاحة للمتكلم لمثل هكذا تصرف الذي هو في الأصل يُعد خروجاً عن المألوف النحوي.

وهذه الطرائق نجدها في العموم متعلقة بعدم الإخلال بفصاحة الكلام والمعنى معا، فالفصاحة قد عُرُفت عند العرب منذ القدم ، أما المعنى فلا يمكن إغفاله لأنه يعد أساس وسر التواصل السليم بين طرفي الخطاب، وذلك كله واقع ضمن حدود القواعد النحوية المضبوطة التي تم استقراؤها من كلام العرب الفصحاء.

ومع ذلك، فإننا نجدهم في الوقت ذاته، وبالموازاة مع هذا الجواز يمنعون أيضا التصرف في بعض عناصر الجملة سواء المتعلق منها بالجملة النواة أو الفضلة، فيصبح التقديم والتأخير في سياقات نحوية أخرى ممنوعا كليا. وسنقف في هذا السياق عند موانع النحويين والبلاغيين للتقديم والتأخير حتى نبين الشبه أو الاختلاف في الأحكام اتجاه أي تقديم أو تأخير عشوائي، لأن في المسألة ما يترتب عنه من مساوئ جهة الخطاب لفظا ومعنى، والعشوائية في التصرف بشأن ترتيب عناصر الكلم من شأنها أن تخرج الخطاب من حدود الفصاحة والبلاغة التي هي محل اهتمام كل من النحويين والبلاغيين.

1- موانع التقديم والتأخير عند النحويين:

إلى جانب الفرصة المتاحة للمتكلم في التصرف في عناصر الكلام من حيث الرتبة ، فإنَّ النحويين قد وضعوا لهذا التصرف حدوداً تسمى بموانع التقديم والتأخير ، ذلك لما رأوا فيه من فسادٍ للفظ والمعنى وهو خارج عند حدود القياسات التي اتخذوها من كلام العرب.

أ- موانع التقديم: حصرها النحويون بالقول بعدم تقديم العناصر الآتية مهما كانت السياقات النحوية للتركيب:¹

- الصلة على الموصول

- المضمرة على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء على شريطة التفسير

- الصفة على الموصوف

- المضاف إليه على المضاف

- ما عمل فيه حرف أو اتصل به حرف زائد لا يُقدم عليه

- تقديم الفاعل على الفعل وكل ما أقيم مقامه

- لا يُقدم ما بعد الأفعال التي لا تتصرف

- عدم تقديم معمول الصفات المشبهات بأسماء الفاعلين

- الحروف التي لها حق الصدارة في الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها كالاستفهام

والنفي

- لا يُقدم ما عمل فيه معنى الفعل

: إستراتيجية التقديم والتأخير بين أسباب الوضع وأهداف

- لا يُقدم التمييز وحروف الاستثناء

- لا يُقدم المبدل على المبدل منه

- لا يقدم عطف البيان على المعطوف عليه، ولا العطف الذي هو نسق على المعطوف عليه إلا في الواو وحدها وفي قلته أيضا.

- لا يقدم المفعول معه على الفعل.

ومن خلال ما عرضناه من موانع في تقديم بعض عناصر الجملة، يتضح أنها منحصرة في ثلاثة أمور تتعلق بالجانب التداولي للتركيب اللغوي، وهي: أ * موانع متعلقة بالعمل/ ب * موانع متعلقة بالمعنى / ج * موانع متعلقة بالموقع

وهذه الثلاثة مرتبطة كلها بأقسام الكلم الثلاث الاسم والفعل والحرف، كما أنها متعلقة بالنواة والفضلة معا . وهذه الثلاثة تعد كلا متكاملًا لاعتبارها مستلزمات لا بدّ من توفرها أثناء الكلام وغياب الواحدة منها يعيق نظام القاعدة ويحول دون المعنى المراد ومن ثم يعيق الفهم.

لذا، فإننا نقول إنه من الصعب جدا على المتكلم في هذه الحالة أن يتصرف لوحده في مسألة ترتيب عناصر الكلم دون اللجوء إلى القواعد التي وضعها النحويون، لأنّ في ذلك فسادا للمعنى قبل اللفظ وهو أمر مغل بالسلامة اللغوية. وإن كان الأمر المقصود للسلامة اللغوية هنا ليس إتباع النظام الشكلي لترتيب عناصر الكلم، وإنما: شكل صحيح + معنى واضح.

ب- موانع التأخير: وفي مقابل ما يمنع التقديم نجد كذلك ما يمنع التأخير من ذلك:¹

- أن التأخير يحدث خلا في المعنى المقصود

- أن التأخير يؤدي إلى اللبس في الفهم

¹ - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3: 233

: إستراتيجية التقديم والتأخير بين أسباب الوضع وأهداف

- أن يكون في التأخير إخلال بالتناسب فيقدم لمشاكلة الكلام ورعاية الفاصلة، من ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ أَلْقُوا^ط فَإِذَا حِبَاهُمْ وَعَصِيهِمْ تُخِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُ تَسْعَى ﴿٦٦﴾ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴿٦٧﴾ قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى ﴿٦٨﴾^١ ، ومثله وارد بكثرة في القرآن الكريم.

2- موانع التقديم والتأخير عند البلاغيين:

إنّ مسألة التقديم والتأخير كانت عند البلاغيين منطلقة من خلال الرتبة غير المحفوظة مثلما أوضحنا سلفاً . لذلك ، فإنّه من الصعب علينا في هذا المقام أن نذكر موانع التقديم عندهم من جانبيه النحوي ثم البلاغي، وإنما بالجمع بينهما. والسبب في ذلك عائد إلى الصلة الوثيقة بين هذين العلمين من جهة وللعلاقة التفاعلية بين النحو والبلاغة من جهة ثانية ، يقول "فضل الله نور علي" موضحاً مواطن الالتقاء بينهما بالقول: "فإنّ علم المعاني يُعد في هذه الحالة عالية علم النحو مثال ذلك أن النحاة حدّدت الرتبة في الكلام وجعلوها محفوظة وغير محفوظة. وقد ارتضى علماء المعاني هذا التقسيم وتجنبوا الكلام في الرتبة المحفوظة لأنها ليست فطنة اختلاف الأساليب بسبب حفظها، وثبات وضعها، وعمدوا إلى الرتبة غير المحفوظة فمنحوها دراسة أسلوبية مهمة تحت عنوان "التقديم والتأخير". ومعنى هذا أن التقديم والتأخير البلاغي وثيق الصلة بقريئة الرتبة في النحو، ولكن لا يمس الرتبة المحفوظة لأنها محفوظة فلا تختلف فيها الأساليب"²

إنّ هذا القول يبين مرة أخرى مدى العلاقة القائمة بين النحو والبلاغة ويؤكد ارتباطهما الوثيق من جهة التكامل بين كل واحد منهما ، كما يوضح لنا السعة التي يمنحها التقديم والتأخير كإستراتيجية خطابية يعتمدها المتكلم من خلال كلامه، إذ التقديم والتأخير لا

¹ - طه الآية:66-68

² - عن فضل الله نور علي، ظاهرة التقديم والتأخير في اللغة العربية، مجلة العلوم والثقافة، جامعة السودان للعلوم

والتكنولوجيا، مج12 2012 8:

: إستراتيجية التقديم والتأخير بين أسباب الوضع وأهداف

ينبع من أي متكلم كان، وإنما يكون للمتكلم الحاذق، الماهر صاحب المهارة اللغوية في التقديم والتأخير بين عناصر الكلم وكذا صاحب الكفاءة التداولية المتلائمة و مقتضيات الاستعمال لأنه يُعد فنا من أفانين القول.

وهذا يعني أن كل تقنن في القول هو درجة من درجات البلاغة، وهو السبب الذي أدى ببعض البلاغيين إلى جعل البلاغة منحصرة في هذا الباب، بالقول إنها معرفة مواطن التقديم من التأخير، وإنّ هذه المعرفة لها صلة مباشرة بالمخاطبين وبالمقامات الخطابية. والدليل على ذلك أنّ البلاغيين قد انطلقوا من خلال ما وضعه النحويون مسبقا من أحكام متعلقة بالجواز وعدم الجواز، أو الوجوب وعدم الوجوب اتجاه ظاهرة التقديم والتأخير، مضيفين على هذه الأحكام عنصري الجمال الفنّي والذوق الحسيّ الذي يتركه كل تقديم أو تأخير لأي عنصر من العناصر في الجملة، وهذا ما سيتم تأكيده إن شاء الله في تفاصيل بحثنا هذا.

رابعاً: أقسام التقديم والتأخير:

إنّه وبالنظر إلى الطبيعة الشمولية للخطاب اللغوي (أي يشمل النحو+ البلاغة) يمكن تصنيف التقديم والتأخير ورد أقسامهما إلى هذه الجوانب الخطابية التي تعود تارة للمتكلم وتارة أخرى للمخاطب. ولأجل هذا، فإننا نجد أنفسنا أمام تصنيفين اثنين: أحدهما نحوي والآخر بلاغي، وكلاهما متصلان بالسياق بنوعيه اللغوي وغير اللغوي. لذا، يمكن لنا من خلال جملة ما بحثنا فيه عن أنواع التقديم والتأخير رد هذين الأخيرين إلى نوعين هما كالاتي:

1- تقديم يقبله القياس والآخر يسهله الاضطرار¹

2- تقديم على نية التأخير وتقديم لا على نية التأخير²

¹ - 295: 1
² - الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص: 106

: إستراتيجية التقديم والتأخير بين أسباب الوضع وأهداف

فالنوع الأول، الظاهر عليه أنه مرتبط بالقاعدة النحوية وباستعمالها أيضا، في حين يعود النوع الثاني إلى مقصدية المتكلم نفسه باعتباره منتجا للخطاب يهدف إلى إحداث مقاصد تبليغية. وفيما يلي شرح وتفصيل للنوعين كل على حدة:

***أما النوع الأول:** فيتمثل في الخضوع لقواعد النحو العربي التي وضعها النحويون ضمن الجائز من التقديم أو التأخير، كتقديم المفعول به على الفعل والفاعل مثلا نحو: المريض زرت، حيث تقدم المفعول به هنا عن الفعل والفاعل لغاية مقصودة وهي التخصيص. في حين يتعلق التقديم والتأخير الذي يسهله الاضطراب بالشعر لأن وجوده فيه بكثرة، حيث نجد قاعدة مفادها أنه "يجوز للشاعر ما لا يجوز للناثر"، وعلى إثرها يتصرف الشاعر بما يسهله له أمر الحفاظ على الوزن والقافية والإيقاع، وهذا النوع من التقديم والتأخير هو المرتبط بالضرائر الشعرية، هذا الأخير الذي نجده في العموم منحصرًا في تقديم حركة، وتقديم الحرف، وتقديم بعض الكلام على بعض¹. وفيما يلي سنذكر نموذجا لكل نوع بغية التوضيح:

أ- **تقديم الحركة:** من ذلك قول الشاعر أعشى همدان:

مَنْ دَعَا لِيغْزِيلِي * أَرْبِحَ اللَّهُ تِجَارَتَهُ

فجمع الشاعر هنا بين ثلاث ضرائر: إحداها نقل حركة الضمير المضاف إليه (تجارته) إلى الحرف المتحرك قبله في حالة الوقف، والأخرى حذف علامة الرفع من اسم الله تعالى تخفيفا. والثالثة: إشباع حركة لام الجر، فنشأت عنها الياء.²

ب- **تقديم الحرف:** فمنه قول الشاعر:³

¹ - ابن عصفور أبو الحسن علي، ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، ط1

187: 1980

² - نفسه 187:

³ - المصدر نفسه، ص: 189

: إستراتيجية التقديم والتأخير بين أسباب الوضع وأهداف

حتى استفأنا نساءَ الحي ضاحيةً* وأصبح المرءُ عمروً مثبتاً كاعي

يريد: كائعا

ج- تقديم بعض الكلام على بعض: من ذلك الفصل بين المضاف والمضاف إليه ،
بالظرف والمجرور نحو قول ذي الرمة:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ - من إيغالهن بنا - *أَوَّخِرَ المَيْسَ أَصْوَاتِ الفَرَارِيحِ

يريد : كأن أصوات أواخر الميس من إيغالهن بنا، فقدم المجرور وفصل به بين المضاف
والمضاف إليه. وكذلك نحو قول أبي حية:

كما خط الكتاب بكف - يوما- * يهودي يقارب أو يزيل

يريد: بكف يهودي يوما، فقدم الظرف وفصل به بين المضاف والمضاف إليه¹

* أما النوع الثاني: فهو الذي تكلم عنه عبد القاهر الجرجاني في (دلائل الإعجاز)، حيث
ميز بين نوعين من تقديم الكلمات في الجملة هما:

- تقديم لا يغير الوصف الإعرابي للكلمة المقدمة

- وتقديم يغير الوصف الإعرابي لها.

لذلك جعل هذين النوعين منحصرين في رغبة المتكلم نفسه ونابعين من خلال مقصده في
الكلام، يقول في ذلك: " اعلم أن تقديم الشيء على وجهين: تقديم يُقال له على نية التأخير،
وتقديم لا على نية التأخير"². ومفاد هذا القول إن التقديم والتأخير متعلق بنية المتكلم حسب
ما يرمي إليه من حاجة تبليغية لخطابه إن رأى لذلك ضرورة تحقق له المراد والقصد
فيتصرف في الرتبة المتاحة له ما أمكن له ذلك.

¹ - 192/191:

² - الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص:106

: إستراتيجية التقديم والتأخير بين أسباب الوضع وأهداف

ومن هذا المنطلق، فإننا نقف اتجاه الخطاب اللغوي العربي موقفين متعلقين بوضعيات التقديم والتأخير هما : موقف النحويين من جهة وموقف البلاغيين من جهة أخرى، ف:

أ- التقديم والتأخير الذي يعتمد على الرتبة المحفوظة: هو موقف النحويين

ب- التقديم والتأخير الذي يعتمد على الرتبة غير المحفوظة: هو موقف البلاغيين

فالأول نجده مستندا إلى القواعد ضمن السياق النحوي، أي هو خاضع للقاعدة التي هي "الوضع"، أما الثاني فيستند إلى السياق الخارجي (مقامات الخطاب) والأغراض البلاغية. وهو راجع إلى " الاستعمال"، وطبعا بين الأول والثاني تفاعل كبير جدا بالنظر إلى أساس العلاقة الموجودة في دورة التخاطب القائمة بين طرفي الخطاب من جهة وبين قوانين التخاطب من جهة أخرى.¹ ومن هنا تتجلى قيمة التقديم والتأخير وفائدته كإستراتيجية في الخطاب وضعا واستعمالا.

خامسا: فائدة إستراتيجية التقديم والتأخير ورأي العلماء فيها:

باعتبار أن التقديم والتأخير إستراتيجية خطابية يعمد إليها المخاطب لتحقيق أغراضه البلاغية فوائد جمة تعبر عن مدى سعي العربية إلى تحصيل جمال التعبير والصيغة الصحيحة له قبل كل شيء ، وإن كان ذلك خلافا عما وضعه الأولون لتراكيبيهم. ومن جهة أخرى، نجد من خلالهما السعة التي تُمنح للمتكلم أثناء إنتاجه لخطابه، فيتصرف وفق ما يراه مناسبا لخطابه حتى يتأكد من وصول معانيه إلى المتلقي. وقد أدرك النحويون العرب - القدامى منهم على وجه الدقة والخصوص- أهمية التقديم والتأخير كإستراتيجية تحقق أغراضا بلاغية عدة، وكذا الفائدة التي يجنيها المتكلم من وراء استعماله لهذا الأسلوب في الخطاب، فخصّصوا له في مؤلفاتهم أبوابا مستقلة من خلال مباحثهم اللغوية عامة والنحوية

¹ - ينظر الحاج صالح عبد الرحمن، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص:43 وما بعدها

: إستراتيجية التقديم والتأخير بين أسباب الوضع وأهداف

خاصة ، مثلما فعل ذلك كل من سيبويه والمبرد وابن جني وابن فارس والجرجاني وغيرهم كثير من النحويين والبلاغيين التابعين من بعدهم. فالنحويون قد تبينوا فائدته من خلال مراعاتهم عدم الخروج أو الانزياح عن المعنى الأصلي خصوصا بمغايرة ترتيب عناصر الجملة. إذ تكمن الفائدة الحقيقية له من خلال مدى تحكم المتكلم وتوفيقه بين اللفظ والمعنى. باعتبار أن هذين الاثنتين عبارة عن ثنائية متلازمة ومتكاملة وهي مبحث من مباحث البلاغة.

وعلى هذا الأساس، فإنّ التقديم والتأخير من الموضوعات التي شغلت حيزا مهما في مؤلفات النحويين والبلاغيين والأدباء والمفسرين، وسنعرض فيما يلي آراء هؤلاء بهذا الخصوص:

أ- رأي النحويين واللغويين عامة: وما اعتمادنا على رأي اللغويين هنا ، إلا لكون الخطاب وطبيعة البحث اللغوي - في القديم - يتميز بنظرة شمولية للغة ، حيث نجد النحويين الأوائل قد ألفوا في كل المسائل المتعلقة باللغة من جوانبها المختلفة مما يعيق أمر تصنيفهم ضمن حيز النحويين أم البلاغيين أم المفسرين.

وعليه، فإننا سننطلق مما جاء ذكره عند سيبويه من خلال (الكتاب) حيث يرى أنّ التقديم والتأخير عند العرب إنّما هو مرتبط بالعنصر الأكثر أهمية وبيانا والأحق عناية بالنظر لما يحمله المقدم من أثر في التبليغ، يقول موضحا: "... كأنهم إنّما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم"¹. وقد جعله " ابن جني" بابا من أبواب شجاعة العربية²، حيث المقصود بالشجاعة هنا المهارة التي يمتلكها المتكلم للخوض في ضروب الكلام والتصرف فيه من دون إخلالٍ بفصاحته لفظا ومعنى من دون أي خطأ. لذلك ، يقول "السيرافي"(ت368هـ) معللا ومبينا صحة ما قلناه: " معاني النحو

1 - سيبويه، الكتاب، ج1، 34:

2 - 360: 2

: إستراتيجية التقديم والتأخير بين أسباب الوضع وأهداف

منقسمة بين حركات اللفظ وسكانته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك . وإن زاغ شيء عن هذا الوصف فإنه لا يخلو من أن يكون سائغا بالاستعمال النادر والتأويل البعيد، أو مردودا لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم"¹.

فهو بقوله هذا يشير إلى أهمية علامات الإعراب في تأدية معاني الكلام، وإلى رتبة عناصر الكلام ووضعها في سياقها المناسب لها، وإلى حسن تأليف الكلام من خلال تقديم أحد العناصر أو تأخيرها لما لها من وقع وتأثير قوي على المعنى. وفي موضع آخر نجد من النحويين من يشير إلى التقديم والتأخير من باب الاضطرار مثلما هو الحال بالنسبة للشعراء حفاظا منهم على استقامة الوزن والقافية، من ذلك قول "الشممتري"(476هـ): "اعلم أنّ الشاعر ربّما يضطر حتى يضع الكلام في غير موضع الذي ينبغي أن يوضع فيه، ويزيله عن قصده الذي لا يحسن في الكلام غيره، ويعكس الإعراب، فيجعل المفعول فاعلا، والفاعل مفعولا، وأكثر من ذلك في ما لا يُشكل معناه"²

ب- رأي البلاغيين والأدباء: إنّ الأدب لا يعبر عنه إلاّ باللغة واللغة كذلك، ما هي إلاّ تجسيد وتمثيل لهذا الأدب الذي يحمل في طياته العديد من المعاني والقيم النفسية والاجتماعية، وقد أدرك البلاغيون ما للأدب من قيمة وأهمية فحرصوا على الاهتمام بآلة التعبير به وهي اللغة من حيث جودة التعبير أو إساءته ، لذلك نجد "ابن قتيبة"(ت276هـ) من خلال مؤلفه "آداب الكاتب" يذهب إلى القول بأنّه على الكاتب التزام مجموعة من الآداب المتعلقة بالكلام حتى يجعله فصيحاً وبليغاً، والمتمثلة فيما يلي:"تستحب له إن استطاع أن يعدل بكلامه عن الجهة التي تلزمه مستثقل الإعراب ليسلم من اللحن وقباحة النقعير"³

¹ - أبو حيان التوحيدي : هيثم خليفة الطعيمي، المكتبة العصرية، بيروت،

2011/ 1432 1 : 97/96

² - في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، 1 : 228

³ - ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص:17

: إستراتيجية التقديم والتأخير بين أسباب الوضع وأهداف

إن هذه الآداب التي تحدث عنها "ابن قتيبة" تشير إلى مسألة التقديم والتأخير، والتي تعد مستحبة لأي أديب خصوصا إذا ما عرف مواطن التقديم من التأخير لما في ذلك من أثر في فصاحة وبلاغة الكلام الأدبي. وفي السياق ذاته نجد "ابن المدبر" (279هـ) أحد البلغاء والشعراء، وأحد الكتّاب المعروفين في الترسل بيدي رأيه حول آداب الكتابة والتفنن فيها، حتى لا يخرج الكتّاب عن فصاحتهم وبلاغتهم، يقول موضحا وناصحا: "أدر الألفاظ في أماكنها واعرضها على معانيها، وقلّبها على جميع وجوهها، حتى تقع موقعها ولا تجعلها قلقة نافرة، فمتى صارت كذلك هجنتَ الموضوع الذي أردت تحسينه، وأفسدت المكان الذي أردت تحسينه، واعلم أن الألفاظ في غير أماكنها، والقصد بها في غير مظاهرها، كترقيع الثوب، إذا لم تتشابه رقاعه ولم تتقارب أجزاءه خرج عن حدة الجودة، وتغيّر حسنه"¹

وفي قول "ابن المدبر" ما يشير كذلك إلى ما يحمله التقديم والتأخير من دورٍ في عملية تركيب الجمل من حيث الإجادة والإساءة في قلب مواقع الألفاظ. إذ ليس من السهل على الأديب غير المتفنن أن يتصرف في مواقع الألفاظ، لأن الألفاظ مرتبطة أيما ارتباط بالمعاني وأي تصرف خاطئ فيها يؤدي إلى الإخلال بالمعاني وعدم فصاحتها من جهة كونها ضعيفة التأليف في الكلام. والمعروف في أوساط البلاغيين أن "حسن التأليف" شرط من شروط فصاحة الكلام. لذا، كان لزاما على المتكلم إذا أراد أن يصير فصيحاً أن يكون صاحب ملكة لغوية يستطيع من خلالها أن يتصرف في كل أصناف الكلم وضروبه وأغراضه من دون أن يخل بالمعنى المراد، خصوصا وأنّ للتقديم والتأخير مزايا كثيرة متعلقة بالمتكلم بالدرجة الأولى لأنه صاحب الخطاب والكلام أيضا. ومن هذا المنطلق نجد "عبد القاهر الجرجاني" يبين ما للتقديم والتأخير من مزايا متعلقة بالكلام بالقول: "إنه باب كثير الفوائد جم المحاسن، واسع التصرف بعيد الغاية، لا يزال يفتقر لك عن بديعة ويفضي بك إلى

¹ - ابن المدبر أبو اليسر إبراهيم بن محمد الشيباني، الرسالة العذراء في موازين البلاغة كرد علي، رسائل البلغاء، دار الكتب العربية الكبرى، مصر، 1913/ 1331: 184 :

: إستراتيجية التقديم والتأخير بين أسباب الوضع وأهداف

لطيفة، ولا تزال ترى شعراً يروك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدم فيه شيء وحول اللفظ عن مكان إلى مكان¹

وقوله هذا يثبت مدى أهمية التقديم والتأخير لما له من أسرار ودقائق من جهة معاني الكلام، فهو باب طويل وعريض يشمل أسرار دقيقة،² وهي بحاجة إلى التمعن فيه لمعرفة.

فالتقديم والتأخير إستراتيجية خطابية ذات فائدة تبليغية، وفائدتها تكمن فيما تضيفه من معانٍ ومقاصد تختلف باختلاف المعاني أثناء اعتماد الترتيب، بل والعمل على جعل المتلقي يفهم تلك المقاصد أيضاً من خلال معرفة مواضع التقديم من التأخير كإستراتيجية في تحقيق الأغراض التبليغية، إذ ليس كل تقديم أو تأخير صالح، فالفائدة الحقّة إنّما هي في معرفة مواضع ومقامات التقديم والتأخير.

¹ - الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص: 106

² - ابن الأثير،

أولاً: إستراتيجية التقديم والتأخير من منظور النحويين:

قبل عرض تجليات مسائل إستراتيجية التقديم والتأخير عند كل من النحويين والبلاغيين، يوجب علينا سياق الكلام الوقوف أولاً عند الجملة النواة، من حيث ماهيتها وأهميتها في التركيب لبيان ما تحققه من فائدة أثناء التخاطب، وتوضيح كذلك ما يرتبط بها وبعناصرها من أحكام عامة وأخرى خاصة، لأن ترتيب العناصر اللغوية أو إعادة ترتيبها لا يكون إلا فيها. وما تركيزنا على الجملة النواة في نوعيها الاسمية والفعلية فيما هو آتٍ في تفاصيل هذا المبحث، إلا لهدف واحد، وهو تحديد دلالاتها وتسليط الضوء على عناصرها الأساسية التي تتألف منها سواء من جهة ترتيب هذه العناصر أو من جهة مخالفة الترتيب بالتصرف في مواقع الكلمات الذي يصطلح عليه عند البلاغيين بـ "التقديم والتأخير" لنصل في نهاية المطاف إلى التعرف على الأسباب التي تجعل المتكلم يعتمد الترتيب تارة وإعادة الترتيب تارة أخرى، مع العلم أن كلا منهما إستراتيجيتين مختلفتين تدرجان تحت ما يسمى بالتقديم والتأخير الذي هو أحد مباحث البلاغة المهمة.

* مفهوم الجملة النواة وأهميتها:

إن الجملة النواة لأي تركيب لغوي تعد الركيزة الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، فهي مثلما حددها النحويون مكونة من عنصرين أساسيين وهامين يتمثلان في المسند والمسند إليه، وبينهما علاقة إسنادية إما عقلية وإما مجازية. كما أنها هي التي تحقق التواصل بين الأطراف المتخاطبة، وتبين عن مقاصد المتكلم، كما أن فيها عناصر لغوية تستوجب رتبة معينة وحكما معيناً أيضاً. لذا، فإن هذه الرتبة وهذا الحكم هو ما يشكل للغة نظامها، وقد تنبه النحويون العرب القدامى إلى هذا فحرصوا على وضع الضوابط والأحكام اللازمة اتجاه ترتيب عناصر الجملة من خلال وضع هندسة توزيعية لأقسام الكلم من حيث الرتبة والمعنى. ومع أن الرتبة ضرورية جداً لارتباطها بالمعنى، إلا أنهم لم يشترطوا حتمية الترتيب، بل جعلوا الخروج عن النسق الأصلي مزية وفضيلة ترجع إلى قدرة المتكلم

الإبداعية، لأنّ هذا الخروج عن الأصل إنّما هو فن من أفانين القول. حيث إنّ من لا يعرف قوانين النحو الصحيحة لا يستطيع أن يزيغ عنها من دون إخلال بالمعنى، لأنّ ذلك يحتاج إلى مهارة وكفاءة على مستوى اللغة وعلى مستوى الأداء الفعلي. ومرد ذلك أنّ النحو يتمثل - في الأساس - في مجموع المحصول اللساني المتراكم في ذهن المتكلم باللغة يعني الكفاءة اللسانية، والاستعمال الخاص الذي ينجزه المتكلم في حال من الأحوال الخاصة عند التخاطب والذي يرجع إلى القدرة الكلامية¹. وهو ما يعلّل سبب جعل "أبو حيان التوحيدي" معاني النحو مرتبطة أيضا من جهة تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب فيه مع تجنب الخطأ في التصرف بمواقع الكلمات في الجملة². كما أنّ التقديم والتأخير في الجمل يعد نمطا من أنماط القواعد التحويلية، حيث تحول الجمل الأصول إلى فروع وتتحول البنى العميقة إلى بنى سطحية. والتحويل عند العرب يقصد به "تحويل جملة إلى أخرى أو تركيب إلى آخر، والجملة المحوّل عنها هي ما يُعرف بالجملة الأصل والقواعد التي تتحكم في تحويل الجملة الأصل . والبنية العميقة هي القواعد التحويلية، وهي قواعد....تنقل البنية العميقة من موقع إلى موقع أو تحولها إلى عناصر مختلفة"³. والثابت أنّ العرب القدامى قد مارسوا قواعد التحويل سليقة من دون أي قانون يرجعون إليه، بل قانونهم هو بلاغتهم وفصاحتهم في الكلام وإبانتهن عن المعاني المقصودة بالألفاظ سواء في توخي ترتيبها أو عدم ترتيبها بالعدول عن الأصل الموضوع دون الإخلال بالمعنى.

لذا، فإنّ النحويين العرب قد وضعوا الأحكام اللازمة والقوانين المضبوطة بشأن هذا الترتيب والمتعلق بالجملتين الاسمية والفعلية ومنطلقهم في ذلك هو الوصف اللغوي الذي يحدد النظام القانوني للغة لفظا ومعنى. وفيما يلي سنتناول بالعرض مفهوم الجملتين الاسمية والفعلية وكل ما يتعلق بهما من أحكام وضوابط بخصوص الترتيب أو مخالفته، لأنّ أصل

1 - محمد الصغير بناني، المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، ص: 77

2 - التوحيدي أبو حيان، كتاب الإمتاع والمؤانسة 1 : 96/97

3 - محمد حماسة عبد الطيف، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1 1990 : 13

: تجليات إستراتيجية التقديم والتأخير في الجملة العمدة :

الكلام إنما هو الترتيب وما يترتب عنه من الإبانة في المعاني المقصودة ، أما إعادة الترتيب (التقديم والتأخير) ، فإنها تنطلق من أحكام الترتيب الأول وتبني عليه مقاصد جديدة.

لذا، فإن سياق الكلام يوجب ويفرض علينا أن نتناول الترتيب كمبدأ وكإستراتيجية معتمدة لدى كل من النحويين والبلاغيين، ثم نتناول بعدها إعادة الترتيب بالكيفية نفسها كإستراتيجية معتمدة لها أهدافها، وغايتها في ذلك هو الكشف عن أوجه التشابه أو الاختلاف في تناول الخطاب بين النحويين والبلاغيين والأبعاد الخاصة بكل منهما.

1- الجملة الاسمية، ماهيتها وعناصرها:

تعد الجملة الاسمية في عرف النحويين تلك الجملة المكونة من اسمين قوامها وعمادها المسند والمسند إليه لأنهما عمدة الكلام، وبهما تتم الفائدة ويحصل تبليغ المراد. فالجملة الاسمية تركيب إسنادي يُسند فيه الخبر إلى المبتدأ، لأن أصل الإسناد مثلما أوضح ذلك سيبويه أن يكون بين اسمين، حيث لا بد للاسم الأول من الثاني حتى تتم الفائدة. وبالعودة إلى تراثنا النحوي العربي والتمعن جيدا فيما تم تأليفه بخصوص الجمل ، فإننا سنجد حتما أن النحويين قد عبروا عن الجملة الاسمية بعدة أصناف ركنها الأساسيان هما المسند والمسند إليه، كما أنهم أشاروا إلى أن هذه الأشكال المختلفة تترتب عليها أحكام نحوية مختلفة نذكرها على النحو الآتي:

ج إ = اسم + اسم ، وهو أصل الكلام الذي ينبغي أن يكون عليه { أصل الوضع

ج إ = اسم + فعل
ج إ = حرف + اسم + اسم
ج إ = حرف + اسم + فعل

: تجليات إستراتيجية التقديم والتأخير في الجملة العمدية :

ومن ثمة خلصوا من خلال هذا إلى تصنيف آخر يشمل الجملة الاسمية وهو: جمل اسمية مطلقة وأخرى مقيدة. فالجملة **المطلقة**: هي المؤلفة من عنصرين فقط وهما المبتدأ والخبر، أي: المسند والمسند إليه وهما عمدة الكلام ونواته اللذين لا يمكن الاستغناء عنهما.

أما الجملة **المقيدة**، فهي الجملة المنسوخة، والتي أصلها مبتدأ+ خبر، دخل عليهما ناسخ، فغير شكلهما وإعرابهما.

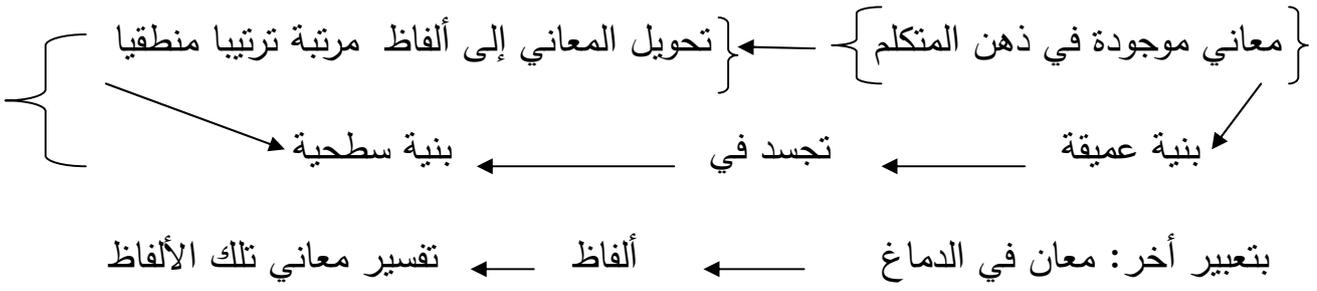
والمهم الأهم في هذا كله، أن النحويين قد جعلوا لهذه الأشكال التي ترد عليها الجملة الاسمية وجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، ذلك حتى يتسنى للمخاطب تعقل المحكوم عليه وتحصل صورته في الذهن قبل الحكم. والسبب في ذلك راجع إلى طبيعة اللغة ونظامها. هذا النظام مبني في الأساس- من المنظور اللساني الحديث- على بنيتين أساسيتين هما: البنية العميقة والبنية السطحية.

فالبنية العميقة: هي البنية المجردة والضمنية، وهي نظام من الضوابط التي قد تم تسجيلها في دماغ المتكلم، وهي إن لم تكن ظاهرة في الكلام، فهي أساسية في الفهم، وإعطائها التفسير الدلالي. فهي بنية عقلية قائمة في الذهن. يعكسها التابع الكلامي المنطوق به ، لذلك حددها " ميشال زكرياء" بقوله: " هي البنية المجردة والضمنية التي تعين التفسير الدلالي"¹. في حين نجد مقابل ذلك **البنية السطحية**: وهي عبارة عن " ترتيب الوحدات السطحي الذي يحدد التفسير الفونتيكي، والذي يرد إلى شكل الكلام الفعلي وإلى شكله المقصود والمدرک"²

وعلى هذا الأساس، فإنّ البنية السطحية مرتبطة بالعميقة، فهي منبثقة عنها وممثلة لها ، وسنوضح ذلك من خلال المخطط الآتي:

¹ - ميشال زكرياء، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية: الجملة البسيطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1 1986/ 1406 :163

² - نفسه، الصفحة نفسها



وقد أدرك النحويون العرب القدامى قيمة هاتين البنيتين وجعلوا ما يحكم أركان الجملة الاسمية هو المبتدأ أولا والخبر ثانيا محددين بذلك سياقاتهما النحوية ووظائفهما أيضا.

وسياق الكلام من الدراسة والاهتمام، يحتم علينا الإشارة إلى أن المبتدأ والخبر قد نالا حظا وافرا في كتب النحويين القدامى من العرب، حيث ارتبطا في العديد من المرات بالحديث عن الإسناد والعامل والمعمول وطرائق تأليف الكلام. لذلك، كانت نتيجة هذه الدراسة هو وضع مفهوم خاص لكل منهما وتحديد خصائصهما وأحكامهما من حيث الرتبة والمعنى.

وبحكم طبيعة الدراسة والبحث، فإننا سنعمد إلى بيان هذه المفاهيم والأحكام والوظائف الخاصة بكل من المبتدأ والخبر، لنبين من خلالها مدى أهمية الترتيب أو إعادة الترتيب كإستراتيجية يعتمد عليها المتكلم في خطابه. و لماذا هذا الاعتماد وما يترتب عليه كذلك؟، ولكننا في مسعانا هذا سنحاول تجاوز الخلافات الجوهرية بين النحويين في بعض المسائل التي لو أطلنا الحديث عنها بتفاصيلها، ربما ستؤدي بمسار البحث إلى نوع من التيه. وعليه، فإننا سنحدد زاوية الدراسة من جهة الأحكام العامة التي تعطي القواعد العامة للخطاب من حيث هي ملكة لغوية، والتي لا بد على كل متكلم اكتسابها. لأن مدار اهتمام النحويين هو الحرص على ضبط اللسان العربي من جهة الصحة والصواب في الكلام، وهو هدف نشأة النحو كعلم قائم بذاته. لذا، من الطبيعي وضع جهاز مفاهيمي حول مكانم الصحة والصواب في الكلام. لأنه هو ما سيجعل المتكلم يتصرف وفق القوانين والمعطيات العامة وهي التي سيستثمرها خدمة لمقاصده ونواياه الخطابية ليحقق بها الفائدة للمخاطب.

ومن هذا المنطلق، سنتعرف على ماهية كل من المبتدأ والخبر و خصائصهما وأحكامها أيضا

1- ماهية المبتدأ والخبر:

أ- المبتدأ: هو ذلك الاسم الذي يُبتدأ به الكلام ، فقد حدّه سيبويه في (باب الابتداء) بقوله:

" فالمبتدأ كل اسم أُبتدئَ ليُبنى عليه الكلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه"¹

ومفاد القول إنّ المبتدأ متعلق بالابتداء فسمي به، حيث يدور الكلام حوله، لذلك جعل "أبو علي الفارسي" الابتداء وصفا للمبتدأ حين قال: "الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به وصفة المبتدأ أن يكون معرّى من العوامل الظاهرة ومسندا إليه، مثال ذلك: زيد منطلق"²

فالابتداء يكمن في التجرد من العوامل الظاهرة، وهو ما أكدّ عليه "ابن السراج" في معرض حديثه عن مفهوم المبتدأ موضحا قوله: "المبتدأ هو ما جردته من عوامل الأسماء و من الأفعال والحروف، وكان القصدُ فيه أن تجعله أولا لثانٍ مبتدئا به دون الفعل ويكون ثانيه خبره ولا يُستغنى واحد منهما عن صاحبه"³

وهذا يعني أنّ المبتدأ له أولوية الرتبة والابتداء به، لأنه المحكوم عليه والمخبر عنه ، فوجب البدء به من حيث الرتبة والمعنى أيضا. وقد حدّد النحويون حالات مختلفة لوروده. ولكل حالة من هذه الحالات إعرابا وحكما معينا، يمكن حصرها فيما يلي:⁴

* مبتدأ له خبر ومبتدأ له فاعل يسد مسد الخبر

1 - سيبويه، الكتاب، ج2: 126

2 - أبو علي الفارسي، الإيضاح، ص: 29

3 - 1: 58

4 - لمزيد من التفاصيل ينظر ابن السراج، الأصول في النحو، ج1: 58: 38:

في العربية، ص: 31

* مبتدأ صريح وآخر غير صريح، فالصريح ما كان ظاهراً إما بالحركات أو الحروف وغير الصريح كالمضمر مثلاً.

* مبتدأ جثة وآخر حدث، فالجثة ما كان عبارة عن شخص مثل: زيد وعمرو والحدث هو المصدر نحو القيام والقعود.

ب- الخبر: هو الجزء الثاني من الجملة الاسمية، والذي تحصل به الفائدة للسامع يحسن السكوت عند فهم المقصود. وعلى إثره جعل البلاغيون الكلام موصوفاً به بالقول هذا الأسلوب خبري تمييزاً له عن الأسلوب الإنشائي، فالخبر من صفته أن يحمل الأخبار التي يجهلها المخاطب، ومن ثمة يُحكم عليه بالتصديق أو بالتكذيب وفق مطابقته وعدم مطابقته للواقع. أما مفهوم الخبر عند النحويين فقد ارتبط بحمله للفائدة التي يقدمها أثناء إسناده للمبتدأ، حيث لا يتم للجملة تمامها إلا به.

يقول "بن السراج" مبيناً ماهية الخبر: "هو الاسم الذي هو خبر المبتدأ، هو الذي يستفيدة السامع ويصير به المبتدأ كلاماً، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب"¹، ويضيف "ابن جني" إلى هذا قوله: "هو كل ما أسندته إلى المبتدأ وحدثت به عنه"²

وعلى إثر هذه المفاهيم يتبين أن الخبر مكمل للمبتدأ، فهو محكوم به ومخبر به، وما يميزه أنه يأتي على ضربين: مفرد وجملة. فالمفرد على ضربين: أحدهما اسم لا ضمير فيه يرجع إلى المبتدأ، والآخر: ما احتل ضميراً راجعاً إلى المبتدأ وإعرابه إذا كان مفرداً رفع. والثاني: ما كان فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ نحو: عبد الله ضارب وبكر ذاهب.³

أما الجملة التي تكون خبراً للمبتدأ، فتزد على أربعة أضرب هي:⁴

أ- أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل/ ب- أن تكون مركبة من ابتداء وخبر

1 - 62:

2 - ابن جني، اللمع في العربية، ص: 29

3 - علي الحسن، الإيضاح، 90:

4 - المصدر نفسه، ص: 92

ج- أن تكون شرطا وجزاء/ د - أن تكون ظرفا

كما أشار عبد القاهر الجرجاني في كتابه (الجمال) في (باب المفرد والجملة) إلى أن من الجمل ما يؤول بمفرد وهذا المفرد يكون خبرا وذلك يقع في ستة مواضع هي:
* خبر المبتدأ، * خبر كان وأخواتها، * خبر إن وأخواتها، * المفعول الثاني من باب ظننت وأخواتها، * في صفة النكرة، * الحال.¹

1-2- أحكام المبتدأ والخبر ومعايير الترتيب الأصلي:

إنَّ أهم ما وقف عنده النحويون العرب بخصوص الجملة سواء الاسمية منها أو الفعلية هو وضع أحكام متعلقة بكل من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل. وهذه الأحكام هي ما سمحت بتحديد رتبة كل عنصر داخل الجملة أو التركيب نظرا لما يتميزان به رتبة ومعنى.

ومن الأحكام التي كانت محل اهتمام النحويين بخصوص المبتدأ والخبر هي: الحالة الإعرابية، التعريف والتكثير، الرتبة، المعنى والسياق.

فمن أحكام المبتدأ ما يلي: وجوب الرفع - وجوب كونه معرفة، إذ لا يجوز الابتداء بالنكرة إلا بمسوغات - وجوب تقدمه عن الخبر رتبة ومعنى.

ومن أحكام الخبر كونه نظير المبتدأ والجزء الذي به تحقق الفائدة ما يلي:

وجوب الرفع- وجوب كونه نكرة- وجوب حمله لخبر يفيد السامع - وجوب التأخر عن المبتدأ رتبة ومعنى.

وهذه الأحكام المذكورة لا يمكن لها أن تتم إلا في غضون الحدود السياقية لها، وهو الأمر الذي جعل الأحكام الموضوعية لها لا تخرج عن نطاق هذه السياقات. وفيما يلي سنعرض كل حكم على حدة لنبين ما ينجر عنه من أبعاد ذات صلة بالمعاني:

¹ - الجرجاني عبد القاهر، الجمال، 40:

أ- وجوب رفع المبتدأ والخبر: نظرا للأحكام التي ذكرناها سنشير إلى تعليقات النحويين بشأنها ونبدأ بـ"الخليل بن أحمد الفراهيدي"، حيث أشار في كتابه (الجمال) في عنصر (وجوه الرفع) التي حصرها في اثنين وعشرين وجهاً¹، أحدها المبتدأ والخبر بوجوب رفعهما، وإلى ذلك ذهب سيبويه أيضاً في أن المبتدأ والخبر لا بدّ من رفعهما . ولا نجد خلافاً في مسألة الرفع عند باقي النحويين، بل ورد عندهم تأكيد لوجوب رفعهما. فقد ذكر "ابن السراج" في باب (الأسماء المرتفعة) خمسة أصناف منها²: المبتدأ الذي له خبر وخبر لمبتدأ مبني عليه. كما وقف "ابن جني" في كتابه (اللمع في العربية) في (باب معرفة الأسماء المرفوعة) ، أنها على خمسة أضرب منها: المبتدأ وخبر المبتدأ، اسم كان وأخواتها وأخبار إن وأخواتها.³ وهذه إشارة منه إلى طبيعة الجملة التي قد تكون إما مطلقة وإما مقيدة، حيث في كلتي الحالتين يجب رفع كل منهما. أما "المبرد" فقد أضاف على حكم الرفع هذا سبب الرفع الذي يتجلى في "فكرة العامل"، حيث يُرفع المبتدأ بالابتداء، ويُرفع الخبر بالابتداء والمبتدأ⁴، وهو الأصل الذي بنى عليه سيبويه الكلام حين ذكر قوله: "والمبتدأ والمبني عليه رفع"⁵. وهذا يعني أن أصل الكلام هو هذا.

ب- وجوب جعل المبتدأ معرفة والخبر نكرة: إنّ الأصل في الجملة الاسمية هي ورود المبتدأ معرفة والخبر نكرة. فمذهب المبرد في هذه المسألة هو أن لا يكون المبتدأ إلا معرفة أو ما قارب المعرفة، لأنّ البدء بالنكرة لا يفيد السامع شيئاً⁶، نحو: رجل ظريف، لا فائدة حاصلة من هذه الجملة والسبب في ذلك راجع إلى مجيء المبتدأ (رجل) نكرة ، والنكرة غير معروفة أي مجهولة لدى السامع. في حين من سمة المعرفة أن يكون معروفاً لدى المخاطب والسامع. يقول "ابن السراج" معللاً سبب ذلك: "وحقّ المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب

1 - ينظر الفراهيدي الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة،

بيروت، ط1 1405 / 1985: 117

2 - 58: 1

- ابن جني، اللمع في العربية، ص: 28

4 - 12: 4 49: 2

5 - سيبويه، الكتاب، ج2: 126

6 - 59: 4

المعرفة من النكرات الموصوفة خاصة، فأما المعرفة فنحو قولك: عبد الله أخوك وزيد قائم، وأما ما قارب المعرفة من النكرات فقولك: رجل من تميم جاءني، وخير منك لقيني...¹.

فهذه أمثلة تشير إلى ضرورة الحرص أثناء الكلام إلى طبيعة الكلم ووجوب الأخذ بعين الاعتبار معرفة المخاطب أو عدم معرفته بمحور الحديث. فإذا كان المبتدأ معروفاً لديه، ذلك من شأنه أن يجعله ينتبه وينتظر خبراً عنه، في حين إذا كان مجهولاً تماماً فلا يبالي به لأنه لا يعرفه.

وعلى هذا الأساس، فإن سبب منع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة هو عدم إحداث فائدة منها. ومن ثمة، "فإن ما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم فيه"². وهذا المسألة مهمة جداً في الحفاظ على جسر التواصل بين الأطراف المتخاطبة. وهو الأمر الذي أكد عليه كل من "أبو سعيد السيرافي" (368هـ) و"الشمنتري" (ت476هـ)، حيث ذكر الأول: "وحدّ الكلام أن تخبر عما يُعرف بما لا يُعرف، لأن الفائدة في أحد الاسمين، والأخر معروف لا فائدة فيه، والتي فيه الفائدة هو الخبر"³، وأضاف الثاني قوله مؤكداً على الفكرة نفسها: "اعلم أنّ الفائدة إنّما تكون في الخبر"⁴. لذلك جعل "عبد القاهر الجرجاني" (باب المعرفة والنكرة) محصورة في خمسة هي:⁵

* المضمّر ك (أنت) والتاء في (ضربت) والكاف في (غلامك)

* العلم نحو: زيد وعمرو

* ما فيه الإلف واللام نحو: الرجل والفرس، ولام التعريف سواء ما خصّ بها العهدية أو بيان

الجنس، فمثال الأول: فعل رجل كذا، ومثال الثاني قولك: الرجل خير من المرأة

1 - 59:

2 - نفسه، الصفحة نفسها

3 - السيرافي أبو سعيد الحسن، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدي وعلّ سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت،

1 2008/ 1429 : 371

4 - الشمنتري أبو الحجاج يوسف، التكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، ص: 281

5 - 31:

* المبهم، كأسماء الإشارة والموصولات

* المعرفة المضاف إلى كل واحد من هذه الأربعة نحو: غلام زيد.

ومن منطلق تعيين أحقية المعرفة والنكرة لكل من المبتدأ والخبر، نجد النحويين قد سلكوا عدة اتجاهات ومواقف نحصرها فيما يلي:

* إذا اجتمع معرفة ونكرة فالأحسن البدء بالأعرف وهو أصل الكلام¹

* جعل النكرة اسماً والمعرفة خبراً، في قولهم: كان رجل عمرًا، إلا أنّ النكرة أشدّ تمكناً من المعرفة، لأن أصل الأشياء نكرة، ويدخل عليها التعريف. ويذهب الخليل إلى القول بأن الوجه هو جعل المعرفة اسماً والنكرة خبراً، محتجاً بقول القطامي:²

قفي قبل التفرُّق يا ضباعاً* ولا يكُ موقفٌ منك الوداعاً

* جعل المعرفة خبراً والنكرة اسماً في قولهم: كان القومُ صحيحاً أبوهم وأصبح القومُ صحيحاً ومريضاً، والوجه: صحيحاً ومريضاً³

ج- وجوب تقدم المبتدأ وتأخير الخبر رتبة:

شغل اهتمام النحويين في مسألة تأليف الجمل والتراكيب اللغوية " حفظ الرتبة" وأشاروا كذلك إلى ضرورة حفظ الوظيفة النحوية التي تلازم تلك الرتبة، وقد أشرنا إلى تفاصيل ذلك. والسبب وراء هذا الاهتمام الشديد منهم هو أنّ الترتيب يعد إجراءً تتغير بواسطته مواقع عناصر الجملة العربية، لما تتعاز به من فضاء رجب⁴. وقد أكدّ هذا الرأي "تشومسكي" في كتابه (جوانب من النظرية التركيبية)، الذي حاول من خلاله وضع نحو كلي تقبله كافة

1 - 222: 3

2 - الفراهيدي، الجمل في النحو، ص: 120-121

3 - نفسه 122:

4 - بومسحة العربي، التقديم والتأخير في ضوء السياقات النحوية الوظيفية، مجلة القلم، العدد 18

تيارت، يناير 2011: 313

اللغات كيفما كانت، إذ توصل من خلال أبحاثه إلى أن اللغة العربية تنعاز بحرية النظم، فالكلمة فيها يتغير موقعها مع بقائها محافظة على معناها النحوي"¹

وهو ما سعى إليه النحويون العرب القدامى في الإبقاء على المعاني النحوية وعدم المساس بها أو تغييرها ، كما أنه الأمر الذي جعل "عبد القاهر الجرجاني" يحصر مستويات التقديم والتأخير في نوعين هما: تقديم يغير المعنى الإعرابي وتقديم لا يغير المعنى.²

ولما كانت الرتبة هي المحور الأساسي التي بنى عليها النحويون جل أحكامهم المتعلقة بعناصر الجملة ومواقعها الصحيحة لما لها من صلة مباشرة بالمعنى ، والذي ينبغي أن يتلقاه المخاطب بكل أمان، وكذا بمقصدية المتكلم في ترتيب ووضع عناصر الكلم وفق نظام خاص يتماشى و سياقات الكلام. لذا، وجب ذكر المبتدأ أولاً ثم الخبر ثانياً.

يقول "المبرد" مبينا أولوية الترتيب: " تذكر المبتدأ للسامع ليتوقع ما تخبر عنه، فإذا جئت بالخبر صحّ معنى الكلام وكانت الفائدة للسامع في الخبر"³

وهذا يعني أنّ السياق يفرض على المتكلم هذا الترتيب في النظم، لأنّ المبتدأ محكوم عليه ومخبر عنه، بينما الخبر محكوم به ومخبر به. فالعلاقة بين المبتدأ هي علاقة اللفظ بالمعنى، حيث يُفسرّ كلام المبرد بارتباط المبتدأ والخبر بالدلالة، بحكم أنّهما يجسدان البنية العميقة والسطحية. وهو ما أكدّ عليه "عبد القاهر الجرجاني" مصحّحاً بعض المفاهيم حول مسألة العامل في الابتداء التي وقع فيها خلاف بين النحويين مبيناً من خلال هذا التصحيح الغرض من أصل الترتيب ووظيفته بالقول: " إن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولاً، ولا

¹ - voir noem Chomsky ;aspects of the theory of syntax, the m.i .t ,press,massachusetts institute of tecknology,Cambridge,1965,p:7-8

106: -²

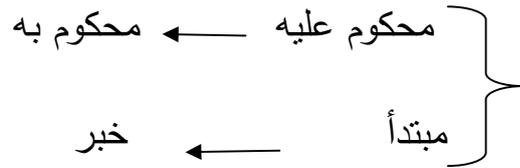
126: 4 -³

: تجليات إستراتيجية التقديم والتأخير في الجملة العمدية :

كان الخبر خبراً لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى، والخبر خبراً لأنه مسند ومثبت به المعنى" ¹

وفي السياق ذاته نجده يبين سر الترتيب بالبدء بالمبتدأ ثم الخبر الذي مرده إلى ارتباطه بالمعنى القائم في النفس، حيث تكون المعاني مختلجة في نفسية المتكلم وفي ذهنه ثم يتم تجسيدها عبر النطق بها بالألفاظ، حيث لا بد من المطابقة بين ترتيب الألفاظ وفق ترتيب المعاني في النفس، يقول في ذلك: "أما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تفتني في نظمها آثار المعاني وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس" ²

وقوله هذا ينطلق فيه، من حيث مبدأ "الألفاظ أوعية المعاني وقوالبها"، ومن ثمة فإن ترتيبها مرتبط بمدى ترتيب المعاني في النفس كالآتي:



ويبين في موضع آخر وجه العلاقة بين المعاني والألفاظ وحكم أولوية الترتيب بقوله: "لا يُتصور أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً ونظماً، وأنك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك، فإذا تم لك ذلك أتبعته الألفاظ وقوت بها أثارها، وأنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني، وتابعة لها، ولا حقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق" ³. ورؤيته الدقيقة هذه في مسألة الترتيب نجدها تتقاطع كثيراً مع توصلت إليه اللسانيات البنوية السوسيرية من جهة وبين ما جاء به "تشومسكي" أيضاً بخصوص أولوية

1 - 189:

2 - نفسه 49:

3 - نفسه 54:

وأسبقيه البنية العميقة على البنية السطحية. فالمعروف عن دي سوسور أنه ينظر إلى اللغة على أنها نظام من العلامات اللغوية ، وأن هذا النظام يحكمه البناء المحكم لوحدها ضمن الشبكة الكلية للعلاقات داخل التركيب، حيث بين دي سوسور من خلال الثنائيات التي جاء بها أنه من طبيعة الإشارة اللغوية أن تربط بين الفكرة والصورة الصوتية¹. وبالطبع فإن اللغة تتحدد من خلال السلسلة الكلامية المنطوق بها في محور أفقي، أي يتوالى النطق بالكلمات وكل واحدة منها تعطي صورة ومفهوما معينا عن المراد قوله. أما تشومسكي فقد أكد أن البنية العميقة سابقة للبنية السطحية، وإن كان تركيزه على البنية العميقة أكثر من السطحية، لأن العميقة هي التي تعكس مقاصد المتكلم وما يرمي إليه خلافا للسطحية التي لا تجسد إلا الألفاظ في وضعها وفق نمط معين²،

وإذا ما عرجنا إلى الوظيفيين ، فإننا نجد المبتدأ يتسم بكونه ذو وظيفة تداولية، فحسب تعريف "سيمون دايك **simon dick**، له ، فإن "المبتدأ theme، هو ما يحدد مجال الخطاب الذي يعتبر الحمل"³ ، ممثلا لذلك بالجملة الآتية: زيد قام أبوه.

مبتدأ حمل

فالمبتدأ زيد هو الذي يحدد المجال الذي يعتبر إسناد مجموع الحمل إليه واردا.. ويرجع " أحمد المتوكل" سبب جعل المبتدأ واعتباره ذات وظيفة تداولية إلى كون المبتدأ يشترك مع الوظائف الأخرى ك(المحور، والذيل والبؤرة..) في الخاصية التي تميزها عن كل الأدوار الدلالية والوظائف التركيبية، وهي أنها مرتبطة بالمقام، أي أن تحديدها لا يمكن أن يتم إلا

1 - ينظر دي سوسور فرديناند، علم اللغة العام، ص: 84-85 - 86

ماجستير، إشراف:

2 - ينظر مدني محمد، البنية العميقة بين عبد القاهر

2 2006/2005 134:

3 - عن أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء،

115: 1985/ 1405 1

انطلاقاً من الوضع التخابري القائم بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معينة، حيث يتم تحديد هذه العلاقة في إطار معارف المتكلم حول العالم الخارجي.¹

وفي السياق ذاته ، فإنّ ما يميّز عناصر الجملة هو وجود ما يسمى بـ(البؤرة) ، حيث تحدد هذه الأخيرة في نظرية النحو الوظيفي على أنها الوظيفة التي تسند إلى المكون الذي هو حامل للمعلومة الأهم والأكثر بروزاً في موقف تواصل معين، والذي يعتقد المتكلم أنّها أخرى بأن تدرج في مخزون معلومات المخاطب والتي تتعلق بالتغييرات التي ينوي إحداثها في معلومات المخاطب.² وينطبق هذا على الخبر بالذات، وتعريفات النحويين بهذا الخصوص قد أبرزت قيمة البؤرة في حمل ما يجهله المخاطب حين جعلوا الخبر في المرتبة الثانية بعد المبتدأ، لينتظر المخاطب ما يخبر به.

2- مفهوم الجملة الفعلية:

إذا كانت الجملة الاسمية هي المصدرة باسم، فإن الجملة الفعلية هي العكس من ذلك، فهي المصدرة بفعل³. وهي تتكون من جملة أصل وأخرى فروع منها على النحو الآتي:

- ج ف = فعل + فاعل ← إذا كان الفعل مبنياً للمعلوم، وهي الأصل الذي ينبغي أن تكون عليه في حقيقتها، حيث بهذين العنصرين تحقق الفائدة للمخاطب نحو: نجح محمد

- ج ف = فعل + نائب فاعل ← إذا كان الفعل مبنياً للمجهول، وهي جملة محولة عن الأصل ومتفرعة منها.

- ج ف = فعل + فاعل + مفعول به ← إذا كان الفعل متعدياً، وهي فرع من الأصل

- ج ف = فعل + فاعل + فضلة (تمييز، حال، نعت، ظرف..)، وهي فرع من أصل كذلك.

¹ - 116:

² - أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص: 116:

³ - علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1 2007/ 1428 29:

ومن ميزة الكلام في عرف النحويين اتصافه بالقول "الكلام المستغني" و"الكلام غير المستغني"، فأما المستغني فهو ما أكتفي فيه بذكر الفعل والفاعل فقط، أي المسند والمسند إليه. في حين غير المستغني، يقصد به ما احتاج فيه المتكلم إلى عناصر أخرى تعد مكملات، بها يتم تحقيق الفائدة للمخاطب. وبالعودة إلى تراثنا النحوي نجد أن النحويين يعتبرون كل من الفعل والفاعل بمثابة المبتدأ والخبر، حيث تجب بهما الفائدة ويحسن السكوت عندهما. فالفاعل لا يكون إلا بوجود فعله¹، حيث لا بد للفعل من الفاعل كما لا بد للفاعل من الفعل²، ويؤكد ذلك قول "ابن جني": "واعلم أن الفعل لا بد له من الفاعل"³ فالعلاقة بينهما هي علاقة تلازم و تتابع كلامي⁴، وفيما يلي سنعرض مفهوم كل منهما وأحكامهما النحوية:

* أ- **الفعل**: هو ما دلّ على حدث مقترن بزمن، وهو "مأخوذ من لفظ أحداث الأسماء، وهو مبني لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"⁵.
والفعل كذلك " ما كان مستندا إلى شيء ولم يسند إليه شيء، مثال ذلك: خرج عبد الله، وينطلق بكر، وأذهب ولا تضرب. فقولنا: خرج وينطلق كل واحد منهما مسند إلى الاسم الذي بعده"⁶. ويتخذ الفعل أشكالا عدة يمكن حصرها فيما يلي:

* **من حيث الزمن**: فهو ماض ومضارع وأمر/ * **من حيث العدد**: ثلاثي وغير ثلاثي

* **من حيث الإعراب**: معرب ومبني، فالإعراب يختص به المضارع، أما البناء فيختص به الماضي والأمر. لازم أو متعدي لأكثر من مفعول⁷

1 - 8:

2 - سيبويه، الكتاب، ج1: 23:

3 - ابن جني، اللمع في العربية، ص: 33:

4 - ينظر ميشال زكرياء، الألسنية التوليدية التحويلية، ص: 47 وما بعدها

5 - سيبويه، الكتاب، ج1: 12:

6 - أبو علي الفارسي، الإيضاح، 71:

7 - لمزيد من التفاصيل ينظر سيبويه، الكتاب، ج1: 41 وما بعدها و الجرجاني عبد القاهر، المقتصد في شرح

الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، الجمهورية العراقية، 1982: 595 وما بعدها

* من حيث الوظيفة: الفعل له وظيفة نحوية / لفظية / صناعية¹

* من حيث الاختصاص: يختص بالدخول على الأسماء فقط

ب- الفاعل: هو ما بُني على الفعل واسند إليه. " والفاعل عند أهل العربية كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم"². وصفة الفاعل أن يسند الفعل إليه، وحكمه - عند جمهور النحويين - هو الرفع دائما³، سواء في الإثبات أو النفي. وأن ما يميزه يميزه أنه يرد في أشكال عدة كأن يرد اسما ظاهرا أو ضميرا متصلا أو مستترا.

فمثال الأول: أشرفت الشمس، الشمس فاعل مرفوع وعلامة رفة الضمة الظاهرة على آخره وهو اسم صريح وظاهر، ومثال الثاني: عادوا إلى ديارهم ، الفاعل ضمير مستتر تقديره "هم"، ومثال الثالث : كتبتُ الدرس، الفاعل هو التاء حيث تعرب ضميرا متصلا مبنيا على الضم في محل رفع فاعل.

ومبدأ النحويين في الجملة الفعلية هو تقدم الفعل على الفاعل رتبة ومعنى، حيث " لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل"⁴، وهذا الحكم يخص كذلك ما ينوب عنه، حيث ينبغي أن يجعل الفعل حديثا عنه مقدما قبل الفاعل ، سواء كان فاعلا في الحقيقة أو لم يكن.⁵

فرتبة الفعل هي التقديم دائما، ورتبة الفاعل ونائب الفاعل هي بعد الفعل مباشرة. يقول ابن جني موضحا: " ألا تعلم أن رتبة الفاعل رتبته التقدم والمفعول رتبته التأخر، فقد وقع كل منهما الموقع الذي هو أولى به، فليس لك أن تعتقد أن في الفاعل الذي وقع مقدما أن موضعه التأخير"⁶. وما عدا هاتين الحالتين، فقد أجاز النحويون التقديم والتأخير في باقي عناصر الجملة الفعلية إما وجوبا وإما جوازا حسب ما يقتضيه السياق ، ولم نذكر هنا

1 - 3 : 98

2 - ابن جني، اللمع في العربية، ص: 33

3 - الفراهيدي، الجمل، ص: 118 أبو علي الحسن، الإيضاح، ص: 101

اللمع في العربية، ص: 28 1 : 146

4 - ابن جني، اللمع في العربية، ص: 33

5 - 83/82:

6 - 1 : 294

: تجليات إستراتيجية التقديم والتأخير في الجملة العمدية :

المفعول به كعنصر موجود في الجملة الفعلية ، لأننا انطلقنا مما حدده سيبويه ومن تبعه من النحويين في أن الجملة المفيدة تتألف من مسند ومسند إليه فقط بينهما علاقة بناء وإسناد. وتركنا الحديث عن باقي العناصر الأخرى المكملة للمبحث الموالي، وهو الأمر الذي سيتم تناوله بتفاصيله، خصوصا في التقديم والتأخير.

وما يمكن استخلاصه من مبدأ اعتماد الرتبة عند النحويين أنه روعي فيها السياق ومقامات المخاطبين أيضا. وحفظ الرتبة هي القاعدة التي ينبغي البناء عليها كنموذج ومعيار قاعدي لأنه أصل الكلام الذي قيس عليه، فما قيس على كلام العرب لا بد أن يحتذى به. ومن جهة أخرى، فقد أولى النحويون اهتماما آخر في مسألة الترتيب الخاصة باللفظ والمعنى التي تعد بمثابة ضوابط قياسية ومعايير للصواب والصحة ، والمتمثلة في:

* التزام الصدارة للفظ الذي يعكس المعنى المراد

* حفظ الرتبة للفظ عن طريق الاستحقاق

* التزام وظيفة كل عنصر في الجملة وفق سياق وروده مع مراعاة المعنى.

وهذه الضوابط هي التي تعطي النظم الصحيح للجملة لفظا ومعنى، تأليفا وتركيبا وصوابا. هذا من منظور النحويين في اعتماد الترتيب كمبدأ وإستراتيجية في الكلام عامة وللمتكلم بصورة خاصة.

أما البلاغيون، فإنهم لم يخرجوا عن حدود عمل النحويين جهة هذه الضوابط والأحكام، بل كان منطلقهم هو اعتماد الرتبة أولا، لأنها قاعدة أساسية من قواعد فصاحة الكلام وبلاغته. وهي التي إذا عرفها المتكلم صار فصيحاً بليغاً، وهي الفكرة التي أكد عليها عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز)، على أن مدار النظم هو توخي معاني النحو لفظا ومعنى. فقد وقف الكثير من البلاغيين في مؤلفاتهم على جودة التأليف والسبك والنظم الذي يحكم الكلام، وكذا حسن الابتداء الذي يجعل المتلقي منتبها لتتبع الأخبار. فالبلاغة

من مفهومها وشرطها "أن يكون المعنى مفهوماً واللفظ مقبولاً"¹. لأن مدار اهتمام البلاغيين هو المتكلم وقصده من كلامه بل من كل لفظ وضعه، وكذا الشروط التي ينبغي أن يتحلى بها ليكون بليغاً. إذ إن "المتكلم أساس فهم المعنى وتحديد الدلالات ومقاصدها"²، لأنه منتج الخطاب وصاحب المقصد فيه أيضاً. ولكي يتم قصده بنجاح لابد له من أن يتتبع قواعد التخاطب السليم التي إحداهما مراعاة الترتيب في عناصر الكلم وذلك بالتوفيق بين المعنى واللفظ واللفظ والمعنى، فهما ثنائيتان جد مهمتان بالنسبة للبلاغيين، ذلك أن الكلام لا يستحق أن يوصف بأنه بليغ أو يسمى بهذا الاسم "حتى يسابق المعنى اللفظ واللفظ المعنى"³. مما يؤكد مرة أخرى ضرورة وصول المعنى إلى المتلقي قبل اللفظ في حد ذاته، وهذا يعكس مدى وعي البلاغيين بتداخل البنيتين العميقة والسطحية وأهمية كل منهما. حيث تعد الألفاظ أوعية المعاني و"المعاني مطروحة في الطريق" مثلما ذكر ذلك الجاحظ في كتابه (البيان والتبيين) وكتابه (الحيوان)⁴. لذا، وجب على كل متكلم أن يحرص في كلامه على كون المعنى متوافقاً ومتلائماً مع اللفظ المختار والعكس من ذلك. والتوافق هنا يقصد به التوافق من حيث الرتبة والمعنى أيضاً.

وفي الحقيقة، إن من يقرأ مؤلفات البلاغيين بدءاً من "الجاحظ" وصولاً إلى "عبد القاهر الجرجاني" سيجدهم مهتمين بالبحث عن القواعد والقوانين التي تتيح للمتكلم الجودة والحسن في الكلام شعره ونثره. و"جودة الكلام" - من منظورهم - تعود في الأساس إلى حسن التأليف فيه وإلى قوة سبكه ونظمه لفظاً ومعنى⁵. أي مراعاة قوانين النحو الصحيحة التي

1 - العسكري أبو هلال، الصناعتين: الكتابة والشعر، تحقيق: إبراهيم إحياء

الكتب العربية، ط1 1371 / 1952 : 35

2 - ينظر باديس لهويل، التداولية والبلاغة العربية، مجلة المخبر، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر،

2011 7 : 166

3 - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1 : 115

4 - المصدر نفسه 1 : 75 وما بعدها و الحيوان، تحقيق وشرح:

هارون، ط2 1384 / 1965 1 : 131

5 - ينظر المبرد، البلاغة، تحقيق وتقديم: رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط2 1405 / 1985 :

80- 81 و ابن رشيق القيرواني، العمدية في صناعة الشعر ونقده، ج1 : 108

الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 1402 / 1992 : 92 وما بعدها

بفضلها يتم للمتكلم فصاحته ومن ثمة بلاغته. فالفصيح من الكلام متوقف على مدى التمكن من الخطأ والصواب اتجاه اللفظ والمعنى واتجاه تأليف العبارة مجرى العرف العربي لها، وهذا العرف يتجلى في المعرفة الصحيحة والدقيقة للقوانين النحوية ووضع الألفاظ مواضعها وأن هذا الوضع يكون من خلال الأحكام التي وضعها النحويون بخصوص الألفاظ ومعانيها، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر مسألة "التعريف والتنكير"، التي وقف النحويون من خلالها وقفة دقيقة ومستفيضة لما لها من أثر في درجة استحقاق اللفظ بالتقدم أو التأخر وما ينجر عنها من معانٍ وأحكام. وهي مسألة نجدها كذلك من اهتمامات البلاغيين، حيث تُشكل محورا مهما من محاور علم المعاني، لأنها ذات صلة مباشرة برتبة الألفاظ ومعانيها.

وقد ذهب ابن سنان الخفاجي^(ت 466هـ) في كتابه (سر الفصاحة) إلى بيان أن "من التناسب حمل اللفظ على اللفظ في الترتيب ليكون ما يرجع إلى المقدم مقدما وإلى المؤخر مؤخرا"¹، فذلك أمر ضروري جدا لما له من علاقة بفصاحة الكلام وبلاغته.

وهذا يعني أن البلاغيين يتتبعون الدقة في وضع كل لفظ مكانه المناسب، حيث ينبغي لكل لفظ أن يتخذ موقعا إعرابيا صحيحا، حتى يضمن للخطاب فصاحته وبلاغته. وهذا يؤكد من جديد أن البلاغة لا يمكن أن تتفصل عن النحو. إذ النحو يُشكل أرضية الانطلاق بالنسبة لهم، فقوانين ومعايير الفصاحة والبلاغة كلها أُستمدت من القوانين النحوية التي وضعها النحويون كركيزة أساسية للخطاب من وجهة نحوية.

ولعلّ من أكثر البلاغيين الذين شدوا الانتباه والنظر إلى هذه القوانين وألوهها اهتماما أكبر هو "عبد القاهر الجرجاني" في كتابه (دلائل الإعجاز)، الذي عالج الموضوعات النحوية من وجهة نظر معنوية فجمع فيها بين قوانين النحو من جهة، ودقائق ولطائف معنوية

بلاغية من جهة أخرى في فكرة سماها وأكد عليها كثيرا ، وهي "النظم" الذي يكمن في توخي معاني النحو والوقوف على أحكامه ومعانيه.¹

وهذا شبيه بما قام به النحويون من قبله في دراسة الخطاب من حيث هو بنية يحكمها نظام خاص، هذا النظام له ضوابطه الشكلية والمعنوية والعلائقية التركيبية مثلما بينا ذلك في الفصل السابق، والشيء ذاته بالنسبة للبلاغيين الذين اهتموا بالخطاب كبنية من حيث حسن التأليف وجودة الرصف والسبك. فالرتبة كذلك مهمة في نظر البلاغيين واعتمادها مرهون بمدى بلاغة المتكلم وإفصاحه عما يريد. لأن ما يبقي جسر التواصل بين طرفي الخطاب هو " فهم المقصود"، لذلك يؤكد الجاحظ بأن البلاغة " هي كل من أفهمك حاجته"²

وقوله هذا يعني أن: **عدم الفهم = انعدام التبليغ والبلاغة**

وعليه، فإن نقطة الالتقاء بين النحويين والبلاغيين في اعتماد مبدأ الترتيب هو: **المعنى**

وقد وقفنا فيما مضى - في الفصل الأول من بحثنا هذا - على وظائف الخطاب التي إحداهما هي "الوظيفة الافهامية"، وهي محل اهتمام البلاغيين نظرا لأهميتها في تحقيق الوظيفة التواصلية للخطاب. فإن لم يكن فيه عيب وخلل في الإعراب بالنسبة للمتكلم تكون فيه بلاغة وتبليغ للمتكلم عن مراده. لذلك، نجد " ابن قتيبة" قد تطرق إلى هذه المسألة في كتابه (**الشعر والشعراء**) مبينا أن توخي الإعراب يؤدي إلى فصاحة المتكلم وبلاغته³. ففي الإعراب إبانة عن المعاني المقصودة للمتكلم. وقد بينا كذلك حقيقة الإعراب التي لا تقف عند حدود أواخر الكلم بالعوامل الداخلة عليه، وإنما الإعراب يشمل كذلك وضع اللفظ موضعه الصحيح له رتبة ومعنى، حيث إذا نُقل أو حوّل من مكان إلى مكان لم يفسد الإعراب، ولم تختل غايته الأساسية التي هي بيان المعنى. فوعي المتكلم بهذه الدقائق أمر لا بدّ منه لفهم

1 - ينظر الجر 4- 452

2 - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1: 113

3 - ينظر ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ج1: 99 وما بعدها

المقاصد التبليغية التي يرمي إليها، وفي ذلك يقول الجرجاني موضحاً: "إن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها"¹

وقوله هذا لا يعني وضع العلامات اللغوية حول الألفاظ وكفى، إذ للفظ الواحد عدّة وظائف متعددة من نحوية، دلالية، بلاغية. لذا من اللازم تتبّع قوانين النحو التي هي معيار سلامة التركيب. وأحد هذه المعايير هو مراعاة الترتيب الأصلي للكلام وعدم الاستهانة فيه بمبدأي "الإفادة والمعنى"، لأنهما مهمين جداً في عملية التخاطب. فالتخاطب قائم على طرفين أساسيين هما المخاطب ومقصده والمخاطب وفهمه للمقصود وجسر التواصل بينهما هو الخطاب في بنيته الداخلية أولاً ثم الخارجية ثانياً.

ومن منطلق هذه الأهمية، جعل "الجاحظ" الإشارة إلى المعنى هو البلاغة في الكلام حيث لا خير في كلام لا يدل على المعنى الذي يقصده المتكلم، ولا يشير إلى مغزاه، أو إلى العمود الذي يقصد إليه أو إلى الغرض الذي ينزع إليه، لأنّ في ذلك إخلالاً بالبلاغة.² وهو ما أوضحه "أبو هلال العسكري قائلاً: "فالكلام ألفاظ تشتمل على معان تدل عليها ويعبر عنها، فيحتاج صاحب البلاغة إلى إصابة المعنى كحاجته إلى تحسين اللفظ، لأن المدار على بعد إصابة المعنى، ولأن المعاني تحلّ من الكلام محلّ الأبدان والألفاظ تجري معها مجرى الكسوة ومرتبة إحداها على الأخرى معروفة"³

وما يدل عليه قوله هذا أن سر مكن الفصاحة مرده إلى الإعراب الصحيح للكلام وهو رأي "ابن سنان الخفاجي" أيضاً الذي يذهب إلى القول بأنّ سر الفصاحة للكلم إنما يكون في الألفاظ والمعاني المؤلفة تأليفاً صحيحاً، حيث إذا ما وضعت الألفاظ موضعها لا يكون في ذلك فساد للمعنى والإعراب.⁴

1 - 28 :

2 - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1 : 116

3 - العسكري أبو هلال، الصناعتين، ص: 36

4 - ينظر ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص: 111

: تجليات إستراتيجية التقديم والتأخير في الجملة العمدية :

لذلك نجد عبد القاهر الجرجاني دائم التردد والتذكير بأنّ ممكن البلاغة في حسن النظم والتأليف وتوخي النحو وأحكامه ومعانيه.

وخلاصة القول نوجزها من خلال المعادلة اللغوية الآتية:

مبدأ الرتبة عند النحويين = فكرة النظم عند البلاغيين (الجرجاني بوجه خاص) ←

مما يستلزم أن تكون الفصاحة والبلاغة من جهة المتكلم والكلام. حيث لا بد أن يكون توخي النظم قانونا بلاغيا ينبغي إتباعه لتحقيق خطاب سليم نحوا وبلاغة ، حيث نلمس تقاطعا كبيرا جدا بين النحويين والبلاغيين في مسألة " حفظ الرتبة " ، بل هناك تلاحما شديدا في طرح مسائل الرتبة نبينها من خلال المعادلة الآتية:

السلامة اللغوية = =

3 - مخالفة نظام الترتيب (التقديم والتأخير) في الجملة الاسمية:

سلامة التركيب لفظا ومعنى وكذا حفظ الرتبة أمر لا بد منه لدى كل من النحويين والبلاغيين مثلما ذكرنا لارتباطهما بالإعراب والإفصاح والإبلاغ عن المقاصد. غير أن إعادة الترتيب لعناصر الجملة أو ما يسمى بـ (التقديم والتأخير) أجازته النحويون وفق سياقات نحوية معينة واستحبه البلاغيون وفق ظروف ومقامات تواصلية معينة. وقد يتيه من لا يعرف أسرار اللغة العربية ولطائفها بين كثرة هذه الأحكام التي توجب اعتماد الترتيب حيناً وبين العدول عن الترتيب نفسه حيناً آخر، مع العلم أن كلا منهما إستراتيجية معتمدة في الخطاب اللغوي العربي، وكلا منهما قد حظي بالدراسة والاهتمام لما لكل منهما من قوانين عامة وأخرى خاصة وأبعاد معنوية تداولية تشمل المتكلم والمخاطب والسياق.

وذلك بالتساؤل : لماذا الترتيب؟ ولماذا العدول عن الترتيب الأصلي؟

فترتيب عناصر الكلام يُعتمد عليه كإستراتيجية، حتى يكون الكلام جارياً على العُرف العربيّ الصحيح الذي يدخل ضمن حدود وأحكام النحو العربي¹. أما اعتماد التقديم والتأخير فمرده إلى أغراض بلاغية يبتغيها المتكلم أو إلى النظر في الحالات المختلفة التي يكون عليها المخاطب أو إلى المقامات التخاطبية المختلفة. لأنّ من سمة اللغة العربية في طبيعتها هو تميّزها بحرية النظم في التّأليف شريطة الصواب، حيث يمكن للكلمة أن يتغير موقعها في الجملة مع محافظتها على معناها النحوي الذي وضعت له في الأصل، مثلما دلّ عليه عبد القاهر الجرجاني- في بيانه لأنواع التقديم والتأخير مثلما ذكرنا- مؤكداً أن الاختلاف في المواقع الإعرابية لا بد له من عدم المساس بالوظيفة والمعنى للعنصر اللغوي الذي تم تغيير موقعه .

يقول الأستاذ "صالح بلعيد" مفسراً هذا التميز للغة بالقول: "إن النظام اللغوي للعربية بطبيعته أن يحافظ على رتب أجزاء الكلام، وبالإمكان أن تتغير مكونات الجملة تقدماً وتأخيراً حين يسمح اللغوي وحسب السياق الكلامي الذي يفرض ذلك المقام"²

وهذا تأكيد منه أنّ النحويين العرب في وضعهم للأحكام النحوية التي تتيح مخالفة الترتيب يعتمدون على مقصدية المتكلم بالدرجة الأولى ، حيث بها يتم الوجوب أو الجواز وفق ما يفرضه السياق اللغوي لطبيعة الجملة العربية ، وهو الأمر الذي جعلهم يحصرون حالات مخالفة الترتيب للنظام الأصلي حسب مقصدية المتكلم في ثلاث هي:

أ- وجوب تقدم المبتدأ على الخبر

ب- وجوب تأخر المبتدأ على الخبر

ج- جواز الأمرين معا إما بالتقديم أو بالتأخير

110:

² - صالح بلعيد، التراكيب النحوية وسياقاتها عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون،

1994 : 173

وفيما يلي سنعرض كل حالة على حدة لنبين من خلالها مدى ارتباطها بمقصديّة المتكلم وأبعاد ذلك:

*** الحالة الأولى: وجوب تقدم المبتدأ على الخبر:**

أشرنا فيما مضى إلى أنّ بين السياق والرتبة والأحكام النحوية علاقة وطيدة توحيدها السلامة اللغوية والصواب في التأليف. وعليه، فإنّ الذي أوجب البدء بالمبتدأ أنه المعروف لدى المخاطب والمحكوم عليه والمخبر عنه فاستحق بذلك تقدمه رتبة ومعنى، لأنه مرتبط بالصورة الموجودة في الذهن لدى المتكلم فيعكسها اللفظ المنطوق به. حيث كانت المعرفة والنكرة وكذا العامل في الرفع مسائل متّخذة لبناء الأحكام التي توجب الابتداء بالمبتدأ من حيث وجوب تقدمه لا تأخره، وإن كان البدء به هو أصل الكلام.

ولكن بالنظر إلى طبيعة الأشكال التي يرد عليها المبتدأ نجد النحويين قد فصلوا الأمر وحدّدوا جيدا العناصر اللغوية التي تستوجب الصدارة في الكلام، حيث من الخطأ أن يكون المبتدأ غير ذلك، لأن في ذلك فسادا للمعنى، ومن هذه الحالات التي يستحق بها المبتدأ الصدارة ما يلي:

*** أن يكون من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام¹: كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وما التعجبية وكم الخبرية، والأسماء التي تستحق الصدارة ثمانية هي " ما التعجبية، من الاستفهامية، من الشرطية، كم الخبرية، ضمير الشأن، المقترن بلام الابتداء، الموصول الذي في خبره الفاء، المضاف إلى ماله حق الصدارة².**

*** أن يكون معرفة أو أن يشترك مع الخبر في التعريف أو التأكيد فيتوجب تقديمه، وقد بيّنا مدى اهتمام النحويين بقضية التعريف والتأكيد لما تتركه من أثر على المقدم والمؤخر، لأن**

4 : 128:

1 : 64 :

1 - سيبويه، الكتاب، ج2 : 127:

31:

2 - علي أبو المكارم، الجملة الاسمية مؤسسة المختار، القاهرة، ط1 2007/ 1428 : 53:

أصل الكلام يوجب البدء. بالإضافة إلى التحرز من الالتباس الذي قد يقع بين المبتدأ والخبر، إذا وقع تساوي بينهما في الدرجة من جهة التعريف والتكثير، مما يصعب التمييز بينهما. ويوضح سيبويه كيفية حل الإشكال بقوله: "وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدأ بالأعرف وهو أصل الكلام"¹، وهو مذهب المبرد والجرجاني أيضا حيث نجدهما سارا على حذو سيبويه، والسبب في ذلك راجع إلى كون العرب القدامى كانت تأخذ بعين الاعتبار حال المخاطب من حيث معرفته وجهله للأخبار، إذ يفضلته يتم توجيه الأحكام واتخاذ كل عنصر في الجملة موقعه الصحيح لها سواء بالتقدم أو التأخر. وكمثال على ذلك نسوق الجملة الآتية بغية التوضيح: محمد صديقي وصديقي محمد

ففي هذين المثالين المقدم هو المبتدأ والمؤخر هو الخبر، وبين الجملتين خلاف من جهة المعنى. ففي قولنا: (محمد صديقي) "محمد" معروف لدى السامع ولكن صداقته غير معروفة، في حين الجملة الثانية تحيل على أن "صديقي" هو المعروف لدى السامع، لكن هوية الصديق غير معروفة لدى السامع.²

لذلك، فإنّ الابتداء هنا قد حلّ الإشكال وأجاب وأخبر عن الطرف المجهول لدى المخاطب.

* وجود ضمير في الخبر يعود على المبتدأ، فقد أشرنا سابقا إلى أن الخبر يرد مفردا كما يرد جملة، وفي حالة وروده جملة لابد له من ضمير متصل بالمبتدأ وعائد إليه من ذلك: زيد أخوه منطلق، فزيد مرفوع بالابتداء، والجملة بعده خبر عنه، وهي مركبة من مبتدأ وخبر، فالمبتدأ (أخوه) والخبر (منطلق)، والهاء عائدة على زيد أيضا.³ وقد أولى النحويون مسألة وجود الضمير في الجملة الواقعة خبرا اهتماما كبيرا لما في ذلك من أثر على الإخلال بالمعنى أو توضيحه. فوجود الضمير أو عدم وجوده إنما هو مرتبط بحسن التأليف لدى البلاغيين. وعليه، فإن الأمثلة التي ساقها "أبو علي الفارسي" في كتابه (الإيضاح) تتجلى

31:

127: 4 222: 3

1 - سيبويه، الكتاب، ج1: 328:

2 - علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص: 54

3 ابن جني، اللمع في العربية، ص: 20

: تجليات إستراتيجية التقديم والتأخير في الجملة العمدية :

في قوله: " عبد الله ضارب، وبكر ذاهب، وعمرو كريم، وهند حسنة. ففي هذه الأسماء الجارية على الفعل { نحو: ضارب وذاهب} والصفات المشبهة بها ضمير يعود على المبتدأ، وذلك الضمير مرتفع بأنه فاعل"¹

وقوله هذا دليل على أن كل ما من شأنه أن يحل محل الفعل ويقوم بعمله بوروده جملة فعلية كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، لا بد له من ضمير يعود على المبتدأ الذي قبله. وإلا اختل المعنى لاختلال التأليف والنظم. لذلك نجد عبد القاهر الجرجاني يؤكد دوماً أن مرد الفصاحة والبلاغة للمتكلم إنما تعود إلى نظمه وترتيب الكلام فيه حسب ترتيبها في النفس،" فاللفظ تبع للمعنى في النظم"². والنظم كذلك، يراعى فيه مبدأ الاستحقاق في الرتبة وتقدم إحداها على الأخرى وفق منطق لغوي، حيث لا يمكن أن يتقدم العائد قبل عائده، لأن ذلك مخل بفصاحة وبلاغة الكلام من جهة التأليف، وهو الأمر الذي أكد عليه البلاغيون في وضعهم لشروط فصاحة الكلام لفظاً ومعنى. ومن منطلق هذا الترتيب الذي ألح عليه النحويون لأنه يحكم نظام اللغة وينظمها، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار العلاقات القائمة بين وحدات التركيب والتي يمكن حصرها في النقاط الآتية:

أ- علاقة المحكوم عليه بالحكم، ومقتضى الأصل هنا هو تقدم المحكوم عليه وتأخر الحكم أي تقدم المبتدأ على خبره

ب- علاقة العامل بالمعمول، ومقتضى الأصل كذلك هو تقدم العامل على معموله

ج- علاقة العناصر اللغوية من حيث تعريفها وتنكيرها، وأصل الكلام هو تقدم المعرفة على النكرة لأنه الأعرف لدى المخاطب

د- علاقة العائد بعائده، وهذا أمر ضروري جداً لضمان سلامة التركيب في تأليفه وحفاظاً على المعنى والسياق، وإلا فسد نظام التركيب.

¹ - أبو علي الفارسي، الإيضاح، ص: 90

² - 55 :

ومن خلال هذه النقاط التي حددناها نقول: إن وراء كل ترتيب لعنصر من عناصر الكلام ترتيباً معيناً يستلزمه السياق والترتبة والمعنى، كما أن المعنى يتشكل في الجملة من خلال عاملين مهمين هما:

أ* معاني الألفاظ التي تتكون منها الجملة

ب* الترتيب المحدد الذي تنتظم فيه هذه الألفاظ

ومفاد القول هنا، إن قضية الترتيب ووجوب التقدم عبارة عن مسألة سياقية، يراعى فيها علم المخاطب ومدى إدراكه للمقصود جهة كل من المبتدأ والخبر، حيث له الفضل في تحديد الرتب حسب معرفته للعنصر المقدم.

وعليه، يتخذ الترتيب لدى النحويين بعداً تداولياً في البنية التركيبية والغاية التواصلية، لأنه كما أوضح الفيلسوف المغربي "طه عبد الرحمن" أن من القواعد التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار جهة الجمل التي تحمل أخباراً كما هو الحال بالنسبة للجملة الاسمية هي: "لترتب كلامك"¹، لأن المسألة لا تقف عند حدود أيهما أولى وأسبق من حيث الرتبة فقط، بل تتعداه إلى الوضع التخاطبي والمقامات التي تستوجب تحقيق الإفادة والتبليغ ووضوح الغاية. وقصد المتكلم مهم جداً في تراثنا النحوي العربي، لما له من صلة بالمقاصد التبليغية.

* الحالة الثانية: وجوب تقدم الخبر وتأخير المبتدأ:

إنه مقابل ما يوجب التزام الترتيب بالبداية بما هو أصل الكلام، هناك حالات أخرى كذلك تستدعي وجوب تقدم الخبر على مبتدئه، وذلك راجع أيضاً إلى عدة اعتبارات منها: السياق، وطبيعة كل من المبتدأ والخبر من حيث التعريف والتكثير.

ومن الحالات التي يتقدم فيها الخبر على المبتدأ وجوبا من خلال حصر النحويين لها ما يلي:

- **كون الخبر له حق الصدارة في الكلام**، مع أن رتبته الأصلية التأخر لا التقدم، ومع ذلك فقد تستدعي بعض السياقات وجوب تقدمه من ذلك: أسماء الاستفهام نحو قولك: "كيف أنت وأين زيد وما أشبههما مما يستفهم به من الأسماء . ف" أنت" و" زيد" مرتفعان بالابتداء، وكيف وأنت خبران. فالمعنى في كيف أنت على أي حال أنت، وفي " أين زيد" في أي مكان، ولكن الاستفهام الذي صار فيهما جعل لهما صدر الكلام وهو في الحقيقة الشيء المستفهم عنه"¹ . وهذه الحالة تستدعي البدء بالخبر لا تأخيره لأمن اللبس.

- **مجيء المبتدأ نكرة والخبر معرفة**، والقاعدة تقول: لا يجوز الابتداء بالنكرة، ففي هذه الحالة يتوجب تقديم الخبر على المبتدأ لضرورة سياقية، لأن كون " خبر المبتدأ نكرة أو معرفة فإن الإخبار بها مختلف المعنى، فمعنى الخبرين يختلف باختلاف المعرفة والنكرة."²

لذلك ركز النحويون على التعريف والتتكير وما يترتب عليهما، وحقيقة الأمر أن الاستفهام قد خصّ الخبر، لذلك تم تقديمه لا تأخيره على غير العادة.

- **إذا كان الخبر محصورا في المبتدأ**: من ذلك: إنما في الدار زيد وما في الدار إلا زيد.

في الدار: خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر

وكل حالة تستلزم حصر الخبر في المبتدأ لابدّ من تقدم الخبر على مبتدئه وإلا حدث لبس من جهة المعنى.

¹ - 61-60:

² - ينظر ابن الأثير نجم الدين، جواهر الكنز: تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي البراعة، تحقيق:

منشأة المعارف، الإسكندرية، ص: 277

- إذا كان في المبتدأ ضمير متصل يعود على الخبر: ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَهُرَّ أَجْرُهُ﴾¹، فلو تم تقديم المبتدأ بالقول: أجره له، لعاد الضمير على صاحب الأجر وهو الله لا على المأجور وهو العبد، وهو مؤخر لفظاً ورتبة وذلك لا يجوز عند النحويين، حيث توجب حالات كهذه تقديم الخبر على المبتدأ لما لها من علاقة بالإفصاح عن المراد في المعنى مما جعل البلاغيين يعدونها ضمن شروط فصاحة الكلام.

- مجيء الخبر مبتدأ معنى إذا وقع جملة أو شبه جملة: فقد يجيء الخبر ظرفاً إما ظرف زمان أو مكان، والشائع في التراث النحوي أن يقع الخبر فيها ظرفاً أو جاراً ومجروراً في الحالات الآتية:²

- إذا كان تقديم الخبر مصححاً للابتداء بالنكرة، وذلك إذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرف أو جار ومجرور، ولا مسوغ للابتداء بالنكرة إلا تقدم الخبر عليه، نحو: عندي كتاب وفي بيتنا رجل

- إذا كان الخبر ظرفاً يفيد الإشارة، نحو: ثم زيد، وهنا عمرو قياساً على سائر الإشارات

- إذا كان الكلام يفهم منه مع تقديم الخبر ما لا يفهم منه مع التأخير، نحو: الله درك ، إذ يفيد تقديم الخبر في هذا الموضع التعجب، ولو تأخر ما أفاد هذا المعنى

- إذا كان مسنداً إلى ما أقترن بفاء الجزاء ، نحو: أما في الدار فزيد

ففي هذه الحالات، لا بدّ فيها من تقدم الخبر على مبتدئه، وإلاّ فسد المعنى، الذي هو أصل الإعراب وفرعه، وخرجت دلالة الجملة والترتيب إلى معنى آخر غير الذي أريد له أن يكون.

1 - سورة البقرة، الآية:112

2 - لة الاسمية، ص57

ومن الثابت نحويًا أنّ القول بإمكان تقدم الخبر على المبتدأ هو رأي جمهرة البصريين أما الكوفيون ومن معهم، فقد رأوا وجوب التزام الترتيب بين المبتدأ والخبر، بمعنى تقدم المبتدأ في كل الأحوال¹. وغايتنا من خلال بحثنا ليس تسليط الضوء على الفوارق في الآراء، بل ما يترتب عليه من معان جهة الأحكام النحوية سواء في حالة التزام الترتيب الأصلي أو في مخالفته. لأنّ هذا من شأنه أن يعطي أبعادًا مختلفة في أوجه استعمال القاعدة الأصلية والتصرف فيها.

* الحالة الثالثة: جواز التقديم أو التأخير بين المبتدأ والخبر:

إنّ ترتيب عناصر الجملة الاسمية إنما يكون لدواعٍ سياقية هي أصل الكلام وما ينبغي أن يكون عليه، ومخالفة ذلك الترتيب بتحويل الأصل إلى فرع عن طريق تقديم عنصر وتأخير آخر إنما يعود أيضًا إلى دواعٍ سياقية تستوجب إمّا التقديم وإمّا التأخير مثلما أوردنا باعتبار قصد المتكلم وحال المخاطب ومعرفته.

وهناك حالات أخرى غير هذين تجيز التقديم والتأخير حسب إرادة المتكلم لأنه منتج الخطاب، وهذه الحالات يمكن حصرها فيما يلي:

- مجيء كل من المبتدأ والخبر معرفتين، وفي هذه الحالة يكون الخيار للمتكلم في الابتداء والإخبار بما يشاء من ذلك: زيد أخوك وأخوك زيد²

فالمثال الأول: زيد المبتدأ وأخوك الخبر، أمّل المثال الثاني: فإن أخوك هو المبتدأ وزيد الخبر

- جواز تقديم خبر المبتدأ عليه لما يكون فيه نية في التأخير من قبل المتكلم من ذلك: قائم زيد وخلفك بكر، والتقدير: زيد قائم وبكر خلفك

1 - 52 :

2 - ابن جنّي، اللّمع في العربيّة، ص: 29

حيث تمّ تقديم الخبرين هنا للالتساع وفيهما ضمير، والنية فيهما هي التأخير¹. غير أنّ الخليل يستقبح قول: قائم زيد، وذلك إذا لم يجعل المتكلم قائماً مقدّماً مبنيًا على الابتداء²، شرط عدم وجود لبس من جهة المعنى.

وواقع الأمر أنّ هذا الاختلاف مرده إلى إرادة المتكلم في إدارة الألفاظ وإعطائها مواقعها كما يراها هو حسب نيته في التقديم والتأخير الذي يعزى أساساً إلى أمر المقدّم أو المؤخّر بالنسبة إلى أهميته وارتباطه بالمقصود.

- كون الخبر هو المبتدأ في المعنى³.

- جواز التقديم والتأخير في كل حالة لا تضر بالمعنى وتحفظ الإعراب، يقول المبرد موضحاً: "إنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضحاً عن المعنى، نحو ضرب زيداً عمرو، لأنك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول"⁴

ومع هذه الأحكام التي ذكرناها بشأن التزام الترتيب أو مخالفته، فإنّ مذهب سيبويه في اعتماد التقديم والتأخير في كلام العرب، أنّ العرب تقدّم وتؤخّر للعناية والاهتمام بأمر المقدم قائلاً: "كأنهم إنّما يقدمون الذي بيانه أهم، وهم ببيانهم أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم"⁵، خصوصاً وأنّ العرب حريصة كل الحرص على بيان معانيها، أو أنها تلجأ إلى إفادة المخاطب التنبيه في قوله: "فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيد ضربته، فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع منطلق) إذا قلت: عبد الله منطلق فهو في موضع هذا الذي بُني على الأول، وارتفع به، فإنما قلت عبد الله فنسبته (فنبهته) له، ثم بنيت عليه الفعل ورفعت بالابتداء"⁶

¹ -32:

² - سيبويه، الكتاب، ج2، 127:

³ - 127: 4

⁴ - صدر نفسه 3 : 95

⁵ - سيبويه، الكتاب، ج1، 34:

⁶ - نفسه 81 :

وهذه إشارات بلاغية منه إلى ما يحدثه التقديم والتأخير في الكلام وهو من قصد المتكلم. أما بقية النحويين فنجدهم يركزون أكثر على صحة الكلام وكل ما يؤدي بالتقديم والتأخير إلى ذلك الصواب، ولا يعينهم في المسألة كلها غير سلامة اللغة والتركيب ما عدا عبد القاهر الجرجاني الذي سنتناوله في عنصر لاحق.

هذا فيما يتعلق بالنحويين واعتمادهم على التقديم والتأخير كإستراتيجية قوامها الحفاظ على الرتبة الأصلية لكل عنصر داخل التركيب اللغوي جاعلين من مخالفة الرتبة أمرا جائزا تارة وواجبا أخرى ضمن حدود سياقية أساسها عدم الخروج عن المعنى الأصلي. ولربما لو لم يكن هناك نظام أصلي قاعدي يحكم الخطاب وهو الأصل لما كان هناك عدول عن هذا النظام وهو الفرع ، لأن ذلك يحتاج إلى كفاءة لغوية وأخرى تداولية.

ثانيا: التقديم والتأخير من منظور البلاغيين:

لم يكن البلاغيون بمنأى عن الاهتمام بمسألة الترتيب وإعادة الترتيب لعناصر الجملة، لما يترتب عنها من معانٍ تبليغية ومقاصد ذات علاقة بمقامات التواصل وسياقات الذكر المختلفة، وذلك بالنظر إلى مدى توافق اعتماد الترتيب كإستراتيجية خطابية لتحقيق الأهداف أو اعتماده كإستراتيجية مخالفة للترتيب لتحقيق أهداف تواصلية تتناسب ومقامات الذكر ومقاصد المخاطبين وكذا حالات المخاطبين. غير أننا سنسلط الضوء على الجملة الاسمية فقط، لأهمية كل من المبتدأ والخبر في الدرس البلاغي.

أ- اعتماد الرتبة في الجملة الاسمية:

إن غاية البلاغيين ومبدأهم بخصوص الترتيب وإعادة الترتيب من حيث هما إستراتيجية تخاطبية تحقق مقاصد المخاطب وغاياته التواصلية، تكمن في الانطلاق من الرتبة المحفوظة ثم إعادة الترتيب من حيث هو قاعدة أساسية من قواعد التحويل في البنى التركيبية بتحويل الجمل الأصول إلى فروع متولدة مع مراعاة السياق والمقام الذي يُنتج فيه

الخطاب ، وذلك تطبيقاً لمبدأ البلاغيين ومقولتهم الشهيرة " لكل مقام مقال". وقد انطلق البلاغيون في الكشف عن مزايا العدول عن الأصل من الرتبة نفسها للوصول إلى المعاني الدقيقة والخفية من عدم حفظ الرتبة.

حيث إن الكثير من البلاغيين وقفوا عند جودة التأليف والسبك والنظم الذي يحكم الكلام، وكذا حسن الابتداء الذي يجعل المتلقي منتبهاً ويجلبه لتتبع الأخبار، فمن شروط البلاغة أن يكون المعنى مفهوماً واللفظ مقبولاً¹، لأن مدار اهتمام البلاغيين هو انطلاقتهم من المتكلم وقصده من كلامه، وكذا الشروط التي ينبغي أن يتحلى بها ليكون بليغاً.

" إذ المتكلم أساس فهم المعنى وتحديد الدلالات ومقاصدها"²، لأنه منتج الخطاب وصاحب المقصد فيه أيضاً، ولكي يتم له قصده بنجاح لا بد من مراعاته لشروط الخطاب من جهة التبليغ ، وذلك بالتوفيق بين اللفظ ومعناه. فالكلام عند البلاغيين لا يستحق اسم البلاغة حتى يسابق المعنى اللفظ واللفظ المعنى .

و إلى ذلك أشار الجاحظ بقوله: " فلا يكون لفظه إلى السمع أسبق من المعنى إلى القلب"³، وهو تأكيد منه على ضرورة التوافق والتلاؤم بين المعنى واللفظ و بين اللفظ والمعنى.

ومن يقرأ مؤلفات البلاغيين بدءاً من الجاحظ وصولاً إلى عبد القاهر الجرجاني سيتنبه إلى أنهم مهتمون بالبحث عن القواعد والقوانين التي تتيح الجودة والحسن في الكلام شعره ونثره، وجودة الكلام عندهم إنما تعود إلى حسن التأليف فيه وإلى قوة سبكه ونظمه لفظاً ومعنى⁴. أي إلى مراعاة قوانين النحو الصحيحة التي بفضلها يتم للمتكلم فصاحته وبلاغته. وبلاغته. فالفصيح من الكلام متوقف على مدى التمكن من الخطأ والصواب اتجاه اللفظ والمعنى واتجاه تأليف العبارة مجرى العرف العربي لها. وهذا العرف يتجلى في تتبع قوانين

1 - أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص:35

2 - ينظر باديس لهويمل، التداولية والبلاغة العربية، : 166

3 - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1 : 115

4 - ينظر ابن رشيق القيرواني، العمدة في صناعة الشعر ونقده، ج1 : 108

وما بعدها والمبرد، البلاغة ، : 81/80

النحو المضبوطة بوضع الألفاظ مواضعها التي وضعت لها أصلاً. وقد ذهب "ابن سنان الخفاجي" (466هـ) في كتابه (سر الفصاحة) إلى بيان أن من التناسب حمل اللفظ على اللفظ في الترتيب ليكون ما يرجع إلى المقدم مقدماً وإلى المؤخر مؤخراً.¹ فذلك ضروري جداً لأنه يعد ضمن حدود فصاحة الكلام بل شرط من شروطه. فمدار اهتمام البلاغيين هو حسن الصنعة التي تعود إلى تتبّع الدقة في اللفظ والمعنى، والدقة في وضع كل لفظ مكانه المناسب، حيث ينبغي لكل لفظ أن يتخذ موقعه من الإعراب حتى يتمّ الإفصاح عن المراد. فالنحو أساس البلاغة ومنطلقها، كما أن البلاغة لا تظهر مزيتها إلا من خلال قوانين النحو.

ولعلّ من أكثر البلاغيين الذين شدوا النظر إليها وأولوها اهتماماً أكبر هو عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز)، حيث عالج الموضوعات النحوية من وجهة معنوية وموضوعات بلاغية من وجهة نحوية معنوية مردها إلى سياقات التراكيب اللغوية المختلفة. حيث نجده - تقريباً في كل صفحة من كتابه - يردد القول بأن مدار النظم وسره يكمن في توخي معاني النحو وأحكامه، مبيناً أن صحة التراكيب وفصاحتها مرجعها إلى كيفية نظم الكلم من جهة، والوقوف على أحكام النحو ومعانيه من جهة أخرى.²

وهذا شبيه بعمل النحويين في اعتمادهم على دراسة الخطاب من حيث هو بنية يحكمها نظام مخصّص، يعود إلى قوانين النحو المضبوطة. وهذا يعني أن عمل البلاغيين وحرصهم على تتبّع قوانين الخطاب من حيث حسن التأليف وجودة الرصف والسبك والنظم، إنّما هو قوانين الخطاب النحوية التي تم بيانها لدى النحويين. فالرتبة، كذلك مهمة في نظر البلاغيين واعتمادها موقوف ومرهون بمدى بلاغة المتكلم وإفصاحه عن مراده. لأنّ ما يُبقي جسر التواصل بين طرفي الخطاب هو " فهم المقصود"، لذلك يقول الجاحظ بأن البلاغة " هي كل من أفهمك حاجته"³

- 1 193:

- 2 ينظر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 4 452:

- 3 الجاحظ، البيان والتبيين، ج 1 113:

وهذا يعني أن عدم الفهم = انعدام البلاغة والتبليغ، وقد وقفنا فيما مضى على وظائف الخطاب ، والتي إحداها " الوظيفة الافهامية"، حيث تحافظ على إبقاء التواصل بين أطراف الخطاب وهي محور اهتمام البلاغيين. والمقصود بمقولة الجاحظ أنه ما لم يكن هناك عيب في الإعراب تكون فيه بلاغة وتبليغ عن المراد، لذلك نجد " ابن قتيبة" متطرقا إلى هذه المسألة من خلال كتابه (الشعر والشعراء) مبينا أن توخي الإعراب يؤدي إلى فصاحة المتكلم وبلاغته.¹ ففي الإعراب إبانة عن المعاني وتوخيها من قبل المتكلم هو ما يضمن له الإفصاح عن مقاصده. كما أن وعي المتكلم وتطبيقه لقوانين النحو أمر لا بد منه لضمان فهم المقاصد وتحقيق المراد. وهاهنا الجرجاني يوضح الأمر و يبين أهميته بالقول: " إن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها"²

وقوله هذا لا يعني وضع العلامات الإعرابية فقط، إذ للفظ الواحد داخل التركيب عدة وظائف نحوية ، دلالية وبلاغية مثلما أوضحناه سلفا. لذا ، من اللازم تتبع قوانين النحو التي هي معيار سلامة التركيب. وأحد هذه المعايير هو احترام ترتيب عناصر الكلم وعدم الاستهانة بمبدأ الإفادة والمعنى. لأنه شرط ضروري لإبقاء التواصل بين المخاطب والمخاطب.

" فالكلام ألفاظ تشتمل على معان تدل عليها ويعبر عنها، فيحتاج صاحب البلاغة إلى إصابة المعنى كحاجته إلى تحسين اللفظ، لأن المدار على بعد إصابة المعنى، ولأن المعاني تحل من الكلام محل الأبدان والألفاظ تجري معها مجرى الكسوة ومرتبة إحداها على الأخرى معروفة".³ والدال على هذا قول "ابن سنان الخفاجي" الذي يعلل سر الفصاحة بردها إلى الإعراب من حيث الألفاظ المؤلفة من خلال قوله: " فمن وضع الألفاظ موضعها ألا يكون في الكلام تقديم وتأخير حتى يؤدي ذلك إلى فساد معناه وإعرابه في بعض المواضع أو سلوك الضرورات"⁴ ، مستدلا بقول الفرزدق:

1 - ابن قتيبة، الشعر والشعراء 1 : 99 وما بعدها

2 - : 28

3- أبو هلال العسكري، الصناعتين،ص:36

4 - : 111

وما مثله في الناس إلا مملكا* أبو أمه حيُّ أبوه يقاربه

ففي هذا البيت من التقديم والتأخير ما قد أحال معناه وأفسد إعرابه، لأن مقصوده : وما مثله في الناس حتى يقاربه إلا مملكا أبو أمه وأبوه ، يعني هشاما لأن أبا أمه أبو الممدوح.¹ وعليه، فإن توخي الترتيب في الكلام من شأنه أن يضمن قوة السبك وجودة التأليف. ومن ثمة ضمان القول بأن هذا متكلم بليغ أو هذا كلام بليغ. ومن هذا المنطلق أيضا كان الجرجاني يردد بأن مكنم البلاغة حسن النظم.

وخلاصة القول نوجزها من خلال المعادلة التي توصلنا إليها وهي أن: مبدأ الرتبة عند النحويين = فكرة النظم عند البلاغيين ← مما يستلزم أن تكون الفصاحة والبلاغة من جهة المتكلم ومن جهة الكلام. مما يعني أن توخي النظم هو بمثابة قانون بلاغي ينبغي اتّباعه، وهذا يفسر وجود التقاطع الكبير بين النحويين والبلاغيين بشأن الاحتفاظ بالرتبة الأصلية لعناصر الكلم وما يترتب عليه من معانٍ تبليغية.

ب- العدول عن الترتيب في الجملة الاسمية:

إنّ وضع الألفاظ مواضعها والتمكن من وضعها الوضع الصحيح لها لدليل على بلاغة المتكلم، كما أن العدول عن الترتيب الأصلي يعد في نظر البلاغيين مزية وقمة البلاغة، لأن هذه المعرفة لا تتسنى لأي كان وإنما لمن هو على علم ودراية بقوانين النحو الصائبة. لذلك عدت في إحدى مفاهيمها وربطت بمعرفة مواضع التقديم من التأخير ويمكن تبين ذلك في كتب العديد من البلاغيين الذين أشاروا إلى علاقة بلاغة المتكلم بتقديم عناصر الكلم أو تأخيرها ضمن سياقات تركيبية مختلفة.

فمع أنّهم أكدوا على تتبع قوانين النحو إلى أنهم يرون العدول عنها في أحيان كثيرة مزية، لأن التقديم والتأخير باب بلاغي ينبئ عن معان جديدة ذات صلة بقدرة المتكلم عن التعبير

عما يريد. وإذا كنا قد أشرنا فيما مضى - العنصر السابق - إلى أن النحويين قد بينوا أن التقديم والتأخير يصلح ما لم يفسد الإعراب معناه. في حين جعله البلاغيون أمرا مستحبا إذا اقتضاه المقام وتطلبه الحال، " إذ لكل مقام مقال".

فقد أشار "ابن قتيبة" وبين في معرض حديثه عن الآداب التي ينبغي أن يتحلى بها الكتاب كيف أن قانون إعادة الترتيب أمر مستحب عندما يراعى فيها المقام والسياق قائلا: "ونستحب له - إن استطاع أن يعدل بكلامه عن الجهة التي تلزمه مستثقل الإعراب ليسلم من اللحن وقباحة التعكير...".¹ ونجد " قدامى بن جعفر" في حديثه عن تأليف العبارة مشيرا إلى التقديم والتأخير كظاهرة لغوية، مبينا أنها واردة في القرآن الكريم بكثرة لمن أراد أن يعرفه ويتدبر أمره، مستشهدا بقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى﴾²، غير أنه لم يقف وراء أسباب قلب مواضع الألفاظ في هذه الآية.³

وفي موضع آخر أشار "ابن قتيبة" إلى التقديم والتأخير دون أن يقف على دقائقه وأساره حينما ذكر أقسام الشعر وحصرها في أربعة مبينا أن مجيء الشعر متأخر لفظا ومعنى هو أحد هذه الأقسام.⁴ كما أشار "ابن المدبر" من خلال (الرسالة العذراء) إلى أهمية التقديم والتأخير في تحسين الكلام وتجويده أو جعله هجينا رديئا، حين قال: " اعلم أن الألفاظ في غير أماكنها والقصد بها في غير مغانها كترقيق الثوب إذا لم تنتشابه رقاعه، ولم تتقارب أجزاءه خرج عن حدة الجدة وتغير حسنه"⁵، وهي إشارة منه إلى النظم الصحيح لعناصر الكلم التي تعطي الصورة الحسن والسبك الجيد. لذلك يرى "ابن سنان الخفاجي" أن وضع الألفاظ في غير مواضعها الصحيحة لها من تقديم أو تأخير من دون معرفة سابقة بقوانين

1 - ابن قتيبة، أدب الكاتب، تحقيق وتعليق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت 17:

2 - سورة طه، الآية: 129

3 - دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1416/ 1995: 126/125:

4 - ينظر ابن قتيبة، الشعر والشعراء 1: 65 وما بعدها

5 - 184:

النحو يفسد المعنى والإعراب معاً، ويجعل الكلام غير فصيحاً.¹ وعليه، فإن حسن الكلام عنده لا بد من توخي الأحكام التي أوردها النحويون، ففصاحة الكلام عامة عند البلاغيين مرهونة بمعرفة أحكام النحو وضوابطه.

غير أن البلاغيين بدءاً من الجاحظ وصولاً إلى "ابن سنان الخفاجي" نجدهم يركزون في تناولهم للتقديم والتأخير من حيث هو ظاهرة لغوية على ما يتركه من حسن الكلام أو تقبيحه، حيث ربطوا فصاحة الكلام به. فكان حديثهم عن التقديم والتأخير في شكل شذرات فقط كون اهتمامهم كان مركزاً حول الطرائق التي تتيح للكلام وللمتكلم فصاحته من خلال نظمه للكلم. ومقابل ذلك نجد عبد القاهر الجرجاني تختلف نظريته نوعاً ما عن النحويين والبلاغيين الذين سبقوه في هذا التناول، حيث اهتم سابقوه من النحويين بالاهتمام أكثر بالأحكام النحوية والشكلية المتعلقة بالسياق النحوي من جهة تعريف وتكثير كل من المبتدأ والخبر وأحقية كل منهما بالابتداء، أي كان الاهتمام منصباً أكثر على طرائق الإعراب والتأويل. وعبد القاهر الجرجاني في تناوله لثنائية المبتدأ والخبر كان أكثر حرصاً على بيان الوجه الثاني من التقديم والتأخير لهما، وهو بيان مقصدية المتكلم في توخيه الترتيب أو في مخالفته له. حيث إن بين الشكل والمعنى علاقة وطيدة- وقد بينا ذلك في الفصل السابق-، والمعنى قد يكون نحويًا أو يحمل معانٍ أخرى، لأن من طبيعة العناصر اللغوية أن تكون متعددة الوظائف داخل التركيب اللغوي نفسه.

ومن هذا المنطلق، عمد عبد القاهر الجرجاني إلى تقديم السر من وراء اعتماد الترتيب أو عدم اعتماده موضحاً ذلك بقول القائل: أ- زيد المنطلق ، ب- المنطلق زيد.²

فكل من الجملتين (أ - ب) اسميتين، والمبتدأ والخبر فيهما معرفتين، غير أن الفارق بينهما هو فارق في الدلالة، من جهة مناسبة كل منهما للموقف أو المقام الذي وردتا فيه. حيث يراد

1 - 111:

2 - 187/186:

بالأولى (زيد المنطلق) الإخبار عن زيد بأنه هو المنطلق، في حين يراد بالثانية (المنطلق زيد) الإخبار عن هوية المنطلق الذي هو زيد.

فهاتان الجملتان كل منهما قدم فيها المبتدأ والخبر حسب إرادة المتكلم وغرضه من وراء ذلك، والذي جاء متلائماً مع حال المخاطب اتجاه معرفته أو عدم معرفته لمضمون الخبر.

وعليه، فإنَّ عبد القاهر يخالف سابقه ممن جوزوا الخيار في اعتماد التقديم والتأخير في حال تساوي المبتدأ والخبر عرفاً، مبيناً أنَّ هذا الحكم خاضع لإرادة المتكلم وحده لا إلى أحكام نحوية عامة، فالمسألة عنده مرتبطة بوجهة نظر سياقية تداولية.

لذلك، وجب الاحتراز في هذه المسألة، لأنَّ تقديم أحدهما عن الآخر وهما معرفتين معا على الخيار لا يُعطي الدلالة الدقيقة والخفية. وإنَّما يُفهم من خلال البنية السطحية الظاهرة أنَّ هناك تشابهاً بينهما سواء قُدِّما أو أُخِّرا. والأمر بالنسبة لعبد القاهر ليس كذلك لوجود خلاف بينهما. يقول موضحاً دقَّة الأمر: "واعلم أنه ربما اشتبهت الصورة في بعض المسائل من هذا الباب، حتى يُظن أن المعرفتين إذا وقعتا مبتدأ وخبراً، لم يختلف المعنى فيهما بتقديم أو تأخير....، فيظن من هاهنا أن تكافؤ الاسمين في التعريف يقتضي أن لا يختلف المعنى بأن تبدأ بهذا وتنتهي بذاك، وحتى كأن الترتيب الذي يدعى بين المبتدأ والخبر وما يوضع لهما من المنزلة في التقدم والتأخر، يسقط ويرتفع إذا كان الجزآن معا معرفتين"¹

وقوله هذا تأكيد منه أنَّ مقصدية المتكلم هي المتحكمة في تقديم أو تأخير المبتدأ والخبر، إذا تساوا تعريفاً، خلافاً لما جاء ذكره وإيهامه من قبل النحويين في تجويز الاختيار للمتكلم. فكل عملية خطابية تقتضي حضور طرفي الخطاب بقوة، وهذا الحضور يبدأ بالمتكلم من زاوية إرادته، والمخاطب من زاوية معرفته أو جهله لمضمون الخبر.

وهو الأمر الذي جعله في موضع آخر يتناول تفسير الإشكال في المبتدأ والخبر في حال مجيئهما معرفتين مؤكداً في تناوله هذا أنه على المتلقي أن يدقق النظر وبمعن التدبر حتى يفهم المقصود منه جيداً، لأنّ المعاني المتوخاة من الترتيب الحاصل للمبتدأ أو الخبر إنما مردها إلى مقصدية المتكلم. يقول موضحاً: "واعلم أنه ليس من كلام يعمد واضعه فيه إلى معرفتين فيجعلهما مبتدأ وخبراً، ثم يقدم الذي هو الخبر، إلاّ أشكل الأمر عليك فيه، فلم تعلم أن المقدم خبر، حتى ترجع إلى المعنى ويحسن التدبر"¹

وليوضح ذلك استشهد بما جاء عند أبي علي الفارسي في كتابه (التذكرة) ببيت أبي تمام الطائي الذي يقول: نم وإن لم تتم كراي كراك*

حيث يرى أنه ينبغي أن يكون (كراي) خبراً مقدماً، ويكون الأصل (كراك كراي)، أي "

نم وإن لم تتم فنومك نومي²، مثله قولك "قم، وإن جلست، فقيامك قيامي" لأن هذا هو عرف الاستعمال. حيث إذا كان كذلك، فقد قُدم الخبر وهو معرفة، وهو ينوي به التأخير من حيث كان خبراً ومثال ذلك قول الشاعر:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا* بنو هنّ أبناء الرجال الأبعاد

فقد قدم خبر المبتدأ وهو معرفة، وإنما دلّ على أنه ينوي تأخير المعنى، ولولا ذلك لكانت المعرفة، إذا قُدمت، هي المبتدأ لتقدمها.

والمقصود من خلال قول عبد القاهر أنّ الرتبة أو التعريف والتكثير لوحدهما غير كافيين للحكم بالقول هذا مبتدأ وهذا خبر. وإنما المعيار في الحكم عليهما هو تتبع المعنى المقصود من وراء أي تقديم أو تأخير لهما من جهة الاستعمال.

1 -- 373 :

* أوله: شاهدي الّدمع أن ذاك كذاك

2 نفسه 374:

وعليه، فإنَّ عبد القاهر يؤكد في هذا الموضوع على الأهمية التي تعظم في هذا الضرب من الكلام، حيث لا ينحصر موضوع التقديم والتأخير في نقل الكلام في معناه من صورة إلى صورة من غير تغيير في اللفظ، أو أن تحول كلمة عن مكانها إلى مكان آخر، مما فتح مجالاً للتأويل والتفسير. وإنما الأمر في ذلك يعود إلى ما يرتسم في ذهن المتكلم من معان قبل تحويلها إلى ألفاظ منطوقة، أي إلى البنية العميقة لا السطحية، لأنَّ تقدير وتفسير الظاهر بالنسبة لعبد القاهر الجرجاني لا يحيل إلى المعاني، ولا يكون له سبيل في معرفة المقصود أيضاً. لذلك نجد عبد القاهر في تحليله وتناوله لمسألة التقديم والتأخير من حيث هي إستراتيجية خطابية يعولُّ كثيراً ويركز على البنية العميقة، لأنها المعنية بإعطاء الصورة الواضحة والدقيقة للمعاني التي يقصدها المتكلم، لأنَّ فهم المقصود من الخطاب مرتبط بمدى فهم ما يرمي إليه المتكلم.

وهذا ما توصل إليه البحث اللساني الحديث، حيث ذهب تشومسكي في تحليلاته اللغوية إلى القول بأنَّ البنية السطحية التي يتلقاها المخاطب لا تعطينا الدلالة الواضحة لما نريد الوصول إليه. لأنَّ من شأن البنية السطحية أن تخلق التباساً على المتلقي من جهة المعاني المرادة. لذلك راح يركز على البنية العميقة بدل السطحية، جاعلاً للبنية العميقة الواحدة بنيتين عميقتين أو أكثر، استطاع من خلالها أن يجسد قواعد إعادة الكتابة عن طريق التحويل الحاصل بين الجملة الأصل والجمال الفروع المتولدة عنها.¹

وموجز القول فيما قلناه هو إنَّ ما قام به عبد القاهر هو عمل جبار وجهد مضني يحسب له، حيث حلل التقديم والتأخير كإستراتيجية تخاطبية ونظر إليهما من وجهة نظر تداولية مركزاً على ما تحمله الألفاظ المقدمة والمؤخرة من معانٍ خفية لها صلة بمقصديّة المتكلم، مبيناً من خلال آرائه أن " قيمة كل عنصر لا تتعلق بسبب طبيعته أو شكله الخاص ولكن بسبب مكانه وعلاقاته ضمن المجموع"². لذلك وجب الحرص في وضع الأحكام

134:

¹ - ينظر مدني محمد، البنية العميقة بين عبد القاهر الجرجاني ونوام تشومسكي:
² - أحمد عزوز، المدارس اللسانية: مبادئه ومناهج تحليلها للأداء التواصلية، 113:

المتعلقة بالمعاني لاختلافها عن الألفاظ، لما تحمله من دلالات وأبعاد مختلفة يوجهها الاستعمال التخاطبي، لذلك يقول الجاحظ في معرض حديثه عن البيان: " ثم اعلم - حفظك الله- أن حكم المعاني خلاف حكم الألفاظ، لأن المعاني مبسوبة إلى غير غاية، وممتدة إلى غير نهاية، وأسماء المعاني مقصورة ومعدودة، محصلة محدودة"¹. ومما يدل على تلك المعاني هو الألفاظ في طريقة وضعها الوضع الصحيح الذي يتلاءم وسياق ومقام ورودها وإرادة المتكلم من جهة، " فقيمة كل امرئ ما يحسن"² وهي إشارة واضحة منه إلى أهمية الكفاءة اللغوية التي على كل متكلم اكتسابها والتمكن منها لما لها من علاقة مباشرة بالفصاحة في الكلام، والكلام الفصيح عند عبد القاهر الجرجاني قسمين، منه ما يرجع فيه المزية والحسن إلى اللفظ، ومنه ما يعود إلى النظم.³ وبينهما تداخل كبير لان اللفظ حامل للمعنى وكلاهما لا بد أن يقعا معا في نظم واحد، حيث إن فهم المعنى مرهون بلفظه الحامل له، الموضوع موضعه الصحيح من التركيب. ولذلك فقد أولى عبد القاهر الجرجاني هذه المسألة اهتماما شديدا ليبين مدى الفرق بين البدء بالاسم أو بالفعل، أي المسند إليه والمسند، حيث نجده في موضع آخر من كتابه يعرض نموذجا آخر في الفروق القائمة بين التقديم والتأخير عن طريق الاستفهام الذي يدخل تارة على الاسم وتارة على الفعل، فيختلف غرض المتكلم في اعتماد الاسم أو الفعل من أجل الاستفهام ، فالأمر كله مرتبط بالمقاصد التي ينويها المتكلم على النحو الآتي:⁴

* **أفعلت؟**، البدء بالفعل يعني الشك في الفعل نفسه، والغرض من الاستفهام هنا هو العلم بوجود الفاعل. فتفسير الشك من جهة الفعل مرده إلى التردد في وجود الفعل وانتفائه، أي أنه يجوز أن يكون قد كان، أو أن يكون لم يكن، أي تقرير بحقيقة وجود الفاعل أو انتفاؤها.

1 - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1: 76:

2 - المصدر نفسه، ص: 83

3 - ينظر عبد القاهر الجرجاني،

4 - نفسه 111:

: تجليات إستراتيجية التقديم والتأخير في الجملة العمدة :

* أنت فعلت، البدء بالاسم، يعني الشك في هوية الفاعل من هو؟، حيث يكون التردد فيه، مما يحتاج إلى جواب لهذا الشك والعلم واليقين بهوية الفاعل. فالشك هنا في الفاعل من هو؟

فالبدء بالاسم مختلف عن البدء بالفعل، لما يحدثانه من فروق في الدلالة.

لذلك، يلح عبد القاهر في تحليلاته لقضايا التقديم والتأخير كإستراتيجية خطابية على ما يتركه الترتيب أو التأخير أي المقدم والمؤخر من معان ليس من جهة الأحكام النحوية فقط، بل من جهة المعاني البلاغية التي يتقصدها المتكلم أثناء اعتماده لكل تقديم أو تأخير. وقوله هذا لا يعني إلغاء الأحكام النحوية التي تمت الإشارة إليها من قبل النحويين والحرص على اتخاذها لما لها من علاقة في استقامة الكلام وصحته، وإنما الأمر مرهون بالمعنى الذي هو فرع الإعراب، بل لا يقوم الإعراب إلا لأجل معان مقصودة. زيادة على ذلك، فإن كل مسائل التقديم والتأخير من حيث هي إستراتيجية خطابية تعكس البنية العميقة للجملة، فهي تعطي الصورة الواضحة والدقيقة لإرادة المتكلم في وضع الألفاظ وإدارتها حسب رغبته.

قبل بدء الحديث عن العناصر التي تقدم وتتوخر في الجملة الفضلة من حيث هي إستراتيجية تخاطبية تحقق للمتكلم غايات عدّة ، وجب علينا أولاً أن نقف عند مفهومها وبيان أهميتها عند النحويين، إذ إن ماهيتها تعكس أبعاد استعمالها وما تحققه من أغراض تواصلية.

* مفهوم الفضلة وأهميتها عند النحويين:

إن أصغر وحدة دالة عند اللسانيين تتمثل في الجملة، والجملة هي ما يفيد فائدة يحسن السكوت عندها، وما يحقق الفائدة هما المسند والمسند إليه اللذان بهما يتم فهم المقصود، مثلما أوردناه سابقاً. لكن يمكن لهذه الجملة أن تتوسع عن طريق قواعد تحويلية معينة، فتتحول الجملة الأصلية المبنية من مسند ومسند إليه إلى جملة فرع عن طريق الإضافة أو الزيادة. والزيادة" في الكلام، عبارة عن قاعدة من قواعد التحويل ، فهي تعرف بأنها كل ما يضاف إلى الجملة النواة من كلمات يعبر عنها النحويون بالفضلات والنتيمات أو غير ذلك ويعبر عنها البلاغيون بالقيد"¹. فلماذا هي فضلة ولم يقال عنها بأنها تتمات مع العلم أن العمدة تحمل فائدة ويحسن السكوت عنها؟ أم لأن الجملة العمدة لا يستقر لها معنى إلا بها رغم ما تحمله من فائدة؟ أم أن الأمر مجرد إضافة في الكلام ليس غير؟

وجواب ذلك، أنه يطلق عليها بالجملة الفضلة التي تتم العمدة، فرغم كونها فضلة إلا أنها ضرورية في حالات عدّة لإتمام معنى الكلام. فمهمتها تكمن في إعطاء بعض الدلالات الخاصة إما بالفعل وإما بالفاعل لأنها تقيد تمام المعنى، حيث لا يتم فهمه إلا بها لما تزيده من عناصر إضافية لفظاً ومعنى. حيث نلمس في كل زيادة وفي كل إضافة على الجملة الأصل معنى غير الذي كان عليه قبل زيادته. وجدير بالذكر والتتويه - ونحن نتحدث في

¹ - خليل أحمد عاميرة، في نحو اللغة وتراكيبها: منهج وتطبيق، عالم المعرفة، جدة، ط1، 1404هـ/1984، ص:96

سياقنا هذا عن الزيادة-، أن الزيادة" تدخل على الجملة التوليدية فعلية كانت أو اسمية، لتُحوّل معناها إلى معنى جديد غير الذي كان" ¹، وهو ما عمل "الجرجاني" على توضيحه بالقول: "وكلما زدت شيئا، وجدت المعنى قد صار غير الذي كان عليه" ²، ففي كل زيادة على عمدة الكلام إضافة من جهة المعنى، لأن المعنى يتغير مع كل زيادة لفظية.

مما يعني، أنه في الزيادة على العمدة إضافات لفظية وأخرى معنوية، وكونها فضلة لا يعني أنها مهملة أو أنها لا تعني في الجملة شيئا، بل لها قيمة كبيرة جدا حيث حُصص لها ولعناصرها مباحثا وأبوابا في كتب النحويين. لما رأوا فيها من أهمية في تحديد أو إضافة معانٍ تبليغية. يقول "فاضل صالح السامرائي" موضحا أهمية الفضلة من حيث زيادتها في التركيب عند النحويين: "ليس المقصود بالفضلة عند النحاة أنها يجوز الاستغناء عنها من حيث المعنى، كما أنه ليس المقصود بأنها يجوز حذفها متى شئنا، فإن الفضلة يتوقف عليها الكلام" ³. لذا، فإن الجملة الفضلة تحتل عند اللسانيين الوظيفيين مكانة خاصة، حيث قد ترد للجملة الواحدة أكثر من فضلة، حينها " يكون ترتيب الفضلات وفقا لدرجة ارتباطها وتقييدها، فهي ترتيب من الأقل تقييدا إلى الأكثر تقييدا، نحو: ضرب زيد عمرا ضربا شديدا تأديبا له" ⁴

ولذا، ينظر الدارسون للفضلة وفق ما تحققه من فائدة في الكلام شأنها في ذلك شأن العمدة. لذلك، فهي تتخذ صورا عدة وعناصر متنوعة، منها العناصر المنصوبة ومنها المرفوعة ومنها النواتج . وهذه الأخيرة هي الجديرة باسم الفضلة، لأنها تتبع الاسم في

¹ - عائشة قاسم السماخي، البنية العميقة ومكانتها لدى عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز، جامعة جازان، المملكة العربية السعودية، ص: 437

² - الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 534

³ - فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج1، ص: 14

⁴ - ينظر أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، دار الأمان، الرباط، المغرب، 2001، ص: 245

الجملة إعراباً رفعا ونصبا وجرا ونوعا وعددا، وهي ما يطلق عليه النحاة باسم التوابع كالنعت، والعطف والبدل والتوكيد.¹ ولكل عنصر من هذه العناصر موقعا ووظيفة ودلالة إضافية ذات معنى معين من قبل المتكلم.

لذلك، مثلما خُصَّت الجملة العمدة بمسائل الترتيب وإعادة الترتيب في عناصرها المكونة لها وفق مقتضيات الأحوال وإرادة المتكلم والسياق ومعرفة المخاطب بالخبر، فإنَّ الجملة الفضلة كذلك كان لها الحظ الوافر بالدراسة والاهتمام لما لها من صلة مباشرة بالمعنى العام للجملة الأصل، حيث تقيد معناها وتزيدها دلالة وبيانا ووضوحا لمقصد المتكلم ومراده.

غير أن الذي يقرأ كتب النحويين خصوصا القدماء منهم ، سيلحظ مدى الاهتمام والتركيز على عمدة الكلام المكونة من المسند والمسند إليه وحرصهم على العلاقة الاسنادية وأهمية كل عنصر بالنسبة للثاني وما يحققانه من فائدة تامة يحسن السكوت عندها.

وعليه، فإننا نتساءل لماذا يتم اعتماد الفضلة في الكلام والاهتمام بها ما دام الخطاب المفيد- عند النحويين- مبني على عنصرين كافيين لتحقيق الفائدة مثلما أوضح ذلك سيبويه وتبعه المبرد وغيره. إذ بفضلهما تتم الفائدة للمخاطب وتحصل الغاية والمقصد المراد للمخاطب؟ وعلى أي أساس يتم إضافة بعض العناصر في الفضلة دون غيرها؟ وما الذي يحكم اختيارها بالنسبة للمتكلم ولماذا هذا الاختيار؟

هذه تساؤلات أجيب عنها في مؤلفات النحويين وكذا البلاغيين من خلال تخصيص بعض الأبواب المستقلة لها، مثلما هو الحال بالنسبة للمفعول به والحال والتمييز، وجاءت بقية العناصر الأخرى متفرقة في ثنايا الكتب. حيث أثبت النحويون من خلالها أن مقاصد

¹ - ينظر سليمان فياض، النحو العصري، مركز الأهرام، القاهرة، مصر، ط1، 1995، ص:117

الخطاب قد تكون مطلقة وقد تكون مقيدة المعنى لا تكتمل إلا بإضافة بعض العناصر الضرورية للكلام حسب الحاجة والغرض. فالزيادة في الكلام على الجملة الأصل تعتبر تحويلاً عند اللسانيين.

ومن ثمة ، فإنّ لأيّ تحويل في الجملة الأصل لابدّ من أحكام وشروط للمحافظة على الاستقامة اللفظية والمعنوية التي ركز عليها سيوييه من خلال (الكتاب)، لأنّ على التحويلات التي تقع للجملة الأصل أن لا تمس بجوهر المعنى والقصد من الكلام.

وفيما يلي، سنقف في دراستنا للفضلة على بعض العناصر التي وجدناها لقيت اهتماماً أكبر من غيرها كمكملات إضافية مركزين في دراستنا هذه على الزيادات الواقعة في الجملة الفعلية فقط، ربما لخصوصيتها أو لأنها أكثر حاجة من غيرها ولها أحكام معينة، وهذه المكملات هي:

أولاً: المفعول به: ذكرنا في المبحث السابق الذكر أنّ النحويين قد قاموا بتحديد الجملة الفعلية وعناصرها، وبينوا كذلك ترتيبها الأصلي الذي تقوم عليه، حيث يتم البدء بالفعل والفاعل ثم المفعول به. فكون المفعول به، هو الاسم الذي وقع عليه فعل الفاعل استحق أن تكون مرتبته بعد الفاعل مباشرة.

وجدير بالذكر والتنويه، أنّ المفعول به رغم كونه فضلة في الكلام، إلا أنه مهم جداً فهو يقيد الإسناد. لذلك، فإن ذكره في الجملة ذو أهمية كبيرة جداً لما يحمله من دلالة، وما يحققه من أغراض أخرى، حيث لا يتخصّص المعنى إلا بذكره. لذا ، فإن أهميته- عند النحويين- لا تقل أهمية عن الفعل والفاعل، وقد أبدى "الجرجاني" ذلك حين ذكر أن حال الفعل مع

المفعول الذي يتعدى إليه حاله مع الفاعل¹، وهذا يفسر حاجة العناصر اللغوية الواحدة منها للأخرى لاكتمال المعنى خصوصا لما يكون الفعل متعديا وبحاجة إلى مفعوله.

وهو الأمر الذي استوقف النحويين وجعلهم يخصصون له أبوابا خاصة في مؤلفاتهم كسيبويه في باب الفاعل الذي يتعدى فعله إلى مفعول أو مفعولين أو إلى ثلاثة مفاعيل، والمبرد في باب الفاعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول وابن السراج في باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين أو إلى ثلاثة مفاعيل. وهي عناوين أبواب تشير إلى الاهتمام أكثر بأمر التعدية بالنسبة للفعل. حيث أدى أمر الاهتمام به - المفعول به- بالنظر إليه ودراسته من جهة الرتبة، العامل فيه، الحكم الإعرابي له وعلّة هذا الحكم، تعدده إلى أكثر من مفعول وأسباب ذلك، وكذا الغرض منه. مبينين مدى حاجة الجملة للمفعول به لغرض من الأغراض، بالإضافة إلى مخالفته للرتبة الأصلية بتقدمه حيناً وتأخره حيناً آخر عن عامله.

وعليه، فقد أسفرت هذه الدراسة الخاصة به سواء في أبواب مستقلة أو في مباحث متفرقة عن تقسيمه من حيث تقدمه على عامله²، إلى أقسام نوردها على النحو الآتي ذكره:

- القسم الأول: من حيث تقديم المفعول به على الفاعل، وينقسم إلى:³

أ* وجوب تأخير المفعول به على الفاعل (المحافظة على الرتبة)

ب* وجوب تقديم المفعول على الفاعل (مخالفة الرتبة)

¹ - الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 121

² - هناك اختلاف حاصل بين النحويين في مسألة العامل في المفعول بين رده إلى الفعل أو إلى الفاعل، فكان مذهب البصريين أن العامل فيه هو الفعل وشبهه، في حين رده الكوفيون إلى الفعل والفاعل معا، وفي ذلك خلاف أيضا بين نحاة الكوفة في المسألة نفسها، ولمزيد من التفاصيل حول الموضوع ينظر ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1407هـ/1987، ص: 72 وما بعدها

³ - محمد أحمد خيضر، قضايا المفعول به عند النحاة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2003، ص: 295

ج* جواز التقديم أو التأخير

- القسم الثاني: من حيث تقديم المفعول على الفعل، وهو ينقسم إلى:

أ* وجوب تأخير المفعول على الفعل (المحافظة على الرتبة)

ب* وجوب تقديم المفعول على الفعل (مخالفة الرتبة)

ج* جواز تقديم المفعول أو تأخيره

ولكل من هذه الأقسام المذكورة خصائصها وأحكامها، حيث تم توجيه هذه الأحكام بإخضاعها للسياقات النحوية من جهة لأن لسياق الكلام أثر في العلاقات النحوية، ومن جهة أخرى إخضاعها لمقاصد المتكلم مما يجعل الجملة تتحو المنحى الذي يراه هو مناسبا لغرضه ويوفي مراده. لذلك جاء اهتمام النحويين بالمفعول به من زاوية التعدية فيه وما يحدثه من أثر في الكلام، فمسألة العامل قد شغلت النحويين كثيرا، والعلة في ذلك أن العامل يؤثر في عامله شكلا والشكل يعطي المعنى. لذلك كان التركيز على المفعول به من جهة الوظيفة النحوية له أكثر من الدلالات الإضافية التي يحققها في الجملة.

وتبعا لذلك، فإننا سنتناول دلالات المفعول به في حالة ترتيبه ثم في حالة مخالفته للترتيب، لنقف بذلك عند أبعاد كل حالة نحويا وبلاغيا:

أ- التزام الرتبة مع المفعول به: إن اشتغال النحويين بالعامل في المفعول جعلهم لا يركزون على ما تتركه رتبته المحفوظة من أثر بقدر ما كان الحرص منهم على ما يجعله منصوبا أي العلامة الإعرابية. وهذا يؤكد مدى حرص النحويين على الاهتمام بالإعراب لتجلية المعاني وإيضاحها. والحرص كذلك على القرائن اللفظية والمعنوية باعتبارها معينة على توضيح المقاصد. فالأبعاد التي اهتم بها النحويون لم تكن أبعادا بلاغية، بقدر ما كانت

أبعادا سياقية نحوية، الهدف منها هو سلامة اللغة وأمن اللبس.¹ لذلك، جاء اهتمام النحويين بقضايا المفعول به متعلقة أكثر بجانب التعديّة إلى مفعول أو أكثر وطرائق التعديّة حسب طبيعة الفعل المعدى وحاجته إلى اكتمال معنى الجملة وتمامها. لكن ذلك لم يمنعهم من الإشارة إلى مسائل تقديمه التي خصوها بأحكام الوجوب والجواز للحفاظ على سلامة اللغة.

ب- مخالفة الرتبة وأثر ذلك:

تناول النحويون بعض الإشارات البلاغية لتقديم المفعول به، فقد ذكر سيبويه أن العرب تلجأ إلى التقديم في الكلام لأجل البيان والعناية بأمر المقدم حين قال: "فمن ثم كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدّما، وهو عربيّ جيّد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كان جميعا يهمنهم ويعنيانهم"². فالظاهر في كلام العرب كثرة تقدم المفعول به على الفاعل، وقد علّل "ابن جني" كثرة وروده مقدما على الفاعل في القرآن الكريم وفي فصيح كلام العرب بكثرة الاستعمال ومجيئه من أجل التوسعة في الكلام³

وكلام كل من سيبويه وابن جني لدليل واضح على خلفيات لجوء المتكلم إلى تقديم أو تأخير المفعول به حسب إرادته ومقصده وسياق الكلام المسموح به، وهذه السياقات تحوي إشارات بلاغية وتتبيّن عن أبعاد كل تقديم وتأخير، وهذه الإشارات تتمثل في:

***العناية بالمقدم:** فقد ذكر سيبويه في باب (ما يكون فيه الاسم مبنيًا على الفعل قدم أو آخر وما يكون الفعل مبنيًا على الاسم)⁴

¹ - لتفاصيل أوفى عن مسائل أمن اللبس ينظر: بكر عبد الله خورشيد، أمن اللبس في النحو العربي: دراسة في القرائن، رسالة دكتوراه، جامعة الموصل، 1427هـ/2006م، ص:13 وما بعدها

² - سيبويه، الكتاب، ج1، ص:34

³ - ينظر ابن جني، الخصائص، ج1، ص:297

⁴ - سيبويه الكتاب، ج1، ص:80 وما بعدها

*الاختصار الناتج عن الشيع وكثرة الاستعمال: وذلك أن المفعول قد شاع عنهم واطرد من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل¹

*التخصيص: من خلال المثال الذي استشهد به النحويون وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تَخَشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾² وقوله تعالى أيضا: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾³

* مراعاة أمن اللبس اتجاه المعنى: يقول المبرد موضحا: "إن كل مسألة يدخلها اللبس أن تفر الشيء في موضعه ليزول اللبس، وإنما يجوز التقديم والتأخير فيما لا يشكل، تقول: ضرب زيد عمرا وضرب زيدا عمرو، لان الإعراب مبين"⁴

إن هذه المعاني تطرح ثنائية الوضع والاستعمال، فالوضع يتجلى في الترتيب الذي هو أصل القاعدة والاستعمال هو التصرف في الأصل بالخروج عن المألوف ضمن ما تسمح به القواعد النحوية. لذلك كان تركيزهم مقتصرًا على الأحكام النحوية التي تسمح بضمان سلامة التركيب خلال كل تقديم وتأخير، لذلك جاءت في شكل إشارات فقط. في حين نجد تناول البلاغيين واهتمامهم بالمفعول به جاء ضمن الحديث عن التقديم والتأخير عامة وما يحدثه من أثر وأغراض في الكلام. حيث لم يُخصَّص له مبحث مستقل للتفصيل فيه والوقوف على أسراره البلاغية، باستثناء ما وجدناه عند "عبد القاهر الجرجاني" في تحليلاته ومناقشته لمسائل كثيرة متعلقة به، مبينا من خلال ما تعرض له أوجه الاختلاف في طرائق النظم به وما يترتب عن ذلك من معانٍ بلاغية، كما بين كذلك مسألة الترتيب وعلاقتها بالنظم وأن توحي معانيها إنما هي في معاني النحو نفسها.

¹ - ابن جني، الخصائص، ج1، ص: 295

² - سورة فاطر، الآية: 28

³ - سورة الفاتحة، الآية: 5

⁴ - المبرد، المقتضب، ج3، ص: 118

وعليه، راح يتتبع مختلف أوجه النظم والسياقات التي يرد فيها المفعول به، محاولاً إيضاح فكرة مهمة جداً غفل عنها النحويون، وهي أن لا ترتيب في الكلام حتى يكون هناك قصد معين، ولا تقديم وتأخير فيه أيضاً حتى يكون هناك قصد وغرض من قبل المتكلم. ومن هذا المنطلق، فإن السياقات التي وردت في كتاب (دلائل الإعجاز) بخصوص المفعول به تتجلى في الآتي ذكره:

* تفسير الرتبة في المفعول به ونتائج ذلك

* تقديم المفعول به وتأخيره في سياق الحصر

* تقديم المفعول به وتأخيره في سياق الاستفهام

* تقديم المفعول به وتأخيره في سياق النفي

حيث من خلال هذه السياقات، أراد "عبد القاهر الجرجاني" أن يقف عند مسألة الرتبة أولاً ليبين على إثرها ما ينجر عن كل تغيير في النظم، مبيناً أن ما يذكره النحويون بشأن المقدم في الجملة أنه يقدم للعناية والاهتمام، وهو أمر لم يوليه النحويون الاهتمام الكافي مكتفين فقط بذكر مسألة الاهتمام والعناية التي ذكرها سيبويه في كتابه، مبيناً أن الأمر خلاف ذلك، حيث يرتبط المقدم بغرض معين يبتغيه المتكلم أثناء كل تقديم وتأخير له في الكلام، مثلما هو الحال في الجملة الآتية:

- قتل الخارجي زيد (فعل + مفعول به + فاعل)

- قتل زيد الخارجي (فعل + فاعل + مفعول به)

ففي هذين المثالين اختلفت الأغراض باختلاف المقدم، حيث قدم المفعول به في الأولى وقدم الفاعل في الثانية، وبينهما فرق واضح في المعنى. فالعناية والاهتمام بأمر المقدم لا بد أن

تصاحبها معرفة بكل ما يخص المقدم في موضع الكلام مع تفسير وجه العناية فيه، وهو الأمر الذي لم يتنبه إليه النحويون، مع أنه طرح تداولي يدخل ضمن حدود الاستعمال.

حيث إن وراء كل ما قدم أو أخر إفادة معنى، ومبدأ الإفادة في التقديم والتأخير له ما يفسره. لأنّ الإفادة" ، هي مثلما ذكرنا مبدأ تداولي وإحدى قواعد التخاطب الأساسية. ومن ثمة ، -ومن خلال رأي عبد القاهر - فإن اللجوء إلى إفادة شيء من قبل المتكلم له ما يبرره كذلك. لذا، فهو يرى أنه لا يكفي أن يقال بأنه قدم للعناية ولأن ذكره أهم، بل لابد من البحث عن مصدر تلك الأهمية وتلك العناية من أين كانت؟ وبما كان أهم؟¹

وهي دعوة منه لعدم الاكتفاء بالبحث فقط عن الأمور السطحية من خلال الظاهر في الجملة، بل لابد من البحث عما هو أعمق وأدق وخفي، أي ما هو موجود في أصل البنية العميقة وهو ما يدور في ذهن المتكلم من معانٍ خفية. معينا في ذلك اهتمام النحويين وتركيزهم على الأحكام النحوية فقط التي تجيز أو توجب أمر التقديم والتأخير في الكلام. فكانت نتائج ذلك الإهمال، إغفالهم وإهمالهم لجوانب مهمة هي من صميم البلاغة في علم المعاني، مما حال دون معرفة المعاني الثواني من وراء كل تركيب ونظم، مشيدا بها وبأهميتها، حيث ردّ هذه الأخيرة سببا في إعجاز القرآن الكريم. حيث المزينة والفضل كله يعود إلى معاني المعاني التي يقصدها المتكلم.² - البنية العميقة بتعبير اللسانيين- لذلك صحّح عبد القاهر فكرة أن التقديم والتأخير مفيد وغير مفيد بتعليل ذلك ورده مرة إلى العناية وأخرى إلى التوسعة في الكلام، حيث يرى أن وراء كل تقديم غاية ووراء كل تأخير أيضا غاية تختلف عما تمّ تقديمه.

¹ - الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 107/108

² - المصدر نفسه ، ص: 109

وبحكم تناولنا للمفعول به سنشير كذلك إلى ما ذكره عبد القاهر في موضع آخر من كتابه، وهو الاعتقاد والتوهم في كون المفعول به زيادة في الكلام، حتى إذا أُضيف في الجملة، فإنّ فيه فائدة أخرى مضافة على الفائدة الأصل.

والأمر - عنده - ليس كذلك، حيث لا يتوقف المعنى مثلا في جملة (ضربت زيدا)، إذ لا يتصور في (زيد) أن يكون معناه مستقلا عن معنى (ضربت) وأن ذكر الاثنين معا بضم فائدة إلى أخرى. بل الصورة الحقيقية للمعنى المراد ذكره من قبل المتكلم لا يتحقق إلاّ بذكرهما معا، لأن الفائدة حاصلة منهما معا وليس في أحدهما. لذلك يوضح ويصحح الوهم في الاعتقاد بضم الفائدة للأخرى بالقول: "كلما زدت شيئا، وجدت المعنى قد صار غير الذي كان"¹. وهذا يعني أنّ اختلاف الاستعمالات في الأبنية بين الزيادة فيها أو النقصان مرتبط بقاعدة تخاطبية مهمة ألاّ وهي "المقاصد"، التي لا يخلو أي خطاب منها . والمقصود بالمقاصد هنا " مقصدية المتكلم" بالدرجة الأولى، وهي لا تظهر إلاّ من خلال العلاقات الدلالية بين الألفاظ.

ووفقا لهذه التوضيحات، سنشرع في عرض مختلف السياقات التي تعطي للمفعول به دلالات مختلفة ونبدأ ب:

أ* **المفعول به في سياق القصر:** يفيد وجود الحصر في الجملة عند البلاغيين والنحويين التعبير عن غرض بلاغي وهو الاختصاص، فهو يقع بأدوات مخصوصة ك: إلاّ وإنما اللتان تجعل المعنى مقصورا على أحد العناصر المقدمة في الكلام ، فيختلف بها الحكم الإعرابي له كما يختلف المعنى كذلك، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا تَخَشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾²،

¹ - المصدر السابق، ص: 544

² - سورة فاطر، الآية: 28

حيث تقدم لفظ الجلالة وهو مفعول به على الفاعل وهو العلماء، مما أفاد معنى مختلفا لم يكن كذلك لو أُخّر، لأنّ بين التعبيرين فرق في المعنى. ولكي يوضح عبد القاهر ذلك ضرب المثالين الآتيين للتوضيح ليعود بهما إلى تفسير الآية وبيان سرها البلاغي وهما:

1- ما ضرب زيدا إلا عمرو

2- ما ضرب عمرو إلا زيدا

ففي الجملة الأولى هناك تقديم للمفعول به على الفاعل، أما في الثانية ففيها تقديم الفاعل على المفعول، مما أفاد معنيين مختلفين تماما نوردهما على النحو الآتي ذكره:¹

- في الجملة الأولى تقدم المفعول به على الفاعل لإفادة غرض بيان هوية الضارب من هو؟، والإخبار بأنه عمرو خاصة دون غيره. أما لو قُدّم الفاعل على المفعول مثلما هو الحال في الجملة الثانية، لكان الغرض هو بيان هوية المضروب من هو؟، والإخبار بأنه زيد خاصة دون غيره.

ومفاد القول، إنّ تقديم عنصر على آخر لا يكون إلا لأجل فائدة في الكلام، وأنّ هذه الفائدة لا تخص تلك النحوية المقترنة بالعلامات الإعرابية التي تميز الفاعل من المفعول مثلما يعتمدها النحويون باعتبارها قرينة دالة على المعنى النحوي والوظيفة النحوية. بل الفائدة التي يقصدها الجرجاني هنا هي الفائدة التبليغية الكامنة في المعاني الثواني لهذه العلامات- وقد أشرنا في الفصل السابق إلى وظائف علامات الإعراب المتعددة- ، فهي معانٍ إضافية.

¹ - الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 338

فالظاهر، أنّ مدار الاهتمام عند عبد القاهر ليس القول بالأحكام فقط بأن هذا جائز وهذا واجب التقديم أو التأخير. وإنما النظر في أبعاد تلك الأحكام وما تخفيه من أسرار بلاغية.

وعليه، فإنه قد فسّر تقديم اسم الله تعالى في الآية السابقة الذكر - وهو في موقع المفعول به المقدم - أنه قدم لأجل غرض بلاغي وهو بيان الخاشون من هم، ويُخبر بأنهم العلماء خاصة دون غيرهم. ولو أُخّر اسم الله تعالى وقدم العلماء لصار المعنى على ضد ما هو عليه، ولاختلف الغرض تماما. حيث صار بيان المخشي من هو، والإخبار بأنه الله تعالى دون غيره، وفي ذلك اختلاف في المعنى المقصود والمراد له أن يكون في الآية.¹

لذلك وجب التمعن والتدقيق أكثر في الأسباب الحقيقية وراء كل تقديم أو تأخير لما يخفيانه من أغراض على غرار تلك الأحكام النحوية التي تسمح بهما وفق السياق النحوي لهما.

وتفصيل القول إن الكلام في (ما) و (إلا) وتقديم المفعول أو تأخيره يكون الاختصاص فيهما موجها نحو اللفظ الذي تم تأخيره لا تقديمه سواء أكان المؤخر فاعلا أو مفعولا، حيث يقع الاختصاص في أحدهما فقط، لا فيهما جميعا.²

ومن هذا المنطلق، فإنه لا يجوز عند عبد القاهر التسوية بين الفاعل والمفعول إذا ما تم حصرهما بأدوات الحصر، لأن المعنى يختلف مع طبيعة المقدم والمؤخر.

والأمر ذاته ينطبق عند الحديث عن الاختصاص بـ (إنما)، حيث يكون الاختصاص كذلك موجها نحو المؤخر كالمثال الآتي:³

- إنما ضرب زيدا عمرو ← كان الاختصاص في الضارب

¹ - الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 338/339

² - المصدر نفسه، ص: 340

³ - المصدر نفسه، الصفحة نفسها

- إنما ضرب عمرو زيدا ← كان الاختصاص في المضروب

ب* المفعول به في سياق الاستفهام: ربط عبد القاهر الجرجاني مسألة تقديم المفعول به وتأخيره مع الفعل المضارع ضمن سياق الاستفهام، حيث أراد أن يبين الاختلافات التي تحدث عند تقديمه وتأخيره مع الفعل المضارع، وما ينتج عن ذلك من خلاف في المعنى، إذا كان الفعل في التركيب واقع أو لم يقع بعد، إذ لكل حالة معنى خاص ومستقل.

ولتوضيح ذلك ضرب المثال الآتي: أزيدا تضرب؟، حيث الهمزة للاستفهام و"زيدا" مفعول به مقدم والفعل والفاعل مؤخران (تضرب). فعبد القاهر يفسر سبب تقدم المفعول به على الفعل المضارع في كون المفعول يقتضي أن يكون الإنكار في طريق الإحالة والمنع من أن يكون بمثابة أن يوقع به. ففي هذا المثال بتقديم المفعول به على الفعل المضارع إنكار من أن يكون "زيد" بمثابة أن يُضرب، أو بموضع أن يُجترأ عليه يُستجاز ذلك فيه.¹

وليستدل على قوله قدم مثالا من القرآن الكريم وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعْيَبَ اللَّهُ أَلْفًا وَلِيًّا²﴾

الهمزة للاستفهام، (غير) مفعول به، (أخذ) فعل وفاعل. حيث تقدم المفعول به على الفعل والفاعل لأجل غرض بلاغي، فكان له الحسن والمزية لم تكن لتظهر أو تعلم لو أخر،

"فقيل: ﴿أأخذ وليا غير الله﴾ فقد حصل بالتقديم معنى قولك أيكون غير الله بمثابة أن يتخذ وليا؟ أيرضى عاقل من نفسه أن يفعل ذلك؟ و أيكون جهل أجهل وعمي أعمى من ذلك؟"³

فهذه دقائق حرص عبد القاهر على ضمان معرفتها والتفطن لها لما تحدثه من أثر في المعنى واختلاف فيه، فورود الفعل المضارع بعد الهمزة وتقدم المفعول به عليه يعطي

¹ - الجرجاني ، الدلائل، ص:121

² - سورة الأنعام، الآية: 14

³ - الجرجاني ، الدلائل، ص:121/122

معنى لفعل لم يكن. خلافاً لمعنى التقديم والفعل موجود، حيث يقتضي الاسم شبيهاً بما اقتضاه في الماضي من الأخذ بأن يُقرّ بأنه الفاعل، أو الإنكار أن يكون الفاعل.¹

وخلاصة القول نوجزها فيما يلي :

* تقدم المفعول على الفعل المضارع وهو غير موجود في سياق الاستفهام، يعني إنكار لفعل لم يقع ولم يكن

* تقدم المفعول على الفعل المضارع وهو موجود في سياق الاستفهام، يعني إنكار بأنه الفاعل أو إقرار بأنه الفاعل.

ج * المفعول به في سياق النفي: إن حال المفعول به في سياق النفي لا يختلف عما هو عليه في سياق الاستفهام، حيث لكل حالة فيها تقديم وتأخير وجه خاص بالمعنى المراد. فلتقديم المفعول به في سياق النفي معنيين مختلفين وفق النموذجين الأتيين اللذين أوردهما عبد القاهر بغية توضيحه للفروق القائمة بين المعاني وهما:²

أ * ما ضربتُ زيداً، تقديم الفعل والفاعل- الجملة الفعلية- على المفعول يعني أنك نفيت عنك ضربه، ولم يجب أن يكون قد ضرب، بل يجوز أن يكون الضارب غيرك، أو أن يكون غير مضروب أصلاً

ب * ما أنا ضربتُ زيداً، تقدم الجملة الاسمية على المفعول يعني أن زيداً مضروب، وكان القصد من القول هو نفي القائل بأنه الضارب.

¹ - ينظر المصدر السابق، ص: 122/123

² - المصدر نفسه ، ص: 124

فالحالة الأولى فيها دلالة على أن المنفي عام، في حين تدل الحالة الثانية على أن المنفي خاص بالقائل فقط لينفي عنه الحكم أو يقره ، ووجه الفرق في المعنى بين تقديم المفعول أو تأخيره في النفي لخصها عبد القاهر فيما يلي:

- ما ضربتُ زيداً : بتقديم الفعل، كان المعنى أنك قد نفيت أن يكون وقع ضرب منك على زيد، ولم تعرض في أمر غيره لنفي ولا إثبات، وتركته مبهما محتملا

- ما زيدا ضربتُ: بتقديم المفعول، كان المعنى على أن ضربا وقع منك على إنسان، وظن أن ذلك الإنسان "زيد"، فنفيت أن يكون إياه.¹

ووفقا لهذه المعاني المترتبة عن كل تقديم وتأخير ، فإنَّ عبد القاهر يذهب إلى القول بأنه بإمكان القائل في الحالة الأولى التي تقدم فيها الفعل على المفعول، كون المنفي عام هنا، أن يقول: " ما ضربت زيدا ولا أحدا من الناس" ليثبت به نفيه العام عن ضرب زيد وعمامة الناس. مضيفا أنه لا يجوز له ذلك في الحالة الثانية التي تقدم فيها المفعول على الفعل والفاعل، حيث كان النفي خاصا بالفاعل فقط، فلو قال القائل: " ما زيدا ضربت ولا أحدا من الناس"، لكان المعنى فاسدا على ما مضى في الفاعل.

لذا، لا ينبغي أن يُعقب الفعل المنفي بإثبات فعل وهو ضده، كما لا يصح القول: " ما زيدا ضربت، ولكني أكرمته". بل الأصح قول: " ما زيدا ضربت ولكن عمرا"، لإثبات هوية المضروب فيستقيم المعنى حينئذ.² وفي قوله هذا ، إشارة إلى الاستقامة اللفظية والمعنوية التي أكدَّ عليها كثيرا سيبويه في كتابه، لأن اللفظ والمعنى ثنائية متلازمة. وحتى يؤكد

¹ - المصدر السابق ، الصفحة نفسها

² - المصدر نفسه ،ص:125/126

الجرجاني هذه الفكرة كان يلجأ إلى المزوجة بين الترتيب ومخالفة الترتيب ليقدّم وجه الخلاف والفروق القائمة بينهما من جهة المعاني، وأبعاد كل تركيب.

ومن هنا، يتّضح ما للمفعول - رغم عده فضلة - من أهمية قصوى في الكلام، لذلك جعله "مارتيني" من الوظائف الأساسية والأولية. وهو من الوظائف التركيبية كذلك عند "أحمد المتوكل"، فالتركيب اللغوي قد لا يستغني عنه، خصوصا إذا كان الفعل متعديا لأكثر من مفعول، حيث تختلف أغراض الناس في ذكر الأفعال المتعدية، لأن التعدية من شأنها أن تعطي معان إضافية للجملة.

وفيما يلي، سنقف عند متعلقات الفعل الأخرى وهي: الحال، الظرف، النعت، البديل، التوكيد، لأنها رغم كونها فضلة إلا أن لها وظائف أخرى دلالية تزيد الجملة العمدة معنى إضافيا لا يفهمها إلا أصحاب الذوق الرفيع والحسّ الصادق وهم البلاغيون والفصحاء من الشعراء والخطباء. والعلة في ذلك ترجع إلى اهتمام النحويين بشأن "متعلقات الفعل" من حيث السياقات النحوية لها جهة وظيفتها النحوية وحكمها الإعرابي. أما البلاغيون فإننا نجدهم مهتمين بها في باب المسند والمسند إليه، من حيث القيمة الفنية والبلاغية التي تضيفها على الجملة بحكم أن "كل زيادة في المبنى زيادة في المعنى"، فهي تضيف للأساليب اللغوية لمسة فنية. كما أن أمر تسميتها بالمتعلقات تحيل على الصلة الواضحة بينها وبين الفعل، حيث تتعلق بها معنويا لدرجة أنه لا يمكن للمعنى أن يكتمل أو يصح إلا بها.

ثانيا: الحال: الحال هو اسم فضلة، يؤتى به في الجملة لبيان هيئة صاحبه، فيتبعه في كل شيء: عددا، جنسا، تذكيرا وتأنيثا، أفرادا وتثنية وجمعا. والحال تجيء مفردة، كما تجيء جملة إما اسمية وإما فعلية أو شبه جملة. وهي تجيء إما جامدة وإما مشتقة، ولكل حالة وضع خاص. لذلك، فهي تتخذ سمات متعددة: صرفية ودلالية وتركيبية.

وقد اختلف النحويون في أمر تقدمها، حيث ارتبط تقدمها بطبيعة عاملها بين كونه متصرفاً أو جامداً. لذا، يجيز البصريون تقديم الحال على الفاعل والمفعول، والمكنى والظاهر إذا كان العامل فعلاً، يقولون: جاءني راكباً أخوك، وراكباً جاءني أخوك. والكوفيون لا يقدمون الحال في أول الكلام، لأنّ فيها ذكراً من الأسماء، فإن كان لمكنى، جاز تقديمها.¹ ومدار اهتمام النحويين بالحال عموماً، هو الشكل الإعرابي الذي تتخذه العامل فيها، وهذا طبيعي ومبرر، لأنّ النحو عامة يهتم بالشكليات، فالشكل يوصل إلى المعنى، كما أنّ العامل يؤثر في عامله أيضاً مثلما أوضحنا في الفصل الأول من بحثنا هذا. وما يهمنا فيما ذكرناه ليس الخلاف الحاصل بين البصريين والكوفيين بشأن تقدمها أو تأخرها على كل من الفعل والفاعل²، وإنما ما يترتب عنها من دلالات إثر كل نظم مختلف، وسنفسر الأمر من خلال الأمثلة الآتية:

* أ جاء زيد راكباً: فعل + فاعل + حال ← أصل الكلام والوضع ← الحال هنا تبين كيفية المجيء، بالسؤال: كيف جاء زيد؟، والجواب هو: راكباً

ب * راكباً جاء زيد: حال + فعل + فاعل ← فرع التركيز كان على حالة الركوب
ج * جاء راكباً زيد: فعل + حال + فاعل ← فرع التركيز كان على هوية الراكب

يتّضح من خلال هذه الأمثلة التي أوردناها، أنّ الحال تقدمت وتأخرت، وبين كل جملة وأخرى فروقاً دلالية مرجعها هو "مقصدية المتكلم". وإن كان النحويون لا يهتمون بهذه الفروق الدلالية بقدر اهتمامهم وانشغالهم بالأحكام والسياقات التي تجيز أمر التقدم أو التأخر. لأنّ الأحكام النحوية هي صانعة القواعد النحوية التي تصون اللسان عن كل خطأ

¹ - ينظر ابن السراج، الأصول، ج1، ص: 215

² - لتفاصيل أوفى حول مسائل الخلاف الحاصل بين المدرستين ينظر ابن الانباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،

أو زلل. لذلك، فإنّه من الطبيعي والبديهي أن تكون الوظيفة الأساسية للحال- في نظرهم- هي بيان هيئة صاحبها. وهذا يكشف لنا البعد والإطار التداولي للقواعد النحوية، وفي هذا يوضح "المبرد" إمكانية التصرف في رتبة الحال بالقول: "اعلم أن الحال إذا كان العامل فيها فعلا صحيحا جاز فيها كل ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير، إلاّ أنّها لا تكون إلا نكرة".¹ وهذا إن دلّ على شيء إنما يدل على أن العامل هو المتحكم الأساسي في أمر تقدم الحال أو تأخرها. وهذا ليس بخفي أو غريب عن النحويين القدامى، لأنه من جملة اهتماماتهم وقضاياهم في النحو العربي عامة، ثنائية الإعراب والعامل لصلتهما بالمعنى.

وعليه، فإنّ الحال المفردة تتقدم وتتأخر في الجملة بشروط خاضعة للعامل المتحكم فيها. لذا، فإنّ الحال وهي مفردة واضحة المعالم بشأن أمر التصرف في رتبته، وذلك بالتقديم والالتزام بقواعد التقديم والتأخير الخاص بها.

وبما أنّ الحال مرتبطة بالبيان والوضوح خصوصا لما تكون جملة، لما فيها من أسرار ودقائق واختلافات واضحة من حيث المعنى المراد بها. وهو الأمر الذي نبّه عليه "الجاحظ" بقوله: "لو كان الناس يعرفون جملة الحال في فضل الاستبانة، وجملة الحال في صواب التبيين، لأعربوا عن كل ما تخلّج في صدورهم، ولوجدوا من برد اليقين ما يغنيهم عن المنازعة إلى كل حال سوى حالهم. وعلى أنّ ذلك كان لا يُعدمهم في الأيام القليلة العدة، والفكرة القصيرة المدّة، ولكنهم بين مغمور بالجهل، ومفتون بالعجب، ومعدول بالهوى عن باب التنبّث، ومصروف بسوء العادة عن فضل تعلم"²

وقوله هذا يؤكد شيئا واحدا هو أن مجيء الحال مفردة غير مجيئها جملة، لأنّ بينهما اختلافا في الاستعمال الذي يعود إلى رغبة المتكلم فيما يريد التعبير والإبلاغ عنه. وهذا ما

1 - المبرد، المقتضب، ج2، ص: 168

2 - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص: 84

أكد عليه عبد القاهر الجرجاني من خلال تخصيصه فصلا كاملا للحديث عن الفروق في الحال، والتي أرجع هذه الأخيرة إلى فضل تعلقها بالبلاغة، حيث يختلف أمر التعبير بها في كل حالة نظم مختلف. والأمر هاهنا متعلق بالجملة الواقعة حالا، لا المفردة التي لا إشكال فيها، وهو بهذا متفق مع الجاحظ فيما ذهب إليه. فالجملة الحال- في نظره- لا بد لها من ضوابط، لأنها ترد في أشكال مختلفة ومتنوعة بين اسمية وفعلية وبين ورودها بالواو أو بدونها. ولكل حالة وشكل قصد مختلف، سنعمل على توضيحه من خلال الجدول أدناه:¹

أ- الحال ومجيئها جملة اسمية بالواو	ب- الحال ومجيئها جملة اسمية بغير الواو
- أتاني [وعليه ثوب ديباج]	- جاءني زيد [يسعى غلامه]
- رأيت [وعلى كتفه سيف]	- أتاني عمرو [يقود فرسه]
- لقيتُ الأمير [والجند حواليه]	
- جاءني زيد [وهو متقلد سيفه]	

يتضح من خلال الأمثلة الواردة في الجدول أعلاه أن هناك اختلافا في بناء الجملة الحال، حيث وردت الأمثلة (أ) كلها بالواو، في حين وردت الأمثلة (ب) من دونها. وقد نبه عبد القاهر إلى أن المسألة في تمييز ما يقتضي الواو وما لا يقتضيه فيها صعوبة، لوجود دقائق وفروق في المعنى راجعة إلى طبيعة الاستعمال وغاية المتكلم. موضحا أن الجملة الواقعة حالا إذا كانت مؤلفة من مبتدأ وخبر ألزمها دخول الواو عليها، لأن المبتدأ فيها ضمير ذي

¹ - الأمثلة مأخوذة عما أورده الجرجاني، دلائل الإعجاز ، ص:202

الحال نحو: جاءني زيد [وهو راكب]، ورأيت زيدا [وهو جالس]، مؤكداً أن ترك الواو في هذه الحالة يفسد التركيب لأنه غير صالح.¹ ونوضح ذلك من خلال ما يلي:

أ- جاءني زيد [وهو راكب] ← ثبوت الواو ← أبلغ وأبين

ب- جاءني زيد [هو راكب] ← بغير الواو ← ليس بكلام لعدم وضوح معناه (خلل في التركيب مما أدى إلى خلل في المعنى)

ويوضح عبد القاهر أن مدار هذه الفروقات إنما هو متعلق بعلة توجبه وأسباب تقتضيه، لأنه محال أن يكون فيه اختلاف في وضع الواو أو عدم وضعها من دون سبب، مؤكداً أن السر في ذلك راجع إلى طبيعة الخبر الذي ينقسم بدوره إلى نوعين هما:²

* خبر هو جزء من الجملة ولا تتم الفائدة دونه

* خبر ليس بجزء من الجملة ، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له.

وعليه، فإن الحال بمثابة الخبر في الجملة، لأن فيها فائدة كلام. بل ، الحال خبر في الحقيقة، لأن فيها إثبات للمعنى، حيث يرى عبد القاهر أن في جملة (جاءني زيد راكباً) إثبات لركوب زيد، والفرق بين الحال هنا وبين الخبر يكمن فيما جيء به لزيادة المعنى في الإخبار عنه يجعله في هذه الهيئة في مجيئه، وهي هيئة الركوب التي لم تجرده إثبات الركوب ولم تباشر به ابتداء.³ ومفاد القول فيما تطرق إليه عبد القاهر أن اختلاف النظم في مسألة الحال بين مجيئها مفردة أو جملة، وفي تقدمها أو تأخرها اختلافاً في المقاصد، حيث إن كل نظم مختلف يعطي مقصداً معيناً يبتغيه المتكلم.

¹ - المصدر السابق، الصفحة نفسها

² - المصدر نفسه ، ص:212/213

³ - المصدر نفسه، ص:213

ويمكن لنا أن نلخص آراء عبد القاهر فيما يخص جملة الحال وما يتعلق بها من

فروق دلالية في النقاط الآتية:

- إن كل جملة امتنعت عن الواو، فذلك راجع إلى مقصدية المتكلم في أنه عمد إلى الفعل الواقع في صدر الجملة بضمه إلى الفعل الأول في إثبات واحد

- كل جملة جاءت حالا، ثم اقتضت الواو، فذلك أنها تحمل استئنافا لخبر، من غير قصد إلى ضمها إلى الفعل الأول في الإثبات. وتفسير ذلك أنه مثلا في جملة (جاءني زيد يسرع) كان بمنزلة (جاءني زيد مسرعا)، أي تنزيلها منزلة المفرد. ففي الجملة الأولى إثبات لمجيء فيه إسراع، ووصل أحد المعنيين بالأخر، يجعل الكلام خبرا واحدا.

وعليه، فإنّ علّة دخول الواو على الجملة الحالية، أن فيها استئناف الإثبات، ولا يصل المعنى الثاني بالأول في إثبات واحد، كما لا تنزل الجملة هنا منزلة المفرد

- القياس والأصل أن لا تجيء جملة من مبتدأ وخبر إلاّ مع الواو

ثالثا: الظرف: هو "اسم ينتصب على تقدير" في"، يُذكر لبيان زمان الفعل أو مكانه.¹ وجميع أسماء الزمان تنصب على الظرفية، ومذهب سيبويه في الظرف أنه يجوز تقدمها على الفعل والفاعل، وللمتكلم فيها حالتان على الخيار هما إما الرفع أو النصب على النحو الآتي ذكره:

* **الرفع:** كقولك: يوم الجمعة أفاك فيه، وأقلُّ يوم لا أفاك فيه، وأقلُّ يوم لا أصوم فيه، ومكانكم قمت فيه. حيث خرج الظرف هنا عن معنى الظرفية إلى معنى الابتداء فارتفع مثلما يرتفع عبد الله. وصار ما بعدها مبنيا عليها كبناء الفعل على الاسم.²

¹ - الغلابيني، جامع الدروس العربية، ج 3، ص: 48

² - سيبويه، الكتاب، ج 1، ص: 84

ب* **النصب:** كقولك: يومَ الجمعة أتيتك فيه وأصوم فيه، ويومَ الجمعة صُمتُهُ ويومَ الجمعة سرُّهُ، وهو في هذه الحالة ينصب على أنه ظرف وهذا عنده عربيٌّ جيدٌ¹

فمثلما هو واضح وجلي أن العلامات الإعرابية مهمة جدا لتحقيق المعاني المقصودة وهي ضمن اهتمامات النحويين حتى في التقديم والتأخير لما تحدثه من تغيير في المعنى واختلاف في المقصد أيضا.

رابعاً: التوكيد: يحقق التوكيد في الجملة أبعادا نحوية وأخرى بلاغية دلالية، فالتوكيد "هو تثبيت الشيء في النفس وتقوية أمره. والغرض منه إزالة ما علق في نفس المخاطب من شكوك، وإماطة ما خالجه من شبهات"². لذلك ، يتخذ لتحقيق هذه الغاية صورا تعبيرية عدة وطرائق مختلفة تتجلى في التوكيد اللفظي(التكراري)، التوكيد المعنوي، والتوكيد بالحروف والتوكيد بالتقديم. وعليه ، فإن الغرض الذي جُعل لأجله التأكيد لا يخرج عن كونه إحدى ثلاثة أشياء:³

- أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنده
- أن يدفع ظنه بالمتكلم الغلط، فإذا قصد المتكلم أحد هذين الأمرين فلا بد أن يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه، أو ظن أن السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا.
- أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا.

ومن هذا المنطلق، فإنه من يبحث عن قيمة التوكيد وسر كل نوع من أنواعه، فليمعن النظر إليه من جانبه البلاغي التداولي، لا من جانبه النحوي الذي يُكتفى فيه بالقول

¹ - المصدر السابق، ص: 85

² - مهدي المخزومي، في النحو العربي : نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1426هـ/1986، ص: 234

³ - المرجع نفسه، ص: 235/236

إنّه من التوابع وأنّ له أنواعا وأن إعرابه يكون بحسب منعوته إما رفعا أو نصبا أو جرا. وقلنا هذا لا يعني أننا نهمل دور وعمل النحويين وإهمال الوظائف النحوية. بل، قلنا هذا إنما هو نابع من أثره البلاغي ، لأنّ البلاغة تسعى إلى الكشف عن الجانب الذي يغفل عنه النحويون لاهتمامهم بمسائل نحوية تمس جانب البناء اللغوي السليم فقط. فمن يقرأ كتب النحويين سيجدهم قد وضعوا له مفهوما وحددوا له وظيفته في مجال النحو وكذا أنواعه، كالتوكيد اللفظي والتكراري والتوكيد بالأدوات، والعامل فيه دون الاهتمام به كأسلوب تعبيرى يحقق غايات تبليغية قمة في البيان والوضوح. غير تلك الوظيفة النحوية التي تنحصر قيمتها في حدود السياق النحوي. وعليه ، فإن من فوائد ذكره بلاغيا أنه بالإضافة إلى دفع الشك للمخاطب وتقوية الأمر في نفسه ، فإنه "يأتي لتقرير الكلام وإبرازه في صورة الحقيقة التي لا تحتمل التأويل، فهو يأتي لإثبات الشمول¹. كما" أن التوكيد بالتقديم ، وهو مبني على أن من أسلوب العرب في كلامهم أنهم إذا خصّوا شيئا باهتمامهم قدّموه وفجئوا المخاطب به، ليقع ذلك في نفوسهم موقعا ثابتاوعليه، فإن التوكيد بالتقديم يقوم على أساس الخروج بجزء من الجملة عن مكانه المقرر له، وتقديمه على الجزء الآخر الذي قبله"²

فللتوكيد صور تعبيرية متعددة ومختلفة المعاني والأبعاد ذات الاستعمال الواسع من قبل المتكلم، لأنّ كل نوع من أنواعه يكتسي بعدا تداوليا يختلف أثره باختلاف نوع التأكيد والمؤكد لما بينهما من تباين ناحية المعنى ودرجة القوة في التأثير والتأكيد أيضا، ونستدل بذلك من خلال بعض الأمثلة التوضيحية ونكتفي بذكر مثال واحد عن كل نوع:

أ- التوكيد اللفظي: أو التكرير اللفظي، هو أن يكرر فيه اللفظ مرتين إما عن طريق تكرار الاسم أو الفعل أو الحرف، حيث يمثل كل نوع من هذه الأنواع درجة وقوة معنوية مختلفة

¹ - عبد القادر حسين، فن البلاغة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط12، 1405هـ/1984، ص:247/248

² - مهدي المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص:242/243

لأن لكل قسم من أقسام الكلم هذه خصوصية يتميز بها عن غيرها، إذ لكل واحد وظيفة تركيبية دلالية مختلفة المقصد، حين يعمد المتكلم إلى توظيفه في الجملة دون غيره.

* مثال تكرار الفعل: قوله تعالى: ﴿فَمَهَّلِ الْكَافِرِينَ أَمَّهُمْ رُؤُودًا﴾¹

ب- التوكيد المعنوي: يتم التأكيد من جهة المعنى عن طريق بعض الألفاظ مثل: (كل، نفس، عين، أجمع)، ويتضح هذا جليا من خلال قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ

أَجْمَعُونَ﴾² إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ³

ج- التوكيد بالأدوات: يكون ذلك عن طريق أدوات التوكيد المعروفة في الحقل البلاغي بمؤكدات الخبر، فهي رغم كونها حروفا بسيطة إلا أن لها تأثيرا قويا جدا في تأكيد المعنى وإظهاره، ك(إنَّ وأنَّ - قد - لام التوكيد والابتداء - حروف الجر الزائدة - القسم ...)

من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾⁴ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي حَجِيمٍ⁵، وقوله أيضا: ﴿

إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾⁶

د- التوكيد بالتقديم: وقد سبقت الإشارة إليه في المبحث السابق، حيث يتم تقديم عنصر على آخر في الجملة بغية التأكيد في المعنى وتخصيص الحكم كتقديم المسند على المسند إليه أو العكس، من ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا ءَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِأَهْلِنَا يَا بُرَّاهِيمُ﴾⁷.

¹ - سورة الطارق، الآية: 17

² - سورة الحجر، الآية: 30-31

³ - سورة الانفطار، الآية: 13-14

⁴ - سورة الطارق: الآية: 8

⁵ - سورة الأنبياء، الآية: 62

فالظاهر أنّ الاختصاص بدرجة التقديم والتأخير في الذكر ، هو أن يكون المقدم أو المؤخر هو الأبلغ في الكلام من جهة المعنى المراد تبليغه¹، كما "أن الألفاظ أدلة على المعاني وأمثلة للإبانة عنها، فإذا زيد في الألفاظ أوجبت القسمة زيادة المعاني"² والملاحظ من خلال هذه الأنواع والشواهد المقدّمة أعلاه، أنّ التوكيد في اللغة العربية مرتبط بمناسبات القول ومقتضيات الأحوال، ويظهر لنا ذلك جليا في القرآن الكريم وفي كلام العرب شعره ونثره. لذلك يرى البلاغيون أنّ التوكيد هو بلاغة في حدّ ذاتها، حيث يجعل الأديب لكل مقام مقال، ولكل حال مقتضاه، مؤكدا أقواله في مواضع التأكيد التي يقتضيهامقام ويتطلبها الحال.

خامسا: متعلقات الفعل الأخرى: إنّ بقية متعلقات الفعل الأخرى ممنوعة من التقديم مثلما أشرنا إليه في بداية الفصل ذلك أنّ في تقديمها إخلالا من جهة سلامة التركيب³، وذلك لارتباطها بثلاثة أمور أساسية هي: العمل والمعنى والرتبة التي لا تسمح لها إلا بالتزام موقعها الإعرابي. فخصوصيتها في البيان تتجلى وتظهر أكثر في تأخيرها، ونخص بالذكر هنا - لا الحصر - كلا من: النعت، التمييز، البدل، المستثنى. فهذه العناصر رغم عدم إمكانية تغيير رتبته إلا أن لها شأنًا ومزية في تحقيق العديد من المعاني البلاغية، وربما لو تقدمت لما كانت هذه المعاني لتظهر وتتضح، لاختلال التركيب في نظمه لفظا ومعنى، لأنّ المزية والبلاغة إنّما هي في تأخيرها.

وفيما يلي سنركز ونسلط الضوء على بعض من عناصر الفصلة التي تؤدي وظائف تبليغية عدّة من خلال ملازمتها لموقعها الإعرابي، وهي:

¹ - ينظر ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج2، ص:210

² - المصدر نفسه، ص:241

³ - ينظر ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص:223/222 وابن جني، الخصائص، ج2، ص:390/382

أ- **النعته**: يُعرف النعت- عند النحويين- بأنه اسم نكرة وأنه" كل ما يُذكر بعد اسم لبيّن بعض أحواله أو ما يتعلق به"¹. وهذا النعت- نحويا- يتبع المنعوت في جميع أحواله (أفرادا وثنائية وجمعا، تذكيرا وتأنيثا، رفعا ونصبا وجرا، عرفا ونكرا). ومحل اهتمام النحويين به هو تلك الوظيفة النحوية المنوطة به في تأدية بيان الحال و طرائق إعرابه. وهو يرد عند البلاغيين ليحقق بالإضافة إلى وظيفته النحوية تلك أغراضا بلاغية عدّة من خلال سياق وروده كالمدح والثناء والتوكيد والذم والكشف والإيضاح عن المعاني المرتبطة بالموصوف.²

وهذه الأغراض من شأنها إقامة التواصل بين الأطراف المتخاطبة، حيث إنّ كل معنى إضافي يُضاف إلى المعنى الأصلي، إلّا وله صلة بالتخاطب وتحقيقا لمقاصد المتكلم، وذلك من منطلق علاقة النعت بمنعوته، حيث يزيده إيضاحا وبيانا أكثر.

وفيما يلي سنقف عند بعض الأمثلة التوضيحية لهذه الأغراض، مع الإشارة إلى أن الأغراض ليست ثابتة وإنما هي متعددة تعدد السياقات ومقاصد المتكلمين أنفسهم، لأن إرادتهم في تحقيق المقاصد هي ما يتحكم باختيار المعنى المراد إيصاله خصوصا وأن النعت ينقسم إلى نعت حقيقي وآخر سببي، وهذه بعض الأمثلة التي تكشف اختلاف معانيه منها:

قول سيبيويه: " ومثال ذلك الجماء الغفير، ف [الغفير] وصف لازم، وهو توكيد لأن الجماء الغفير مثل، فلزم الغفير"³، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١١﴾ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ﴿١٢﴾ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴿١٣﴾﴾. وقد فسّر الزجاج معنى قوله تعالى أنّ الإنسان بمعنى

1 - الغلابيني، جامع الدروس العربية، ج3، ص:221/222

2 - ينظر عبد القادر حسين، فن البلاغة ، ص:237/239

3 - سيبيويه، الكتاب، ج2، ص:107

4 - سورة المعارج، الآيات:19-21

النَّاس و هُلوعا وجزوعا من الشر، وهما صفتان من صفات الخلق.¹ حيث كشف الله تعالى ما يصيب الناس - باستثناء المصلين- يوم القيامة من فزع وجزع فيها تحديد دقيق لصفة الموصوف وكشف حالته.

وكذا قول الشاعر في هذا البيت:

لا يبعدن قومي الذين هم *** سم العداة وآفة الجزر

ففي هذا البيت وصف الشاعر قومه بالشجاعة مع الأعداء، وإلقاء الرعب في قلوبهم، حتى غدوا بمثابة السم لهم ، كما وصفهم بالكرم والجود ونحر الجزور، وهي أوصاف جاء بها الشاعر لمدح قومه لا لوصفهم بها .²

ب- التمييز: تتجلى وظيفة التمييز عند النحويين في توضيح وتفسير المبهم في الجملة، لذلك كان حقّه التأخير دوماً لأن السياق النحوي لا يسمح بغير هذا الحكم. لكن، يظهر أنه من النحويين من يجيز تقدمه على عامله، ومن هؤلاء " المبرد" الذي يقول فيه في (باب البيان والتفسير): "واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه، لتصرف الفعل، فقلت: تفقأت شحماً، وتصيب عرقاً، فإن شئت قدمت فقلت: شحماً تفقأت وعرقاً تصيبت"³

ولعلّ ما يرمي إليه المبرد في أمر جوازه هذا هو الإشارة إلى المعاني البلاغية التي تحدث من خلال التصرف في الرتبة، هذه الأخيرة التي تحكمها مقصدية المتكلم والسياق النحوي، وسنفسر قولنا هذا بما يلي ذكره:

¹ - الزجاج أبو إسحاق، معاني القرآن وإعرابه، تعليق: أحمد فتحي عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت،

لبنان، ط1، 1428هـ/2007، ج 5، ص: 222

² - عبد القادر حسين، فن البلاغة، ص: 238 بتصرف

³ - المبرد، المقتضب، ج3، ص: 36

- **تفقات شحما وتصببت عرقا:** جملة عادية وأصلية في ترتيبها (فعل + فاعل + تمييز) ، المعنى فيها هو فك الإبهام الواقع في الفعل عن طريق السؤال ماذا؟ لأن الإبهام يحتمل عدة تفسيرات، وتحديد التمييز يجب ويوضح هذا الإبهام الواقع بالقول: شحما وعرقا

- **شحما تفقات و عرقا تصببت:** جملة فرعية محولة عن الأصل (تمييز + فعل و فاعل)، إن تقدم التمييز فيها أعطاهما خصوصية وتدقيق أكثر من جهة المعنى ، وهو تأكيد نوع الإبهام الحاصل والعناية أكثر بأمر المقدم. فكما هو معلوم أن التمييز لا يقع في نوع واحد فقط ، بل في أنواع عدة ، مما يتيح للمتكلم اختيار النوع الذي ينطبق ومقصده من الكلام، وإلا كان الكلام شرحا واحدا على حد تعبير "ابن جني".

ومن هنا ، يتضح الفارق الدلالي بين تأخير التمييز وتقديمه الذي يرجع إلى غاية المتكلم في التعبير عن المعنى بشكل أدق. وعليه ، يمكن القول بأن اتخاذ العناصر اللغوية مواقعها في النظم والترتيب تحقق معان نحوية وأخرى بلاغية دلالية، ومخالفتها للترتيب يحقق غايات تواصلية مردها إلى المعاني التبليغية وفق السياقات المسموح بها. وفي اعتقادنا أن التمييز من شأنه أن يجسد أكثر الوظيفة التواصلية للغة ، التي تحقق في نظر "مارتيني" عملية التفاهم المتبادل بين الأطراف المتخاطبة.¹

ونقصد بالتفاهم هنا، ما يسعى إليه المتكلم في **إفهام المخاطب** بتحديد نوع التمييز الذي يسهل عليه فهم الإبهام الواقع في الفعل. فالفهم والإفهام ضروريان جدا بين المتخاطبين، وإن التقصير في أحدهما يؤدي إلى فشل الدورة التخاطبية لعدم فهم الخطاب.

ج- البديل: يعد البديل من التوابع، " فهو يأتي لأجل التبيين والتفسير".²

¹ - ينظر ميشال زكريا، مباحث في الألسنية العامة، ص:253

² - سيوييه ، الكتاب، ج1، ص:339-340

وعلى هذا الأساس، فإنّ الوظيفة النحوية المنوطة به هي فك الإبهام وإيضاح المعنى. أما بلاغياً، فإنّ قيمة البديل تتجلى " في الإيضاح بعد الإبهام والتوكيد بعد الإخبار"¹. وهنا يتقاطع المفهوم النحوي مع البلاغي في الإيضاح، لأنّ ما يصبو إليه كل من النحويين والبلاغيين هو إيضاح المعاني لا إبهامها. فكون البديل أنواعاً: بدل كل من كل، وبدل بعض من كل، وبدل اشتمال، وبدل غلط ونسيان²، فإنّ كل نوع منه يحقق غاية مختلفة عن الأخرى، إذ كل نوع نجده مختصاً بتفسير وإيضاح طبيعة المبدل منه إما بشكل كلي أو جزئي أو شامل تُحقق غاية المتكلم من معناه الذي يريد توضيحه. " وهذه الأنواع الثلاثة المعترف في مسائل البلاغة، دون غيرها من بدل الغلط، وبدل النسيان. فلا يجيء بدل الغلط، ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء، وما يصدر عن رؤية وفطنة، لا يكون في شعر أصلاً"³. وهذا يؤكد بالحاح القيمة الإضافية للبديل في رتبته الأصلية وهي تحقيق أغراض بلاغية من خلال هذه الأنواع المختلفة. وعليه، فإنّ الترتيب يعد في هذه الحالة مؤكداً لمقولة الجرجاني في كون النظم والترتيب متعلقان بالنحو ومعانيه، إذ لا يكون هناك ترتيب حتى يكون فيه قصد إلى صورة وصفة.⁴

بالإضافة إلى هذا، فإنّ وضع النحويين لضوابط التقديم والتأخير وتحديد لهم لما يجوز وما لا يجوز، إنما هو راجع إلى مزايا النظم التابعة للمعاني والأغراض المترتبة في كل نظم. وإن كان انشغال النحويين في تفعيد النحو هو البحث عن السبل التي من شأنها أن تضمن السلامة اللغوية لفظاً ومعنى في السياقات النحوية لها، وأن هذه السياقات خاضعة للأحكام النحوية، فهما في تفاعل دائم ومستمر.

¹ - المصدر نفسه، الصفحة نفسها

² - ينظر ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص:47

³ - عبد القادر حسين، فن البلاغة، ص:262

⁴ - ينظر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص:262 وما بعدها

خلاصة القول في بحثنا لمسائل التقديم والتأخير في العمدة و الفضلة إنَّ النحويين يبحثون عن المعاني النحوية والأحكام التي تضبط كل تقديم أو تأخير ضمن الحفاظ على السلامة اللغوية ونقادي أمن اللبس بالنسبة للمخاطب. أما البلاغيون، فإننا نجدهم يجعلون للتقديم والتأخير صلة بالفصاحة والبلاغة، حيث كلما أحسن المتكلم في تقديمه وتأخيره وعرف مقامات كل واحد منهما ومقتضى الحال الذي يستوجبها كان كلامه فصيحاً بليغاً، والعكس من ذلك تماماً، حيث تؤدي عدم معرفته بهذه الشروط بالإخلال بفصاحته وبلاغته في التصرف في مراتب كل عنصر في النظم والتركيب. أما عبد القاهر، فإنه لما أدرك مدى الفروقات والاختلافات الحاصلة باختلاف السياقات، جاء اهتمامه بالتقديم والتأخير خلافاً لسابقه من النحويين والبلاغيين. حيث تناول التقديم والتأخير من خلال سياقات عدة هي الاستفهام والنفي والحصر وأزمنة الفعل. وكذا التقديم والتأخير مع الجملة الاسمية تارة والفعلية تارة أخرى. فوقف في ذلك على الأسرار البلاغية في تقديم الكلام و تأخيره، حيث لم يكن تحليله تحليلاً سطحياً. بل، كان تحليلاً عميقاً ودقيقاً، الغاية منه هي الكشف عن المعاني الإضافية والدلالات الثواني من وراء كل نظم. فكان تركيزه على البنى العميقة لا السطحية، لأن السطحية في نظره لا تعكس المعنى الأصلي الذي يهدف إليه المتكلم.

لذلك، نجده قد ربط التقديم والتأخير في الكلام بما يحدثه من أثر في النفس، مبيناً قيمته في النظم العربي. فجاءت عنايته بالتقديم والتأخير كإستراتيجية معتمدة فيها توجيه الأذهان إلى ما له من أثر في الوجدان.¹ مشيراً إلى أن كل إستراتيجية يتخذها المتكلم أو يعتمد عليها سواء في الترتيب أو في مخالفة الترتيب في النظم إلا وله أثر وغاية ومقصد. فمقاصد المتكلم مهمة -عنده-، لأنها ذات أبعاد عدة منها نحوية وسياقية ودلالية

¹ - ينظر لاشين عبد الفتاح، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند الجرجاني، دار المريخ للنشر، المملكة العربية

تركيبية وتداولية أيضا. لذلك ، كان يعمد إلى المقارنة في عرض المعاني أثناء توخي الترتيب وأثناء مخالفته خلافا للنحويين الذين كانوا يركزون على أحكام الترتيب ومخالفته وكلها أحكام معيارية ضابطة لسلامة اللغة لا غير باستثناء بعض الإشارات البلاغية التي وردت عند بعضهم كسيبويه وابن جني. كما خالف البلاغيين كذلك الذين ربطوا التقديم والتأخير عامة بالبلاغة والفصاحة ولم يعينهم في ذلك سوى الإشارة إلى المعاني البلاغية له. فالتقديم والتأخير ينحصر عنده ضمن إطار تداولي تحكمه سياقات الاستعمال و مقصدية المتكلم.

الفصل الرابع:

إستراتيجية الحذف

*المبحث الأول: إستراتيجية الحذف بين الأسباب والأهداف

* المبحث الثاني: تجليات إستراتيجية الحذف في الجملة العمدة

*المبحث الثالث: تجليات إستراتيجية الحذف في الجملة الفضلة

الحذف مثله مثل التقديم والتأخير، فهو إستراتيجية تخاطبية تحقق عدة غايات تواصلية كونه أسلوباً قديماً راسخاً في اللغة العربية، كما أنه يُعد في نظر الدارسين إستراتيجية خطابية بامتياز يعمد إليها المتكلم لتحقيق عدة معانٍ بلاغية. ولما عرف العرب القدامى قيمتها في التخاطب وتحقيق التواصل، وظفوها في كلامهم شعراً ونثراً. كما جاء ذكرها أيضاً في القرآن الكريم فزادها بيانا وسحراً، فهي إستراتيجية معروفة لدى النحوي قبل البلاغي، لأنها متعلقة بالتركيب اللغوي ككل من حيث سلامته، وبأحكام نحوية لا بدّ من تتبّعها ومراعاتها أثناء حذف بعض العناصر في الكلام، خصوصاً وأنّ النحويين يصرون على ذكر عناصر الكلام لأنّ كل عنصر لغوي يؤدي وظيفته داخل التركيب. لذا، فإننا سنتعرف على مفهومه من وجهة نظر علماء اللغة والبلاغة معاً، ونبدأ بما هو لغوي لأنّه الأصل الذي يُعتمد عليه.

أولاً: مفهوم الحذف:

عرف كل من العرب والغرب ظاهرة الحذف وأولوها اهتماماً كبيراً لما لها من صلة بالخطاب وبما تحقّقه من أغراض نابغة عن إرادة المخاطبين ونواياهم فيه . وفيما يلي سنتتبع مفهوم الحذف عند العرب أولاً ثمّ الغربيين لنتبين التشابه أو الاختلاف القائم بينهما، خصوصاً وأنّ الدراسات اللسانية الغربية الحديثة تولي الموضوع اهتماماً أكبر لصلته بالتداولية.

1- الحذف عند العرب القدامى:

أ- لغة: مصطلح "الحذف" وارد عند كثير من علماء اللغة العربية سواء أكان ذلك في المجال اللغوي أو حتى في المجال الأدبي، فهو مصطلح ذو عدة مستويات: صوتية، صرفية، نحوية وتركيبية. لذا، فإننا سنعمل على تتبّع مفهومه وفق هذه المستويات المذكورة، وذلك من خلال التنويع في ذكر المعاجم اللغوية والصرفية والبلاغية، لأنّ هذا الأخير واقع ووارد في هذه المستويات التي ذكرناها. إذ جاء في (لسان العرب) لـ"ابن منظور" أنّ الحذف: حذف الشيء

يحذفه حذفاً: قطعه من طرفه، وحذف الشيء إسقاطه¹. والمفهوم ذاته وجدناه وارداً في (المعجم الوسيط) ، حيث ورد فيه ما يلي: " فحذف الشيء حذفاً: قطعه من طرفه"²

- أما (المعجم المفصل في علم الصرف) فقد أورد ما يلي: " الحذف: هو إسقاط حرف أو كلمة بشرط ألا يتأثر المعنى نحو إسقاط الياء من كلمة(قاض) نحو قولك: جاء قاض والأصل جاء قاضي..."³

في حين نجد المعجم المختص بإيراد المصطلحات البلاغية يعرض مفهومه حول المصطلح بالقول: " حذف الشيء يحذفه حذفاً: قطعه من طرفه: وحذف الشيء إسقاطه"⁴

إنّ الملاحظ على ما أوردته هذه المعاجم بخصوص مفهوم الحذف أنه ذو طريقة واحدة، فهو يعني القطع والإسقاط مع جميع مستويات اللغة المذكورة.

ب: اصطلاحاً: لا يختلف المفهوم الاصطلاحي للحذف عما جاء ذكره في المعاجم اللغوية التي تمّ عرض مفهومها، فقد عرفه النحويون والأدباء وحتى علماء المجاز والباحثين المهتمين بالدراسات القرآنية والبلاغية، حيث نجد أنّ الكل أدلى بدلوه بخصوص صحّة الحذف أو إفساده لمعنى التركيب. وهذه بعض المفاهيم الواردة بشأنه:

- " هو إسقاط كلمة بخلف منها يقوم مقامها"⁵، و " هو إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام"⁶ و"هو عبارة عن أن يحذف المتكلم من كلامه حرفاً أو

1- 9 : 39
2- مجموعة من المؤلفين ، المعجم الوسيط، 162:
3- : إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،
4- 215: 1997 / 1418
5- 530:
6- 69:
: الرماني والخطابي وعبد القاهر
76: . 3 الجرجاني، تحقيق وتعليق:

حروفاً من حروف الهجاء أو جميع الحروف المعجمية أو جميع الحروف المهملة بشرط عدم التكليف والتعسف¹، و"هو إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل"²

- "هو الإيجاز والاختصار والاكتفاء بيسير القول إذا كان المخاطب عالماً بمراده فيه"³

إنّ هذه التعريفات المقدّمة أعلاه - وهي مزيج بين تعريفات النحويين والأدباء والبلاغيين والمفسّرين - تبين وتؤكد لنا بوضوح أنّ الحذف لا يتم لا بشكل عشوائي ولا تعسفي. وإنما يكون لأمر مبرر يبتغيه المتكلم في حدّ ذاته إما لغاية شخصية منه أو لغاية أخرى تربطه بالطرف الثاني من الخطاب. إذ من المؤكّد أنّ هناك أسباباً ما وراء أي حذف، لأنّ النحويين في وضعهم للقواعد بينوا عناصر الكلم وترتيبها وطريقة ذكرها المرتبطة بالمراتب والعمل والمعنى، فهذه المفاهيم تشير إلى وجود العلائق التي تُحدث الحذف كالمقامات، ووجود الأدلة على المحذوف، أو علم المخاطب بالمحذوف أو إلى الغاية منه. ومع أنّ الحذف قد يظهر للوهلة الأولى - لمن لا يفقه أسرار وقواعد اللغة العربية - أمراً غير محمود ظناً منه أنه مخل بالمعاني والإفصاح عنها، إلاّ أنّه يعد فناً قائماً بذاته. إذ الحذف يحتاج بصورة كبيرة إلى "ملكة لغوية"، والتي بفضلها يتمكن المتكلم من استعمال مهاراته في ضروب الكلم المختلفة، فتتيح هذه المهارة - التي هي جزء من الكفاءة اللغوية - كفاءة أخرى تداولية يتعامل بها المتكلم وفق مختلف الأحوال والمقتضيات والمقامات، وهو ما سنعمل على إثباته في ثنايا بحثنا هذا.

1 - الحموي تقي الدين أبو بكر، خزنة الأدب وغاية الأرب، دراسة وتحقيق: كوكب دياب، دار صادر، بيروت، ط2 1425 / 4 2005/ 344 والنابلسي عبد الغني إسماعيل، نفحات الأزهار على نسيمات الأسحار في مدح

شرح البديعية المزرية بالعقود الجوهريّة، عالم الكتب، بيروت، ص: 476

2 - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3: 102

3 - ، تقديم وتحقيق:

2- الحذف عند الغربيين:

أ- لغة : يعرض معجم "الموروث اللغوي الفرنسي الإعلامي" (TLFI) "دلالة كلمة "الحذف" (Ellipse) في اللغة بالقول : "إنه عبارة عن إيجاز عن طريق حذف عنصر أو عدة عناصر في الجملة سواء على مستوى التركيب أو الأسلوب".¹

ويذهب "جون ديبوا" (Jean Dubois) في (معجم اللسانيات) إلى القول بأن الحذف مرتبط في الأساس ببعض المقامات التواصلية أو الملفوظات، التي تستدعي حذفاً لبعض العناصر أو الكلمات غير الضرورية وأنّ عدم ذكرها هو ما يُعرب عن المعنى بدل ذكرها ، وقد يكون الحذف أيضاً لأجل سياقات نحوية ، إذ تسمح بعض الكلمات المعروفة في اللغة أو بعض القواعد التركيبية بحذف بعض العناصر غير الضرورية والتي تنوب عنها عناصر أخرى في التركيب، حيث إذا ما تم ذكرها يفقد المتكلم المقصود من المعنى المراد.²

فمفهوم الحذف لغة - عند اللسانيين الغربيين- مرتبط بالتخلي عن العناصر غير الضرورية في الكلام، لأنّ في عدم ذكرها إيجازاً للمعنى وتحقيقاً للمراد.

ب- اصطلاحاً: يعد الحذف وجهاً من أوجه البلاغة³، وهو مرتبط بالنص بشكل مباشر.

فقد جاء عن " هاليداي" (hallyday) و" رقية حسن" أن الحذف علاقة داخل النص، وفي معظم الأمثلة يوجد العنصر المفترض في النص السابق. مما يعني أنّ الحذف عادة علاقة بنوية كونه يحقق تماسكاً في وحداته البنائية القبلية، كما أن وقوعه لا يكون على مستوى الجملة الواحدة فقط لأنه لا يحقق بذلك التماسك، بل هو على مستوى أكثر من جملة.⁴

¹ -Jean-Marie pierrel ; le trésor de la langue française informatisée :un dictionnaire de référence accessible a tous ; de19 et 20 siècle : CNRS Gallimard ; paris : 1071-1994

² -voir jean Dubois et autres, dictionnaire de linguistique, p:174

³ -j.calen ; éléments de linguistiques et de pragmatiques pour la compréhension automatique du langage : du signe au sens ; fédération imag ; France ; p:25.

⁴ - محمد خطابي، لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1 1991 :21-

أما " كريستال" (cristal) فيرى أنّ الحذف " هو جزء من الجملة الثانية ودلّ عليه من الجملة الأولى"¹ . وهو ما ذهب إليه أيضا " أندريو كيبلر" (Andrew keher) في حديثه عن علاقة الحذف بالاتساق معتبرا أنّ الحذف لا يقع في الجمل إلا بوجود ما يدل عليه في جملة سابقة مع ضمير يحيل على المحذوف.²

فكما هو ظاهر، فإنّ المعنيين اللغوي والاصطلاحي لما تم تقديمه عند اللغويين الغربيين شبيه بل ومتطابق بخصوص ما جاء ذكره عند علماء اللغة العرب ، والسبب في ذلك راجع إلى طبيعة النظام اللغوي عامة- بغض النظر عن طبيعة نوع اللغة المتحدث بها-، الذي يعتمد على المقاصد كثيرا في الكلام ، حيث إذا كان الحذف أولى من الذكر في إيصال المقصود وجب حذف العناصر غير اللازمة من أجل تحقيق المعنى المراد. كما يظهر أيضا أنّ المهتمين بمجال لسانيات النص يتفقون على أنّ الحذف لا بدّ له من عدم إفساده للعلائق بين الجمل وهم متفقون في ذلك مع ما توصل إليه العرب القدامى بهذا الخصوص في حديثهم عن صحة الحذف وفساده. ومن هذا المنطلق نتساءل بالقول: على أي أساس قد يكون الحذف معتمدا كوسيلة في الكلام؟ وضمن أية حالة يتم اعتماده؟ لأن أصل الكلام - كما أوضحنا في الفصل السابق- هو ذكر عناصر الجملة عنصرا بعد آخر مرتبا ومنظما لما لكل واحد من قيمة دلالية.

ثانيا: أسباب الحذف وأنواعه:

يذهب النحويون إلى أنّ الأصل في الكلام هو الذكر لعناصره جميعها، والذكر مصطلح يقابل الحذف عند علماء البلاغة لأنهما ثنائيتان مرتبطتان بالمعنى بالدرجة الأولى، إذ لا يجوز أن يحذف منه شيء، وذلك من خلال توضيحهم لأقسام الكلم، وكيفية تأليف وارتباط هذه العناصر مع بعضها البعض ، مع تأكيدهم الشديد على أهمية هذا الارتباط لما

¹ - ينظر صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النص بين النظرية والتطبيق، دار قباء القاهرة 2000/ 1421 2 191: 192

² - voir Andrew keher ; coherence ; reference and the theory of grammar ; center of the study publications ; Stanford ;California ;2002 : p :35-36

له من أثر قوي على المعنى. لكن رغم ذلك، أجازوا في بعض الحالات الحذف مقابل الذكر، واشتروا في كل محذوف عدم إخلاله بالمعنى الذي هو لب عملية الكلام.

وإنَّ المتمعن في مؤلفات السلف من النحويين بخصوص الحذف، ليجد أن أمر الجواز بالحذف له أسبابه وعلله، لأنَّه لا يمكن للمتكلم أن يحذف عنصراً من عناصر الكلام عبثاً، وإنَّما يكون ذلك لعلّة منطقية ومعقولة جداً يفرضها السياق. كما لا يقتصر الحذف على النحويين فقط، بل يتعداه أيضاً إلى مجال الأدب، حيث "قد يرى المتكلم البليغ الذواق للأدب الرفيع أن يحذف من كلامه الذي يريد توصيل معناه لمن يتلقى كلامه، ما يمكن أن يفهمه المتلقي بقرائن الحال، أو قرائن المقال، أو باللوازم الفكرية الجليّة، أو باللوازم الفكرية الخفية وبالاشارة التي تُدرك بالذكاء اللَّماح، ومن المعلوم أن الأذكياء يكفيهم الإلماح، لأنهم يدركون المقاصد باللمح"¹

لذا، فإنَّ أسباب الحذف كثيرة ومتعددة تعدد مستويات اللغة ذاتها، منها ما يعود لأسباب صوتية أو صرفية، ومنها ما يعود لأسباب نحوية وأخرى بلاغية يتعمدها المتكلم لأجل غايات معينة سياقية كانت أو نفسية، ممَّا يفيد أن سبب وقوعه يكون قائماً بالتأكيد لغاية معينة ولعلّة واضحة، وفيما يلي سنشرح أسباب الحذف حسب مستوى وقوعه في الكلام:

أ- **الحذف في المستوى الصوتي:** إنَّ للصوت دوراً مهماً جداً في تأدية المعاني بمختلف أنواعها، من ذلك أنه بفضلها يتم التمييز بين المعاني الصرفية والمعاني النحوية، بل له الفضل في تمييز دلالة المعاني الصرفية والنحوية ذات القواعد المضبوطة. وقد تنبه علماء العربية القدامى إلى هذه الأهمية من خلال مؤلفاتهم، نذكر على سبيل المثال لا الحصر الخليل بن أحمد الفراهيدي من خلال مؤلفه **العين** وسيبويه من خلال **الكتاب**، وابن جني في

¹ - الميداني عبد الرحمن حسن حنكة، البلاغة العربية: سها وعلومها وفنونها، دار

سر صناعة الإعراب، إلى الجانب الصوتي للغة الذي يعد أحد مستويات اللغة عند اللسانيين المحدثين وهو أيضا يمثل الجانب المنطوق للغة قبل تجسيدها في شكل رموز وعلامات.

وإنه بالنظر إلى أهمية الأصوات عند العرب، حيث تمثل هذه الأخيرة انتظام الكلام من جهة التأليف ، وذلك عن طريق توافقها وتنافرها وكذا المستحسنة منها والمستقبحة، حيث تمثل هذه الخصائص وهي مجتمعة فصاحة الكلام العربي، ومن ثمة تؤدي إلى بلاغته.

فالصوت له تأثير قوي جدا على المعنى، وقد ورد هذا النوع بكثرة في القرآن الكريم، ويرى المفسرون أنّ وقوع الحذف الصوتي في القرآن الكريم، إنما يكون في الغالب لموافقة رؤوس الآيات، من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسَّرَ ﴾¹، ففي هذه الآية حذفت الياء من (يسري) لأنّ الأصل (سرى، يسري) ، وهذا الحذف جاء مراعاة للفاصلة، فكلمة "يسر" حذفت الياء منها لأنها رأس الآي²، حيث تعتبر رؤوس الآيات - عند المفسرين- فواصلًا، كما أنّ رؤوس الآي فواصل تحذف معها الياءات وتدل عليها الكسرات.³

أما الحذف الصوتي في كلام العرب، فقد أرجعه "سيبويه" إلى كثرة الاستعمال مبينا أنّ الحذف يغني عن الذكر، ويكون هذا الاستغناء للوقف على الكلام ، وهذا ليس بغريب عن العرب القدامى لأنه كثير الاستعمال لديهم ، وإن كان أصله في الكلام، من ذلك قولهم: "لا أدر، ولم يك... وغيرها"⁴ وقد جعل "ابن فارس" هذا النوع من الحذف الذي يصيب الكلمة لغاية التخفيف، وأنّ هذا التخفيف من شأنه أن يوسع من دائرة التعبير في اللغة.⁵ لكن هذا النوع من المحذوفات مستبعد في بحثنا هذا بسبب تركيزنا على الخطاب(الجملة)

1 - الآية:4

2 - الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه، ج5 : 321

3 - الظاهر من خلال أقوال المفسرين أن هناك اختلافا واضحا في القراءات وتعددتها والتي أسفرت حينا إلى إثبات الياء وحينا إلى حذفها، لمزيد من التفاصيل ينظر أبو عمرو بن العلاء، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، تأليف: عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1 1987/ 1408 : 161 وما بعدها.

4 - سيبويه، الكتاب، ج1 : 25/24

5 - ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة، ص:47

ب- الحذف في المستوى الصرفي: لكل كلمة في اللغة العربية وزن معين تكون عليه، والمعيار الذي يتّخذه الصرفيون لهذا الوزن هو (فعل)، وقد تمّ اختياره دون غيره بالنظر لما تحمله هذه الكلمة من دلالة عامة، فحروف هذا الفعل تمثل جميع مخارج الحروف الغالبة في كلام العرب من حلقية وشفوية. ومن هذا المعيار أيضاً اتخذ علماء الصرف ما يعرف بـ "الميزان الصرفي" الذي هو أساس علم الصرف، بل لا يقوم إلاّ عليه. فهو عبارة عن طريقة متبّعة لضبط أوزان الكلمات، ومعرفة أهم التغييرات التي تطرأ عليها. ومن ثمة تمكين تحديد المجرد من المزيد، والثلاثي من الرباعي أو الخماسي، والصحيح من المعتل واللازم من المتعدي، إذ لكل حالة وزن خاص، والوزن الصحيح للكلمة من شأنه أن يعطي الدلالة الصحيحة لها.

وعليه، فإنّ حدوث أي حذف يوجب معرفة العلة، لأنّ علل الحذف في الصرف تختلف باختلاف المحذوف ونوعه.¹

ج- الحذف في المستوى النحوي والتركيبى: وهو مرتبط في أغلب الأحيان بالجانب الإعرابي الذي يركز فيه النحويون على سلامة اللفظ والمعنى، والذي يندرج - في عمومه - من جهة الأحكام النحوية المتعلقة بالوجوب والجواز. وسنكتفي هاهنا بذكر بعض النماذج المتعلقة بالجانب الإعرابي وهي المتعلقة بحذف الحركات الإعرابية التي قلنا عنها إنها ضرورية جداً لفهم المقاصد وأنّ حذفها يزيل الفهم ويعيق إيراد المتكلم للمقصد الذي يسعى إليه.

وبالنظر إلى طبيعة النظام النحوي للجملة العربية، فإنّ حذف هذه العلامات الإعرابية يكون أمراً لا بد منه - في حدود السياقات المتاحة - وذلك في الحالات الآتية:

¹ - ينظر في ذلك: فوزي حسن الشايب، تأملات في ظواهر ، حوليات كلية الآداب، ولية 10 1409 / 1989: 47-45-24

* الحذف في حالة الجزم كحذف حرف العلة مثلا في الكلمات الآتية: (لم يرحُج - لم يقض - لم يسع)

* حذف النون في الأفعال الخمسة في حالة النصب نحو: (أن يسعوا) ، وكذا حذف النون في حالة الجزم كقولك: (لا ترجوا)

* حذف لام الفعل الناقص في حالة الجزم

وقد يكون حذف الحركات الإعرابية أيضا من باب التخفيف والتسهيل حيث ثبت حذف الضمة والكسرة في كلام العرب¹. يقول سيبويه موضعا مسألة حذف الحركات: "واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع حذف في الجزم، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع. وذلك قولك: لم يرم ولم يغز ولم يخش، وهو في الرفع ساكن الآخر، تقول: هو يرمي ويغزو ويخشى"²

د- الحذف في المستوى العروضي: هو حذف الغاية منه استقامة الوزن، فتحذف بعض العناصر لما تلزمه الضرورة الشعرية فيقع الحذف على مستوى الأسباب والأوتاد، لأن الشعر موزون مقفى وهذا الوزن لا بد من استقامته، فوجب على الشاعر في بعض الحالات كسر القاعدة حفاظا على الوزن، "لأن الشاعر المجيد قد يبني القافية على ما يوجبه الإعراب ويجري باقي الشعر على تقديره ذلك الإعراب ، وإن كان لا يظهر ولا يلفظ به"³.

يقول السيرافي موضعا أهمية استقامة الوزن لدى الشعراء ومعللا سبب اللجوء إلى الحذف فيه: "اعلم أن الشاعر يحذف ما لا يجوز حذفه في الكلام لتقويم الشعر، كما يزيد لتقويمه"⁴.

¹ - الشمنطري، النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه 1 : 218/219

² - سيبويه، الكتاب، ج1 : 23

³ - الشمنطري، النكت في تفسير كتاب سيبويه 1 : 125

⁴ - السيرافي أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج1 : 205/206

وهذا النوع من المحذوفات مستحب عند البلاغيين لما يحدثه من إيقاع ، مع شريطة عدم إفساد المعنى ¹. وفيما يلي بعض الأمثلة على هذا النوع:²

أ- حذف حرف متحرك أو أكثر من آخر الكلمة

ب- حذف نون المثنى وجمع المذكر السالم

ووفق هذه الأسباب التي ذكرناها نجد الحذف يقع في عدة أنواع، إذ إن في كلام العرب الكثير من المحذوفات، فقد ثبت عن العرب أنها حذفت الحرف والاسم والفعل ، كما حذفت الجملة وشبه الجملة أيضا. وكان ذلك في أغلبه لاعتبارات تداولية عدة ك: التخفيف وتسهيل النطق أو من أجل الاضطرار أو الإيجاز والاكتفاء بيسير القول ولعلم المخاطب بأمر المحذوف. فالمتأمل لما جاء ذكره لدى النحويين وكذلك بالنظر إلى الغايات المترتبة من وراء اعتماد الحذف، ليجد بأن الحذف لا يقع في نوع واحد فقط، وإنما في أنواع عدة، منها ما يرجع إلى أسباب وقوعه ومنها ما يرجع إلى الغاية والهدف منه وكذا سياقاته. ولأجل هذا يمكن رد أنواعه إلى تصنيفين هما:

* **التصنيف الأول:** نراه يُعتمد فيه بالدرجة الأولى على طرائق الحذف، وهي كالاتي:

أ- **حذف الاقتطاع:** وهو حذف بعض الكلمة³، وهذا النوع نجده واردا في القرآن الكريم بكثرة، وذلك لرعاية الفاصلة فيه كاعتماد الترخيم من ذلك قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسَّرَ﴾⁴، فقد جاء حذف الياء من (يسري) لمراعاة رؤوس الآي، الذي أعطى في الأخير جمالا فنيا ورونقا في نسق الكلام يتلذذ به السامع أو القارئ.

¹ - ينظر ابن قتيبة، الشعر والشعراء، 65 وما بعدها

² - لمزيد من التفاصيل ينظر الالوسي محمود شكري، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، شرح: محمد بهجة الازي البغدادي، المكتبة العربية، بغداد، ص: 56 و ابن عصفور الاشيلي، ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار

1 1980 : 84 وما بعدها

³ - التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون، ج1 : 246

⁴ - الآية: 4

ب-حذف الاكتفاء: وهو أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط، فيكتفي بأحدهما عن الآخر لنكته بلاغية، ويختص غالبا بالارتباط العاطفي، ومثال ذلك قوله تعالى:

﴿وَاللَّاتُ عَمَّ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾¹ ، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثْنَا وَمَتْنَعًا إِلَىٰ حِينٍ﴾²

ج- حذف الاحتباك(المقابلي): وهو أن يجتمع في الكلام متقابلان، فيحذف من واحد منهما مقابلة لدلالة الآخر عليه، كقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرْتُهُ قُلْ إِنِ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَىٰ إِجْرَامِي

وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ﴾³

الأصل فيه: فإن افتريته فعلي إجرامي وأنتم براء منه، وعليكم إجرامكم وأنا برئ مما تجرمون، فنسبة قوله تعالى "إِجْرَامِي" وهو الأول إلى قوله "وعليكم إجرامكم"، وهو الثالث كنسبة قوله "وأنتم براء منه" وهو الثاني إلى قوله تعالى: "وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ" وهو الرابع، واكتفى بكل متناسبين بأحدهما.⁴

د-حذف الاختزال: وهو حذف كلمة أو أكثر وهي إما اسم أو فعل أو حرف⁵

* التصنيف الثاني: يتعلق بعناصر الكلام الضرورية، التي غيابها فيه يحدث أثرا في المعنى، من ذلك حذف الجمل وأشباه الجمل، وهو ما سيتم تناوله في المباحث اللاحقة.

ويلخص "ابن مضاء القرطبي"(ت528هـ) أنواع المحذوفات في كلام العرب في أقسام

ثلاثة هي:¹

- 1- الآية:5
- 2- الآية:80
- 3- سورة هود، الآية:35
- 4- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3: 129
- 5- المصدر نفسه، الصفحة نفسها

* محذوف لا يتم الكلام إلاّ به، وقد حُذِف لعلم المخاطب به

* ومحذوف لا يحتاج الكلام إليه، لأنه تام بدونه، وإن ظهر كان عيباً

* محذوف إذا ظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره

غير أن "الحاج صالح عبد الرحمن" لا يعتقد بآبن مضاء، لأنه الوحيد الذي يخالف جمهور النحويين في مسألة هذه المحذوفات وأنواعها.

ثالثاً: شروط الحذف وأسس تقدير المحذوف:

تميل العرب إلى الاختصار وتلك ميزة أساسية عندهم والاختصار أصل بلاغي، كما أنّ أحد طرق الاختصار "الحذف"، لذلك نجد الكثير من اللغويين من يربط الحذف بـ"الإيجاز والاختصار"، وذلك من منطلق أن "خير الكلام ما قلّ ودلّ". وفي هذا الربط اقترن مصطلح الحذف بمصطلحات أخرى هي: "التقدير" و"الإضمار" و"الاستغناء" و"الاتساع"، حيث تفيد وتؤكد مؤلفات السلف من النحويين بهذا الخصوص مدى الارتباط بين هذه المصطلحات والحذف.

وفيما يلي سنشير إلى تلك العلاقات من خلال أقوال النحويين والبلاغيين معاً بالنظر إلى القاسم المشترك بينهما في دراسة الخطاب ألا وهو التركيب:

* **الحذف والإيجاز والاختصار:** لا يمكن لأحد أن ينكر ما للعرب من بلاغة، و أن أحد أسرارها يكمن في الإيجاز والاختصار في القول، حيث يُكتفى بيسير القول. ومن أوتي هذه الملكة يعد بليغاً في نظرهم، لأنّ الإيجاز والاختصار يعد عند البلاغيين أمراً مستحباً لما فيه من بلاغة وتحقيق للمقاصد والغايات. ونظراً لأهمية الموضوع وارتباطه بالبلاغة والحسن في الكلام، فإننا نجد "ابن قتيبة" قد عقد باباً في الحذف والاختصار واقفاً على جملة من الأمثلة الواردة في القرآن الكريم وكلام العرب، مظهرها بأمثلته الغاية التي لأجلها تُحذف بعض

¹ - ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، ط1 1366 / 1947م، القاهرة، ص: 88

العناصر وهي الاختصار¹، ومثله "الرماني" في (باب الإيجاز) مبينا فيه أن الإيجاز هو تقليل الكلام من غير إخلال بالمعنى، حيث إذا كان المعنى يمكن التعبير عنه بإيجاز كان ذلك أحسن بكثير من الألفاظ الكثيرة.² وهو ما أكدّ عليه أيضا " قدامى بن جعفر" مبينا أن العرب تستعمل الحذف للإيجاز والاختصار والاكتفاء بيسير القول إذا كان المخاطب عالما بمرادها فيه.³ فالحذف لأجل الاختصار في الكلام يُعدّ سنة من سنن العرب في كلامهم.⁴

وقد جعل "الرماني" الإيجاز في كلام العرب على وجهين اثنين: أحدهما إظهار النكته بعد الفهم لشرح الجملة، والآخر إحضار المعنى بأقل ما يمكن من العبارة. فالوجه الأول يكثر في العلوم القياسية، أما الوجه الآخر مستأنف لم يقرر له حال خاصة.⁵

لذلك يصور " عبد القاهر" الحذف كما أخذ في الكلام ومبحث بلاغي من خلال قوله بأنه " باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبين".⁶ لذلك جاءت دراسات كثيرة تبين وجه الإعجاز في إيجاز الحذف⁷

* **الحذف والتقدير:** يتصل التقدير بالحذف، فهو كثير الاستعمال في المواضع التي يقع فيها الحذف، حيث تحتاج الكلمات إلى ما يكمل معناها. يقول ابن جني: " لا ينكر أن يكون في كلامهم - العرب - أصول غير ملفوظ بها، إلا أنها مع ذلك مقدرة وهذا واسع في كلامهم"⁸

1- ينظر ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن 1 : 210

2- 76:

3- 121:

4- ينظر ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة، 211:

5- ينظر الرماني، النكت في إيجاز القرآن، ص: 79

6- عبد القاهر 146:

7- هذه الدراسات منها ما يضم دراسات ومنها ما يضم دراسات المحدثين نذكر على سبيل المثال لا :

8- 348: 1 -

ف" التقدير: هو حذف اللفظ في الجملة مع وجود قرينة دالة عليه، كتقدير الفاعل المستتر في: ذهب إلى الحقل، والمقدر هو الفاعل، أو تقدير الخبر المحذوف نحو: الملك لله، ويُقدر الخبر بلفظ كائن أو موجود، وكذلك الحال المحذوفة والصفة المحذوفة¹. والظاهر أن النحويين يلجئون إلى التقدير من أجل تصحيح اللفظ والمعنى، أو قد يكون لأجل توضيح المعنى. لكن من دون المغالاة في التقدير، بل لابد من تقليل المقدر ما أمكن².

فالتقدير إذن، لابد منه للوصول إلى المعاني التي تبدو خفية باختفاء اللفظ وعدم ظهوره في الجملة، فهو مرتبط بالإعراب أيما ارتباط، والإعراب غاية الإبانة عن المعاني سواء الظاهرة منها أو المستترة.

***الحذف والإضمار**: الإضمار مصطلح تعمد العرب إليه كثيرا، فهو يستعمل في الجانب النحوي أكثر من غيره. فهو يعني " إسقاط الشيء لفظا لا معنى، وهو ترك الشيء مع بقاء أثره"³. فالعرب تلجأ إليه لأجل غاية بلاغية، يقول سيبويه موضعا الأمر: "إنما أضمرنا ما كان يقع مظهرا استخفافا ولأن المخاطب يعلم ما يعني"⁴. والإضمار سنة من سنن العرب، ويجيء على ثلاثة أضرب هي: إضمار الأسماء والأفعال والحروف⁵. أي هو يشمل جميع أقسام الكلم الثلاث. وعليه، يتبين أن العلاقة بين الإضمار والحذف وطيدة جدا، وربما يحمل المصطلحين معا مدلولاً واحداً في نظر النحويين، أو قد يلتبسان لمن لا يدرك الفرق بينهما. لذلك نجد " الزركشي" متناولا الفرق بقوله: "إن شرط المضمّر بقاء أثر المقدر في اللفظ نحو قوله تعالى: ﴿أَنْتَهُوَ خَيْرًا لَكُمْ﴾⁶، أي: ائتوا أمرا خيرا لكم، وهذا لا يشترط في الحذف"⁷

1 - مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دمشق، 2013، 121:
2 - ينظر الكفوي، الكليات، قابله ووضع فهارسه، عدنان الدرويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 1994، 284:

3 - الجرجاني الشريف، التعريفات، 27:

4 - سيبويه، الكتاب، ج2، 224:

5 - ينظر ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة، 232:

6 - الآية: 171:

7 - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3، 102:

وفي موضع آخر نجد من اللغويين من يربط بين الإضمار والاختصار حيث يقول " ابن قتيبة" في كتابه (تأويل مشكل القرآن) أن من الاختصار الإضمار لغير مذكور.¹

* **الحذف والاستغناء:** ثبت عن العرب استغناؤها عن بعض الألفاظ بألفاظ أخرى في الكلم ، يقول سيبويه في (باب ما يكون في اللفظ من الأعراض): " اعلم أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يُستعمل حتى يصير ساقطاً.... وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء، فإنهم يقولون يدع ولا يقولون ودع، استغنوا عنها بترك، وأشباه ذلك كثير..."²

إن قول "سيبويه" يشير إلى وجود أصول في كلام العرب وانزياح العرب عن تلك الأصول إلى فروع عنها عن طريق الاستغناء الذي يوازي الحذف. والى ذلك يذهب ابن جني قائلاً في باب (الاستغناء بالشيء عن الشيء): " اعلم أن العرب تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغني عنه مسقطاً من كلامهم البتة، فمن ذلك استغناؤهم عن (ودع) و (وذر)..."³ مستدلاً في قوله على الكثير من الاستغناءات في كلام العرب التي دخلت ضمن حدود المحذوفات لكثرتها.

* **الحذف والاتساع:** يرتبط الحذف من حيث وروده في الجملة ويرد إلى الاتساع في الكلام، غير أن بين الاثنين فرقا أوضحهما " ابن السراج" بقوله: " اعلم أن الاتساع ضرب من الحذف إلا أن الفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله، أن هذا تقيمه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه، وذلك الباب تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب"⁴

1- ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن،ص:226

2- سيبويه، الكتاب،ج1 : 24/25

3- 1 : 266

4- 2 : 255

فهذه المصطلحات نجدها تلازم الحذف وتصاحبه في تحليلات النحويين وتفسيراتهم كثيرا، وقد يبدو فيها نوعا من التداخل لمن يجهل أصل كل مصطلح وأسباب وغايات اعتماده عند العرب والنحويين، لذلك وجب في هذا المقام التساؤل الآتي :

لماذا تميل العرب في اعتمادها على الحذف كإستراتيجية إلى الإيجاز والاختصار والانتساع والاستغناء عن بعض الألفاظ؟ ولماذا كذلك يلجأ النحويون في دراستهم للجمل التي فيها حذف بعض العناصر المهمة إلى اعتماد التقدير والإضمار؟

ولعلّ الجواب عن ذلك إنّما هو متعلق بالخطاب وبخصوصيته الاجتماعية وغايات إنتاجه، حيث ينبنى الخطاب على أساس العلاقات التخاطبية بين الأطراف المتخاطبة، فيأخذ في الحسابان عناصر الخطاب الآتية وهي: إرادة المتكلم وقصده من كلامه/ السياق/ علم المخاطب وإدراكه للخبر/ المعنى العام له . لكن، يبقى الحذف أوسع وأشمل من كل مصطلح، حيث يحتاج حذف كل لفظ محذوف إلى دليل أو قرينة تعين على فهم معنى المحذوف. لذلك، ووفق هذه المصطلحات تم تحديد شروط الحذف، التي بفضلها يتم المحافظة على المعنى وعدم الإخلال بالسلامة اللفظية والمعنوية التي أكدّ عليها سيبويه. وهذه الشروط يمكن حصرها فيما يلي:

*وجود دليل على المحذوف:¹ وهو شرط مهم وأساسي لا يمكن الاستغناء عنه، وإن فقد اختل الحذف وبطل المعنى. لأن المحذوف قد يكون مطلقا وقد يكون معينا²، حينها يحتاج كل محذوف إلى قرينة معينة ودالة على العنصر المحذوف. وتختلف القرائن لاختلاف نوع المحذوفات بين عقلية منطقية وأخرى حالية ومقامية أو لفظية ومعنوية.³ يقول الجرجاني

1 - باتفاق جميع النحويين ولبلّغيين والمفسرين منهم: سيبويه 285/275/25: 1

1 383: 1 284: 1 والزرکشي، البرهان في علوم القرآن، ج3: 102:

رشيق، العمدة في صناعة الشعر و 251: 1

2 - الزرکشي، البرهان في علوم القرآن، ج3: 109/108:

3 - لتفاصيل أوفى حول موضوع القرائن وطرائق اعتمادها في النحو ينظر: كولي زال كاكل عزيز، القرينة في اللغة

العربية، 2009 1

موضحاً: "إنما يُحذف الشيء إذا كان في الكلام دليل عليه"¹، والدليل لا يؤتى به إلا من خلال قرائن الأحوال ومقتضيات الأحوال.

* ألا يؤدي المحذوف إلى نقض الغرض و ألا يؤدي إلى اللبس: وذلك بالحفاظ على الغرض الأساسي من الجملة، وكذا عدم جعل المعنى ملتبساً على المخاطب² وإلا بطل معنى إيجاز الحذف، لذلك يوضح لنا " الجاحظ هذه المسألة قائلاً: " لا خير في كلام لا يدل على معنائه، ولا يشير إلى مغزائه، وإلى العمود الذي قصدت والغرض الذي إليه نزلت"³

* ألا يؤدي المحذوف إلى اختصار المختصر: حيث بالرغم من كون الاختصار مزية للعرب وأمر مستحب عند البلاغيين، إلا أنه لا ينبغي للاختصار أن يُخل باللفظ والمعنى، لأن اختصار المختصر في نظر "ابن جني" هو إجحاف بحقه⁴.

وعليه، يجعل البلاغيون الهدف من إيجاز الحذف إيضاح المعنى بأقل ما يكون من اللفظ.⁵ لذا، ينقسم الحذف- في نظر البلاغيين- بين ما هو حسن وما هو قبيح، جاعلين الأصل في الإيجاز والاختصار في الكلام المعاني لا الألفاظ، لأن الألفاظ غير المقصودة في أنفسها، وإنما المقصود هو المعاني والأغراض التي يحتاج المتكلم إلى التعبير عنها.⁶

لذا، فالإشارة إلى المعنى عن طريق الإيجاز هو البلاغة ذاتها في نظر الجاحظ، ومن لم يستطع مراعاة المعنى في حذفه لما يريد، يكون قد خرج عن الفصيح من الكلام ويعد كلامه

¹ - 352:

² - ينظر طاهر سليمان حمودة، الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ص: 138/ 141

³ - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1: 116:

⁴ - ينظر ابن جني، الخصائص، ج2: 36:

⁵ - ابن الأثير، تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي البراعة، تحقيق:

الإسكندرية: 268:

⁶ - ينظر ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص: 214 بعدها

معيباً. لأن من عيوب ائتلاف اللفظ والمعنى عند البلاغيين الإخلال في التركيب عن طريق ترك من اللفظ ما به يتم المعنى.¹

ومن خلال ما حددناه من شروط للحذف يتبين أنها تحدد شروط الاستعمال الصحيح للقاعدة النحوية أو البلاغية، الأولى يتم فيها مراعاة القياسات والأحكام والثانية تراعي المقامات وأحوال المخاطبين. ودمج القواعد النحوية والبلاغية يفضي إلى تحقيق دورة تخاطبية تواصلية سليمة. كما يتبين لنا كذلك أن للحذف قيمة وأهمية لدى كل من النحويين والبلاغيين، حيث خُصَّ الحذف عند النحويين بمجموعة من الأسس والقواعد التي تمكنهم من التوصل إلى دلالة المحذوفات والتي يمكن حصرها فيما يلي ذكره:²

* بيان مكان ومقدار وكيفية التقدير

* جعل المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن

* التوافق بين طبيعة المحذوف وما يدل عليه والباقي من الكلام، كأن يكون المحذوف مبتدأ والباقي خبراً أو العكس من ذلك، كأن يكون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً.

وهذه الأسس المذكورة تعكس بوضوح المنهج التداولي للنحويين في استنباط القواعد ووضع أصول العربية من قواعد وأحكام متعلقة بالحذف كإستراتيجية خطابية والمتعلقة بـ المكان/ المقدار/ الكيفية/ التوافق بين الأصل والفرع والدليل عليه كشرط للصحة والسلامة اللغوية.

¹ - ينظر قدامى بن جعفر، نقد الشعر، تحقيق وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، 204:

² - لتفاصيل أكثر ينظر حيدر حسن عبيد، الحذف بين النحويين والبلاغيين: دراسة تطبيقية، دار الكتب العلمية، بيروت،

رابعاً: أغراض الحذف وآراء اللغويين فيه:

للحذف من حيث هو إستراتيجية خطابية وتخابية معتمدة بكثرة ، فوائد عديدة منها ما يعود إلى الجانب النحوي الذي يخضع لقاعدة ولقياس معين، ومنها ما يعود إلى الجانب البلاغي الذي يضفي على الكلام جمالا فنيا كونه يمثل فنا من أفانين القول ، والذي يصعب على أي كان التصرف في ضروبه أو في مراتب عناصره من دون وعي أو إدراك بقيمة ما هو بصدد حذفه. بالإضافة إلى ضرورة توفر الكفاءة اللغوية والتداولية. ويمكن حصر أغراض الحذف عامة فيما يلي:

- **التخفيف لكثرة دورانه في الكلام**، حيث يقول سيبويه: "العرب تقول لا أدر فيحذفون الياء والوجه لا أدري لأنه رفع وتقول لم أبل فيحذفون الألف والوجه لم أبال كل ذلك يفعلونه استخفافا لكثرتة في كلامهم"¹

- **الإيجاز والاختصار في الكلام**،² وذلك بتحصيل المعنى الكثير في اللفظ القليل. لذا ارتبط مفهوم البلاغة بالحذف لما يحققه من إيجاز واختصار، حيث تعد الإطالة في الكلام ملالة للسامع. " كما أنه "لا معنى للإيجاز إلا أن يُدَلَّ بالقليل من اللفظ على الكثير من المعنى"³ وإلا بطل معنى الإيجاز والغاية منه.

- **التفخيم والتعظيم**:⁴ ويظهر ذلك جليا في القرآن الكريم في عدة مواضع و في السياقات التي يراد بها التعجب والتهويل.

- **الإفصاح والإبانة عن المعاني المقصودة بالنسبة للمتكلم**، لذلك يقول عبد القاهر الجرجاني موضحاً : "ترك الذكر أفصح من الذكر"⁵

1 - سيبويه، الكتاب، ج1: 25-26

2 - المصدر نفسه، ص: 222 2 337:

3 - 463:

4 - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3: 104

5 - الجرجاني عبد القاهر، أسرار البلاغة، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، دار المدني، القاهرة، 420

- توصل المتكلم بدلالة المعنى على المعنى إلى فوائد، حيث لو أنه أراد الدلالة عليها باللفظ لاحتاج إلى لفظ كثير.¹

- السعة في الكلام، لما يمنحه من حرية للتعبير بالنسبة للمتكلم.

هذا، وقد أضاف علماء اللغة المحدثون غرضاً آخر للحذف يتجلى في كونه له دوراً في إحداث التماسك النصي والكشف عن علاقات الربط النحوي والعلاقات الاحالية والاشاربية على مستوى الجمل.² وبضاف إلى هذا أن الحذف أسلوب وإستراتيجية كثيرة التداول في اللغة العربية، وقد عرفت في الدراسات اللسانية المعاصرة باسم "الاقتصاد اللغوي"³، لأنّ المتكلم يوفر فيه بعض المجهود ويصل به سريعاً إلى المعنى المقصود.

لكن، رغم هذه الأهمية والفوائد التي يحققها الحذف، إلاّ أنّ هناك اختلافاً في الآراء حول بعض المسائل المتعلقة به كالإقرار بوجوده أو إنكاره، وفي موضع الحذف، أو عده حقيقة أو مجازاً لا غير. حيث لمسنا اختلاف الآراء وتباينها في هذه المسائل، وفيما يلي تفصيل لكل حالة على حدة:

* الإقرار بوجوده: مع أنّ الثابت عن النحويين إقرارهم بوجود الحذف كظاهرة لغوية موجودة عند العرب، وما ذكرناه من مصطلحات مصاحبة وشروط وقواعد وأسس له، لخير دليل على ذلك الإقرار، لكن يبقى رأي "سيبويه" أنّ الأصل في الكلام هو الذكر لأنه الأصل. أما الحذف، فإنه عارض في كلامهم لكثرة الاستعمال، وذلك من خلال ما عرضه في (باب ما يكون في اللفظ من الأعراض)،⁴ و أنّ أحد هذه الأعراض هو الحذف. لكن رغم كونه عارضاً نجد إشارات بلاغية كثيرة عند النحويين بخصوص ما يحققه الحذف من أغراض

1 - 464:

2- ينظر في ذلك سعيد بحيري، علم اللغة النص: المفاهيم والاتجاهات، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1

2004/ 1424 : 85 وصبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النص: بين النظرية والتطبيق، دار قباء،

القاهرة، 200/ 1421 : 2 192/191:

3- ينظر عبد العليم بوفاتح، التراكيب النحوية ووظائفها الدلالية، دار التنوير، الجزائر، ط1 2013 : 153:

4- سيبويه، الكتاب، ج1 : 25/24:

مثلما أوضحننا سلفا. والوحد - من النحولين- الذي أنكر وجوده هو" ابن مضاء القرطبي"، حيث أوضح من خلال تقسيماته لأنواع الحذف، أن بعض المحذوفات لا قيمة لها ولا حاجة إليها، مستثنيا في ذلك الحذف الذي يخرج إلى أغراض بلاغية، حيث يحقق معاني إضافية يجهلها المخاطب.¹ أما البلاغيون، فإنهم مجمعون على الحذف، بل يستحبونه خصوصا إذا تطلبه الحال واقتضاه المقام. مستثنين في ذلك على تقديرات النحولين، وإن كان اهتمامهم منصبا أكثر على الحذف البلاغي الذي فيه غاية فنية تظهر مزية الكلام وفضله.² وتظهر هذه المزية أكثر في القرآن الكريم، مما أدى ببعض الباحثين والدارسين إلى البحث في الحذف القرآني قصد استظهار أسراره وما له من سحر وبيان لم يكن ليظهر لو تم ذكر المحذوفات فيه.³ مع الإشارة إلى أن البلاغيين في دراستهم للحذف قد خالفوا النحولين، حيث كانت جهود هؤلاء منصبة أكثر حول ما تقتضيه الصناعة النحوية لا أكثر، لأن مهمهم هو الحفاظ على سلامة اللغة وأمن اللبس.⁴ بينما كان هدف البلاغيين هو الكشف عن الجانب الجمالي والفني في المقاصد المتوخاة إزاء كل محذوف واقع ضمن مقامه و مقتضى حاله المناسبين له.

ب*مواضع الحذف: لمسنا من خلال ما بحثنا عنه بخصوص الحذف بعض الاختلافات حول مواضع الحذف، حيث وجدنا توزيعا متقطعا ومتفرقا في تناول الحذف عند النحولين. وذلك مترتب عن طبيعة تقسيمهم للكلم: أسماء وأفعال وحروف، حيث اقتضى كل قسم تناوله من حيث مفهومه وحاله وذكره وحذفه وإعرابه، مثلما هو الحال بالنسبة لسببويه وابن جني

¹- ينظر ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة : وما بعدها 88

²- ينظر في ذلك حيدر حسن عبيد، الحذف بين النحولين والبلاغيين،ص:25

³- من ذلك نذكر جهود علماء الإعجاز أولا ك:

بالإضافة إلى الدارسين المحدثين والباحثين منهم : فاضل السامرائي في كتابه(التعبير (

الإعجاز بإيجاز الحذف في القرآن الكريم وهو مقال في مجلة العلوم والبحوث الإسلامية،ع2، فبراير 2011
عبد السلام أبو شادي، الحذف البلاغي في القرآن الكريم ، ومختار عطية، الإيجاز في كلام العرب ونص الإعجاز
وغيرها من الدراسات التي استهدفت النص القرآني للكشف عن معانيه وأسراره وذلك من خلال أحد الأساليب الفنية الموظفة فيه ألا وهي الحذف.

⁴- ينظر ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق وشرح: محمد عبد اللطيف الخطيب، السلسلة التراثية، مطابع السياسة، الكويت 2 306:

والمبرد وابن السراج . في حين نجد البلاغيين أكثر تنظيماً من النحويين - إلى حد ما - ، حيث تناولوا الحذف من خلال التركيب القائم بين المسند والمسند إليه، فحددوا ماهية كل منهما وأقسامهما ومواضع ذكرهما وحذفهما والغايات المترتبة عن كل ذكر أو حذف فيهما. بالإضافة إلى ذلك، نجد بعض الفصول المستقلة أو الأبواب التي تم فيها عرض الحذف من خلال بيان فائدة الإيجاز في الكلام كالجاحظ وابن قتيبة والرماني والجرجاني.¹

ج* عد الحذف مجازاً: يعتمد البلاغيون في دراستهم للتركيب التي تحمل أخباراً على مبدأ "المطابقة للواقع" ونسبة تلك المطابقة. حيث إن الأخبار التي تطابق الواقع فهي حقيقة ، أما الأخبار التي لا تطابقه ، فهي تمثل عندهم ما يسمى بـ "المجاز" ، لأنه عدول عن الأصل والمألوف من الكلام.

وعليه، فإن النسبة الخارجية تعد معياراً من معايير المصادقية والكذب في الحكم على الأخبار، وبها يتم التمييز بين الأساليب الخبرية والإنشائية، حيث تتخذ الجمل أبعاداً وقيماً دلالية مختلفة باختلاف نوع التركيب التي تحمل مقاصد مختلفة.²

فالإسناد القائم بين كل من المسند والمسند إليه إما أن يكون منطقياً يتقبله العقل البشري بحكم العلاقة بينهما، وإما أن يكون غير ذلك فيخرج إلى المجاز الذي هو خلاف الحقيقة مثلما هو الحال بالنسبة للحذف. فالمشهور عن الحذف أنه مجاز، لأنه استعمال اللفظ في غير موضعه، وعند البعض الآخر ليس كذلك لأن مفهوم الحذف لا يشير إلى ما له علاقة بالمجاز.³ لذا، أشار " عبد القاهر الجرجاني " في كتابه أسرار البلاغة إلى أن الحذف يعد

¹ - ينظر الجاحظ، البيان والتبيين، ج2 : 278 وابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، 210:

76: 362: 146:

² - ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب: دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني

لطليعة، بيروت، لبنان، ط1 2005 : 57 وما بعدها

³ - ينظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3 : 104/103:

: إستراتيجية الحذف بين الأسباب والأهداف

ضرباً من المجاز، لكنه استبعد أن تكون كل أنواع المحذوفات مجازات، لأنه - وحسب رأيه- إذا تجرد الحذف من تغيير حكم من أحكام ما بقي بعد الحذف لم يُسم مجازاً.¹ وهذا يعني أن بعض أنواع المحذوفات تدخل ضمن الحقيقة والبعض الآخر ضمن المجاز. وسنفصل القول في هذه المسألة في ثنايا فصول بحثنا هذا، لنبين من خلالها الوجه الثاني للحذف وهو "الحذف المجازي".

*توطئة:

أشرنا في الفصل السابق إلى أهمية الجملة العُمدة في تحقيق الفائدة للمخاطب وضمان التواصل بين الأطراف المتخاطبة. كما أشرنا أيضا إلى أهمية العناصر التي تؤلفها، إذ لكل لفظ فيها معنى خاص هو الذي يعطي وظيفته النحوية من خلال سياق وروده في الجملة، ومعنى عام يكمن في الدلالة المستفادة من خلال الجملة.

أضف إلى ذلك، مدى الترابط والتآلف بين هذه العناصر حين تُذكر مرتبة وفق نسق خاص ونظام خاص. حيث إن ما يميز الخطاب في بنيته، هو توالي النطق بالكلمات من حيث كون الجملة عبارة عن بنية متلاحمة الأجزاء، وهذه اللحمة تعكس الصورة الذهنية للمتكلم

(البنية العميقة) التي ركز عليها عبد القاهر الجرجاني من خلال النظم السليم، واتخاذ كل عنصر فيها موقعه الخاص من النظم (البنية السطحية) لفظا ومعنى، أي الاستقامة اللفظية والمعنوية.

وعليه، فإنه لتحقيق الفائدة وضمان التواصل لأبد من ذكر العناصر كاملة، لأن المتكلم محتم عليه فعل ذلك، ليضمن تحقيق ما يصبو إليه من غايات.

غير أن التراث اللغوي العربي ثري ومتنوع من حيث السعة في التراكيب والأساليب المعبر عنها، فوجود الذكر يقابله وجود الحذف، والحذف باب طرقه كل من النحويين والبلاغيين لما أدركوا قيمته في الاستعمال من قبل المتكلم وما يحققه من معانٍ بلاغية. لذلك، جاء الاهتمام به وفق ما يحققه من أبعاد معنوية ضمن سياقات لغوية مختلفة. فليس هينا مطلقا حذف الألفاظ من دون مقاصد معينة ومقصود مبتغى عمدا، لأن الكلام هو في الأساس مبني على الذكر لا الحذف، والحذف خلاف للأصل بالنسبة للنحويين ووجه بلاغي من منظور البلاغيين.

ولأنَّ الإيجاز، هو عنوان البلاغة والبلاغيين، وهو في نظر النحويين مسموح به ما لم يُفسد المعنى ويُخل بالتركيب، فقد جاء الاهتمام به في الجمل العمدة والفضلة معا متناولين إياه تناولاً تداولياً يكشف عن حقيقة الاستعمال وأسبابه وغايته أيضاً.

ومن هذا المنطلق، وجب علينا التساؤل في هذا المقام لماذا يتم الاعتماد على الحذف كإستراتيجية في الكلام؟ وعلى أي أساس يتم التركيز أكثر في المسائل المتعلقة بالخطاب من قبل النحويين والبلاغيين؟ وما الأبعاد التي انصبَّ الاهتمام حولها مع العلم بأنَّ الإيجاز قاعدة من قواعد التخاطب في نظر التداوليين، حيث تُنزل قواعد التخاطب منزلة الضوابط والأحكام التي تضمن لكل مخاطبة إفادة تبليغ ووضوح الغاية، والتي هي الهدف الأساسي لكل من النحويين والبلاغيين معا.

لذا، فإننا من منطلق هذه التساؤلات، سنتناول فيما يلي - في هذا المبحث- الحذف في العمدة من خلال الجملتين الاسمية والفعلية لنوضح من خلالهما سر هذه الإستراتيجية وأبعادها، ولا يمكن أن نوضح ذلك إلا إذا تعرفنا على ماهيتهما وخصائصهما التركيبية.

*أولاً: الحذف في الجملة الاسمية:

للجملة الاسمية من حيث تألف عناصرها دلالة خاصة تتجلى في كونها تحمل دلالة على الثبوت. وتشمل الجملة الاسمية من حيث هي مبتدئة باسم على نموذجين لها أحدهما أصل والثاني هو فرع لها، هما على النحو الآتي ذكره:

$\left. \begin{array}{l} \text{مبتدأ + خبر} \\ \text{أو} \\ \text{ناسخ + اسم + خبر} \end{array} \right\}$	$\left. \begin{array}{l} \text{الأصل (العمدة)} \\ \text{الفرع عن طريق التحويل بالزيادة في الكلام} \end{array} \right\}$
---	---

والأصل في الجملة الأصل أن تذكر جميع عناصرها حتى يتحقق الغرض وتتم الفائدة للمخاطب، وقد وقفنا في الفصل السابق الذكر على أهمية اتخاذ كل عنصر موضعه الخاص

به وما يحققه من معانٍ نحوية وأخرى بلاغية ووظيفية تداولية. لذلك، لابدّ لكل مبتدأ من خبر كما لابدّ لكل خبر من مبتدأ، حتى ينتظم الكلام بحكم العلاقة الاسنادية الرابطة بينهما.

لكنّ ، الثابت في النحو العربي أنّ في كلام العرب تحويلات للجمل الأصول إلى فروع، وأنّ إحدى هذه التحويلات هي " التحويل بالحذف"، حيث يتمّ حذف أحد عناصر الجملة الاسمية لاعتبارات عدّة إمّا أنها تعود لجوانب نحوية ذات صلة بالسياق النحوي، وإمّا بلاغية متعلقة بالمخاطب وسياق الكلام أو الهدف من الكلام ذاته. وفيما يلي، سنتعرف على أبعاد حذف كل عنصر وما يترتب عليه:

- **حذف المبتدأ:** يتّخذ المبتدأ أهمية ومكانة مميزة في الجملة الاسمية، وعلى أساسه يتم بناء الأحكام النحوية المرتبطة به وبقية العناصر الأخرى، فهو مرتبط بالابتداء. والابتداء يعول عليه النحويون كثيرا في صياغة أحكامهم المتعلقة بالجملة لأنه عامل يؤثر في معموله شكلا ومعنى، كما أنه يمثل عندهم قرينة دالة ومعينة على تحديد الدلالات.¹ بالإضافة إلى أنه ذو وظيفة تركيبية، حيث يشكل مع خبره فائدة وغرضا معينا يبتغيه المتكلم.

ومن ثمة، فإنّ الأولى عند النحويين هو ذكر كل من المبتدأ والخبر لأنهما أصل الكلام وعمدته، خصوصا إذا لم يكن هناك أي داعٍ لحذف أحدهما. لكن رغم هذا يبقى الحذف **أبلغ من الذكر** حين يتطلب السياق ذلك، ونستشهد هنا بما جاء ذكره عند عبد القاهر الجرجاني في توضيحه لأهمية السياق والحرص على مراعاته قائلا: " ما من اسم حذف في الحالة التي ينبغي فيها، إلا وحذفه أحسن من ذكره"²

- **حذف الخبر:** لا يمكن للجملة الاسمية أن تكتمل من دون خبر فيها، لأنّ الخبر باختلاف أنواعه بين مفرد وجملة يُعطي الجملة الاسمية فائدة معنوية عظيمة، كونه الحامل لتمام المعنى. فقيمه كخبر وكوظيفة نحوية ومعنى مراد تتجلى في القيمة البلاغية التي يحملها

¹ - ينظر كوليزال كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص:98 والجرجاني عبد القاهر، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح: خالد الأزهرى، تح: البدر اوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط2: 212 وما بعدها

للمخاطَب، وكذا لتحصيله لصحة النسق والنظم، حيث إنَّ البلاغة أن تقول فلا تخطئ¹. والقول بلا خطأ إنما يكون باتباع قوانين النحو الموضوعة في الأصل.

وبالنظر إلى أهمية السياق من حيث هو ركيزة أساسية وشرط من شروط ضمان نجاح الخطاب وتحقيق التواصل بين الأطراف المتخاطبة، فإنَّ النحويين كعادتهم حريصون دوماً على سلامة اللّغة من خلال الضوابط والأحكام التي تضمن تلك السلامة لفظاً ومعنى، وهي معايير خاضعة لسياقات نحوية وتداولية (كثرة الاستعمال)، وهذه الأخيرة يمكن ردها إلى سياقات موجبة للحذف وأخرى مجوزة له. حيث يُعد الحذف كونه انزياحاً وعدولاً عن الأصل ضرورياً لتحقيق استقامة التركيب نظماً ومعنى.

لذا، من منطلق هذه الأحكام والسياقات، فإننا سنتطرق فيما يلي إلى حالتَي حذف المبتدأ والخبر وهما كالتالي ذكره:

أ- حذف المبتدأ :

جوازا	وجوبا
- في جواب الاستفهام	- النعت المقطوع إلى الرفع
- بعد فاء الجواب والجزاء	- المخصوص بالمدح أو الذم
- بعد القول	- أن يكون الخبر صريحا في القسم
	- أن يكون الخبر مصدرا يؤدي معنى فعله

وفيما يلي سنفصل القول في سياقات الوجوب، لما لهذه الأخيرة من أبعاد معنوية متعلقة بسلامة التركيب من حيث النظم والصواب، مستثنين بذلك سياقات الجواز التي يكون فيها المخاطب حراً أمام الحذف أو الذكر ما يعطيه سعة في التصرف خلاف الوجوب الذي فيه إلزام على الحذف.

- **النعته المقطوع إلى الرفع:** القصد من النعت في النحو هو أن يتبع النعت منوعته في كل شيء إعراباً: تذكيراً وتأنيثاً ، إفراداً وتثنية وجمعاً، فهذه وظيفة النعت الأساسية.

أما النعت المقطوع، يعني أن النعت ينقطع عن تبعية الاسم السابق له، ولا يعود تابعا له في الإعراب، فيعرب إعراباً آخر غير الذي كان عليه.

وعليه، فإن سبب قطع النعت عن الوظيفة المنوطة به إنما هو عائد إلى أمر بلاغي، حيث يوتى بالنعت المقطوع في الجملة من أجل تحقيق أغراض بلاغية كالمدح والذم والترحم. وهو الأمر الذي يجعل النعت المقطوع خاضعا لضابط الاحتياج المعنوي والأهمية المعنوية عند التكلم، وذلك بمراعاة علامات أمن اللبس. وهذه المراعاة يعود الأمر فيها إلى رغبة المتكلم ومقصده.¹

فمقاصد الخطاب لا تتأتى إلا من خلال منتجه، وقد تتبه النحويون إلى ما للنعت المقطوع من معانٍ بلاغية ، لكن الظاهر في تحليلاتهم تركيزهم على الجانب الإعرابي الذي هو آلة البيان والإيضاح للمعنى النحوي منه بشكل خاص، حيث كانت الأغراض التي يحققها هذا النعت المقطوع مقرونة بالإعراب، أكثر من تفسير وتعليل تلك المعاني ذاتها . من ذلك ما نجده في كتاب (الجمل في النحو) للخليل بن أحمد الفراهيدي بالقول تارة النصب بالمدح وتارة النصب بالذم وأخرى النصب بالترحم،² ويقصد بهذه المنصوبات المبتدأ المخبر عنه بنعت مقطوع.

فالنعت المقطوع، فيه أوجه إعرابية متعددة ومختلفة بين الرفع مرة والنصب أخرى، ولكل وجه إعرابي معنى خاص، وهو ما يفسر تركيز النحويين على الأوجه الإعرابية أكثر من المعاني البلاغية، مع الإشارة إليها دون تفصيلها و شرحها.

¹ - ينظر ام محمد الشريفة، الأهمية المعنوية في موضوع النعت المقطوع ، ملتقى أهل الحديث، تاريخ

19:20: 2018/07/19:

² - الفراهيدي الخليل بن أحمد، الجمل في النحو 64-63-61:

ومن أمثلة النعت المقطوع في معنى المدح قول الخليل: " مررتُ بزَيْدٍ، الرَّجُلَ الصَّالِحَ، نصبت الرجل الصالح على المدح. وإن شئت جعلته بدلا من زيد، فخفضته، وإن شئت رفعته على إضمار (هو)، كقولك: مررتُ بزَيْدٍ، هو الرَّجُلُ الصَّالِحُ"¹

والى ذلك ذهب سيبويه أيضا في (هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرا ويكون المبني عليه مظهرا)، موضحا فيه أنّ المبتدأ يُضمَر في حالة ما إذا كان معروفا لدى المتكلم أي المخاطب، ويتجلى ذلك من خلال قوله: " ذلك أنك رأيت صورة شخصٍ فصارت آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبدُ الله ورَبِّي، كأنك قلت: ذاك عبد الله أو هذا عبد الله. أو سمعت صوتا فعرفت صاحب الصوت فصار آية على معرفته، زيدٌ ورَبِّي، أو مسست جسدا أو شممت ريحا، فقلت: زيدٌ أو المسك، أو ذقت طعاما: فقلت: العسل"²

فعلم المخاطب بالأمر أو الشيء المتحدث عنه يوجب حذفه، لأنّ العلم به يغني عن ذكره، حيث الذي أخبر به أغنى عن ذكره. كما يُحذف المبتدأ كذلك ويضمَر إذا تقدم من ذكره ما يعلمه السامع، من ذلك ما جاء ذكره عند المبرد وابن السراج من رؤية جماعة يتوقعون الهلال فيقولون: "الهلال والله، أي: هذا الهلال، فيُحذف هذا"³.

- ومن أمثلة الذم قولهم: " مررتُ بأخيك، الفاجر الفاسق. نصبت الفاجر الفاسق على الذم"⁴

ولعلّ خير مثال استشهد به النحويون بخصوص المبتدأ المخبر عنه بنعت مقطوع على سبيل الذم قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَاتُهُ حَمَالَةَ الْحَطَبِ﴾ في جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ ﴿٥﴾، حيث

1 - 61:

2 - سيبويه، الكتاب، ج2: 130

3 - 129: 4

4 - هيدى، الجمل في النحو، ص: 163

5 - الأيتان: 4- 5

جعل كل من الفراء وأبو عبيدة والزجاج لفظ (حمالة) بمعنى الدم، مجوزين فيها الرفع أو النصب، وهما على وجهين:¹

الأول: الرفع، وذلك بجعل (سيصلى نار جهنم هو وامرأته حمالة الحطب) يجعله من نعتها، والرفع الآخر وامرأته حمالة الحطب، تريد: وامرأته حمالة الحطب في النار، فيكون في غيرها هو الرفع

الثاني: النصب: جعل الحمالة قطعاً، لأنها نكرة أو شتمها بحملها الحطب، فيكون نصبها على الذم.

- ومن أمثلة النعت الدال على الترحم،² قولهم: " مررتُ به المسكينَ على أنك رحمته " وقول المهلهل:

وَلَقَدْ خَبَطْنَ بِيُوتَ يَشْكُرُ خَبَطَةً * أَخْوَالَنَا وَهُمْ بَنُو الْأَعْمَامِ

حيث نصب أخواننا على الترحم.

- المخصوص بالمدح أو الذم: يُعرف الفعل (بئس) و(نعم) الجامدين بإنشائهما لمعانٍ بلاغية خاصة ظاهرة أثناء الإعراب، فنعم لإنشاء المدح ، بينما بئس لإنشاء الذم. والأصل فيهما دائماً المدح والذم، وهما لا يقعان إلا على مضمرة يفسره ما بعده والتفسير لازم.³

وسنوضح ذلك من خلال المثال الذي يلي ذكره: (نعم الرجلُ عبدُ الله)، (ف عبدُ الله) ارتفع على وجهين:⁴

أحدهما: أنه في الأصل مبتدأ فأخر (عبد الله نعم الرجل)، فأخر عبد الله والنية فيه التأخير

¹ - ينظر الفراء زكرياء ، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3 1403 / 1983 3 : 298 و أبو عبيدة

مثنى، مجاز القرآن، تعليق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، مصر، ص: 315

معاني القرآن وإعرابه، ص: 375 ، وهذا الاختلاف مرده إلى تعدد القراءات.

² - اهبيدي، الجمل في النحو، ص: 65

³ - ينظر المبرد، المقتضب، ج2 : 138-139

⁴ - أبو علي الفارسي، الإيضاح، ص: 111-112

وثانيهما: أن يكون (عبد الله) في قولك: نعم الرجل عبد الله، خبر مبتدأ محذوف، إذ التقدير: أي هو عبد الله.

ويشترط النحويون في المخصوص بالمدح أو الذم أن يكون من جنس المذكور بعد (نعم وبئس). والذي يعيننا من الأوجه الإعرابية، هي الحالة الثانية التي يتم فيها حذف المبتدأ وتقديره، ومثاله في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿نَعَمْ أَلْعَبُدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾¹، والمعنى: نعم العبد سليمان إنه أواب كثير الرجوع²

- **كون الخبر صريحا في القسم:** نحو ما ذكر "أبو علي الفارسي" في كتابه (الإيضاح) من كلام العرب قولهم: "في ذمتي لأفعلن". ففي ذمتي: خبر لمبتدأ محذوف وجوبا، والتقدير: في ذمتي يمين لأفعلن.³

- **كون الخبر مصدرا نائبا عن فعله:** من ذلك قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾⁴

فصبر: مصدر نائب عن فعله، لأنه يؤدي معنى فعله ويغني عن التلفظ به، وهو خبر لمبتدأ محذوف وجوبا، تقديره: صبري صبرٌ جميل.⁵

ب- حذف الخبر:

يُحذف الخبر عموما في حالتين هما: لذكر سابق له أو لعلم المخاطب به. فهاتان الحالتان صاحبتا جميع الأحكام النحوية الواجبة منها والجائزة، مما يستلزم حذفه مراعاةً لمبدأ الإيجاز والاختصار في الكلام لإعطاء الجملة وضوحا وبيانا أكثر، فقد جاء عن الجاحظ قول العرب: "لعلّ ذاك بمعنى: أي إن ذلك كما قلت، ولعلّ حاجتك تُقضى"⁶

1 - الآية: 44

2 - 4 : 340

3 - أبو علي الفارسي، الإيضاح، ص: 209

4 - سورة يوسف، الآية: 83

5 - ينظر 3 : 125/96 وإعرابه 443:

6 - البيان والتبيين، ج1: 278

وبالنظر إلى هذه القواعد التداولية، حصر النحويون أمر حذفه بين واجب وجائز في السياقات النحوية الآتية حسب الجدول الموضح أدناه:

جوازا	وجوبا
- خبر لو	- بعد لولا
- في جواب الاستفهام	- كون المبتدأ نصا صريحا في القسم
- إذا دل عليه دليل	- إذا سدّ مسده ظرف أو حال
- بعد إذا الفجائية	- إذا سدّ مسده الحال

وفيما يلي ، سنركز على حالات وجوب حذفه مثلما هو الحال بالنسبة لحذف المبتدأ للأسباب نفسها:

- حذفه بعد (لولا):

تُعرف (لولا) بأنها حرف امتناع لوجود، ووجودها في الجملة يقتضي حذف الخبر وجوبا لتعلقه بها، وقد أوضح ذلك سيبويه في (هذا باب من الابتداء يضم فيه ما بني على الابتداء): "وذلك قولك: لولا عبد الله كان كذا وكذا. أما كان كذا وكذا فحديث معلق بحديث لولا. وأما عبد الله فإنه من حديث لولا ، فكأنه قال: لولا عبد الله كان بذلك المكان ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكنّ حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام" ¹.

وإلى ذلك ذهب المبرد في رأيه موضحا (هذا باب المبتدأ المحذوف/ الخبر استغناء عنه وهو لولا): "اعلم أن الاسم الذي بعد (لولا) يرتفع بالابتداء وخبره محذوف. والتقدير: لولا عبد الله بالحضرة، أو لسبب كذا لأكرمته. فقولك: (لأكرمته)، خبر معلق بحديث (لولا)" ².

¹ - سيبويه، الكتاب، ج2 : 129

² - 76: 3

- حذفه مع مبتدأ صريح في القسم:

يقول " أبو علي الفارسي: " قولهم: لعمرك أن زيدا منطلق، لعمرك فيه يرتفع بالابتداء، وخبره مضمّر، ولا يُستعمل إظهار هذا الخبر كما لم يُستعمل إظهار خبر المبتدأ الذي بعد لولا"¹

- إذا سد مسده الظرف أو الحال:

كون الخبر أنواعا مفرد وجملة، والمفرد لا يقع الإشكال فيه، وإنما الإشكال يقع في مجيئه جملة، وهذه الأخيرة تكون من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر، أو شبه جملة، مع العلم أن الخبر يقع به التصديق أو التكذيب، مما يوجب على المتكلم الاحتراز في وضع الأخبار من منطلق مقولة التداولية من جهة الخبر بمقتضى الحال ، ومن جهة كيفية الخبر المقدم، لأن قواعد التخاطب من منظور التداولية تقتضي عدم القول بما هو كذب والاحتراز من الالتباس.

والنحويون سباقون إلى التنبيه لهذه القواعد التداولية المهمة للاستعمالات الصحيحة ضمن قواعد النحو وأحكامه، سعيا منهم نحو تحقيق الصواب، وما هو صائب لا يتحقق بالذكر دوما وإنما عن طريق الحذف الذي يُعطي المعنى أكثر صحة وصوابا. لذلك نجد حذف الخبر متعلقا بشرط، وهو أن يقوم مقامه ما ينوب عنه من خلال سده مسده كظروف الزمان أو المكان أو الأحوال.

يقول ابن السراج: " أما الظروف من المكان نحو قولك: زيد خلفك وعمرو في الدار، والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما. كأنك قلت: زيد مستقر خلفك، وعمرو مستقر في الدار. ولكن المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به للاستعمال.

وأما الظرف من الزمان، فنحو قولك: القتال يوم الجمعة، والشخص يوم الخميس، كأنك قلت: القتال مستقر يوم الجمعة أو وقع في يوم الجمعة، والشخص واقع في يوم الخميس، فتحذف الخبر وتقيم الظرف مقام المحذوف. فإن لم ترد هذا فالكلام محال"¹

¹ - أبو علي الفارسي، الإيضاح، ص: 209

فكما هو واضح يظهر أنّ الاهتمام بحذف المبتدأ والخبر من حيث الوجوب، كانت الأولوية فيه للاهتمام بهما ضمن السياق النحوي وما يتعلق به من أحكام دون مراعاة أثر الحذف نفسه وما يتركه من معانٍ تبليغية باستثناء الإشارة إلى كثرة الحذف وعلم المخاطب. لأنّ مدار القواعد النحوية المصاغة في جملة الأحكام متعلقة أكثر بالصواب الذي يمنح المعنى أكثر وضوحا وبيانا، وذلك هو الإعراب.

ثانيا: الحذف في الجملة الفعلية:

تتبع قيمة وأهمية الجملة الفعلية في اتحاد عناصرها المؤلفة لها وهما الفعل والفاعل، والتي تعد في نظر النحويين جزءا واحدا لا جزأين منفصلين. فالفائدة الحاصلة من الجملة الفعلية لا تتأتى إلا بوجودهما معا. ولكن أثبت النحويون أن حذف أحدهما - رغم الأهمية المذكورة لكل واحد منهما - إنما هي لفائدة أخرى غير تلك الحاصلة بذكرهما معا، حيث ترجع إلى طبيعة الاستعمال وغاية المتكلم من الحذف، دون إغفال دور المخاطب. وفيما يلي سنشير إلى غايات حذف كل واحد على حدة:

أ- **حذف الفعل:** أشرنا فيما سبق لنا ذكره أن الجملة الفعلية لا بدّ لها من فعل وفاعل حتى يتّضح معناها، حيث لا بدّ لكل فعل من فاعل، كما لا بدّ لكل فاعل من فعله حتى تحصل الفائدة، ويتم الغرض للمخاطب. بالإضافة إلى أنه يمثل عمود الجملة الفعلية والأساس الذي تُبنى عليه، فهو العامل الذي بفضلته يتم بناء العديد من الأحكام الخاصة ببقية عناصر الجملة، حيث يعتبر العامل محدثا للإعراب ومغيرا وفارقا للعلامات الإعرابية لما يحدثه من أثر لفظا ومعنى.

وعليه، فإن الفعل يرتبط ببقية العناصر ارتباطا دلاليا ووظيفيا من حيث: الزمن، التعديّة، العمل. **فالعامل النحوي = عامل + معمول 1 + معمول 2** أو أكثر حسب طبيعة الجملة وفعلها،

"حيث يعد الفعل أقوى العوامل ثم تليها الاسم فالحرف"¹. ويستمد الفعل قوته من حيث دلالاته المختلفة اللفظية والصناعية والمعنوية، ولكل دلالة خصوصية ووظيفة أيضا.²

ومن هذه الدلالات يتبين أن قوة اللفظ من قوة المعنى، كما أن قوة المعنى مستمدة من قوة اللفظ الذي يدل عليه، فهما في تفاعل مستمر. الأمر الذي جعل البلاغيين يولون ثنائية اللفظ والمعنى اهتماما أكبر، ويحرصون على التوافق والانسجام بينهما قصد البيان والإفصاح فالفعل على هذا الأساس، يشكل جزءا رئيسا في بناء الجمل فلا تقوم دونه، لأن العرب تقتضي الاهتمام بالحدث في الأحوال العادية عن طريق الفطرة. بالإضافة إلى أن الفعل من حيث هو عامل يعمل في غيره، فالأصل فيه ذكره في الكلام والنطق به عبر السلسلة الخطية الكلامية. لكن قد يحذف هذا العامل ويبقى أثره واضحا جدا في الكلام من خلال أثره في الإعراب وتحديد الوظائف النحوية.³

ولأهميته، من حيث هو عامل ودال وظيفيا، فقد تناوله النحويون في باب مستقل، لأنه قسم من أقسام الكلم الثلاث وفي أبواب أخرى مختلفة، حيث بينوا من خلالها مواضع الحذف وجوبا وجوازا، مشيرين في تناولهم إلى أن حذف الفعل يقع في مواضع أسلوبية عدة كالنداء والإغراء والتحذير والاختصاص والقسم، حيث يحذف فيها الفعل بكل أنواعه الماضي والمضارع والأمر. فقد جاء حذف الفعل عند العرب معللا بوجه وغايات الاستعمال أي التداول بين الأطراف المتخاطبة التي تستدعي الخفة في الكلام لعلم السامع به، ومن ثمة يمكن الاستغناء عنه عن طريق إضماره.

¹ - مهدي المخزومي، قضايا نحوية، المجمع الثقافي، الإمارات العربية المتحدة، ط1 2002 : 128

² - ينظر ابن جني، الخصائص، ج3 : 98

³ - ينظر شفيقة العلوي، نظرية تشومسكي في العامل والأثر: محاولة سيرها منهاجا وتطبيقا، رسالة دكتوراه :

ومن يبحث في مؤلفات السلف من النحويين- القدماء منهم على وجه الخصوص-
سيجد بلا شك أن تناولهم للحذف كان في إطار الاستعمال اللغوي الذي يتم فيه مراعاة ما
يلي:

* علم المخاطب بمضمون الخبر سلفا

* السياق الذي يلقى فيه الخبر

* وجود دليل يغني عن الحذف، والذي يُعتبر شرطا أساسيا من شروط الحذف

ومن هذا المنطلق، نجد أن تحليلات النحويين لحذف الفعل مصحوبة بتعليلات سبب
الحذف الذي يرجع تارة لكثرة الاستعمال (التداول)، وتارة للخفة في اللفظ، ومرة للإطالة في
الكلام أو الإيجاز. لذا، فإن الأبعاد التي اهتم بها النحويون من جراء حذفهم للفعل خاضعة
لثنائية الوضع والاستعمال، لأن هاتين الثنائيتين في تفاعل دائم ومستمر. وفيما يلي سنشير
إلى تعليقات النحويين المتعلقة بحذف الفعل لما رأينا ولمسنا فيها من أهمية في تشكيل
ضوابط حذف الفعل وهي:

أ- **كثرة الاستعمال:** شكّلت كثرة الاستعمال في كلام العرب محورا هاما من محاور الحذف
في بعض المواضع، فكثرة الاستعمال تقتضي من المخاطبين عامة الاستغناء عن بعض
العناصر التي يعلمها المخاطب، ومن ثمة يستلزم الكلام الخفة في اللفظ للوصول إلى
المعنى المطلوب والمراد إيصاله وقد أشار سيبويه إلى هذه المسألة بجعلها سببا وجيها وكافيا
للحذف- أي كان نوعه- وتعليلا مقنعا للحذف بدل الذكر في مواضع عدة ، يقول موضحا:

" ما حذف من الكلام لكثرة استعمالهم كثير".¹

¹ - سيبويه، الكتاب، ج2: 130:

وهذا إن دلّ على شيء إنّما يدل على مراعاة العرب للوضع التخاطبي أثناء الكلام، حيث يُعد أمر الاستعمال عندهم أمراً مهماً جداً، على أساسه يتم توجيه الخطاب واختيار عناصره سواء ما تعلق الأمر بالذكر أو بالحذف.

ونظراً لأهمية هذه المسألة وحرصاً على ضمان دورة تخاطبية سليمة، فقد عقد سيبويه باباً خاصاً بحذف الفعل لكثرة الاستعمال، مبيناً من خلاله أنّ كثرة الاستعمال عند العرب صارت بمثابة المثل في الذكر عندهم، مستشهداً ببعض الأقوال الواردة من كلام العرب الدالة على أنّ كثرة الاستعمال تغني عن ذكر بعض العناصر، من ذلك قول الشاعر:

ديار مية إذ مية مساعفة* ولا يرى مثلها عجم ولا عرب

فسيبويه من خلال هذا البيت يعلل حذف الفعل (انكر ديار مية) إلى كثرة الاستعمال واستعمالهم إيّاه، حيث لما كان من ذكر الديار قبلاً مثله لم يذكر لعلم الناس بأمر ذكره.¹ ومن ذلك أيضاً بعض الأمثال التي وردت عن العرب وحُذف فيها الفعل لكثرة الاستعمال في الكلام، هي قول العرب: كليهما وتمرا والتقدير: أعطني كليهما وتمرا.²

ب- علم المخاطب: لقد أشرنا فيما سبق لنا ذكره أنّ للمخاطب دوراً كبيراً جداً في توجيه الخطاب وإنتاجه. والعرب القدامى لم تكن بمنأى عن مراعاة المخاطب، بل شكّل بالنسبة لهم ركيزة أساسية في تحديد ما يجب ذكره له أو لا، فكونه الطرف الثاني من الخطاب اعتمده النحويون واستحضروه كعنصر فعال في كل عملية تخاطبية من شأنها أن تسهم في تشكيل القواعد النحوية، ومن بينها حذف الفعل. ويظهر ذلك جلياً من خلال قول سيبويه في (باب ما يضمن فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي) مبيناً أن وجه الإضمار في الفعل يكون لغايات متعددة مرتبطة بمقامات الذكر، وهي على النحو الآتي ذكره وإيراده:³

¹ - 280:

² - المصدر نفسه، ص: 281

³ - المصدر نفسه 257/258:

* رؤية ناس ينظرون الهلال وأنت منهم بعيد، فكبروا لقلت: الهلال وربّ الكعبة، أي: أبصروا الهلال

* رأيت ضرباً فقلت على وجه التفاؤل: عبد الله، أي: يقع بعبد الله أو بعبد الله يكون

* رؤية رجل يسدد سهماً قبل القرطاس، فقلت: القرطاس والله، أي: يصيب القرطاس

* سماع وقع السهم في القرطاس، فقلت: القرطاس والله، أي: أصاب القرطاس

وإلى ذلك ذهب "المبرد" أيضاً في كتابه المقتضب موضحاً: "ونظير هذا الفعل الذي يُضمر إذا علمت أن السامع مستغن عن ذكره، نحو قولك إذا رأيت رجلاً سدد سهماً فسمعت صوتاً: القرطاس والله، أي: أصاب القرطاس، أو رأيت قوماً يتوقعون هلالاً، ثم سمعت تكبيراً قلت: الهلال والله، أي: أرادوا الهلال. وتقول: البرّ بخمسين، والسمن منوان: فتحذف الكرّ والدرهم لعلم السامع فإنهما اللذان يسّر عليهما"¹

فهذه الحالات التي ذكرها سيبويه والمبرد يُضمر فيها الفعل لعلم المخاطب بالأحداث الواقعة، وعلمه بها يغنيه عن ذكر الأفعال . فمن قواعد التخاطب - في نظر التداوليين- مراعاة كمية الخبر التي تقدم للمخاطب، حيث لا بدّ أن تكون الإفادة المتحصل عليها من الجملة المنطوق بها قدر حاجته ولا تتعدى حاجة علمه بها، حيث إذا أوجب السياق التكمّل بإيجاز كان ذلك أحسن من ذكره.² وهي في نظر البلاغيين اختصار لتحقيق الفائدة للمخاطب، وقد أوضحنا أن الإيجاز والاختصار ثنائية متلازمة، لأن بلاغة الكلام لا تتحقق إلا بهما، لذلك عدت البلاغة في إحدى تعريفاتها بأنها الإيجاز والاختصار في الكلام.

وبالنظر إلى ما ذكرناه بشأن كثرة الاستعمال وعلم المخاطب اللذين هما في الحقيقة عبارة عن جزء واحد، لأن الأول يؤدي إلى الثاني والعكس من ذلك. فإن حذف الفعل واجب في المواضع الآتية التي من خلالها يخرج إلى معانٍ بلاغية عدّة من خلال بعض الأساليب

¹ - 129: 4

² - ينظر طه عبد الرحمن، اللسان والميزان 239/238:

النحوية والتي بفضلها يتم تحقيق معانٍ بلاغية مختلفة اختلاف هذه الأساليب وتتوعها أيضا، وهذه الأساليب تتمثل في الآتي ذكره وإيراده:

أ- **التحذير**: أسلوب من أساليب الكلام يُستعمل لتنبيه المخاطب على أمر مكروه، يقول سيبويه (هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير)¹، عن طريق إِيَّاكَ التي تحمل معنى التحذير وسبيل الأمر نحو: إِيَّاكَ باعد وإِيَّاكَ اتَّق

وسنمثل ببعض الأمثلة الواردة عن سيبويه بغية التوضيح على النحو الآتي ذكره وتفسيره:

تعايير العرب المتداولة	أصل العبارة ووجه الحذف فيها
- نفسك يا فلان	- اتَّق نفسك يا فلان
- إِيَّاكَ والأسد	- إِيَّاكَ ف اتَّقِينِ والأسد
- إِيَّاكَ والشرّ	- إِيَّاكَ لِاتَّقِينِ والشرّ
- رأسه والحائط	- خَلْ أو دَعْ رأسه والحائط
- شأنك والحج	- عَلَيْكَ شأنك مع الحج
- امرأ ونفسه	- دَعْ امرأ مع نفسه
- أهلك والليل	- بَادِرْ أهلك قبل الليل

من خلال هذه الأمثلة التي أوردناها يرى سيبويه أن حذف الفعل من (إِيَّاكَ) في هذه الأمثلة إنما هو عائد لكثرة الاستعمال، فصارت إِيَّاكَ بدلا من الفعل المحذوف، معللا وجود الواو بأنها ضرورية، لأنها واو المعية، حيث ينتصب الاسم بعدها لأنه مفعول معه، فصارت الواو بمعنى (مع)². ويضيف المبرد على هذا قوله: " فلما كانت إِيَّاكَ لا تقع إلا اسما

1 - سيبويه ، الكت: 1 273:

2 - نفسه 1 275: 231

لمنصوب كانت بدلا من الفعل دالا عليه، ولم تقع هذه الهيئة إلا في الأمر، لأن الأمر لا يكون إلا بفعل¹. لذلك فإن معنى إياك هنا: احذر أو اتق.

ويضيف ابن الوراق (ت381هـ) في كتابه (علل النحو) في باب الإضمار نموذجاً آخر من أساليب التحذير من شيء. من ذلك قولهم: الأسد الأسد والطريق الطريق، معللاً وجه تكرير العرب للاسمين، أنهم جعلوا أحد الاسمين عوضاً من الفعل المحذوف، حيث إذا كرروا لم يظهروا الفعل وإذا ظهر الفعل حُذِفَ أحد الاسمين المكررين . والشيء ذاته حاصل في حالة العطف، حيث يُحذف الفعل لتجنب التكرار، يقول المبرد موضحاً: "وقد يُحذف الفعل في التكرير وفي العطف وذلك قولك: رأسك والحائط، ورأسه والسيفُ يا فتى، فإنما حُذِفَ الفعل للإطالة والتكرير، ودلَّ على الفعل المحذوف ما يشاهد من الحال. ومن أمثال العرب: رأسك والسيف، ومن أمثالهم: أهلك والليل، وقد دل هذا على أنه يريد: بادر أهلك والليل"²

والملاحظ أن تكرير الاسم والعطف يعتبران دليلاً على المحذوف من خلال السياق الذي أوجب حذف الفعل لا ذكره، كما أن حذفه كان أبلغ من ذكره. لذلك ، فإن الفعل يتخذ من حيث إضماره ثلاثة أوجه في الاستعمال على النحو الآتي ذكره:³

- أحدها: لا يجوز إظهاره، مع إياك ومع تكرير الاسم

- والآخر: يجوز أن يُضمَر ويُظهِر إذا جرى ذكر الفعل أو كون الاسمان حال الفعل

- والثالث: لا يجوز إضماره وذلك إذا لم يجز له ذكر وجب إضمار الفعل، وذلك نحو قولك: زيداً ولا يُعرف المراد من ذكر زيد لعدم وجود أي دليل على المحذوف الذي هو الفعل (نحو: اضرب أو أكرم). ويضيف "أبو جعفر النَّحاس" (ت338هـ) أن وجه التحذير

- 1 3 212:

- 2 نفسه 215:

- 3 ، تحقيق: محمد الدرويش، مكتبة الرشد، السعودية، ط1 1420/ 1999: 299:

بالاسم لا يكون إلا بالنصب على التحذير، لأن العرب إذا أغرت بشيء أو حذرت عنه ، نصبت الاسم على الإغراء أو التحذير.¹ وهذا يثبت مدى اهتمام النحويين بالحالات الإعرابية

ب- الإغراء: أسلوب يُستعمل لأجل حث المخاطب على أمر محمود فعله، فهو عكس التحذير من حيث الغاية، ومُضاهٍ له من حيث الطريقة والأسلوب. فقد ذهب سيبويه إلى القول إنه "مما جعل بدل من اللفظ بالفعل قولهم: الحذرَ الحذرَ، والنجاءَ النجاءَ، وضرباً ضرباً، وأن وجه النصب في هذه الأسماء أنها مفعول به لفعل محذوف هو (الزم)، أي : الزم الحذر"². وأنهم حذفوا الفعل لأنه صار بمنزلة (افعل)، كما أن دخول (الزم) و(عليك) على افعل محال لا يستقيم، والاستقامة ضرورية جداً من أجل ضمان تحقيق المعنى والغرض.

ويعرف الاسم المكرر عند البلاغيين بـ "التوكيد اللفظي"، وربما هذا التوكيد يعطي الإغراء والتحذير قوة وشدة أكبر على أمر محمود أو مكروه.

ويسميه ابن جني وابن الوراق بـ "التكرير" لأن اللفظ فيه يكرر مرتين لينوب مناب الفعل المحذوف. وسنوضح مسألة الفرق في اعتماد المتكلم لأساليب مختلفة تؤدي به إلى الغرض المرجو تحقيقه من خلال ما يلي:

م1: الزم الحذر ← أسلوب مباشر (فعل + فاعل + مفعول به) ← الغاية منه هو: الأمر
مثلاً هو ظاهر وجلي من خلال البنية السطحية/ الظاهرة

م2: الحذرَ الحذرَ ← أسلوب فيه تكرير الاسم وحذف الفعل (الزم [فعل محذوف] الحذرَ

[م.به] + الحذرَ 2 [توكيد لفظي] دال على أمر مكروه حدوثه)

وعليه، فإن وجه الخلاف بين المثالين هو أن المثال 2 أقوى وأبلغ وكذا أفصح، حيث يترك أثراً في نفسية المخاطب، عكس المثال 1 الذي يبدو فيه الأمر عادياً، لأنها جملة يتلقى

¹ : كوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد، 1965/ 1385 24:

² - سيبويه، الكتاب، ج1: 276/275:

فيها المخاطب أمراً بالتزام الحذر فقط. وهنا يتضح مكن الفرق في كون المثال 2 يؤكد على وجود خطر محقق مجهول ، مما يوجب توخي والتزام الحذر اتجاه المخطور عنه. لذا، كان المعنى أقوى مما عليه في الأول، وهنا وجه البلاغة التي تعود إلى حسن الاستعمال الأمثل للتحذير عن طريق التكرير وإضمار الفعل.

ج- النداء: أسلوب يلجأ إليه النحويون والبلاغيون معاً، والغاية منه هي تنبيه المخاطب على الإقبال أو الالتفات لأمر معين. والنداء يختص بجماعة معينة، "فهو يقع لمعرض عن المخاطب أو الغافل أو النائم أو المتباعد، فإن كان كذلك ناده المخاطب للفتة إلى نفسه وإقباله عليه. فإذا أقبل المنادى أخبره وسأله عما يريد"¹، وأسلوب النداء يتكون من عناصر أساسية هي: أداة النداء+ المنادى.

وأصل المنادى أنه مفعول به لفعل محذوف، وأنيب عنه أدوات النداء، والمنادى من حيث حكمه الإعرابي ينصب لفظاً في ثلاثة مسائل هي:²

* كونه مضافاً كقولك: يا عبد الله ويا رسول الله

* كونه شبيهاً بالمضاف

* كونه نكرة غير مقصودة كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي.

وقد عرض سيبويه لحذف الفعل من خلال أسلوب النداء، وذلك من خلال قوله "مما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره، قولك: يا عبد الله، والنداء كله..³ موضحاً أن حذف الفعل مرده إلى كثرة الاستعمال في الكلام ، حيث صار "يا" بدلاً من اللفظ بالفعل، لأن أصل الكلام عنده هو: يا، أريد عبد الله، فحذف أريد وصارت "يا" بدلاً منها. مضيفاً أن الدليل على نصب المنادى على الفعل وأن (يا) صارت بدلاً من اللفظ

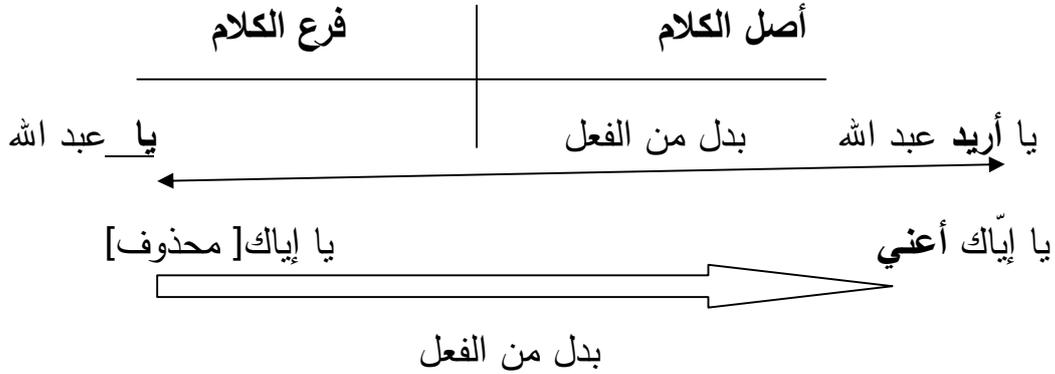
¹ - محسن علي عطية، الأساليب النحوية: عرض وتطبيق، دار المناهج، عمان ، الأردن، ط1 1428 / 2007 : 129

² - ينظر ابن هشام ، قطر الندى وبل الصدى، تبويب وتخريج: إبراهيم قلاني، دار الهدى، عين مليلة،

118/117: 2005

³ - سيبويه، الكتاب، ج1 : 291

بالفعل، قول العرب: يا إِيَّاكَ، وهم يقصدون بذلك: يا إِيَّاكَ أعني. ولكنهم حذفوا الفعل وصار يا وأيا وأي بدلا من اللفظ بالفعل.¹ وسنمثل الفرق بين التعبيرين من خلال المخطط المبين أدناه لتتضح صورة الحذف بشكل أوضح:



فمن خلال المثالين يتضح وجود تحويل في الجملتين الأصليتين عن طريق الحذف، ويعرف هذا في النظرية التحويلية التوليدية بـ "الحذف بالاستبدال" لأجل الاتساع في الكلام، أي أنه تم استبدال الفعل (أريد) بأداة النداء (يا).

* **الاختصاص:** يُحذف الفعل في أسلوب الاختصاص، أي مع الاسم المنصوب على الاختصاص ويقدر بـ "أعني"، فيعرب الاسم على أنه منصوب على الاختصاص لفعل محذوف تقديره أعني، وقد اهتم سيبويه بهذا النوع من الأساليب من خلال تخصيصه بابا له في (هذا باب من الاختصاص يجري على ما يجري عليه النداء)، وضح فيه لجوء العرب في كلامها سواء شعرا أو نثرا إلى اعتماد حذف الفعل لاعتبارات تداولية متعلقة بالاختصاص عن طريق حذف الفعل لعلم المخاطب به، فيحذف حينها اختصارا أو تحقيقا لغرض بلاغي وهو الفخر، يقول: موضحا: "...فيجيء لفظه على موضع النداء نصبا لأن موضع النداء نصب، ولا تجري الأسماء فيه مجراها في النداء، لأنهم لم يجروها على حروف النداء، ولكنهم أجروها على ما حمل عليه النداء. وذلك قولك: إنا معشر العرب نفعل كذا وكذا، كأنه

قال: أعني، ولكنه فعل لا يظهر ولا يُستعمل كما لم يكن ذلك في النداء، لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب [و] أنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله، وذلك نحو قوله:

إِنَّ بَنِي مَنْقَرٍ قَوْمٌ ذُووُ حَسْبٍ* فِينَا سِرَاةُ بَنِي سَعْدِ وَنَادِيَهَا

وإنما أختص الاسم هنا ليعرف بما حمل على الكلام الأول، وفيه معنى الافتخار¹

* **الاختصار في الكلام:** وذلك بأن يقع الفعل على شيئين وهو لأحدهما، فيضمر للآخر

فعله، ومن ذلك ما جاء ذكره عند "ابن قتيبة" من خلال قوله تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ

مُخَلَّدُونَ ﴿٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿٨﴾² ثم أتبعها بقوله: ﴿مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿٩﴾ وَحَمِيرِ

طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿١٠﴾ وَحُورٍ عِينٍ ﴿١١﴾³ والفاكهة واللحم والهور العين لا يطاف بها ، وإنما أراد

القول: ويؤتون بلحم طير⁴. فسياق الكلام أوجب حذف الفعل لأجل الاختصار في الكلام،

وقد ورد أيضا في كتاب (المحتسب) لابن جني قراءة (وحورا عينا)

فالاختصار في الكلام يلجأ إليه المتكلم عادة من أجل البيان وعدم الإطالة التي تضر

بالبلاغة، فالفصاحة ضرب من ضروب الإيجاز والبلاغة وتحقيق المقاصد والغايات.

والملاحظ فيما عرضه النحويون بشأن حذف الفعل هو أنه في جميع السياقات التي

يقع فيها حذفه يكون مقترنا دائما بالمنصوبات في كل حالة حذف له، وهو الأمر الذي

جعلهم يهتمون بالشكل الإعرابي (رفع ، نصب ، جر) وكذا أوجه الاستعمالات التي تضمن

السلامة اللغوية - النحوية منها على وجه الدقة والخصوص - ، ودليل ما قلناه قولهم: "هذا

عربي جيد، الرفع أحسن، النصب أحسن..". وغيرها من التعبيرات الدالة على اهتمامهم

بحسن النظم من الجهة النحوية والشكلية خاصة لضبط المعاني وتحديدتها وفق مقصدية

1 - سيبويه، الكتاب، ج3 : 298:

2 - الأيتان 18/17 :

3 - السورة نفسها، الأيات 20 / 22/21

4 - ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص: 213/212

المتكلم كونه منتج الخطاب، كما أظهرت تحليلاتهم لحذف الفعل واستتباط قواعد وأحكام حذفه المنهج والبعد التداولي له وضعاً واستعمالاً وغاية.

2- الفاعل: إنَّ الأصل في كل جملة فعلية هو وجود الفاعل فيها، لأنَّه لا يصح في أي تركيب أن يكون فيه حدث دون صاحب الحدث، فذلك لا يجوز منطقياً وعقلاً، لأن ثنائية (الفعل والفاعل) متلازمة لا يمكن لأحدهما أن يستغني عن الآخر. فرغم كون الفاعل معمولاً إلاَّ أنه ذو وظيفة تركيبية في النحو الوظيفي، لأنه مسند إليه. كما أنَّ الفاعل أقوى من المفعول لأنه يحدث الفعل، فوجب أن يُعطى أقوى الحركات وهو الضم¹. ويؤكد النحويون أنه لكي تتم الفائدة في الكلام للمخاطب لابد لكل فعل من فاعل أو ما يقوم مقامه، لأن ما يقوم مقام الفاعل بمنزلة الابتداء و الخبر².

ومن يقرأ مؤلفات النحويين وما قيل بشأن الفاعل، سيظن- للوهلة الأولى- أنه من الصعب الاستغناء عنه، لأن ذلك محال لما له من دور رئيس في تحديد المعنى وتحقيق الفائدة كونه منتجاً للخطاب وقاصداً به معانٍ عدة . لذا، فإنه ذو وظيفة نحوية ودلالية تركيبية. غير أنَّ الثابت أنَّ حذف الفاعل كثير في كلام العرب، حيث إذا ما حذف ناب عنه نائبه أو دلَّ عليه دليل من خلال سياق الكلام.

وحذفه في الجملة يعني أننا أمام جملة فرعية محوَّلة عن الأصل على النحو الآتي ذكره:

ج ف = فعل + فاعل + مفعول به (أصل الوضع)

ج ف = فعل + نائب فاعل (فرع)

وعليه، فإنَّ الفاعل شأنه شأن بقية عناصر الجملة يخضع للحذف رغم موقعه الهام في الجملة. وإن كان لـ "أبي علي الفارسي وابن جني" رأيان مختلفان، فهما يعتبران أنَّ الفاعل

1 - 269:

2 - ينظر ابن السراج، الأصول في النحو، ج1: 75:

يُضمر ولا يُحذف. فالنحويون يميلون أكثر إلى استعمال مصطلح "الإضمار" بدل الحذف وقد أشرنا إلى ذلك من خلال ما أوضحناه من نقاط تقاطع و تداخل واختلاف بينهما.

ولعلّ السبب في ميل النحويين إلى هذا المصطلح هو أنّ الفاعل في النحو العربي قسمان: **لفظي ومعنوي / ظاهر ومضمر**، ولكل قسم منهما خصوصية معينة. كما أنّ القول بالإضمار بدل الحذف مرده أيضا إلى أنّ الفاعل مع فعله يمثلان عمدة الكلام ولا يصحّ حذفهما، كون العمدة أساسية جدا في تأدية المعاني وتحقيق الفهم.

لذا، فإنّ الظاهر من خلال أقوال النحويين بشأن الفاعل أن ظهوره في الجملة هو أصل الكلام الذي ينبغي أن يكون عليه، لأنه يكشف عن دوره ووظيفته كفاعل حقيقي للحدث الموجود فيها. أما إضماره فيها، فإنّه يخفي وراءه دلالات معينة سواء في حالات وجوب حذفه أو جوازها. لأنّ سياقات الكلام يختلف المعنى فيها بحسب اختلاف الأحكام بين الوجوب تارة والجواز تارة أخرى. إذ إن الأحكام التي يحاول النحويون دائما وضعها لسلامة اللغة والتركيب إنما هي راجعة إلى المقاصد المتوخاة من قبل المتكلم ورغبته في التعبير عمّا يريد. ومن هذا المنطلق، فإننا سنشير إلى هذه السياقات وما يترتب عنها، ونبدأ أولا بسياقات الوجوب ثم الجواز. فمما يوجب حذف الفاعل في الجملة ما يلي:¹

أ* مجيء الفعل مبنيًا للمجهول

ب* مجيء المصدر بدون ذكر فاعله

ج* اتصال الفعل بواو الجماعة

د* في صيغة التعجب القياسي

¹ - خليل أحمد عاميرة، في نحو اللغة وتراكيبها: منهج وتطبيق، عالم المعرفة، جدة، المملكة المغربية السعودية،

فهذه الحالات كلّها تستوجب حذفاً للفاعل، لأنّ في ذكره فساداً للتركيب وإخلالاً بالمعنى وعدم وضوح الغاية . وذلك من منطلق ما حدّده النحويون من مفهوم للجملة، المتمثل فيما يفيد إفادة ويحسن السكوت عنده، وأنّ هذه الإفادة لا تحصل إلاّ باتّحاد المسند مع المسند إليه، لأنّ في اتحادهما جلاء للمعنى ووضوح للغاية.

وفيما يلي، سنذكر كل حالة على حدة لنبين أبعادها على المستويين اللفظي والمعنوي - أي التركيبي- ، لأنّ التراكيب النحوية لا يستقيم لها معنى إلاّ بذكر عناصرها جميعاً.

*أ- **مجيء الفعل مبنيًا للمجهول:** إنّ الجملة العادية والصّحيحة هي أن تتوالى فيها عناصرها مرتبة ترتيباً منطقيًا، حتّى يؤدي كل عنصر فيها وظيفته المنوطة به، وتحقيق الدلالات المطلوبة وفق الشبكة العلائقية الدلالية لعناصر التركيب اللغوي تحقيقاً للمقصد العام من هذا التركيب. لأنّه - وكما بيّنا سابقاً- لكل عنصر في الجملة وظيفة نحوية وأخرى دلالية، نمثلها من خلال المثال الآتي ذكره:

ج ف = أكل + الولد + تفاحة

1 + 2 + 3

فعل + فاعل + مفعول به { وظائف نحوية

*الفعل: دلالة على حدث وزمن ماض
*الفاعل: دلالة على صاحب الحدث وهويته
* م. به: دلالة على من وقع عليه فعل الفاعل

وظائف دلالية سياقية

هذا هو الترتيب الأصلي والمنطقي لعناصر الجملة الفعلية، حيث يتم فيها ذكر العناصر فيها وفق وظائفها، وفي حالة غياب العنصر (2) الذي هو الفاعل، فإنّه يقوم مقامه

العنصر (3) الذي هو المفعول به. وهو ما يطلق النحويون عليه تسمية نائب الفاعل أو ما لم يسم فاعله، لأنه ينوب عنه ويؤدي وظيفته.

يقول "ابن السراج" موضحاً قيام المفعول به محل الفاعل وظيفياً بقوله: "من الأسماء المرتفعة: وهو المفعول به الذي لم يسم من فعل به، إذا كان الاسم مبنياً على فعل بُني للمفعول ولم يذكر من فعل به فهو رفع، وذلك قولك: ضُرب بكر، وأُخرج خالد، وأُستخرجت الدراهم، فبُني الفعل للمفعول"¹

ويؤكد أن ارتفاع المفعول بالفعل المتحدث به عنه كارتفاع الفاعل إذا كان الكلام لا يتم إلا به ولا يستغني عنه. ولذلك، فإنه يُراد بالمفعول الذي بُني على فعل مبني للمفعول ما يُراد به الفاعل، لأنّ الكلام لا يتم إلا به.²

وقول "ابن السراج" يؤكد مقولة الوظيفيين في كون عناصر التركيب لا بد لها أن تؤدي وظائفها التركيبية وإلا اختل المعنى. وهو الأمر الذي جعل "مارتيني" يركز كثيراً على القيمة الوظيفية لكل من المسند والمسند إليه، لحاجة كل منهما للآخر.

وعليه، فإنّ عبقرية النحويين كانت سبابة إلى ذكر هذه الأهمية منذ قرون ماضية، وذلك بجعلهم الكلام أقساماً، مع إحاطة كل قسم منه بوظيفته. فالاستعمال الحقيقي لهذه العناصر من خلال وظائفها الأساسية هو ما يفضي إلى المعنى النحوي الذي يسعى النحويون إلى أمر تحقيقه لأجل الفائدة للمخاطب وضماناً منهم لتحقيق التواصل أيضاً.

*ب- مجيء المصدر بدون ذكر فاعله: وهو ما يطلق عليه بـ "الحذف بإضمار غير مذكر" فبعض المصادر تكون غير مشتقة مما يؤهلها بأن تحل محل الفاعل. لذلك جعل سيبويه باباً خاصاً في كتابه هو (هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه)

مبيناً فيه أنّ بعض المصادر تجري مجرى الفعل نحو قولك: "عجبتُ من ضرب زيد، معناه أنه يضرب زيداً. أما قولك: عجبتُ من ضرب زيداً بكرٌ، ومن ضرب زيدٌ عمراً ، إذا كان هو الفاعل .كأنه قال: عجبتُ من أنه يضرب زيدٌ عمراً ويضرب عمراً زيدٌ".¹

وإنّما وجه الخلاف في الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع أن فيه فاعلاً ومفعولاً، لأنك إذا قلت: هذا ضاربٌ، فقد جنّت بالفاعل ذكرته، وإذا قلت: عجبتُ من ضربٍ، فإنك لم تذكر الفاعل. فالمصدر هنا ليس بالفاعل وإن كان فيه ما يدل على الفاعل، لذلك كانت الحاجة فيه إلى فاعل ومفعول، ولم تحتج فيه إليه عند قول: هذا ضاربٌ زيداً إلى فاعل ظاهر، لأن المضمّر في ضارب هو (الفاعل).

كما أنّ في كلام العرب مصادر أخرى يجيء فيها بدون ذكر فاعلها، لأنها أسماء وُضعت موضع المصادر منها: رويدك، تريا وجندلا. يقول "المبرد" بخصوص هذه الأسماء: "اعلم أنّ هذه الأسماء ما كان منها مصدراً أو موضوعاً موضع المصدر، فإنّ فيه الفاعل مضمراً لأنه كالفعل المأمور به"²

ف"رويد" يلحقها الكاف، وهي في موضع الفعل، وهذه الكاف لحقت لتبين المخاطب المخصوص، لأنّ (رويد) للواحد والجمع والذكر والأنثى، فإنما أُدخل الكاف مخافة التباس من يعني بمن لا يعني.³ ويضيف "المبرد" قائلاً: "لو كانت في رويدك علامة للفاعلين لكان خطأ إذا قلت: (رويدكم)، لأن علامة الفاعلين الواو، كقولك: أوردوا"⁴

بالإضافة إلى حذف الفاعل في كلام العرب ، نجد حذفه واردا كذلك في العديد من آيات الذكر الحكيم، منه قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمُوهُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ أَوْ

1 - سيبويه، الكتاب، ج1، 189:

2 - 3 : 210

3 - ينظر سيبويه، الكتاب، ج1، 124:

4 - 3 : 210

مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴿١٦﴾¹، فمَسْبُغَةٌ مصدرٌ ميمي، من سبغ يسغب سغباً من باب قرح: جاع، ومتربة من التراب إذا أصابه تراب، وقرئ (فك رقبة) على أنه فعل ماضٍ وفاعله هو، ورقبة مفعول. والجملة الفعلية عندئذ بدل من قوله " اقتحم العقبة"² ومنه قوله تعالى أيضاً: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَّتَ بِالْحِجَابِ﴾³، يعني: الشمس، ولم يذكرها قبل ذلك، وقد جاء إضمار الفاعل هنا لأجل الاختصار في الكلام⁴

*ج- اتصال الفعل بواو الجماعة أو ياء المخاطبة:

غني عن الذكر والتعريف- في عرف النحويين- أنه إذا اتصل الفعل بواو الجماعة أو ياء المخاطبة أن يحذف الفاعل فيها، فذلك بمثابة قانون نحوي وقاعدة تداولية ضابطة. والعلّة في ذلك أن ذكر الفاعل مع الفعل المقرون بواو الجماعة أو ياء المخاطبة يخرج الكلام من دائرة الاستقامة التي يركز ويؤكد عليها سيبويه. فكل من الوضع والسياق النحويين لا يسمحان بظهور الفاعل بل باستتاره، حيث يظهر ذلك جلياً وواضحاً أثناء الإعراب. ولأن الإعراب هو الركيزة الأساسية للنحو وعماده الذي يقوم عليه، وباعتباره تحليلاً وظيفياً لكل ما هو ظاهر من خلال الجملة، فإنه من شأنه أن يبحث ويركز على العلاقات القائمة بين وحدات التركيب، إما من جهة ذكرها أو من جهة حذفها والفاعل إحداها.

كما أن الذكر والحذف مبحث أساسي من مباحث علم المعاني، القائم على المعنى الذي يقصده المتكلم وراء كل وضع ونسق خاص. مع الإشارة إلى أن المصطلح الأنسب في هذه الحالة الإعرابية هو القول بإضمار الفاعل واستتاره لا بحذفه، لأنه مع حذفه إخلال بالمعنى. وهو الأمر الذي جعل النحويين يتنبهون إلى التفريق بين الفاعل المحذوف والفاعل المستغنى

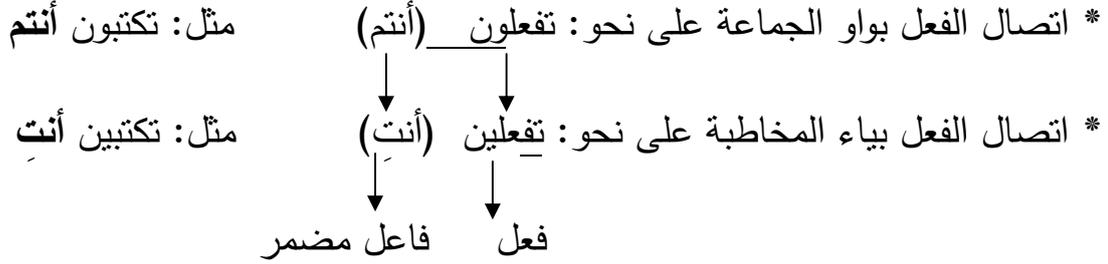
1 - الآية: 16/15/14

2 - ينظر محي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد، حمص، سوريا، د. . 10 490:

3 - الآية: 32

4 - ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص: 226

عنه ضمن سياقاته النحوية التي يرد فيها.¹ ويمكن لنا توضيح المسألة من خلال التمثيل الآتي:



فسيبويه وهو يبين في كتابه مجاري أواخر الكلام وضّح بأنّ كلا من الواو والياء المتصلين بالفعل عبارة عن علامة للفاعلين ودلائل على إضمار له.² وهذا يؤكد مقولة النحويين أنه وراء كل حذف لابدّ من دليل على المحذوف، سواء أكان المحذوف لفظاً أو حرفاً، والأدلة هنا هي كل من واو الجماعة وياء المخاطبة اللتان تعينان على تحديد الفاعل المضمّر.

وفي موضع آخر يؤكد سيبويه في معرض حديثه عن علامات الإضمار في (باب علامات المضمّرين) أنه لا يجوز أن يُذكر الفعل ومعه ضمير الفصل الذي هو الفاعل، يقول موضحاً الأمر: "ولا يقع هم في موضع الواو التي في ضربوا، لأنّ ذلك الإضمار الذي له علامة"³

فهذه قواعد قياسية تداولية في مجال النحو عامة والإعراب خاصة، وهو ما أوضحه "الزجاجي" بدوره موضحاً في (باب الألفات والياء والواو في التثنية والجمع) أنّ هذه الحروف هي الإعراب نفسه، وهي دليل الإعراب"⁴، و"الإعراب دليل المعاني"⁵.

*د- في صيغة التعجب القياسي: وصيغ التعجب القياسية هي (ما أفعله) و(أفعل به)

1 - ينظر في ذلك: خليل احمد عميرة، في نحو اللغة وتركيبتها، ص:139 وما بعدها

2 - ينظر سيبويه، الكتاب، ج1: 19:

3 - نفسه 2 351

4 - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص:140

5 - المصدر نفسه، ص:143

ويظهر حذف الفاعل وإضماره فيهما من خلال الإعراب، لأنّ في ظهوره خلافاً وفساداً في النظم والمعنى ما أوجب إضماره وعدم ذكره، مثل قولك: (ما أحسن زيّداً)

ما: نكرة تعجبية في موضع الابتداء

أحسن: فعل ماضٍ، وفيه ضمير يعود على المبتدأ الذي هو ما، وذلك الضمير رفع بأنه فاعل. وزيّداً وما أشبهه نصب بأنه مفعول، وتقديره: شيء أحسن زيّداً.¹

زيّداً: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره

هذا عن حذف الفاعل بالنسبة للنحويين، أما البلاغيون عامة فإنّ حذف الفاعل

عندهم جاء مدرجاً ضمن الحديث عن الحذف عامة باعتبارها مبحثاً بلاغياً له علاقة بالإيجاز والاختصار في الكلام. وهذه العلاقة أدت بهم إلى جعل الحديث عنه في شكل عموميات، وتمييزهم بين الجيد من الرديء، فلم يخصّوه بباب مستقل بل كان الحديث عنه ضمن الحديث عن الأغراض البلاغية التي تتحقق من وراء اللجوء إلى الحذف. فمدار اهتمامهم كان منصوباً حول ما تحقّقه المحذوفات من أغراض بلاغية، ومدى علاقتها بسياقات الحذف التي تستوجبها. بالإضافة إلى أنّ البلاغيين يعتبرون صحّة التركيب والنظم هو البلاغة عينها. لذا، فإنه يمكن التمييز بين بلاغتين في نظرهم تتجلى فيما يلي:

- في الذكر: بلاغة وفي الحذف: بلاغة. شريطة أن يكون النظم صحيحاً لفظاً ومعنى، فالصحّة والفساد مقرونان بالبلاغة والفصاحة، كما أنّ فصاحة التركيب مقترنة بصحة النظم أيضاً، لذلك نجد "الجاحظ" وهو يفسّر سرّ البيان ومكمنه يدعو إلى التمسك بقواعد النحو لأنها ضرورية جداً لفهم المقاصد وإيصالها.² وهو ما أكدّ عليه عبد القاهر في نظرية النظم بجمعه بين النحو ومعاني النحو. وتبقى أغراض حذفه متعلقة في مجملها بعناصر الدورة

¹ - أبو علي الفارسي، الإيضاح، ص: 114

² - ينظر الجاحظ، البيان والتبيين، ج1: 145-146

التخاطبية وكل ما يحيط بها، من حيث: الجهل به، العلم به، الخوف منه أو عليه، تعظيم الفاعل أو تحقيره، إذا كان ذكره لا يفيد شيئاً.

فهذه المسائل مجتمعة، تكون نافعة ومفيدة إذا عرف المتكلم الماهر كيفية بناء كلامه بالحرص على الصواب وتحقيق المنفعة إزاء حالات التخاطب المختلفة، باختلاف الحال والأحوال. حيث يوضح لنا في هذا الصدد "الجاحظ" قيمة الصواب والمنفعة بقوله: "ومدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة، مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام من مقال"¹ وهذا، يؤكد شيئاً واحداً هو أن اجتماع قوانين النحو مع قوانين البلاغة، هو ما يكسب الخطاب سمة الصواب والفصاحة والبيان. لذلك، نجده في موضع آخر يؤكد أهمية كفاءة المتكلم وضرورة معرفته بقوانين النحو بقوله: "يقولون أصاب الهدف إذا أصاب الحق في الجملة"²

لذا، نجده دائم التردد بالقول، كلما كانت الدلالة أوضح وأفصح، كانت الإشارة أبين وأنور، وكان أنفع وأنجع.

¹ - 136: 1

² - المصدر نفسه، ص: 147

توطئة:

إنه ومن خلال ما أشرنا إليه في الفصل السابق الذكر - التقديم والتأخير - يتبين أن الفضلة رغم كونها عبارة عن زيادة في الكلام، إلا أن كل عنصر فيها يحقق معنى من المعاني ويضيف الكثير بالنسبة للجملة العمدة، ففي كل زيادة في المبنى زيادة في المعنى. والمعنى هو القاسم المشترك بين النحويين والبلاغيين، حيث يحرصون دوماً على إيصاله بشكل أو بآخر إلى المخاطب. وإن كان أمر إيصاله يختلف من حيث الطريقة، فالنحويون يركزون على الصناعة النحوية "الإعراب" الذي هو فرع المعنى وكذا الاستقامة الكلامية التي تضمن المعنى الصحيح، في حين يركز البلاغيون على الفصاحة من أجل البلاغة وذلك بالنظر إلى المعاني المترتبة من الكلام ومدى مطابقتها مع سياقات ورودها.

لذا، فإن غاية أي مخاطب هي إفهام المخاطب، وغاية المخاطب هي فهم ما ينتجه المخاطب، فالعلاقة بينهما هي علاقة إفهام وفهم، ولا يخلو أي خطاب مهما كان نوعه وخاصيته من هذه العلاقة الضرورية، لأنها تمثل عنوان التواصل بين المتخاطبين، وغياب الفهم = غياب القصد والخطاب معاً، وهو ما يتنافى مع طبيعة وشروط الخطاب الموضوعية في الأصل.

وعليه، فإن مدار البلاغة في نظر الجاحظ هي "حسن الإفهام"¹ الذي يرجع إلى حسن الصياغة التركيبية والتي يسميها البلاغيون بـ"حسن النسق أو حسن النظم" بجعلها صفة للصحة مقابل الفساد. و بالنظر لأهمية هذه العلاقة بين الأطراف المتخاطبة نجد "ابن فارس" قد خصص في كتابه (الصاحبي) باباً بعنوان "باب الإفهام والفهم"² مبيّناً قيمة كل منهما وأهميته بالنسبة للثاني ضمن علاقات التخاطب والتواصل.

1 - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1 113

2 - ينظر ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص: 196

فتأليف الكلام والنظم السليم ترجع المزية فيه في نظر البلاغيين إلى مقدرة المتكلم على التوفيق بين الألفاظ والمعاني، والتوفيق أيضا بين عمدة الكلام وفضلته من حيث التناسب المعنوي بينهما ومن حيث النظام النحوي والبنائي جهة التراكيب اللغوية. حيث إنَّ عمدة الكلام لا تكتمل إلا بفضل العناصر الزائدة عليها، لأنَّ معنى الكلام متوقف عليها، ففي كل لفظ - مثلما أوضحنا- توجد وظيفة نحوية وأخرى بلاغية تحققها وتميزها عن غيرها من الألفاظ الأخرى في الجملة نفسها.

وعلى هذا الأساس ، فإن " سيمون دايك **simon dick** " يعتبر أن معرفة الكفاءة التداولية أمر مهم بالنسبة للنحو الوظيفي، حيث تسمح هذه الأخيرة باستكشاف خصائص العبارات المرتبطة بكيفية استعمال هذه العبارات، وأنه يتم استكشافها في إطار علاقة هذه الخصائص بالقواعد والمبادئ التي تحكم التواصل اللغوي، يعني هذا أنه يجب ألا نتعامل مع العبارات اللغوية على أساس أنها موضوعات منعزلة، بل على أساس أنها وسائل يستخدمها المتكلم لإبلاغ معنى معين في إطار سياق تحدده العبارات السابقة، وموقف تحدده الوسائط الأساسية لموقف التخاطب.¹ ولعلَّ هذا القول أنسب تطبيقا ومماثلة بعلاقة العمدة بالفضلة من خلال اتحاد عناصرهما التركيبية من خلال الذكر أو حذف أحدهما لغاية بلاغية. الحذف الذي يحتاج فيه المتكلم إلى معرفة القواعد النحوية أولا، ومعرفة الحدود السياقية المسموحة مما يفضي إلى كفاءة تداولية تؤهله لذكر العناصر في مقامات الذكر وحذفها في مقامات الحذف، إذ تمثل مقولات البلاغيين التداولية وما يرتبط بها من عناصر الخطاب كفواعل خطابية، ومنها "الكل مقام مقال" .

لذا، فإنَّ متعلقات الفعل التي هي فضول الكلام، بالإمكان الاستغناء عنها لتحقيق معانٍ بلاغية، لأنَّ البلاغة ما هي إلاَّ " قول يسير يحمل معنى خطير"²، كما أن الإيجاز

¹ - ينظر أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي

64: 2006/ 1427 1

37:

² - ابن رشيق،

سمة البلاغة، بل هي البلاغة نفسها. خصوصا لما يكون "الحذف أحسن من الذكر"¹، وذلك بمراعاة السياقات والمقامات التي تستوجب الحذف بدل الذكر، لأجل الإيجاز لفظا وتحقيق المعاني بلاغيا. لذلك يتخذ الإيجاز في نظر "الرماني" ثلاثة أوجه يمكن تحديدها فيما يلي:²

أ* الإيجاز بسلوك الطريق الأقرب دون الأبعد

ب* الإيجاز باعتماد الغرض دون ما تشعب

ج* الإيجاز بإظهار الفائدة بما يستحسن دون ما يستقبل

واجتماع هذه الأوجه الثلاثة هي ما يحقق للخطاب بلاغته، لأنه ذو صلة بالمتكلم وبغرضه ، وهي أوجه تعكس شروط التداول الخطابي من حيث طريق الأداء والغرض منه وما يحققه من نتائج. ومع أننا بيننا مكانة الفضلة بالنسبة للجملة العمدة باعتبارها مهمة لما تضيفه من معانٍ وما تحققه من فائدة للمخاطب، إلا أن في حذفها عند البلاغيين إيجاز للكلام، " حيث تحذف زيادات الكلام قصداً للبلاغة، والإتيان بالمعنى الكثير باللفظ القليل ليكون للكلام حلاوة، وعليه بالإيجاز طلاوة"³. ومن المحذوفات التي لقيت الاهتمام والدراسة في الفضلة لما لها من أثر بلاغي وتحقيقا للإيجاز والاختصار في الكلام نجد: المفعول به، التمييز، المستثنى، الصفة والموصوف، العطف والمعطوف، المضاف والمضاف إليه وكذا الجمل.

وفيما يلي سنعمد في مبحثنا هذا إلى إيراد نماذج من حذف الفضلة كألفاظ مفردة وكتنائيات مجتمعة وكجمل تركيبية قصد إعطاء صورة عامة وشاملة - إلى حد ما- للنماذج العينية المختارة.

¹ - 153:

² - 79:

³ - ابن الأثير، جواهر الكنز: تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي البراعة 268:

1- حذف المفعول به:

اتَّجه النحويون في دراستهم للمفعول به من جهة الحذف إلى تحديد معايير الحذف وسياقاته باعتماد الأحكام النحوية الصحيحة، والتي بموجبها يتحقق للجملة تمام المعنى فيها ووضوح الغاية والمقصد، بين أحكام موجبة لحذفه وأخرى مجوزة له. حيث تميز حذفه عندهم بكونه على ضربين:¹

- أن يُحذف من الكلام لفظاً، لكنه مراد معنى وتقديراً، وهو الذي يسميه النحويون "الحذف اختصاراً"، ولا يُحذف هذا الأخير إلا لدليل

- أن لا يذكر المفعول، وهو غير مراد وهو الذي يسميه النحويون "الحذف اقتصاراً"

فمن سياقات جواز حذفه هو وجود قرينة دالة المحذوف، مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ

يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾²

ومن سياقات وجوب حذفه، حذفه في الأمثال الشعبية، حذفه في أبواب الإغراء والتحذير والاختصاص والاشتغال والنعته المقطوع. فالمفعول به كونه معمولاً يتأثر كثيراً بعامله، هذا الأخير الذي يكون لازماً مرة ومنتعدياً أخرى، يوجب إما ذكره لتمام المعنى أو حذفه لوضوح الغاية.

لذا قد يُحذف المفعول به مع الفعل اللازم استغناء عنه دون خلل في المعنى، وقد يحذف المفعول الثاني أو الثالث حسب العامل وحسب مقصد المتكلم وكذا سياقات الذكر الآتية: عن طريق الحصر بحصر ما هو فاعل في المعنى، أو كون المفعول الأول ظاهراً والثاني ضميراً متصلًا فيحتاج إلى ما يعتمد عليه من جهة النطق، أو اشتغال المفعول به الأول على ضمير يعود على المفعول الثاني فيلزم تأخير المفعول الأول المشتمل على

الضمير، حتى لا يعود الضمير على اسم متأخر لفظا ورتبة، لأنّ في ذلك إخلالا بفصاحة الكلام من جهة تأليف الكلام بالنسبة للبلاغيين.

غير أنّنا لن نقف عند تفاصيل هذه الأحكام التي باتت معروفة ومستقرة كضوابط لسلامة اللّغة، وإنّما سنركز اهتمامنا على القيمة الدلالية المضافة عند لجوء المتكلم إلى حذفه، خصوصا وأنّنا قد أشرنا في الفصل السابق إلى أهميته ووظيفته في التركيب. ومن منطلق أنّ ترك الذكر أبلغ من الذكر ذاته عند البلاغيين، ممّا يعني أنّ وراء حذفه رغم أهميته مقاصد معينة ذات أبعاد مختلفة، لذا سنعمل على تسليط الضوء على الأبعاد المعنوية لحذف المفعول به وكذا لكل محذوف يتم حذفه من خلال ما سيرد ذكره من محذوفات .

فقد جعل عبد القاهر الجرجاني حذف المفعول به على أربعة أقسام خلافا لتقسيمات النحويين المعتادة والمنحصرة بين الوجوب والجواز، وذلك من منطلق الفروقات القائمة بين هذه الأقسام العائدة في رأيه إلى لطائف ودقائق ترجع إلى الحسن والرونق عند إيراد حذفه، وهذه الأخيرة منبعها النظم وطريقة السبك بين اللفظ المذكور أو المحذوف والمعنى المراد تحصيله. مبينا أن أغراض الناس تتعدد وتختلف باختلاف المفعول به، إما في كونه واحدا لأن فعله لازم ، أو متعددا حسب عامله الذي يقتضي تعدده لأغراض معنوية. ومن ثمة بين أن حال الفعل مع المفعول الذي يتعدى إليه حاله مع الفاعل، ممّا يضيف في الأخير إلى كون الغرض من حذف المفعول به مندرجا كالاتي:

* **القسم الأول:** يُقتصر فيه على إثبات المعاني التي أُشتقت منها للفاعلين من غير التعرض لذكر المفعولين، فلا يظهر المفعول به لا لفظا ولا معنى، من ذلك: (فلان يحل ويعقد، ويأمر وينهى، ويضر وينفع)، وكقولهم: (هو يُعطي ويُجزل ويقرى ويضيّف).

وفي هذا القسم يكون الفعل المتعدي من خلال ما تم ذكره من أمثلة كغير المتعدي، والمعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشئ على الإطلاق و على الجملة من غير

تعرض لذكره، والأصل في ما معناه: (صار إليه الحل والعقد، وصار بحيث يكون منه حل وعقد، وأمر ونهي، وضر ونفع).¹ ومنه قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْمُونَ ﴾².

والمعنى: هل يستوي الذي من له علم ومن لا علم له من غير قصد.

* **القسم الثاني:** هو أن يكون له مفعول مقصود قصده معلوم، إلا أنه يُحذف من اللفظ

لدلالة الحال عليه، وهذا الأخير ينقسم بدوره إلى قسمين هما:³

أ- **الحذف الجلي:** الذي لا صنعة فيه ومثاله: أصغيتُ إليه: وهم يريدون أذني، وأغضتُ عليه، والمعنى: جفني.

ب- **الحذف الخفي:** وهو الذي تدخله صنعة، لأن فيه تفننا وتنوعا من جهة المعنى المستفاد وغرض المتكلم، من ذلك:

- لجوء المتكلم إلى ذكر الفعل وفي نفسه له مفعول مخصوص قد علم مكانه إما لجري ذكر فيه أو لدليل حال عليه، مع ذلك يتنساه ويخفيه بعدم الذكر لإثبات نفس معناه من غير تعديّة أو تعرض فيه لأي مفعول، منه قول البحري:

شجُو حُسَادِهِ وَغَيْظُ عِدَاهُ* أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَ يَسْمَ وَا ع

والأصل في معناه هو: أن يرى مبصر محاسنه، ويسمع واع أخباره و أوصافه.⁴

- ونوع آخر يكون لجوء المتكلم فيه إلى جعل المفعول مقصود قصده ومعلوم أن ليس للفعل المذكور مفعول سواء بدليل الحال أو ما سبق ذكره من الكلام، يظهر ذلك من خلال ما استشهد به من قول طفيل الغنوي لبني جعفر بن كلاب:

1 - 154:

2 - الآية:9

3 - 155- 156:

4 - المصدر نفسه 159:

جَزَى اللهُ عَنَّا جَعْفَرًا حِينَ أُرْزِقَتْ * بِنَا نَعْلُنَا فِي الْوَاطِئِ بَيْنَ فَرَلَتْ

أَبُوا أَنْ يَمْلُونَا، وَلَوْ أَنَّ أَمْنَا * تُلَاقِي الَّذِي لَا قَوْهَ مِنَّا لَمَلَّتْ

هُمُ خَلَطُونَا بِالنَّفُوسِ وَالْجَاوَا * إِلَى حَجَرَاتٍ أَدْفَأَتْ وَأَظَلَّتْ

فهو يرى أن حذف المفعول به قد تجلى في مواضع أربعة هي: " لَمَلَّتْ وَالْجَاوَا و أدفأت وأظلت"، لأن الأصل: (لملمتنا وأجأوا إلى حجرات أدفأتنا وأظلتنا)، وكونه متناسي جعله في منزلة من لا قصد إلى مفعول. مضيفا أن هناك فائدة أخرى مضافة للحذف وهي توفير العناية على إثبات الفعل.¹ فالحذف الخفي عنده هو الدلالة على أن القصد من ذكر الفعل إثباته لفاعله لا إلباس للمفعول، ودليله في ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصَدَرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴿١٣﴾ فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴿١٤﴾﴾²

موضحا من خلال الآية أن حذف المفعول وقع كذلك في أربعة مواضع هي: (وجد عليه أمة من الناس يسقون أغنامهم أو مواشيهم وامرأتين تذودان غنهما وقالتا لا نسقي غنما فسقى لهما غنهما)، فحذف المفاعيل الأربعة وهو حذف خفي أضفى على الآيات بيانا، من دون الإحساس أو الشعور حتى بأمر الحذف ذاته، وبإيها من براعة في القول.³

* **القسم الثالث:** وهو حذف الإضمار ويسميه النحويون "الإضمار على شريطة التفسير"، فقد ذكرناه سابقا كشرط من شروط الحذف، ومثاله: أكرمني وأكرمت عبد الله، والمعنى إنما

1 - 156...159 :

2 - سورة القصص، الآية: 22-24

3 - 161:

هو : أكرمني عبد الله وأكرمت عبد الله. فترك الذكر في الأول يفسره ذكره في الثاني، وهو مذهب معروف، لأنه أضحي قاعدة ضابطة للحذف.¹

* **القسم الرابع:** هو الذي يكون فيه إظهار المفعول به أحسن، كون مفعول المشيئة يمثل أمرا عظيما أو غريبا ممثلا له بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ﴾²، إذ المعنى والأصل هو: لو شاء أن يجمعهم على الهدى لجمعهم. داعيا من خلال هذا المثال التدبر بخصوص وشأن كل محذوف قبل الحكم عليه بأنه واجب أو جائز. بل ، لا بد من التدبر بشأن المعاني والمقاصد المتوخاة إثر كل حذف رغم إمكانية طرائق التعبير المختلفة والمتاحة ، ودليل ذلك قوله: " أن يقول: "لو شئت لبكيت دما"، ولكنه كأنه ترك تلك الطريقة وعدل إلى هذه، لأنها أحسن في هذا الكلام خصوصا. وسبب حسنه أنه كأنه بدعٌ عجيب أن يشاء الإنسان أن يبكي دما. فلما كان كذلك، كان الأولى أن يصرح بذكره ليقره في نفس السامع ويؤنسه"³

فهذه الأمثلة، توضح ما للحذف عامة من أسرار ودقائق يصعب التوصل إليها من مجرد الانطلاق والاكتفاء بالأحكام المعيارية التي حددها النحويون لأجل سلامة النظام النحوي. بل لا بد من التدبر في أمر كل محذوف، لما فيه من جمال فني أشبه بالسحر وأزيد للإفادة وأدق مسلكا في التعبير عن المقاصد.

- حذف المستثنى:

أشار سيوييه في الكتاب إلى حذف المستثنى استخفافا من منطلق تداولي وغاية تداولية أيضا، يتضح ذلك من خلال قوله: " ليس غير، وليس إلا، كأنه قال: ليس إلا ذلك، وليس غير ذلك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاءً بعلم المخاطب ما يعني"⁴

1 - 163:

2 - الآية: 35:

3 - 164:

4 - سيوييه، الكتاب، ج2 : 344-345

- حذف الظرف:

يُعبّر عن الظرف بعدة ألفاظ مختلفة لها معنى واحد، فقد يُراد به المفعول فيه، أو يراد به اسما المكان والزمان، أو الجار والمجرور، الذي يُعرف عند النحويين بشبه الجملة. ومهما تكن التسمية (ظرف- مفعول فيه- جار ومجرور)، فإنه يبقى فضلا يحقق فائدة و زيادة معنى في الجملة. فأصل الظروف عند سيبويه هو الدلالة على الاستقرار إما في مكان أو في زمان ما، وهو رأي المبرد وابن السراج كذلك.¹

ووفقا لمفهوم الظرف ووظيفته النحوية، يتبين أن التراكيب النحوية قد تكون بحاجة إلى ذكر الظروف فيها لتعلقها الشديد إما بالفعل كونه حدثا، له زمان ومكان حدوثه، وإما بالاسم.

فمثال الأول: قمت اليوم، نمت ساعة، ومثال الثاني: في الدار زيد أو زيد في الدار

وسنعمد هنا إلى اعتماد الظرف بأنه كل من الجار والمجرور، واسما الزمان والمكان وشبه الجملة والمفعول فيه. فللمتكلم عموما دور كبير في ذكر أو حذف عناصر الجملة، فهو يتدخل بشكل كبير بحسب ما تمليه عليه الظروف والمقامات، والتي تنحصر إجمالا في " السعة في الكلام" أو تحقيق الاختصار فيه. دليل ذلك ما جاء ذكره عند شيخ النحويين سيبويه من خلال قوله: " اعلم أن الظروف من الأماكن مثل الظروف من الليالي والأيام، في الاختصار وسعة الكلام"²

وقوله هذا يوضح مدى الحرص على أبعاد الاستعمال أثناء التخاطب وكل ما من شأنه أن يجعل الكلام يسيرا وذات معنى وفائدة ولو بقدر يسير من اللفظ.³

4 : 328 وما بعدها

¹ - ينظر سيبويه، الكتاب، ج1: 410:

1 : 190 وما بعدها

² - سيبويه، الكتاب، ج1: 219:

³ - ينظر المصدر نفسه، ص: 212:

ولابدّ من الإشارة إلى أنّ الفصلة عموماً تتألف في معظمها من مجموعة من الثنائيات المهمة جداً ك: المضاف والمضاف إليه- الصفة والموصوف- التمييز والمميز- البديل والمبدل منه أو من ألفاظ أخرى مستقلة نوعاً ، لكنها مرتبطة بعاملها ارتباطاً وثيقاً ك : المفعول به والحال والنعته والظرف. وقيمة هذه الثنائيات تتحدد من خلال وجودها في التركيب وما تضيفه من معانٍ وأحكام خاصة. رغم ذلك قد يلجأ المتكلم لاعتبارات معينة مرتبطة بعناصر الدورة التخاطبية إلى حذفها أو حذف إحداها رغم علاقة التلازم والاستلزام التي تجمع بين الثنائيات المذكورة أعلاه، ونضرب لذلك بعض النماذج كعينة بغية التوضيح أكثر ، والمتمثلة في:

- **حذف المعطوف والمعطوف عليه:** تظهر قيمة هذه الثنائية فيما تظهره من اتساق معنوي وترابط في أجزاء التراكيب. لكن رغم ذلك، أشار النحويون إلى إمكانية حذف أحدهما لتقدم ذكر إحداها مما يستلزم الاستغناء عنه وتقديره، خصوصاً وأنّ العرب القدامى أميل إلى الاختصار في الذكر، من ذلك: "راكب الناقة طليحان"

فقد ذهب "ابن جني" في رأيه إلى أن الحذف في هذا المثال على وجهين هما: تقدم الذكر في الناقة، معتبراً أن الشيء إذا تقدم ذكره فهو دال على ما هو مثله، والثاني هو الاختصار إذ لا يصحّ قول: ركب الناقة والناقة طليحان¹.

- **حذف الصفة والموصوف:**

لا يجوز أن يحذف النعت أو المنعوت في الكلام، لأن في ذلك خلافاً من حيث هما ثنائية متصلة وخاضعة لاستلزام وتلازم بين تابع لمتبوعه. لذا فإنّ حذفه قبيح إلا اضطراراً مثلما هو الحال بالنسبة للضرائر الشعرية، وإلى ذلك أشار ابن السراج بقوله: "اعلم أن إقامة النعت مقام المنعوت في الكلام قبيح، إلا أن يكون نعتاً خاصاً، يخصّ نوعاً من

الأنواع كالعافل الذي لا يكون إلا في الناس، والكاتب وما أشبه ذلك مما تقع به الفائدة ويزول اللبس¹

- **حذف المضاف والمضاف إليه:** يشكل كل من المضاف والمضاف إليه- في نظر النحويين- ثنائية متلازمة، حيث تتحدد وظيفتهما من خلال تكملة المعنى وتحقيق الغرض والفائدة من الكلام. كما أن الإضافة زيادة في الكلام، لكن في هذه الزيادة زيادة معنى وهي أصل الوضع أيضا على حد تعبير ابن جني². موضحاً أن الغرض من الإضافة في الكلام، إنما هو التعريف والتخصيص، والإضافة في نظره قد تكون للفعل الذي هو (حدث) وقد تكون للفاعل الذي هو (صاحب الحدث)، والفعل مع فاعله هما جزء واحد.

وعليه، فإن باب المضاف والمضاف إليه يزيد في الجملة والتركيب معنى إضافيا لا يكتمل معناها إلا بهما، ولولاها لما حصلت تلك الفائدة من الكلام وللمخاطب أيضا.

لكن، مع هذه الفائدة أقرّ النحويون بحذف كل منهما في الجملة دون أن يتأثر المعنى، بل بحذفهما يقوى المعنى أكثر مضيفين أن حذف المضاف والمضاف إليه كثير في كلام العرب، لارتباطه بمعانٍ بلاغية تستفاد من سياق الكلام وقرائن الأحوال، لم تكن هذه المعاني لتظهر بصورتها هذه لو تم ذكرهما. وفيما يلي سنعرض حذف المضاف أولا ثم المضاف إليه

* **حذف المضاف:** إن حذف المضاف كثير في القرآن الكريم، لما يحمله من معانٍ، وربما هذا هو السبب الذي جعل النحويين والبلاغيين يستشهدون بحذفه منه، وذلك من خلال قوله تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾³، فهو مثال وجدناه متداول الذكر في كتب

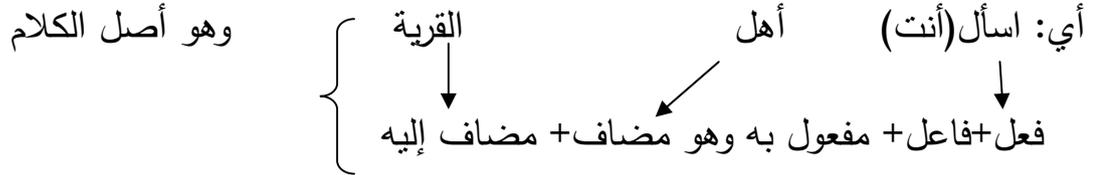
¹ - 3 : 262-263

² - المنصف لكتاب التصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار الثقافة، ط1،

15: 1373/هـ 1954

³ - سورة يوسف، الآية: 82

النحويين والبلاغيين¹، ففي حذفه اختصار للكلام، حيث جاء الحذف على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بأمره، حيث قدروا المحذوف على أنه مضاف أُقيم مقامه المضاف إليه على النحو الآتي ذكره:²



أما في قوله تعالى: ﴿وَسَّعِلِ الْقَرْيَةَ﴾ حلّ المضاف إليه مقام المضاف، كما أن الآية الكريمة تبين أن المضاف إليه يكتسي إعراب المضاف وهو الجر. وحذف المضاف إليه هنا في هذه الآية إنما هو سر بلاغي - سنكشف عنه ثانياً الفصل اللاحق - لأنه من المستحيل أن تتكلم الأمكنة وتكشف عن المستور، فالعقل البشري لا يتقبل الفكرة لعدم وجود دليل عقلي يشير إلى تكلم الأمكنة، وإنما في الآية عبارة عن غرض معين بأقل عدد من الحروف³، وهو الإيجاز الذي يتحدث عنه البلاغيون. وتلك هي قمة البلاغة في التعبير.

لذا، فإنّ شواهد الإيجاز والحذف أستمدت من القرآن الكريم ومن كلام العرب الفصحاء والبلغاء الذين أحسنوا الإيجاز عن طريق الحذف في موضعه وضمن سياقه المناسب له. مع ذلك نجد أنّ النحويين يركزون في حذف المضاف على إقامة المضاف إليه مقامه كشرط أساسي وإلّا فسد التركيب واختل المعنى، لأنه لا خير في كلام لا يدل على معنى. والمعنى هو أكثر ما يحرص عليه النحويون في صناعة القواعد والأحكام الإعرابية التي تضمن سلامة اللغة ووصول المقصد.

2 362: وابن رشيق، العمدة في صناعة

362:

76:

199:

176:

1 - وهو لاء هم: سيبويه، الكتاب، ج1، 212:

181:

61: 1

460:

2 -

3 -

أما البلاغيون، فإنهم يعتمدون أكثر على مدى المطابقة بين المحذوف والحال والمقام أو السياق أو علم المخاطب، لا لشيء إلا لضمان التواصل الخطابي السليم وتحقيق الغاية للمخاطب. ولكي نوضح المسألة أكثر نورد الأمثلة الآتية الذكر:

م1: قوله تعالى: ﴿تَخْرُجُ مِنْهَا اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾¹، والتقدير: من أحدهما²، فقد جاء في تفسير الآية يخرج من هذين البحرين اللذين مرجهما الله.

م2: قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ﴾³، أي: وقت الحج⁴ معناه: وقت الحج هذه الأشهر، ففي الآية ابتداء وخبر. والتقدير: أشهر الحج أشهر معلومات بكفرهم.

م3: ضربت زيدا صوتا، ومعناه عند ابن جني: ضربت زيدا ضربة بسوط، وطريق الإعراب فيه أنه على حذف المضاف، أي: ضربته ضربة سوط، ثم حذفت الضربة على عبرة حذف المضاف.⁵

فهذه الأمثلة العينية تم فيها حذف المضاف، إما لذكر سابق له، أو لعلم المخاطب بأحد هذه العناصر بموجب حذفه لمعان بلاغية.

ويوضح "ابن جني" أن حذف المضاف كثير في كلام العرب وواسع، لأنه ضرب من ضروب الاتساع في الكلام، معتبرا أن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور.⁶

والأمر في ذلك أن هناك اختلافا واضحا بين الحذف في العمد والحذف في الفضلة، لأن المتكلم يستغني عن إحدى عناصر الجملة العمدة بوجود دليل على المحذوف، ووجود القرائن سواء اللفظية منها أو المعنوية أو الحالية.

1 - الآية: 22
 2 - أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج2: 244 والزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5: 100
 3 - الآية: 197
 4 - ينظر 1: 119 وابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص: 210
 5 - 85: 284: 1
 6 - 362: 2 4

أما الفضلة، فإنها زيادة في الكلام سواء أكانت زيادة مفيدة أو غير مفيدة. فالمفيدة هي التي لا يمكن الاستغناء عنها، في حين غير المفيدة، بإمكان المتكلم الاستغناء عنها دون أن يخل المعنى والتركييب. لذا، فإن الزيادة في الجملة نوعان:

أحدهما: هي الزيادة الأصلية، التي تسمح للمتكلم بالاستغناء عن أحد عناصر الجملة بتوفر القرائن كالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل، مع العلم أن هذه العناصر ضرورية وأساسية.

ثانيهما: هي الزيادة الخطابية، وهي الزيادة في البيان انطلاقاً من مقولة: كل زيادة في المبنى زيادة في المعنى، فالحاجة لهذه الزيادة لسد النقص وتفادي اللبس والغموض.¹

أما مذهب ابن السراج في حذف المضاف أنه للاتساع في الكلام

ب- حذف المضاف إليه: المضاف إليه يكمل معنى المضاف، لذلك فمن العيب والخطأ في الكلام الاستغناء عن ذكره بحذفه، لأنه يعد مكملاً أساسياً للمعنى. لذلك يقول سيبويه: "المجرور داخل في الجار، فصار كأنهما كلمة واحدة"².

لكن، قد يحذف الثاني فيبقى الأول المضاف على حاله، وقد ثبت هذا في القرآن الكريم وفي كلام العرب أيضاً، مما أضفى على المعنى جمالا فنيا لم يكن ليظهر بظهوره.

مع ذلك، يبقى حذف المضاف إليه مرتبطاً بما يلي:

- قصد المتكلم من الحذف باعتباره متمماً للمعنى ولا يكتمل إلا به.
- سياق الحذف، حيث لا يُحذف عشوائياً، بل وفق سياق الحذف المسموح به
- سلامة التركيب أثناء حذفه.

¹ - ينظر الحاج صالح عبد الرحمن، الخطاب والتخاطب، ص: 68-69

² - سيبويه، الكتاب، ج 2، 164:

فالبنى والتراكيب النحوية لا يكون لها اكتمال إلا بتوفر شروط تداول الخطاب، وهذه العناصر التي ذكرناها تصب كلها في إطار شروط تداول الخطاب الصحيح، لأنه على المتكلم دائما أثناء إنتاجه لخطابه استحضر عناصر الدورة التخاطبية في ذهنه ليحقق بها غاياته المنشودة للخطاب، والتي هي مختلفة باختلاف المتكلمين.

لذا، نقول إن حذف المضاف إليه لا يكون إلا لأجل غايات وأهداف معينة يقصدها المتكلم، ففي حذفه عند الجرجاني بيانا أكثر من ذكره، والصمت به أزيد للإفادة.

وشواهد حذف المضاف إليه كثيرة في القرآن الكريم، ما أضفى عليه بيانا ووضوحا أكثر، منها قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدٍ﴾¹، أي: من قبل ذلك ومن بعده.²

والقراءة هنا بالضم، ويرى الزجاج أنهما بنيتا على الضم لأنهما غايتان، ومعنى غاية أن الكلمة حذفت من الإضافة، وجعلت عناية الكلمة ما بقي بعد الحذف. وإنما بنيتا على الضم لأن إعرابهما في الإضافة النصب والخفض، والمعنى: لله الأمر من قبل أن يغلب الروم ومن بعد ما غلبت، فالضم أجود.³

ومنه قوله تعالى أيضا: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ قَبْلِ فَصَدَقْتَ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾⁴، أي: من قبله وإن كان قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبْتَ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ⁴ بالرفع- ، أي: من قبله ومن دُبُرِهِ، فلما حذف المضاف إليه وهو مراد صار غاية في نفسه، بعد أن كان المضاف إليه غاية له، أي: من قبله ومن دُبُرِهِ.⁵

أما فيما يخص شواهد في كلام العرب، فمنه قول امرئ القيس:

وإعرابه 4 176:

1 - سورة الروم، الآية4
2 - 320: 2
3 - الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4 : 176
4 - سورة يوسف الآية: 26- 27
5 - الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3 : 103

مكرٍ مفرٍ مقبلٍ مدبرٍ معا *كجلمود صخرٍ حطّه السيل من علٍ

فمذهب ابن جني من خلال هذا البيت أنه لا حذف فيه، لأنه نكرة. لذلك أعربه قائلاً: حطّه السيل من مكان عال.¹ لكن الفراء يرى أن القراءة بالرفع بغير تنوين، لأنهما في المعنى يراد بهما الإضافة إلى شيء لا محالة. فلما أدتا معنى ما أضيفتا إليه وسموها بالرفع وهما مخفوضتان، ليكون الرفع دليلاً على ما سقط مما أضيفتهما إليه. فترفع إذا جعلته غاية ولم تذكر بعده الذي أضيفته إليه، فإن نوبت إظهاره أو أظهرت المخفوض الذي أسندت إليه (قبل) و(بعد).²

وبالإضافة إلى هذا الذي ذكرناه، قد يكون حذف المضاف والمضاف إليه لأجل السعة في الكلام والاستخفاف، من ذلك ما ذكره سيبويه في كتابه (هذا باب مجرى الفاعلين الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى)، وذلك قولك: يا سارق الليلة لأهل الدار فالفعل (سرق) فعل متعدٍ إلى مفعولين، فجعل الليلة مسروقة فهو مفعول مضاف، وذلك على التوسع. والأصل هو قول: سرقت الليلة أهل الدار، فتجري الليلة على الفعل في سعة الكلام.³ ومثله أيضاً قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾⁴، حيث جرى الكلام على السعة والاستخفاف، إذ الليل والنهار لا يمكنان، ولكن المكر فيهما.⁵

أما فيما يخص البلاغيين في مسألة حذف المضاف أو المضاف إليه هو أن يكون متناسباً مع المقام والحال، حتى يكون جيداً وبلغياً، لأن الحذف ينقسم عند البلاغيين باعتبار الوصول إلى المعنى والإفصاح عن المراد إلى حذف جيدٍ وآخر رديءٍ. من منطلق أن قوة البلاغة كامنة في إصابة المعنى وإيفاء الدلالة حقها المطلوب من اللفظ والمعنى معا.

- 1

363: 2

- 2

220-219: 2

3 - سيبويه، الكتاب، ج1 : 176-175

4 - سورة سبأ، الآية:33

5 - سيبويه، الكتاب، ج1 : 175 و ابن رشيق ، العمدة،ص:181

ولأجل هذا السبب بالذات أعاب " قدامى بن جعفر " على بعض الشعراء إخلالهم بالمعنى ، حيث قصرُوا في إعطاء المعنى حقّه من اللفظ بتركهم من اللفظ ما به يتم المعنى وهو المضاف إليه، وهذا يثبت قيمة الفضلة بالنسبة للمعاني المضافة ومدى الفائدة المحققة رغم زيادتها، وأشعار العرب خير دليل على تلك القيمة¹.

5- **حذف الجمل (الحذف التركيبي)**: تتجلى قيمة التراكيب اللغوية من خلال اتحاد أجزائها التركيبية وتآلفها، ذلك التأليف المتين الذي اصطلح عليه عبد القاهر الجرجاني باسم "النظم"، جاعلا لهذا النظم وصحته سرا متعلقا به وهو التعليق أو التعالق بين الأجزاء المكونة له. حيث يتخذ كل جزء موقعه ليحدد به معنى خاصا ومعينا، ومجموع هذه الأجزاء واتحادها هو الكفيل بإعطاء المعنى العام لذلك التركيب. إذ " الكلام إذا انقطعت عنه أجزاءه، ولم تتصل فصوله ذهب رونقه، وغاض ماؤه، وإنما يروق الكلام إذا جرى جريان السيل، وانصب انصباب القطر"²، من ذلك التراكيب ذات الأسلوب التعبيري الهادف كتلك الأساليب التي تحمل مثلا شرطا وجزاء وقسما وجوابا. والنحويون من خلال هذه التراكيب المفصلة الأجزاء يحرصون دوما على الربط بين هذه الأجزاء وبيان العلاقة بينها ، ويتضح ذلك جليا عن طريق الإعراب حيث يتم ذكر الشرط وجزأه والقسم وجوابه والشرط وجوابه ضمن شبكة دلالية علائقية متينة السبك لفظا ومعنى، نمثلها على النحو الآتي:

- أسلوب الشرط = (1)أداة الشرط + (2)جملة الشرط + (3) جواب الشرط

- أسلوب القسم = (1)أداة أو فعل القسم + (2)جملة القسم + (3) جواب القسم

نحو قولك مثلا: (إن تجتهد تنجح) ، فهذه الأساليب تظهر ما يلي:

- أن أمر وجود هذه العناصر والأجزاء لا بدّ منه لتحقيق الفائدة والإيفاء بالغرض لضمان البيان وبلاغة المراد للمتكلم. فالعنصران رقم (1+2) لا يساويان شيئا إلا عند ذكر العنصر

1 - لتفاصيل أوفى ينظر قدامى بن جعفر، نقد الشعر، ص:204

2 - ابن رشيق، 43:

(3) الذي يحقق للجملة تمامها المعنوي. فالكلام يجري وفق سلسلة خطية تتابعية عبر الزمن يجعل المخاطب يتلقى مضمون الجملة الكاملة عند الانتهاء من ذكر جميع العناصر وفق ترتيبها. لذلك أوضح أبو علي الفارسي من خلاله تناوله للقسم أن " القسم جملة يؤكد بها الخبر، ولما كان في الأصل جملة من الجملة التي هي أخبار جاءت على ما جاءت عليه أخواتها في كونها مرة جملة من فعل وفاعل، وأخرى من مبتدأ وخبر. إلا أنها لا تستقل بأنفسها حتى تتبع بما يقسم عليه. ونظيرها من الجمل الشرط في المجازة في أنها وإن كانت جملة فقد خرجت عن أحكام الجملة من جهة أنها لا تفيد حتى ينضم إليها الجزء"¹. فكون هذه الجمل ذو أهمية في تحقيق الفائدة، جعل الجاحظ في معرض تناوله لمفاهيم البلاغة، الجواب عبارة عن بلاغة كلام، حيث تتحدد بلاغة الكلام باكتماله عند ذكر الجواب فيه، من خلاله قوله: "من البلاغة ما يكون جواباً"²

ومع ذلك، يبقى ترك الذكر أفصح وأبلغ من الذكر نفسه في العديد من السياقات التواصلية، وذلك لاعتبارات تداولية متعلقة بالمخاطب أو المخاطب أو الخطاب نفسه. وهذه الاعتبارات متصلة في عمومها بالإيجاز والاختصار في أغلب الأحيان، أو بعلم المخاطب مما يعني عن ذكر البقية له. فالنحويون، ينظرون للتركيب عامة من جهة سلامتها واستقامتها لفظاً ومعنى وذلك باتّحاد أجزائها، وهذا الاتّحاد يبنى على الائتلاف والتعالق بين عناصر الكلم. ودليل ذلك قول عبد القاهر: "لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتُجعل هذه بسبب من تلك"³

فبعض الأساليب لا يستقيم لها معنى إلا بتكملة ما فيها من عناصر كذكر جواب الشرط والقسم، وينظر البلاغيون لها من جهة ما تحققه من معانٍ بلاغية، مع الحرص على مدى توافق هذه المعاني ومقتضيات الأحوال. فقد ربط "الجاحظ" صحة البلاغة بالجواب. لأن في

¹ - أبو علي الفارسي، الإيضاح، ص: 208

² - الجاحظ، البيان والتبيين، ج 1: 116

³ - 55:

الجواب إبلاغ عن شيء و بلاغة كلام. وفي معرض آخر يقول "ابن رشيق القيرواني" بأن البلاغة: "صواب في سرعة جواب، والعِيّ إكثار في إهذار، ولإبطاء يردفه أخطاء"¹.

وبناء على ذلك، يظهر أن الجواب أمر ضروري في التركيب، لأن له بعدا بلاغيا تبليغيا. إذ معنى الجملة وتامها موقوف على ذكر الجواب لما لها من فصاحة وبيان، وفي هذا الصدد يحدد عبد القاهر الجرجاني أهمية هذا الاتحاد البنائي المتعلق بالإفصاح عما يختلج في الذهن بقوله: "إنها خصوصية في نظم الكلم وضم بعضها إلى بعض على طريق مخصوصة، أو على وجوه تظهر بها الفائدة"²، ومن بين تلك الوجوه التي تظهر الفائدة الحذف عند الضرورة وفق الحال ومقتضى الحال، مضيفا أنه لا يُعرف صحة الجملة حتى يبلغ القول غايته، وينتهي به المتكلم إلى مراده.

وعليه، فإن مراد المتكلم دائم الارتباط بنظيره في الخطاب، حيث لا يُنتج هذا الأخير إلا لأجله هو، مما يجعله يراعي مقادير الكلام وفق حالاته. ومن بين هذه المقادير حذف الأجوبة التي جعلها ابن جني بابا جليلا لما يتطلبه من شجاعة ترتبط بكفاءة التخاطب والتواصل مشيدا بحذف العرب للجمل رغم أهميتها. هذه الأخيرة التي عدّها كل من الرماني والخطابي كثيرة في القرآن الكريم، مما زاده من خلال الإيجاز فيه سحرا وبيانا وبلاغة.

- فمما حُذف لأجل الاختصار وهو متعلق بعلم المخاطب قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ

عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾³ ، أراد: لعذّبكم، فحذف.⁴

- ومما حُذف كذلك اختصارا قوله تعالى: ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ﴿١﴾ بَلْ عَجِبُوا أَنْ

جَاءَهُمْ مُنذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكٰفِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ ﴿٢﴾ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكْ رَجْعٌ

1 - ابن رشيق القيرواني، ال: 43:

2 - 36:

3 - الآية: 20:

4 - ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص: 214:

بَعِيدٌ ﴿١﴾ ، والتقدير: لا يكون. ²ومما حُذِفَ كجواب قسم قول العرب في القسم: "والله لا فعلت، وتا الله لقد فعلت. وأصله: أقسم بالله ، فحُذِفَ الفعل والفاعل، وبقيت الحال - من الجار والجواب- دليلا على الجملة المحذوفة"³

فالواضح إذن، أن العرب القدامى مالت كثيرا إلى الاختصار في الكلام عن طريق تعدد المحذوفات وتنوعها تحقيقا لتلك الغاية البلاغية بين ألفاظ مفردة وأخرى مركبة أو بين كونها جملا كاملة، وإن كان أصل الكلام هو الذكر لا الحذف.

لكن، يبقى الحذف كإستراتيجية خطابية وغيرها من الاستراتيجيات يحقق التواصل بين الأطراف المتخاطبة من خلال اعتماد مجموعة من الأدلة والحجج التي تجعل الخطاب مستقيما لفظا ومعنى أو تحيل على معانٍ تبليغية أخرى ذات فائدة للمخاطبين أو هادفة إلى إقناعهم.

¹ - الآية: 1-3
² - ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص: 223-224
³ - 1 : 360

الفصل الخامس

إستراتيجية الحجاج وأفعال الكلام

* المبحث الأول: حجاجية الخطاب التواصلية

* المبحث الثاني: تجليات إستراتيجية الحجاج وأبعاده عند النحويين

* المبحث الثالث: تجليات إستراتيجية الحجاج وأبعاده عند البلاغيين

* المبحث الرابع: تجليات إستراتيجية أفعال الكلام وأبعاده عند النحويين والبلاغيين

1- التواصل كمبدأ في الخطاب:

إنّ التواصل مهم جدا في حياتنا، واللغة البشرية لا تخلو من هذا المبدأ، وهو ما أكدّ عليه ابن جني في كتابه (الخصائص) من أنّ اللغة تواصلية، حيث تحقق للناس أغراضا تواصلية عدة في مقامات مختلفة. لذا، فإنّ سياق الحديث يحتم علينا في هذا الفصل وضع إطار تصوري للفصول السابقة الذكر لما لها من علاقة وطيدة بما سنتحدث عنه فيه. فبتناولنا لكل من إستراتيجيات الإعراب والتقديم والتأخير والحذف تبين لنا أنّ اهتمام النحويين والبلاغيين بها إنّما هو لأجل غايات تواصلية تحقق لهم مبدأ الفهم والإفهام الذي ركّز عليه النحويون والبلاغيون معا.

فالتواصل مبدأ تداولي مهم جدا في الدرس التداولي الحديث، لكن هذا المبدأ قد تنبه إليه القدماء حين فهموا وأدركوا أهميته، وهؤلاء هم النحويون والبلاغيون وسنقوم بإثبات أهمية التواصل في الخطاب من خلال جملة من المعادلات ، والتي سنعمد فيها إلى الفصل بين مفهوم التواصل عند كل من النحويين والبلاغيين من خلال زوايا النظر المتشابهة أو المختلفة بينهما، وذلك بالتعرض في شكل موجز إلى الاستراتيجيات السابقة الذكر من باب التذكير على سبيل تحصيل حاصل لما قدمناه ، وتبيين خاصية التواصل فيها ومدى علاقتها بالتواصل في الخطاب.

أ- **التواصل في النحو:** وكما ذكرنا يكون ذلك عن طريق الإعراب- التقديم والتأخير- الحذف، ويتجلى ذلك فيما يلي:

➤ **الإعراب:** فإنه لا يقوم إلا من خلال ثنائيتي المخاطب والمخاطب، الأول يعنيه إفهام مقاصده، والثاني يعنيه فهم المقاصد، والذي يتيح ذلك هو الخطاب المشكول (وجود علامات على أواخر الكلم)

➤ **التقديم والتأخير:** أو الترتيب وإعادة الترتيب، هو الآخر لا يقوم إلا من خلال استحضار عناصر الدورة التخاطبية الآتية: (المخاطب والمخاطب والسياق)، حيث يتم فيه

مراعاة قصد المتكلم (القصدية)، لأنّ المخاطب في هذه الإستراتيجية يسعى إلى اعتمادهما لأجل غايات تواصلية تحقق له المعاني والمقاصد التي يصبو إليها وفق السياق الذي يُحدد فيه المعنى. حيث نجد في الترتيب معاني معينة يفرضها السياق النحوي، وفي إعادة الترتيب كذلك نجد معاني أخرى خاصة وبلاغية، تحددها سياقات تواصلية لها علاقة بالطرف الثاني من الخطاب ألا وهو المخاطب.

➤ **الحذف:** يتجلى الحذف في الخطاب ضمن علاقة المخاطب بالمخاطب، حيث يتم حذف العناصر في الجملة إما وجوبا أو جوازا، وذلك بمراعاة علم المخاطب وكثرة الاستعمال، مما يجعل المخاطب يجيز لأجل الإبانة.

ومن هنا يظهر الوجه التداولي لحقيقة الإعراب عند النحويين، حيث نلمس في كل إستراتيجية بعدا تداوليا خاضعا تارة للمخاطب وقصده، وتارة للمخاطب وعلمه بمضمون الخبر، وتارة أخرى للسياق والمقام التواصلية.

وإنّ في مراعاتهم للعناصر الخطابية المذكورة لتحقيق لمبدأ الفهم والإفهام، والاستقامة الكلامية التي ألح عليها سيبويه كثيرا لما لها من أثر واضح في تجلية المعاني وتوضيحها.¹ فهذه الاستراتيجيات الثلاث لا تستعمل إلاّ في سياقاتها التي تحددها لأجل غايات تواصلية، لأنّ الإعراب مرتبط بالدلالة شكلا ومضمونا مثلما عملنا على إيضاحه سابقا.

ب- التواصل في البلاغة: إنّ الاستراتيجيات الثلاث السابقة الذكر إنما الغاية منها من منظور البلاغيين هي التواصل بين الأطراف المتخاطبة، لذلك عدت البلاغة في إحدى مفاهيمها بأنها إيصال المعاني إلى قلب المستمع، وهذا الإيصال يتحقق من خلال ما يلي:

¹ - ينظر: إدريس مقبول، البعد التداولي عند سيبويه، مجلة عالم الفكر، ع1 33، يوليو- 2004 :249 بعدها

➤ **الإعراب:** الذي تظهر مزيته في توجيهه وتخصيص المعاني المقصودة، و التي لولا وجود العلامات الإعرابية في الخطاب، لما تمّ فهم وإدراك تلك الفروق المعنوية المختلفة، خصوصا المتكافئة منها، ولولاه أيضا لما استطاع المخاطب إيصال أفكاره والتعبير عن مقاصده، مما يجعله ذا بعد تداولي، حيث نجد أنه يتميز بكونه يعكس البلاغة التداولية للنحو، من حيث أن جودة النظم وحسن السبك متعلقة به.

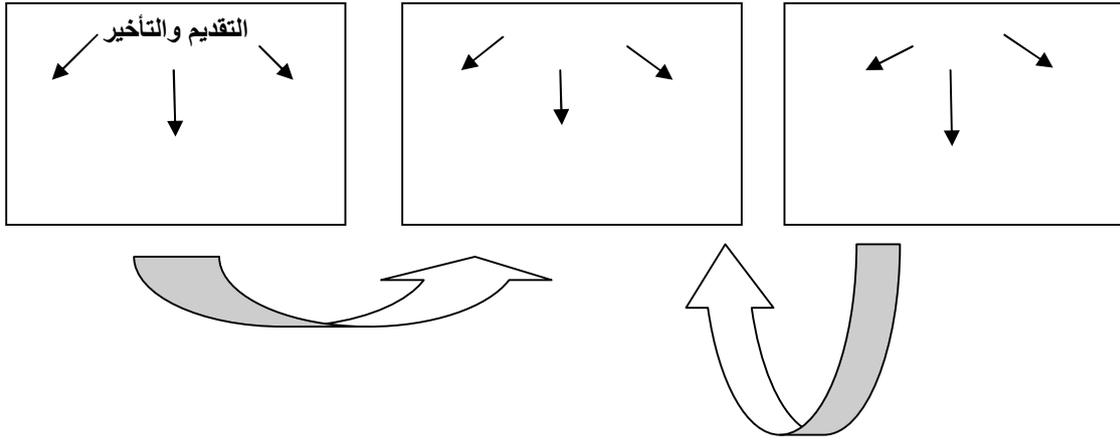
إذ لا يكون الكلام بليغا إلا إذا أحسن المتكلم نظمه بإتباع قوانين النحو، التي ألح عليها الجرجاني كثيرا في مسألة النظم بقوله إن النظم ليس إلا النحو ومعاني النحو.

➤ **التقديم والتأخير:** من شأنه إعطاء أو تقديم معانٍ بلاغية، مردها إلى مقصدية المتكلم ومقامات التواصل المختلفة، حيث تتغير المعاني بتغيير في الترتيب أو التأخير. والمزية في المعاني إنما تكمن في القدرة التواصلية للمتكلم وكفاءته في تحقيقها ضمن ضروب الكلم المختلفة، منطلقا في ذلك من أسس وقواعد نحوية ضابطة توجب حيناً وتوجز حيناً آخر التصرف في الوضع الأصلي للخطاب الذي أستمده هو الآخر من واقع اجتماعي تواصلية

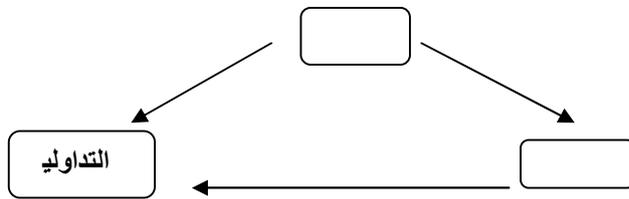
➤ **الحذف:** عند البلاغيين ينطلق من طرفي الخطاب (المخاطب والمخاطب)، حيث يتم فيه مراعاة مقصدية المتكلم وحال المخاطب مع المقامات والسياقات التواصلية الملائمة له، والتي تقتضيه.

وعليه، فإنّ البلاغيين ينظرون إلى الحذف من منظور تداولي، بالتركيز أكثر على الجانب الفني والذوق الأدبي والأثر الذي يتركه في نفس المتلقي.

ومن هذا المنطلق، تظهر علاقة هذا الثلوث في الجانب الذي تسعى إليه وهو تحقيق التواصل بين أطراف الخطاب: النحو- البلاغة- التداولية، وسنمثل لهذه العلاقة بالمخطط الموضح أدناه:



فكما هو واضح وجلي، يظهر أن خلف كل إستراتيجية هدف تواصلي بين الأطراف المتخاطبة يكمن في إيصال المعاني المطلوبة وفهمها وفق سياقات مختلفة، قد حددناها بين الوجود أو الجواز عند النحويين وبين ملاءمتها لأحوال المخاطبين وسياقات الذكر عند البلاغيين. وهذه فكرة تؤكد ما توصلت إليه الدراسات اللغوية التداولية في عصرنا الحديث من أن النحو والبلاغة والتداولية علوم متكاملة ومتداخلة على النحو الآتي:



فهذا التلوث، عبارة عن سلسلة تفاعلية استمرارية، تعكسها حاجة كل منهما للأخر.

ففي النحو بلاغة، وفي النحو تداولية، وفي البلاغة نحوا وفي البلاغة تداولية، وفي التداولية نجد كذلك كلا من النحو والبلاغة حاضرين حضورا قويا.

فالتواصل من خلال هذا التلوث، يعد شبكة نسقية تتبني على استراتيجيات مختلفة يسعى فيها المتكلم إلى الحفاظ عليه ضمن حدود الخطاب الشكلية (البنية الداخلية) وحدود أخرى اجتماعية (بنية خارجية: مقام/ ظروف الخطاب/ المخاطب).

وعليه، فإنَّ ما جاء به النحويون والبلاغيون بشأن الأحكام والقواعد التي تضبط الخطاب وتجعله وحدة متكاملة الأجزاء والعناصر نابع من تنظيمه الداخلي والخارجي. فما جاء به النحويون القدامى من أحكام معيارية تمثل القاعدة الأساس للخطاب السليم، كما أنَّ هذه الأحكام نفسها التي تنقسم بدورها إلى واجبة وجائزة، إنما هي تعبر عن أمرين اثنين هما:

أ- معيار الوجوب سواء في إستراتيجية الإعراب أو التقديم والتأخير أو الحذف يضع المتكلم في إطار واحد وهو ضرورة اتّباع القاعدة لأنها الأصل في الكلام، لما لمسوه من خلال هذا الوجوب من وضع سليم ناتج عن استقرار كلام العرب الفصحاء منهم والبلغاء.

ومن ثمة، فإنَّ هذه الأحكام التي توجب على المتكلم إتباعها ولا خيار له فيها، هي ما يحقق له حدود الاستقامة اللغوية على المستويين اللفظي والمعنوي، ضمانا لوصول الخطاب إلى متلقيه وصولاً تاماً. والذي يمكن له أن يكون قد فهمه خطأ.¹ حيث إنَّ نظام اللّغة يفرض سياقاً معيناً لتحقيق الفائدة المتوخاة من الخطاب ووصول قصد المتكلم. وهذا السياق نجده مرتبطاً بالبنية الداخلية وحتى الخارجية للخطاب (المخاطب/ المقام) وبين البنيتين تفاعل دائم.

ب- أما معيار الجواز، فإنّه يتيح للمتكلم فرصة الاختيار والحرية في التصرف في ضروب الكلم المختلفة حسب إرادته هو ومقاصده التي يسعى إلى إيصالها وتبليغها.

وعليه، فإنَّ الأحكام الموجزة لا تخرج عن نظام اللغة، بل هي تتدرج ضمنه لأنَّ نظام اللّغة مبني في الأساس على مبدئين هما ركيزة الخطاب الناجح ويتمثلان في:

✓ وضع القاعدة (الوضع) ← بغية اكتساب ملكة لغوية سليمة.

✓ واستعمال هذه القاعدة (الاستعمال) ← بغية تجنب الخطأ، والتصرف في ضروب

الكلم المختلفة من دون أخطاء.

فالأول يتعلق بضرورة اكتساب ملكة لغوية سليمة، بينما يتعلق الثاني بالملكة التواصلية والتداولية. لذا، يتخذ الدرس التداولي الحديث كلا من النحو والبلاغة مجالاً للنظر في أوجه استعمالات اللغة المختلفة ودراستها في إطار (الوضع والاستعمال) أو (الملكة اللغوية مقابل التأدية). وهذا ما أثبتته "الحاج صالح" من خلال كتابه (الخطاب والتخاطب) مبيناً أن هذه الثنائية تتدرج ضمن إطار تداولي بحكم العلاقة التي تربطهما.¹ لأن اللغة ما هي إلا نظام لغوي، وهذا النظام تحكمه قوانين النحو المستتبطة والمستقرئة من كلام العرب، وتحكمه في المقابل أيضاً قوانين اجتماعية (قوانين التخاطب)، وهي التي تضع في الحسابان:

مقصدية المتكلم - سياقات الذكر المختلفة - المخاطب وعلمه وأحواله

أما البلاغيون، فإنهم يشكلون من خلال مباحثهم الوجه الثاني للخطاب وهو الوجه الفني، لأن البلاغة عبارة عن أساليب فنية في الأقوال والتعبير المختلفة.

ومن ثمة، فإن جهود النحويين والبلاغيين في وضع القواعد والقوانين التي تحكم الخطاب في بنيته الداخلية والخارجية وفي الخطاب العادي والبلاغي من حيث ثنائيتي الوضع والاستعمال تؤكد مدى العلاقة بين الكفاءة التواصلية والحجاج، الذي هو آلية معتمدة من آليات التواصل في الخطاب.

لذلك، فإن اكتساب المخاطب لكفاءة لغوية لوحدها تعد غير كافية، بل لابد عليه من استكمالها بأخرى تداولية، حتى يحقق مبدأ التواصل الصحيح والسليم لدورة تخاطبية ناجحة.

إذ كل تخاطب يسعى إلى تحقيق خاصية التواصل من أجل الإقناع والتأثير، لابد له من حجج وبراهين تؤكد أقوال المخاطب وتثبتها، لذلك تتجه نظرة الباحث "عشير عبد السلام" إلى أن التواصل والحجاج - في نظره - نتيجتان لرؤيتين: أحدهما تتعلق باعتبار الحجاج والتواصل موضوعاً مركباً يصدر عن فكر مركب، والثانية تتعلق بالجانب المنهجي والإجرائي

¹ - ينظر الحاج صالح عبد الرحمن، الخطاب والتخاطب، ص: 111 وما بعدها

للفكر اللغوي.¹ وهي نظرة منه تتم عن وعي وإدراك بماهية كل منهما وحاجة أحدهما للآخر. فالرؤية الأولى متعلقة بنظام الخطاب داخليا (بنية التركيب)، بينما تتعلق الثانية بالسبل والآليات التي تربط بين الأطراف المتخاطبة وتُبقي جسر التواصل بينهما مستمرا. فكون اللغة ذو وظيفة تواصلية، تجعلها مؤسسة بالنظر إلى طبيعة الخطاب اللغوي وفق منهجين- حسب الدراسات والنظريات اللسانية الحديثة-: منهج بنوي تمثله المدرسة البنوية بزعامه "دي سوسور"، ومنهج تواصلي تمثله المدرسة التواصلية بزعامه " جاكسون". فالأولى تهتم بالخطاب من حيث بنيته الداخلية بمعزل عن كل ما يحيط به، بينما تهتم الثانية بأطراف التواصل المشاركة في الخطاب. ونخال أن اللغويين العرب القدامى هم أيضا لم يخرجوا عن هذا الإطار في دراسة اللغة والخطاب اللغوي عامة، لأن الخطاب بنية تركيبية تواصلية.

ومفاد قولنا، هو إن مبدأ التواصل في الخطاب، يلزم المتكلمين استعمال أو توظيف إستراتيجية أخرى هي " إستراتيجية الحجاج" ضمن عمليات تخاطبية تواصلية متعددة، وهو ما سنعمل على توضيحه في العنصر الموالي، قصد توضيح العلاقة القائمة بينهما وحاجة كل منهما للآخر.

2- الخطاب والحجاج:

إن ركيزة أي خطاب غائي تواصلي موجه إلى الغير ليؤثر فيه سواء أكان ذلك من خلال مواقف تواصلية متعددة أو من جهة القواعد والأحكام والمعايير اللازمة لإنتاج خطاب تواصلي سليم، أو فيما يتعلق باللغة والفكر عامة قصد التأثير والإقناع هي " الحجاج". حيث يُطلق على هذا النوع من الخطابات بـ " الخطاب الحجاجي"، لأن منتج الخطاب يحتاج فيه إلى تأكيد أقواله وإثباتها عن طريق منهج معين.

1 - لتفاصيل أوفى ينظر شير عبد السلام، عندما نتواصل نغير: مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، دار إفريقيا الشرق، المغرب 2006 10: دها

لذا، فإنه " لا تواصل بلا حجاج، كما أنه لا حجاج بلا تواصل"¹، فهما عبارة عن وجهين لعملة واحدة، حيث إنّ مبدأ وخاصة التواصل الموجودة في الخطاب مهما كان نوعه، يحتاج إلى ما يجعل الطرف الثاني منه -المخاطب- مقتنعا بفحوى الخطاب من جهة وبأقوال وأراء المخاطبين من جهة أخرى.

وبناء على هذه الحاجة الملحة الاستلزامية، فإننا سنتناول في مبحثنا هذا الحجاج كآلية لغوية وإستراتيجية معتمدة، وذلك بالعمل على توضيح وبيان أهم الحجج التي اعتمدها النحويون والبلاغيون في سنهم للقواعد التي تحفظ الخطاب من كل خطأ يصيبه وتحقق له خاصية الفصاحة والبيان والوضوح التي يلح عليها النحويون والبلاغيون معا. لأن الإعراب الذي هو البيان والوضوح عن طريق علامات إعرابية يعادل مفهوم الفصاحة عند البلاغيين وهي الوضوح والبيان. فعمل النحويين والبلاغيين يتقاطعان في هذه النقطة ألا وهي "الوضوح والبيان"، وهما شرط أساسي من شروط صحة الخطاب مثلما أوضحنا ذلك قبلا. وهو الأمر الذي جعل النحويين والبلاغيين يعتمدون آليات حجاجية تحقق لهم الفهم والإفهام والوضوح والبيان في مقاصد الخطاب. وهذه الآليات منها ما هو متشابه ومنها ما هو مختلف بحسب طبيعة العلمين وهدف كل منهما أيضا في طرح المسائل اللغوية.

لكن قبل عرض ذلك ، سنوضح أولا مفهوم الحجاج وأهميته كمصطلح وكنظرية قائمة بذاتها مع التركيز على خصائصه وأصنافه وحاجة المتكلم إلى السلم الحجاجي لتأكيد أقواله.

2- مفهوم الحجاج:

تقتضي طبيعة دراستنا لإستراتيجية الحجاج في الخطاب اللغوي، أن نقف بشيء من التفصيل عند مفهومه من منظور اللغويين العرب من جهة والغربيين من جهة أخرى، وذلك

¹ - طه عبد الرحمن، عة المعارف الجديدة، الرباط، سلسلة الدروس الافتتاحية، الدرس 10 .

5: .

محاولة منا لضبط مفهومه من الناحية اللغوية والاصطلاحية، اللتين - في نظرنا - تقدمان النظرة الشاملة الخاصة به كمصطلح وكإجراء له تقنياته وأهدافه. ومن جهة أخرى، لما للخطاب من اهتمام وإقبال كبيرين في الدراسات اللغوية الحديثة، العربية منها والغربية، حيث يُعد موضوع الساعة الذي يستقطب الجماهير من خلال فعلي التأثير والإقناع.

2-1- ماهية الحجاج من منظور العرب القدامى:

أ- لغة: توضح لنا المعاجم اللغوية العربية أن المعنى العام للفظ (الحجاج) لا يخرج عن كونه الحجّة والبرهان أو الدليل والاستدلال أو القصد. فلفظ (حجاج) مشتق من الحجّة، والحجّة في مضمونها يُقصد بها البرهان والدليل على شيء معين أو فكرة يقتضيهما السياق أو المتكلم. فقد جاء في (لسان العرب) لابن منظور مادة (ح ج ج) قوله: "الحجّة: البرهان، وقيل: الحجّة ما دافع به الخصم... والحجّة الوجه الذي يكون به الظفر عند الخصومة، والتجاجج التخاصم، وجمع الحجّة حجج وحجاج، وحاجه محاجة وحجاجا نازعه الحجّة، والحجّة الدليل والبرهان"¹

وقوله هذا يوحي بأنّ الحجّة، إنّما يجيء بها من أجل القصد، كما يُقصد بالحجاج كذلك معنى الإقناع، وذلك عندما يحاول أحد طرفي الخطاب الدفاع عن رأيه أو عن فكرة معينة.

وهو المعنى نفسه الذي أكدّ عليه "الفيومي" بقوله: "إنّ الحجّة الدليل والبرهان، والجمع حجج... وحاجّه محاجة فحجّة"²

ومن ثمة، فإنّ الحجّة أو الحجاج لا بدّ منه للدفاع عن رأي أو قضية معينة، خصوصا إذا تعلق الأمر باللغة ومسائلها، حيث نجد فيها اختلافا في الآراء من جهة النحويين والبلاغيين باختلاف المدارس والمناهج ممّا يجعل للقضية أو المسألة الواحدة أكثر من رأي.

288: 2

1 ، المصباح المنير، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، ط2 1

- 1
- 2 الفيومي

121:

ب- اصطلاحاً: إنَّ وضع مصطلح "الحجاج" في إطاره الوضعي، يفرض علينا التطرق إلى مفهومه من زاويتين هما القدماء من جهة والمحدثين من جهة أخرى، وغايتنا في ذلك هي إثبات أقدميته وتأصيله كمصطلح ومنهج من جهة عند القدماء، واهتمام المحدثين به من جهة أخرى، من حيث هو آلية لغوية تحقق أهدافاً مختلفة الأبعاد على مستويات متعددة، سنسعى إلى إثباتها من خلال عناصر البحث وتفاصيله.

نجد هذا المصطلح معروفاً ومتداولاً في الحقل اللغوي منذ القدم، حيث ارتبط اسمه ومفهومه في العديد من كتب النحويين والبلاغيين وحتى الأصوليين والمناطقية، ونخص بالذكر هنا الجانب المنطقي للغة.

أما النحويون، فنجد الحجاج عندهم بمصطلح "الاستدلال" و"الاحتجاج" مثلما هو الحال بالنسبة لسيبويه وأبي علي الحسن وابن جني وغيرهم، حيث ظهرت حاجة الاستدلال عندهم في "تقرير الدليل لإثبات المدلول، سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثر... أو من أحد الأثرين إلى الآخر"¹، أما الاحتجاج فيظهر في كون "الاستدلال أقوال كل من يُحتج بهم في مجال اللغة والنحو"². ومن ثمة، فإنَّ المصطلحين حاضرين في كل المسائل النحوية، وهو ما سنعمل على إثباته وتوضيحه في ثنايا هذا الفصل.

في حين نجد مصطلح الحجاج عند البلاغيين مرتبطاً بإقامة الحجّة، وذلك واضح في كتب البلاغيين، حيث جعلت البلاغة حجاجاً في إحدى مفاهيمها بالنظر إلى طبيعة الحجج فيها. ولعلَّ خير من أوضح معالم علاقة البلاغة بالحجاج هو "الجاحظ" في كتابه (البيان والتبيين)، وهذه بعض المفاهيم التي أوردها بشأنه:

¹ - الجرجاني الشريف، التعريفات، ص: 18

² - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، بيروت،

- البلاغة: اسم جامع يجري في وجوه كثيرة، ومن بين هذه الوجوه عنده ما يكون في الاحتجاج¹. وهاهو يؤكد في موضع آخر أن: "جماع البلاغة، البصر بالحجة والمعرفة بمواضع الفرصة"²

والبصر بالحجة لا يكون إلا لأجل غاية تواصلية هي الإقناع والتأثير في المتلقي، لذلك نجد في موضع آخر يعرض ما مفاده أن البلاغة هي: "إصابة المعنى والقصد بالحجة"³.

فالقصد إلى الحجة يزيد الخطاب قوة وتأثيرا أكبر، لذلك نجد عبد القاهر في معرض حديثه عن القرآن وسر الإعجاز فيه، يرد السبب إلى أن في نظمه حجة وبرهانا وصفة لا توجد في كلام البشر⁴. وهو الأمر الذي جعله معجزا، ودليل ذلك ما جاء ذكره في الذكر الحكيم في سياقات متعددة وبآيات مختلفة، نذكر على سبيل المثال لا الحصر قوله تعالى: ﴿وَتَلَّكَ حُجَّتْنَا ۖ آتَيْنَهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ ۗ﴾⁵ وقوله تعالى أيضا: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِيغَةُ ۗ فَلَوْ شَاءَ لَهَدْنَاكُمْ أَجْمَعِينَ ۗ﴾⁶. فوجود الحجاج والحجة فيه يصرف ذهن المتلقين عن الشكوك أو الوهم الذي يصيب الخطاب، لأن في الحجاج قوة في الأفعال⁷.

2-2- ماهية الحجاج عند العرب المحدثين:

لا تختلف نظرة المحدثين للحجاج عن القدماء، بل هي منبثقة مما ألفه السابقون، لذلك نجد أهم التعريفات التي قدمت بشأنه ترتبط به من ناحيتين هما: الحجاج في الخطاب من حيث

1 - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1: 116:

2 - المصدر نفسه، ص: 115-116

3 - نفسه 88:

4 - ينظر الجرجاني، 39:

5 - الآية: 83

6 - سورة الأنعام، الآية: 149

7 - لتفاصيل أوفي ينظر عبد الله صولة، الحجاج في القرن الكريم من خلال خصائصه الأسلوبية،

80: وما بعدها 2007 2 / 2001 1

البنية الداخلية (التركيبية)، والحجاج في الخطاب من حيث استحضار عناصر الدورة التخاطبية بغية إقامة التواصل والحفاظ عليه. وهذا كله ، لأجل ممارسة فعل الإقناع والتأثير في الغير وضمان وصول مقصد المتكلم إلى غيره.

وبناء على ذلك، فإنّ الحجاج بمفهومه العام يُقصد به " ذلك العلم المختص بدراسة تقنيات الخطاب، المؤدية إلى تسليم العقول بما يطرح عليها من مسائل"¹، فالوصول إلى الهدف المنشود من قبل المخاطب يحتاج إلى اعتماد تقنيات تسمى بـ " آليات الحجاج"، سواء في الدفاع أو الإثبات. وتحقيقاً لذلك، سندرج بعضاً من المفاهيم المتعلقة بالحجاج ، من حيث ماهيته وآلياته المعتمدة والهدف المرجو منه، من خلال تصور بعض الدارسين له وفاقاً لهذه المعطيات على النحو الآتي ذكره:

- الحجاج عند " عمر بوقرة" عبارة عن " قضية منبثقة من مجالات الفلسفة والمنطق والبلاغة، فهو في نظره يقوم على صناعة الجدل بغية الإقناع، وهذا الأخير بحاجة إلى متانة الحجة وقوة الاستدلال في عرض القناعة على الآخرين"². فنظرته هذه تحيل إلى الجانب المنطقي للحجج من أجل الإقناع، وهو بذلك يجمع بين الآلية والهدف معا.

- أما " محمد طروس" فيعتبره " سلسلة من الحجج تتجه جميعها نحو نفس النتيجة، أو هو الكيفية التي تُقدم بها الحجج وتُنظم. أو هو مجموعة من الاستدلالات الموجهة لإثبات أطروحة، أو أنه إجراء يسلكه فرد أو مجموعة لدفع مستمع إلى تبني موقف اعتماداً على إثباتات أو حجج"³، فهو- من خلال جملة المفاهيم هذه- يركز على الحجج ونوعيتها وسبل إقناع الغير بها.

1 - عبد الله صولة، في نظرية الحجاج: دراسات وتطبيقات، مسكيلياني للنشر، تونس، 1 2011 : 13

2 - بوقرة عمر، الأفق الحجاجي في نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2017: 90

3 - محمد طروس، النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية، دار الثقافة، الدار

البيضاء، ط1 1426/ 2005 : 08

- في حين نجد أنّ الحجاج من منظور " طه عبد الرحمن ": " عبارة عن كل منطوق به موجه إلى الغير لإفهامه دعوة مخصوصة يحق له الاعتراض"¹، وقوله هذا تأكيد منه على أهمية الحجج في الإفهام، الذي لو غيب عند المتكلم كشرط أساسي، فإنه لا معنى حينها للخطاب.

يظهر أنّ الفرق بين مفهومه عند العرب القدامى والمحدثين أنّ اللغويين القدامى اعتمدوه كآلية ووسيلة لأجل ما يصبون إليه من تععيد وشرح وتعليل وتفسير، في حين ألحّ المحدثون على اتّخاذ كوسيلة لتحقيق الأهداف والمنفعة من الخطاب لما أدركوا قيمة توظيفه ونتائج هذا التوظيف، فالمفاهيم الحديثة تتضمن تأكيداً على الجانب التداولي للحجاج وتدعو إلى اتّخاذ من أجل تحقيق المنفعة والفائدة لأطراف الخطاب.

2-3- الحجاج عند الغرب:

أ- لغة: جاء في معجم "ديبوا" للسانيات بأنّ الحجّة مرتبطة بعلمين هما: البلاغة والمنطق، ولكل منهما مفهومه الخاص به وغايته في الطرح. فالحجّة (LARGEMENT) في البلاغة تتخذ مجموعة من أشكال الأدلة للإقناع، كالمماثلة والتشبيه والتفريق والسخرية... الخ. أما في المنطق فيستعار بلفظ الحجّة للإشارة إلى قضية ذات قيمة وظيفية استدلالية.²

في حين يعرض معجم " روبيير الصغير " معنى الحجاج (L'ARGUMENTATION) على أنه القياس باستعمال الحجج، أو أنه مجموعة من الحجج التي تستهدف نتيجة واحدة³

فالملاحظ أنّ كلا المعجمين قد ربطا الحجاج بجانب المنطق والاستدلال، وهذان مرتبطان بالفلسفة أيما ارتباط.

ب- اصطلاحاً: لقد دأبّ الدرس اللساني الحديث على الاهتمام بالحجاج أيما اهتمام، بحكم أنه تقنية مهمة من تقنيات التأثير والإقناع، بل جعل الحجاج فناً من أفانين القول لارتباطه بمهارة

¹ - طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص: 215

² - jean Dubois et autres, dictionnaire de linguistique :40

³ -Paul robert, le petit robert ,p : 136

التواصل وتحقيق الكفاءة التواصلية. وفي هذا المجال نجد مجموعة من الأسماء التي تركت بصمتها في تحديد ماهية الحجاج، بالنظر إليه من أوجه عدّة، حيث أرسوا معالمه وأقاموا بفضلهم ركائز الخطاب مؤسسين من خلال ما توصلوا إليه بما يسمى بـ "نظرية الحجاج"

ومن هؤلاء نجد نذكر ديكرو وبييرلمان، وفيما يلي سنعرض تجليات مفهوم الحجاج عند هؤلاء:

- عرفه "أوزوالد ديكرو" Oswald Ducrot بقوله: "نقول عن المتكلم أنه يقوم بحجاج، حينما يقدم القول ق1 (مجموعة الأقوال)، وغايته في ذلك حمله على الاعتراف بقول (أو أقوال) آخر ق2"¹، أي أنّ مجموع الحجج لابدّ أن تؤدي إلى نتيجة فيها استنتاج معين.

- وحدّده "بييرلمان PERLMAN" بأنه، دراسة تقنيات الخطاب التي من شأنها أن تؤدي بالأذهان إلى التسليم بما يعرض عليها من أطروحات، أو أن تزيد في درجة ذلك التسليم.²

وتعريفه هذا يتقاطع كثيرا مع نظرة "طه عبد الرحمن" في كون الحجاج مرتبطا بتقنيات معينة.

وليس ببعيد عن هذا المفهوم نجد كلا من "جاك موشلر وأن ريبول" يعرضان مفهوم الحجاج برده إلى نوعين هما: الحجاج العادي والحجاج الفني. فالحجاج العادي يتمثل في مجموعة من الترتيبات والاستراتيجيات التي يستعملها المتكلم في الخطاب قصد إقناع سامعيه، في حين يقصد بالحجاج الفنّي صنفا مخصوصا من العلاقات بين المضامين الدلالية تتحقق في الخطاب وتكون مسجلة في اللسان، وهذه العلاقات تتميز بسلام حجاجية بين الحجج.³

ومن خلال ما عرضناه يتبين أنّ الحجاج عبارة عن وسيلة وسلوك يلجأ إليه المتكلم من أجل التأثير في الغير والإقناع والاستمالة، وهذا السلوك بحاجة إلى الحجة، التي تمثل البرهان

¹ - voir Oswald Ducrot, les lois de discours école des hautes études en sciences, press, paris, p:21 et autre, et voir aussi Oswald Ducrot- tzvetan Todorov, dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, édition du seuil, paris, p:344-412

² - ينظر الحسين بنو هاشم، نظرية الحجاج عند شايبم بيرلمان، دار الكتاب الجديد، مكتبة الأدب المغربي، ليبيا، ط1، 2014، ص: 41-42 وص: 101 وما بعدها، وجميل الحمداوي، نظريات الحجاج، شبكة الألوكة، الهدى الجديد، د.ط، ص: 50

³ - جاك موشلر وان ريبول، القاموس الموسوعي في التداولية، ص: 93

والدليل، والحجج التي هي مجموعة من الأدلة المستعملة بغية تحقيق الهدف، فعدد الحجج مرهون بدرجة الإقناع. كما أنّ الحجاج يرتبط - في مفهوم العرب والغرب معا - بحقول معرفية ثلاث هي: البلاغة والمنطق واللسانيات، مما جعل مفهومه صعبا، حيث نجد له نظائر متعلقة بالعلوم السابقة الذكر والمتمثلة في: **الجدل - الاستدلال - المنطق - المناظرة**، وهي مصطلحات متضمنة في كل خطاب حجاجي يسعى نحو تحقيق هدف الإقناع و التأثير أو الدفاع عن قضية معينة، لذلك يُعد الحجاج حجة، **والحجة = الدليل = البرهان = الاستدلال = الجدل = المنطق**. فما اللغة في حقيقتها إلا مجموع القضايا التي تطرح قضايا لغوية فلسفية، حيث إنّ موضوع الفلسفة هو التوضيح المنطقي للأفكار، والعمل على تحليلها بكل دقة.¹

وبعبارة أخرى، فإنّ للغة منطقا (**LA LANGUE DE LA LOGIQUE**) معينا في طرح المسائل المتعلقة بها، وتلك محاولة العلماء المتخصصين في النحو والبلاغة تجليتها وتوضيحها، وهذا هو المنطق المتمثل في " **الوضع**". وبالمقابل يوجد أيضا منطق اللغة (**LA LOGIQUE DE LA LANGUE**)، الذي يفرض وجود نظام معين فيها شكلا ومضمونا.

لذلك، فإنّ فلسفة اللغة (**LA PHILOSOPHIE DE LA LANGUE**) تقتضي من العلماء الاهتمام بها شكلا ووظيفة. لذا، يذهب "محمد طروس" إلى اعتبار نسيج الخطاب الوظيفي متمحورا حول الوظيفة، والوظيفة المقصودة هنا هي الوظيفة الحجاجية كوظيفة أساس، مسؤولة عن الفعل الخطابي، حيث يشكلان ثنائية متلازمة، فلا خطاب بدون وظيفة كما أنه لا وظيفة بدون حجاج.²

ثم إنّ الخطاب بدون حجاج لا يُعد خطابا، ذلك أنّ الخطاب من حيث هو بنية لغوية تركيبية يشمل قضايا لغوية مختلفة تتعلق في مجملها بالشكل من حيث اللفظ والمعنى، أي النظم من منظور عبد القاهر، وهذا النظم يبنّي على الحجاج في طابعه العام، حيث يبنّي الحجاج

¹ - ينظر لوديفيج فتجنشتاين: تحقيقات فلسفية، رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، المكتبة الأنجلو
مصرية، 1968: 77/76

² - ينظر محمد طروس، النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية، ص:5

على طرح الدعوة والدعوة المضادة، واستعراض الحجج والأدلة والأمثلة لإقحام الخصم ، بغية الوصول إلى نتيجة قد يقتنع بها المتلقي أو يرفضها، وهو بذلك يستند على أساليب من أجل البرهنة وآليات استدلالية.¹

ومن ثمة ، فإن لكل خطاب صفة حجاجية، كما أنّ "الصفة الحجاجية للخطاب باتت جزءا من بنية اللغة ذاتها كما يؤكد أوزفالد ديكر، وليس شيئا خارجا عنها، أو لنقل جزءا قائما بها وليس مستقلا عنها، بحيث يصبح البحث في الحجاج بحثا في منطق اللغة أو قواعدها الداخلية المتحكممة في تسلسل الأقوال وترابطها بشكل متصاعد يؤشر على بنيات استدلالية مترابطة"²

3- خصائص الحجاج وأشكاله وأنواعه:

إنه وبالنظر للطبيعة الشمولية للخطاب، فإنّ الحجاج من حيث تشعب العلوم التي يتواجد فيها لكونه قاسما مشتركا بين علوم كثيرة كالنحو والبلاغة والمنطق والفلسفة كوسيلة خطابية، يقع ضمن مستويات عدة، ولكل مستوى خصوصية معينة من حيث نوعية الحجج المستعملة وعددها أيضا. وذلك بالنظر إلى طبيعة المتكلم وطبيعة المخاطب وسياقات التلطف والهدف المرجو. حيث إنّ الحجاج مرتبط بالوضعية التواصلية التي يكون عليها المتخاطبون، ويركز على البعد الفردي والاجتماعي في تكوين الخطاب، الذي يجعله يتموقع في دائرتين هما بنية الخطاب الداخلية أو الخارجية،³ وهي مستويات متعلقة بالخطاب في حدّ ذاته.

لكن، بالعودة إلى الخطاب ومكوناته أو عناصره، فإنّه من الصعوبة بمكان تحديد خصائصه تحديدا دقيقا، لأنّه علينا هنا باستحضار جميع عناصر الخطاب لأجل تحديد نوعية الحجج المتداولة ووظيفتها وتحديد الهدف من الحجاج أيضا كإستراتيجية يعتمدها المتكلم في

¹ - ينظر حمداوي جميل، من الحجاج البلاغة الجديدة، دار إفريقيا الشرق، المغرب، 2014، 10: ² - بحث في تداولية الخطاب، تقديم: إدريس مقبول، دار إفريقيا الشرق،

7: 2018

³ - ينظر محمد طروس، النظرية الحجاجية، 12:

خطاباته. فكوننا نبحث عن استراتيجيات الخطاب من حيث علمي النحو والبلاغة، يلزمنا هذا التطرق والتتقيب عن الحجاج من منظور هذين العلمين. لأن الخطاب اللغوي إنما هو نحو + معاني النحو (بلاغة). وعليه، نتساءل حول طبيعة الحجاج المتداول في هذين العلمين، وعلى أي أساس يتم اختيار هذه الحجج بالنظر إلى أهداف تأسيس كل علم؟

لذا، نقول يتخذ الحجاج - بشكل عام بغض النظر عن نوعية الخطاب - أصنافاً وأشكالاً عدّة، وذلك من حيث بنية الخطاب وهدفه، ومن حيث طبيعة المخاطب ومقصده، ومن حيث حالة المخاطب، ومن حيث سياقات الخطاب والظروف المحيطة بإنتاجه. ووفقاً لذلك، نجده يقع ضمن مستويات عدّة في التركيب هي: الكلمة، التركيب، الصورة¹. وكل مستوى من هذه المستويات يحتاج إلى نوعية معينة من الحجج لبلوغ الغاية، وهذه الحجج لا بد لها من ملامح لتحقيق تلك الغاية حسب "بيرلمان" حصرها "أوليفي ريبول" في خمسة ملامح هي:²

- يتوجه إلى مستمع

- يعبر عنه بلغة طبيعية

- مسلماته لا تعدو أن تكون احتمالية

- لا يفنقر تقدمه (تناميه) إلى ضرورة منطقية بمعنى الكلمة

- ليست نتائجه ملزمة

إنّ هذه الملامح الخمسة تضع الحجاج ضمن دائرة التخاطب من حيث ثلاث اتجاهات تخاطبية هي: { المخاطب → الخطاب ← المخاطب } بينها تفاعل. وتحقيقاً لفعل التأثير والإقناع، يتخذ الحجاج عامة ثلاث محاور كبرى تتمثل في:

¹ - التداولية وال : مداخل ونصوص، سوريا، دمشق، ط 1 2008 : 52

² - نقلا عن العمري محمد، البلاغة الجديدة بين التخيل والتداول، دار إفريقيا الشرق، المغرب، 2012، أوليفي ريبول، هل يمكن أن يوجد حجاج غير بلاغي؟، ص: 220

أ- الحجاج الفلسفي / ب- الحجاج اللغوي التداولي / ج- الحجاج البلاغي

ولكل محور خصوصية معينة من حيث طبيعة الحجج المعتمدة، إلا أنها تتقاطع كلها في وجود خاصية " منطقية الحجج". لذلك ، يمكن حصر الحجج التي يعتمدها المتكلم في أي مجال خطابي في صنفين هما:¹

✓ **حجج منطقية:** تعتمد على أسس علم المنطق من استدلال وقياس.

✓ **حجج شبه منطقية:** هي تلك التي تعتمد على العقل بوساطة وسائل لغوية تؤدي إلى

تحقيق الهدف من الحجاج.

ووجه الخلاف بينهما حاصل في منطقية الدليل وقطعيته، فالحجة اللغوية يمكن

دحضها بينما المنطقية يستحيل دحضها لقطعية الدليل فيها.

ومن منطلق هذين الصنفين، يتوزع الحجاج ويتخذ مجموعة من الأشكال على النحو

الآتي:

* **الحجاج المغالطي:** وهو نمط من الحجاج الذي يفتقر إلى الصحة، ويوهم بها، ويستعمله

المتكلم كطعم وتمويه لتحقيق غايات معينة.

* **الحجاج الإشكالي:** هو الذي يطرح مجموعة إشكالات تتطلب إجابات أو حلولاً جديدة،

وهو بهذا يتجاوز قواعد المنطق الشكلي ومعيار الصحة والخطأ، لينفتح على المنطق الشكلي

* **الحجاج النابع من الشخص ذاته:** الغاية منه، دحض أقوال الخصم، ويظهر ذلك جلياً

من خلال المناظرات.²

¹ - لتفاصيل أكثر ينظر فيليب بروتون وجيل جوتيه، تاريخ نظريات النشر العلمي، السعودية، ط1 1432 / 2011 : 47 وما بعدها
² - لتفاصيل أوفى ينظر عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغير، ص: 158 وما بعدها

وهذه الأشكال الحجاجية، هي الأخرى تتخذ مجموعة من الآليات المختلفة حسب عناصر الدورة التخاطبية ومقصد كل عنصر فيها على النحو الآتي ذكره:

- الحجاج بالتعريف/ الحجاج بالتمثيل والشرح/ الحجاج بالبيان/ الحجاج بالشواهد/

- الحجاج بالآراء/ الحجاج بالتمثيل وغيرها مما سنعمل على إيضاحه.

فهذه الآليات، تؤكد شيئاً وهو، أن الدخول في علاقة تواصلية تخاطبية مع الغير، يُحتم على المخاطب الاعتماد على الحجاج كإستراتيجية، من حيث أن "الأصل في الكلام القصد"¹ وهذا القصد حتى يتم بنجاح لا بدّ من إقناع وتأثير بأية طريقة كانت، وإلاّ خرج الخطاب عن ماهيته وشروطه، والهدف الذي وُضع لأجله.

وفقاً لذلك، تتنوع الحجج لتتخذ عدة أنواع من حيث المنطلقات والأهداف وكذا طبيعة الموضوع وسياقه، حيث تستعمل هذه الأخيرة قصد الدعم أو الدحض للآراء، وهذه الأنواع يمكن حصرها- حسب عبد السلام عشير - فيما يلي:²

* **الحجاج بالسلطة:** وهي سلطة من نوع خاص (علمية إدارية)، تتجاذبها الموضوعية العلمية والانطباعية الذاتية باستمرار.

* **الحجاج بالقوة:** هي حجة تتوجه إلى سلوك المخاطبين قصد تكييفهم وفق ما يريد المتكلم

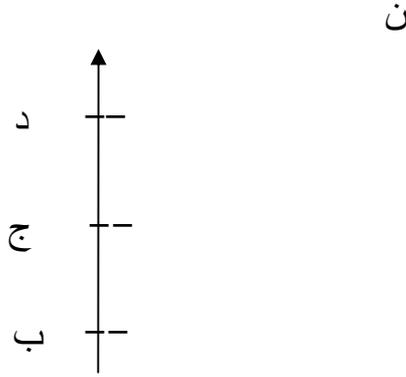
* **المحاجة الجماهيرية:** هي حجاج يقوم به المتكلم أمام جمهور، يقصد من خلاله جعل الجمهور يستجيب لأفكاره، مثلما هو الحال في الخطاب السياسي مثلاً.

* **المحاجة الانفعالية:** تهدف إلى التأكيد على مشاعر الجمهور من خلال ضم المشاعر والأحاسيس والعواطف الداخلية للتأثير في الغير.

* الحجاج بالمصادرة على المطلوب: هي حجة تجعل المطلوب نفسه مقدمة في القياس يراد به النتيجة.

4- الحجاج والسلم الحجاجي:

لا يمكن للحجاج اللغوي أن يكتمل ويحقق أهدافه في الإقناع والتأثير إلا بوجود حجج لأجل البرهنة، حيث تعتمد هذه الأخيرة في الطرح على سلم حجاجي يُعتمد عليه لأجل تلك الغاية الإقناعية. والسلم الحجاجي: "عبارة عن علاقة ترتيبية للحجج يمكن أن يرمز لها بالشكل الآتي:



ف(ن) هي النتيجة، و(ب)، و(ج)، و(د) هي حجج وأدلة تخدم النتيجة (ن)¹، وكل قول في السلم كان دليلاً على مدلول معين، وكان ما يعلوه مرتبة دليلاً أقوى².

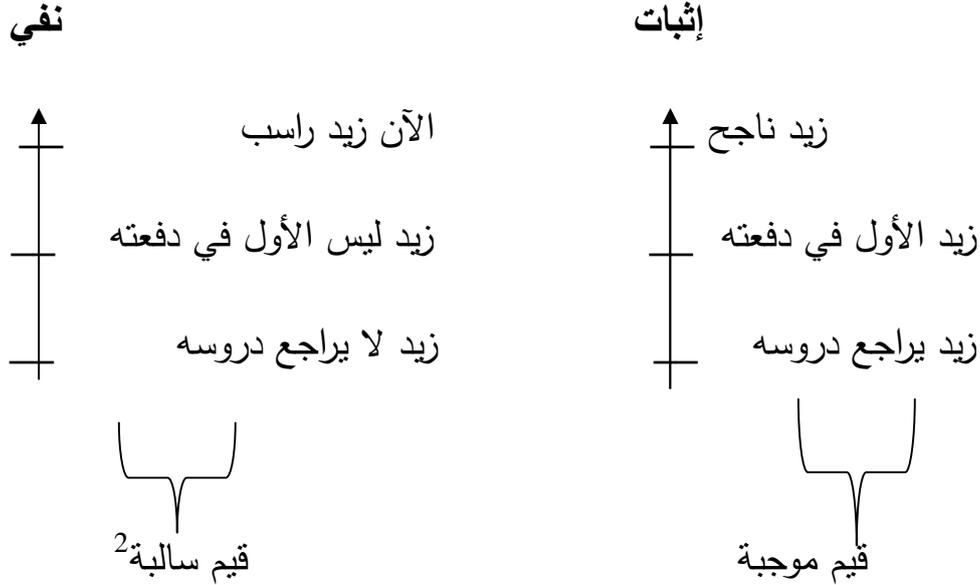
ويتميز السلم الحجاجي للخطاب الحجاجي باعتماده على مبدأ التدرج في استعمال الحجج وتوجيهها نحو الوجهة المقصودة، إذ لا حجة بدون قصد، كما أنه لا قصد بدون حجة، فهما ثنائية تلازمية تفاعلية.

¹ - الدار البيضاء، المغرب، ط1 2006/ 1426 20:

² - طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الرباط،

ومن منطلق هذه العلاقة التي تحكمهما، فإن السلم الحجاجي يخضع بالدرجة الأولى إلى قوانين الخطاب والتخاطب. لذلك نجده يتميز في بنائه وتأسسه وفق ثلاثة قوانين حددها "ديكرو DUCROT" فيما يلي: قانون النفي وقانون القلب وقانون الخفض.

ولكي نوضح أكثر نمثل لذلك بما يلي:¹



ومن شأن السلم الحجاجي أن يجعل المخاطب حريصاً في اختيار حججه حسب درجة قوتها وتأثيرها لتتماشى والهدف المحدد له وفق حالات المخاطبين في إقناعهم وتأكيد الأقوال والآراء المحتج بها. إذ القصد والحرص على إيصال المقصود يحدد طبيعة الحجج ويعمل على توجيهها حسب نوعها ودرجتها في التأثير والإقناع. لذلك يشترط لفعالية السلم الحجاجي توفر شرطين هما: القوة الحجاجية من جهة وترتيب الحجج من جهة أخرى وفق درجة القوة.³

وبهذين الشرطين يتحقق الحجاج اللغوي من حيث الهدف بالتأثير في الغير أو إقناعه

¹ - حمدي منصور جودي، السالم الحجاجية وقوانين الخطاب: مقارنة تداولية، مجلة مقاليد، العدد 13

ديسمبر 2017: 03

² - نفي الإثبات في اللغة العربية يكون عن طريق أدوات النفي المعروفة، لذا فإن الصحيح / زيد لم ينجح أو لم ينجح زيد

³ - ينظر الحسين بنو هاشم، نظرية الحجاج عند شايم بيرلمان، ص: 101 ما بعدها

وعليه، ما هي يا ترى أهم الحجج التي اعتمد عليها النحويون وكذا البلاغيون في
تقعيدهم للنحو والبلاغة وتحديد أصول الخطاب اللغوي العربي؟، وهو ما سنعمل على
توضيحه في ثنايا مباحث هذا الفصل.

*توطئة:

يعدّ الحجاج بناءً على ما ذكرناه من تعاريف وخصائص "بنية دلالية تستعمل لأغراض تداولية اعتماداً على أبنية نحوية"¹، فهو إستراتيجية خطابية معتمدة لتحقيق نتائج تحقق خطاباً سليماً وناجحاً. ومنه نقول إنّ الحجاج موجود في النحو، كما هو موجود في البلاغة، وذلك لأسباب متعلقة بعلاقته بكفاءة التواصل وفن الإقناع من جهة، وبطبيعة العلمين في صياغة قواعد اللغة العربية وأحكامها من جهة أخرى. "فالفعالية الحجاجية صفة لكل خطاب طبيعي"².

لذا، نجد كلا من النحويين والبلاغيين قد مارسوا الحجاج هم أنفسهم وتناولوا الحديث عنه في ثنايا كتبهم في العديد من القضايا والمسائل النحوية والبلاغية للخطاب. فممارستهم له اقتضتها طبيعة دراستهم بغية تأكيد صحة أقوالهم، أما حديثهم عنه فإنّه نابع من المدونة التي اعتمدها في وضع قواعد وأسس الخطاب الحسن النظم لغة والفصيح البليغ بلاغة تميزها منهم بين الجيد من الرديء وحرصاً منهم على الصواب دون الخطأ.

وسننطلق في بحثنا عن حجج النحويين من مسلمة، هي أنّ الجملة هي الخطاب عندهم كونها ذات فائدة وتحقق التواصل بين الأطراف المتخاطبة. ومن منطلق هذا التصور، يظهر أنّ كل جملة ذات خاصية تواصلية لها فائدة ومقصداً.

وإن كان كذلك فما الحاجة إلى الدليل أو الاستدلال أو إلى اعتماد الحجج، إن كانت هذه الأخيرة تحقق غاية كل متكلم؟ وما نوعية هذه الأدلة مع العلم أنّ النحويين اهتموا بالشكل بمصاحبة المعنى واهتموا بالإعراب والعامل والمعمول وبالتركيب ككل لفظاً ومعنى؟ وهو الأمر الذي سنعمل على توضيحه في تفاصيل عناصر بحثنا هذا.

¹ - عبد الله صولة، في نظرية الحجاج: دراسات وتطبيقات 10:
² - طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص: 65

1- الحاجة الاستدلالية عند النحويين:

ما لا يختلف عنه اثنان أنه لا حاجة للعرب القدامى في جاهليتهم إلى دليل لغوي علمي يُحتكم إليه في فصاحتهم، بل فصاحتهم تجلت في سليقتهم وطبعهم عن طريق ملكتهم التي جُبلوا عليها. لأنّ اللّغة عندهم فطرية سليقية، لا يحكماها أي قانون علمي ، بل قانونهم هو ملكتهم في اللّغة. غير أنّ تفشي اللّحن كظاهرة دخيلة عنهم أفقدتهم الفصاحة والبيان المعهود من حيث الصّواب في النطق ممّا جعلهم يخطئون بدل الإصابة والإيضاح. فكان ذلك إيذانا بالاهتمام بالنحو ووضع أصول وقواعد للصّحة والصواب. حيث احتاج النحويون في تعبيدهم للنحو العربي وضبطهم لأصوله الصّحيحة في مسائل عدّة شكلية ومعنوية سواء الثابتة منها أو المتغيرة¹ - مثلما أشرنا إليه في الفصل الثاني من هذا البحث- إلى الاستدلال بسلامة الخطاب وصّحة الأقوال لفظا ومعنى. لكن الاستدلال لم يكن قائما من فراغ ، بل استند النحويون فيه على أسس وأركان تسمى بأركان الحجاج.

2 - أركان الحجاج:

اعتمد النحويون على ثلاثة أركان أساسية هي عماد الحجاج والحجج المتّخذة لإثبات صّحة القواعد النحوية وأحكامها، بل هي الأصول التي تأسس عليها علم النحو، والمتمثلة أساسا في: السماع - القياس - التعليل، فهذه الأركان الثلاثة كلّها حجج رئيسة انبثقت عنها جميع المسائل النحوية المتعلقة بالألفاظ والجمل والتراكيب من حيث الصّحة والفساد.

وفيما يلي، سنتناول كل حجة على حدة لنبين من خلالها ماهية كل منها وحاجة النحويين إليها في صناعة قواعد وأحكام اللّغة من حيث قيمتها العلمية في الاستدلال على الصّواب. حيث إنّ كل ركن حجاجي نجده قارا لا يمكن الاستغناء عنه، ومن جهة أخرى،

¹ - نقصد بالشكل هنا تقسيمات الكلم الثلاث وعلامات الإعراب الأصلية والفرعية، أما المعنى فهو متعلق بالوظائف النحوية لعناصر الكلم ذات الدلالة التركيبية، في حين المقصود بالثابت: الأصول والمتغير: الفروع عن طريق التحويلات

نجد كل ركن يستلزم الثاني فالثالث، إذ العلاقة بين هذه الأركان علاقة تكاملية استلزامية على النحو الآتي:

سَماع ← قياس ← تَعْلِيل، وهذه الثلاثة مجتمعة هي ما يسمح بصناعة الدليل وصياغة نموذج مثالي قصد إثبات الأقوال والأحكام الخاصة المتعلقة بالصحة والفساد وكذا الصواب والخطأ. فاللغة العربية من خلال هذه الأركان المعتمدة توحى بوجود فكر منطقي يعتمد النحويون للوصول إلى المبتغى، وهو الحفاظ على سلامة اللغة باستنباط الأصول وجعلها قياسا صحيحا يُحتذى به. وفيما يلي سنشير إلى طبيعة كل ركن وأهمية اعتماده لتحقيق الأهداف المرجوة منه من قبل النحويين:

أ- السماع: لما كان السماع هو السبب الرئيس والأساسي في إصابة اللغة العربية الفصيحة باللحن مُشكلا بدخوله فيها خطرا كبيرا عليها، أضحى هو الآخر ركنا أساسيا من أركان الحجاج المعول عليه عند النحويين. فهو أول ركن حجاجي تمّ اعتماده واللجوء إليه كحجة على الصواب. فقد أسهم بشكل كبير وبدرجة هائلة في صناعة النحو وقواعده وتأصيله وضبط أحكامه من جهة سلامة الألفاظ والمعاني والتراكيب، لأنه كان معيارا علميا متّخذا للفصاحة وركيزة للصواب في النطق.

وجدير بالذكر، أن ليس كل مسموع بالضرورة فصيح، بل جعل النحويون مقاييسا وضوابطا وشروطا تُحدّد من خلالها الفصاحة السليقية. وهذه الشروط نجدها منحصرة في إطار اللغة وحدود استعمالاتها بين شروط متعلقة بزمن الفصاحة ومكانها من جهة، وشروط متعلقة بالمدونة (المسموع) وبالرواية وجامعي اللغة الذين عملوا على التحري عن أصول الخطاب السليقي الفصيح المثين الأسس، وهذه الشروط يمكن لنا تحديدها بشكل موجز فيما يلي:

❖ الزمان: انحصر زمن الفصاحة السليقية الحقّة في القرنين الأول والثاني، غير أن ليس هناك عصر واحد لها ، بل امتدت للقرنين الثالث والرابع وغيرهما وهي متزامنة مع

التحريات الميدانية الواقعة عبر مراحل وفترات.¹ مع الإشارة إلى أن هذه الأخيرة فصاحات ودرجات متباينة باختلاف المناطق . لذلك يعتبر الحاج صالح " أن ليس هناك زمن محدد أو عصر مخصص للفصاحة الحقّة. بل، كانت عبر عصور متتالية ، حيث تمّ الأخذ عن أهل البدو والحضر من شعراء وفصحاء العرب. ممّا لم يجعلها تستقر وتتحصر فقط في القرنين الأول والثاني. بل تعدتها إلى غيرهما من القرون الأخرى، مضيفاً أنّ رقعة الفصاحة السليبية - وهي المطلوبة للأخذ عن هؤلاء- قد تغيرت بمرور الزمان، وهو تغير طبيعي - حسب رأيه- يعود لأسباب تاريخية طبيعية وتاريخية اجتماعية ديموغرافية، ممّا جعلها لم تبقى على حالة واحدة بل متغيرة بتغير الظروف والناطقين باللّغة.²

❖ **المكان:** حدّدت الرقعة الجغرافية للمسموع الفصيح بشبه الجزيرة العربية، فهي تمثل العرب الأقحاح الذين لم يُخالطوا العجم.³ مع العلم أنّ الكثرة والشيوخ كانا مقياساً للأخذ عن هؤلاء. وعبارات "سيبويه" خير ما يؤكد هذا الرأي، لأنّ السّماع اللّغوي يمثل أصل كل شيء بالنسبة للنحويين في وضع القواعد. فاللّغة أستنبطت من بيئة التخاطب والنطق بها، لذلك يصرح "سيبويه" في العديد من المسائل النحوية بمسألة السّماع وصحة المذهب بقوله: "سمعنا العرب الفصحاء يقولون، سمعنا ذلك من فصحاء العرب،..... وغيرها كثير"⁴. وهذا إن دلّ على شيء إنّما يدلّ على الحاجة الملّحة للسّماع الصّحيح في وضع القواعد واستنباطها، إذ بدون سماع لم تكن اللّغة المعيارية لتوضع وتضبط وفق أسس علمية صحيحة.

❖ **المدونة- المسموع- (corpus):** بعد مرحلة السّماع وجمع اللّغة، تمّ الحصول على مدونة لغوية كاملة - إلى حد ما باستثناء ما ضاع من كلام العرب-⁵، صالحة لأن

¹ ينظر السّماع اللّغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر،

110/98/77: 2012

² - ينظر المرجع نفسه 68: وما بعدها 133:

³ - ينظر المرجع نفسه 133-134:

⁴ - سيبويه، الكتاب، ج1 111: 2 244:

⁵ - لأن ما تكلمت به العرب القدامى من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون، فلم يحفظ من المنثور عشره،

، ينظر الجاحظ، البيان والتبيين، ج1 287:

تكون سندا في استنباط الأحكام واتخاذ الأصول والفروع من اللّغة الفصيحة التي كان ينطق بها العرب القدامى. حيث ما يُميّز هذه المدونة هو احتواؤها على نصوص محفوظة في الصدور وأخرى حرّة عفوية. وهذه الأخيرة جعل لها شروطا ينبغي توافرها حتى تكون صالحة لاستنباط ما فيها من أصول لغوية منطوق بها ومتداولة في بيئة الناطقين بها، وهذه الشروط تتميز بمقاييس الصّحة لمحتوى المسموع، كما أنها تمثل مبادئ السّماع الصحيح، من بينها:¹

- وجود صفة التوارث في البيئة الفصيحة.

- انتماء المسموع إلى المسموع من فصحاء العرب.

- إمكانية التحقيق لصّحة ما يُنقل.

ومن جهة أخرى حدّد في المقابل " طه عبد الرحمن" بعض الخصائص الواجب توافرها في هذا النص الاستدلالي - على حد تسميته لها- تركز بالنص من ناحيتين هما: من حيث فحواه ومن حيث شروط التداول اللغوي له.

أما الأولى فنتمثل في: النصية- الاقتراعية- الاستدلالية²، في حين تنحصر الثانية في: النطقية- الاجتماعية- الاقتاعية - الاعتقادية.³

❖ الرواة وجامعي اللغة: لقد كان للرواة وجامعي اللغة دورا كبيرا في جمع المادة اللغوية وتحصيلها، فللرواية عن طريق المشافهة نصيب وافر من الدراسة والتمحيص، كما أنّ جمع اللغة وحصرها في نطاق الفصح الذي لا يشوبه أي فساد ليس بالأمر الهين .

فالاعتماد على الرواة لم يكن اعتمادا عشوائيا. بل، هو اعتماد خاضع هو الآخر لشروط علمية، وأبرز تلك الشروط هي الثّقة التي يجب أن يتحلّى بها هؤلاء الرواة . إذ الرواية

: 254 وما بعدها بتصرف

4

- 1

- 2 طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص: 35-36

- 3 المرجع نفسه، ص: 37-38

الصحيحة مرهونة بالراوي كونه الناقل الأول لها، بالإضافة إلى جهود جامعي اللغة- علماء العربية- في التعامل مع الرواة والرواية بشكل جديّ عن طريق التّحريات الميدانية . وعليه، فإنّ اعتماد الشروط أمر واجب في اتّخاذ أصول لغوية عربية أصيلة وسليمة تُرد إلى بيئة الفصحاء السليقيين، وهذه الشروط متعلقة بعلماء اللغة حتى يتسنى لهم وضع الأصول الصحيحة للغة العربية، أوجزها الحاج "صالح عبد الرحمن" في ما يلي:¹

- ضرورة الرجوع إلى ما قاله القائل هو نفسه أي نص قوله أو أقواله مما وثق والامتناع البات من الاكتفاء بما روي عنه.

- ضرورة الاعتداد في التصديق لما يروى.

- ضرورة الاصطفاء للمصادر وتخير ما أجمع العلماء قديما وحديثا على صحته.

- الرفض لكل مصدر كمرجع للرواية يتّضح أنّ أكثره كذب.

- ضرورة تقديم النص الأصلي لقول قائل على شرحه في محاولة فهمه

- التمسك بمبدأ التصفح الكامل للنص الواحد أو لعدة نصوص، والاعتماد بعد هذا التصفح الكامل للنص على طريقة تحليلية استنباطية ترمي إلى الوصول إلى المعاني المقصودة من وراء الألفاظ الموضوعية.

فهذه الشروط ، - كما هي ظاهرة - توحى بمدى حرص النحويين على اتّخاذ معايير علمية صحيحة لتأسيس علم النحو وتقعيده. كما أنّها شروط أفادت الكثير من اللغويين في علوم اللغة الأخرى عبر مستوياتها المختلفة. إذ النطاق لم يكن ضيقا ومنحصرا في النحو فقط، بل تعداه لمختلف علوم اللغة العربية ممّا أعطى نظرة شاملة وكاملة لخصائص اللغة العربية نحوا وصرفا وبلاغة ودلالة وأدبا ونقدا.... وغيرها، ممّا جمع بين العلم والفن

¹ - الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، 9: وما بعدها

خصوصاً وأنّ الكثير من النحويين يتّسمون بالنظرة والدراسة الشاملة للغة من أمثال: سيبويه، ابن قتيبة، المبرد، ابن جني، ابن فارس، عبد القاهر الجرجاني.

ب- **القياس**: يُعرف القياس على أنه التقدير، فهو قول مؤلف من قضايا يسلم بها عند اللّزوم قصد الإبانة. كما أنه يتولى إظهار الحكم لا إثباته.¹

ويراد بالقياس أيضاً عند ذكره " القاعدة النحوية"، فهو يمثل " البنية الاستدلالية لكل قول طبيعي حقيقة كان أو مجازاً"². لذلك اعتمد النحويون عليه كاستدلال لوضع القواعد وضبطها ضبطاً صحيحاً يتماشى ومفهوم الفصاحة السليبية التي تميّز بها العرب القدامى في أيام فصاحتهم وبيّانهم ، وذلك كمرحلة تالية للسمع اللغوي الذي سمح باستنباط الأصول. وقد استند النحويون في عملية القياس هذه على جملة من الخصائص والتقنيات المساعدة على ضبط الصّحيح والصّواب من كلام العرب ، لكي يكون نموذجاً أعلى ومعيّاراً يُحتذى به، ومن أهم هذه التقنيات الواردة وهي ذات صلة وطيدة بالاستعمال اللغوي من خلال ما تمّ جمعه من المدونة (المسموع) ما يلي: النقل، الاطراد والشذوذ، الكثرة والشيوخ، الإحصاء ومن ثمة الاستقراء، بالإضافة إلى الاحتكام إلى العقل.

فهذه التقنيات مجتمعة، أسهمت إلى حد كبير في استنباط أصول العربية وضبط اللسان العربيّ من كل خطأ.³ ومن جهة أخرى سمح القياس بتحديد خصائص اللغة ومميزاتها، إن على مستوى المفردات أو التراكيب. وعليه، فإنّ الحاجة إليه هي حاجة ملّحة، حيث بدأ ظهوره في النحو العربي كنشأة ثم كمنهج إلى أن صار نظرية قائمة بذاتها لها أركانها من مقيس (الفرع) ومقيس عليه (الأصل) و جامع وعلّة وحكم.⁴ بالإضافة إلى وجود مصادر للقياس الصحيح تمثلت في: القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب

1 - الجرجاني الشريف، التعريفات، ص: 152

2 - طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص: 115

3 - ينظر الحاج صالح عبد الرحمن، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012 : 187 وما بعدها

4 - قدوم محمود ، القياس في النحو العربي: مسائل نظرية وقضايا تطبيقية ، جامعة بارطن، تركيا . 11 بعدها . وكذا محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، ط1 1415 / 1995 : 20

شعره ونثره. وكل مصدر من هذه المصادر الأساسية شكّل ركائز علم النحو من حيث صياغة الأحكام والقواعد الخاصة باللغة العربية، إذ كل مصدر يمثل درجة أعلى من درجات الفصاحة في اللغة. والقرآن الكريم أعلى درجة في البلاغة على حد رأي البلاغيين وعلماء الإعجاز الذين بحثوا في سر إعجازه حين رده إلى نظمه الذي فاق كل لغة.¹

ج- التعليل: صاحب التعليل القياس في كل المسائل اللغوية التي تناولها النحويون بالدراسة والتحليل والشرح، وفي وضع الضوابط والأحكام المعيارية. ولأهميته كإجراء حجاجي بالنسبة للمتكلم، فقد تنبه النحويون إلى قيمته العلمية، مما جعله يحظى عندهم بالعناية والاهتمام لدرجة تأليف مؤلفات خاصة به مثلما هو الحال بالنسبة للزجاجي في (الإيضاح في علل النحو) وابن الوراق في كتابه (علل النحو)، ناهيك عن التعليقات التي نجدها مبنوثة في مؤلفات النحويين بشكل عام مثلما هو الحال بالنسبة لسيبويه والمبرد وابن جني وغيرهم، فقد جاء الاهتمام به تنظيراً وتطبيقاً. والقصد من ذلك هو إثبات ما في اللغة من صحة وصواب أو خطأ موجود بفعل الاستعمال والممارسة الفعلية للغة في بيئة الناطقين بها ومستعملها أيضاً. فالتعليل، إنّما هو مرتبط بنظيره السماع والقياس، لأنّ الثلاثي يعكس منطق العرب في التفكير، الذي يعتمد فيه على العقل والمنطق في اتّخاذ الأصول والفروع والمتشابه والمختلف في اللغة، وكذا تحديد الأحكام العامة والخاصة بالبنى والتراكيب اللغوية.

3- خصائص الاستدلال النحوي:

مصطلح " الاستدلال " يعني طلب الدليل، والدليل يُستعمل لغاية البرهنة والتأكيد على شيء في غاية الأهمية. ودليل ذلك جعلُ النحاة العرب إمكانية الحذف في الجمل لوجود دليل على المحذوف، لأنّ الدليل يزيد القاعدة النحوية قوة وتأكيداً للأمر. كما أنّه مصطلح مرتبط بالمنطق أكثر من ارتباطه بعلوم أخرى لوجود خاصية اللزوم والاستلزام فيه. إذ المراد

¹ - يُنظر في ذلك بحوث علماء الإعجاز من أمثال: ابن قتيبة، الرماني، الباقلاني والجرجاني:

به في الحقل الفلسفي المنطقي أنه "استنباط قضية من قضية أو من عدة قضايا أخرى، أو هو حصول التصديق بحكم جديد مختلف عن الأحكام السابقة التي لزم عنها".¹

والنحو العربي ذو خاصية استدلالية في الطرح يعتمد على الحجج لإثبات القواعد التي هي نظام محكم مبني على منطق معين في الوضع ، وبناء على المنطقية في الوضع ينحصر الاستدلال عند "أرسطو" في ثلاثة أنواع هي:²

- استدلال برهاني صادر عن مبادئ كلية يقينية

- استدلال جدلي مركب من قضايا ظنية

- استدلال سفسطائي مؤلف من مقدمات كاذبة تحتوي على النتيجة احتواء ظاهريا لا حقيقيا.

ويستخلص من هذا المفهوم أنّ الاستدلال النحوي بحاجة إلى حجج تقوي دعائم علم النحو وتكشف عمّا في اللّغة من أسرار وحقائق علمية. فالحقائق العلمية اللّغوية، والحاجة الماسة إلى معرفة الأصول اللغوية لأبد لها من خصائص تميز الدليل وتقويه. وقد اهتم اللّغويون المحدثون بالكشف عن هذه الخصائص والمميزات التي ينبغي توافرها للوصول إلى المطلوب وهو الإقناع بالفكرة أو الرأي أو القاعدة النحوية. لأنّ المتكلم يستخدم الأدلة لبلوغ مقاصد وغايات متعددة ومختلفة ترتبط به كمنتج أول للخطاب ضمن حدود ما يقصده، وترتبط بنوع القضية أو الفكرة المطروحة (الخطاب)، وترتبط بالمخاطبين بغية إقناعهم بالمسألة. وبهذا، قد أشار "طه عبد الرحمن" في كتابه (اللسان والميزان) إلى أنّ لكل دليل خصائص منطقية يجب توافرها، حتى يصدقها المتلقي، لأنّ اللغة تتميز بخاصية منطقية من حيث التفكير ووضع الألفاظ والمنحصرة أساسا - عنده - فيما يلي:

- الترتيب والترتب: حيث إنّ صّحة الأول يؤدي إلى صحة الثاني، كما أنه متى صدق الأول صدق الثاني، لأن العلاقة تلازمية بينهما واستلزامية.
- الصّحة والفساد: وهما عبارة عن قيمتان علاقيتان، للتمييز بين صحة القول وصورته أو قيد بناء صورة الدليل الصحيح على قاعدة مقررة.¹

وهاتان الخاصيتان الاستدلاليّتان (الترتيب والترتب، الصحة والفساد) متعلقتان مثلما هو واضح بالتركيب اللغوي من حيث البنية والمعنى. ممّا يفيد بأنّ "الدليل الصحيح هو عبارة عن الدليل الذي تصدق فيه النتيجة متى صدقت المقدمات، كما أنه عبارة عن أقوال مرتبة ومترتب بعضها على بعض ومتقومة بمقتضى صورتها التركيبية وفق قاعدة منطقية معلومة، بحيث متى صدق طرف المقدمات من هذه الأقوال، صدق بالضرورة طرف النتيجة منها"². ومن جهة أخرى، نجده يوضح بأنّ الدليل عامة يرتبط بأمر أخرى هي: السلطة، الحدس، الرأي و العلة، السند والشاهد والأمانة والبيّنة والحجّة والبرهان.³ وهي مسائل عبارة عن آليات يتم الاستعانة بها من قبل المتكلم في طرح القضايا ومن ثمة التأكيد عليها، وإن كانت الحجّة أقوى الدلائل حسب رأيه لأنها تتميز بإفادة الرجوع أو القصد وإفادة الغلبة.⁴ وأضاف موضحاً أنّ كل سبيل استدلاي يعتمد المتكلم أو العارض للحجج، فهو سبيل احتجاجي لا برهاني، حيث يقيد فيه المقام التراكيب.⁵

وكون النحو العربي ذو خاصية منطقية صورية⁶، فهو الأمر الذي أحوج النحويين إلى اعتماد الاستدلال كمبدأ لوضع الضوابط والقياسات الصائبة لعلم النحو كنحو معياري، الغاية منه السير على نهج القدامى العرب في سلامة اللغة ووضوحها. لذلك يذهب "الحاج صالح" إلى اعتبار الاستدلال في علوم العربية تمثيلاً ومثلاً لأجل قياسات مضبوطة على

1 - طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، 138-139:

2 - نفسه 143:

3 - نفسه 131: وما بعدها

4 - ينظر المرجع نفسه 137:

5 - طه عبد الرحمن، الحوار وتجديد علم الكلام، ص:46

6 - ينظر طه عبد الرحمن، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، ط1 1983 55:

وما بعدها

سمت كلام العرب ، الغاية منها جعل المخاطبين على بيّنة ووضوح تام بكل حكم وقياس نحوي يعتمدونه النحويون في الاستدلال بالصواب والخطأ اللغوي في بيئة المستعملين جهة ما يتم تداوله بالفعل .¹

4- حجج النحويين:

إنّ العمل على دراسة الخطاب النحوي والاهتمام به من حيث الشكل والمعنى والعبارة والتركيب، ومن حيث الصّحة والصّواب في النطق والمعنى. لأنّ الخطاب اللّغوي ينبنى على الصياغة (التركيب) والمعاني (المقاصد)، يحتاج إلى إتباع منهج معين هو الاستقراء ثم الاستنباط للحصول على نوعية معينة من الحجج لبلوغ الهدف . فالقياس في النحو يلزمه الاستقراء من أجل اتّخاذ الحجج المناسبة كدليل برهاني على سلامة اللغة وصّحة القواعد.

و إن كان "القياس أعمّ من البرهان، إذا كان كل برهان قياسا وليس كل قياسا برهانا"²

وحجج النحويين خلال فترة التقعيد النحوي انحصرت - في العموم - بين حجج نقلية كون القرآن الكريم هو المثل الأعلى الذي يُحتذى به في الفصاحة والبيان وسلامة اللغة، وحجج عقلية مختلفة باختلاف عناصر اللغة أفرادا وتركيبا وباختلاف السياقات النحوية والعامل والمعمول، وحجج سماعية وأخرى قياسية ضابطة. وعليه، فإننا سنعمل على تتبّع مختلف الحجج التي أوجدها النحويون كدليل قويّ على سلامة الأقوال والنظريات والآراء وصحة القواعد سعيا منا نحو البحث عن فلسفة هذه الحجج باعتبار ماهيتها وكيفيةها وغايتها أيضا، وذلك خلال الفترة الممتدة من القرن الثاني هجري- حيث اعتبرناه في نظرنا بداية نشأة النحو الحقيقي على يد كل من الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبيويه لما لهما من آراء نظرية وأخرى تطبيقية، حيث يعد هذان الاثنان مدرسة في النحو العربي- وصولا إلى القرن الخامس هجري، هذا الآخر الذي تميز بسمتين أساسيتين هما:

¹ - ينظر الحاج صالح عبد الرحمن، منطق العرب في علوم اللسان، ص: 279 وما بعدها

² - تلخيص القياس تحقيق: عبد الرحمن بدوي، السلسلة التراثية، الكويت، ط1 1988/ 1408 : 36

- اكتمال عود النحو واستقامته كعلم في هذه الفترة، وتطور نظرية العامل التي تعد محورا أساسيا من محاور النحو، وركيزة هامة لكل المسائل التي تم تناولها من قبل النحويين.
- تميز هذه الفترة بسوء الفهم للقواعد النحوية خصوصا نظرية العامل باعتبار علم النحو معقدا ومملا لكثرة الأحكام فيه.

ومن منطلق ما ذكرناه، فإننا سنعمد إلى إيراد الحجج المتبّعة عند النحويين بالنظر إلى ما قلناه من جهة، وبالنظر إلى الاستراتيجيات السابقة الذكر: الإعراب والحركات الإعرابية، التقديم والتأخير، الحذف. حيث سنربط مختلف الحجج بها، وغايتنا في ذلك ما يلي:

- محاولة عدم الخروج عن الإطار العام الذي حددناه لموضوعنا، حيث بقاؤنا مع الاستراتيجيات نفسها سيسمح لنا بفهمها أكثر فأكثر في إطارها التداولي من منظور ما تمّ اعتماده من حجج، علّما تزيد على ما قلناه في الفصول السابقة الذكر إيضاحا أكثر.

- محاولة تقديم صورة عامة وتكاملية للبحث تغطي الجوانب المسطرّ لها من خلال الاستراتيجيات - العينية لا الحصرية- التي اخترناها لبحثنا في محاولة منا لفهم الأحكام والمعايير النحوية المتعلقة على وجه الخصوص والدقة بالتراكيب ومكوناتها، والتي ستسهل علينا في آخر البحث الوصول إلى النتائج المرجوة له.

ووفقا لذلك، نقول إنّه من جملة الحجج النحوية التي ميّزت النحو العربي كعلم قائم بذاته، وميّزت النحويين في مسيرتهم وجهودهم في تقعيد النحو، والتي سنحاول ذكرها وفق ترتيبها وترتيبها قدر ما استطعنا إلى ذلك سبيلا لوجود تداخل كبير بين هذه الحجج وحاجة كل حجة إلى الأخرى، مع أنه من الصعوبة بمكان الإحاطة بجميع الحجج النحوية وإيفائها حقّها. لذا ، سنكتفي بإيراد حجج ذات طابع عام صالحة لكل مسألة لغوية لأجل فهم الحسّ المنطقي الكامن عند النحويين من جهة، وفهم فلسفة النحو في بناء أحكام ومعايير ضابطة لسلامة اللّغة وصوابها، لأنّ الكل عبارة عن كل متكامل:

- الحجاج بالعلامة:

لعلّ أول حجة لجأ إليها النحويون في تاريخ النحو العربي كلّهُ هو الاحتجاج بالعلامة لأجل بيان حقيقة المعاني وتوضيحها، لأنّ صحة الأحكام من صحة الدليل، حيث يُعدّ الشكل اللغوي من علامات إعرابية حجة في حد ذاتها من أجل الإقناع والتوجيه المنطقي نحو الصواب في النطق لفظاً ومعنى. وأول خطوة بدأت لأجل ذلك، كانت مع نطق القرآن الكريم حفاظاً على سلامته، ثم تطورت عملية النقط إلى علامات ورموز دالة تؤدي دلالات عامة وأخرى خاصة. وعليه، فإنّ كل حجة نحوية بحاجة إلى احتجاج نحوي، حيث ما يميزهما أنهما كانا متلازمين عند النحويين في عرض المسائل اللغوية والنحوية لدرجة عدم التفريق بينهما. ولعلّ الأمر في ذلك راجع إلى الحاجة الإلزامية والعلاقة التلازمية الاستلزامية التي تجمعهما، إذ كل واحد منهما يؤدي بالضرورة إلى الثاني. فالحجة مثلما أشرنا إلى مفهومها تعني الدليل القاطع على صحة الأحكام النحوية أو نفيها إما نقلاً أو عقلاً، أما "الاحتجاج فهو أقوال من يُحتج بهم في مجال اللّغة أو النحو."¹

ولأنّ النحو ذو خاصية منطقية، أدّى ذلك بالنحويين إلى اعتماد الخصائص الشكلية للغة واستنباطها بالاستقراء، حيث ما يميّز اللّغة هو شكلها وتركيبها وخصائصها ومعناها. لذلك، فإنّ العلامات الشكلية المعتمدة بغية الوصول إلى المعاني المقصودة انحصرت في علامات لفظية سواء كانت رموزاً أو حروفاً، وأخرى عدمية مقابل اللفظ، فهما قد أسهمت إلى حد كبير في الخروج بمعايير النحو الصحيحة وضوابطه. لأنّ العلامة الإعرابية قد مثلت بالنسبة للنحويين سيّدة الأدلة، فمنها وإليها تُرجع جميع المسائل ومنها أيضاً تم تحديد أقسام اللغة والنحو العربي وتحديد مزايا وخصائص اللغة. وهذا يعكس أهمية الشكل اللغوي بالنسبة للنحويين في تحديد المقاصد وإنتاج الخطاب باختيار الصياغة والنظم الصحيح له. فالشكل

¹ - سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص: 61

اللغوي في رأينا كان قوام النحو وعمدته، إذ لولاه لما كان للنحويين من تبويب وتصنيف أقسام النحو وما ينجر عنها من دلالات عامة أو خاصة.

ويُضاف إلى هذا، أنهما مقترنان ببعضهما البعض في وضع الحكم النحوي، لأن علم النحو كمفهوم ينحصر بين الإعراب - أواخر الكلم- والعامل فيه، وهما ثنائية اشتغل عليها النحويون ليس كإجراء فقط . بل، كشرح وتفسير لما اعتمده من أحكام ، حيث يُعد العامل " ما أوجب آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"¹، وسنشرح ذلك بالآتي ذكره من أمثلة توضيحية:

قائمٌ، تحقيق فائدة خبر	زيدٌ	∅	} علامة عدمية
قائماً، بيان خبر ماض	زيدٌ	كان	
قائمٌ ، تأكيد صحة خبر	زيداً	إن	} علامة لفظية
قائماً، بيان الشك في الخبر	زيداً	حسبت	

فكما هو ملاحظ بتغيير العلامة تغيير الإعراب وشكله وتغيير المعنى معهما بتحديد الوظائف، حيث تعد العلامة بيانا ، والبيان هو علامة معينة. وكل ما هو بيان فهو برهان على الاختلاف بين كل من المبتدأ والخبر وذلك لوجود اختلاف في العامل فيهما، فمذهب الكوفيون في ذلك أن المبتدأ والخبر يترافعان، أي أن المبتدأ يرفع خبره، وحجتهم في ذلك هي حاجة كل منهما للأخر. إذ لا يمكن للمبتدأ أن يستغني عن خبره، كما لا يمكن للخبر أن يستغني عن مبتدئه . في حين ذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، أما الخبر فمختلف فيه بين رفعه بالابتداء لوحده أو بالابتداء والمبتدأ معا. وحجتهم في ذلك: أن العامل هو الابتداء، وهذا الأخير يقصد به التعري من العوامل اللفظية، التي هي بمثابة أمارات ودلالات على عدم وجود شيء أو بوجوده ، مما يعطي تميزا للألفاظ. في حين نجد القائلين

¹ - الجرجاني الشريف، التعريفات، ص:122

بالابتداء والمبتدأ معا يردون الأمر إلى رتبة الخبر التي هي بعد الابتداء والمبتدأ، فاستحق أن يرفع بهما.¹

وعليه، فإن الاهتمام بوضع العلامات اللفظية والعدمية لدليل على الحرص الشديد في اتخاذ الإجراءات الدقيقة إزاء أداء النطق الصحيح الذي يعين على الصواب والفهم والإفهام، هذا الأخير الذي عدّه البلاغيون إن لم يكن سليما عيبا من عيوب الفصاحة التي تمس المتكلم قبل الكلام. ولأهمية النطق السليم ركز الجاحظ وغيره على هذه المسألة لما لها من أثر واضح في التبليغ وتوضيح وإيصال المقاصد وصولا سليما. ولا يقف أمر العلامات في تغيير الشكل اللغوي فقط، بل في إعانة النحويين على الفصل بين القضايا المتعلقة باللغة من تعريف وتخصيص وتقسيم وغيرها مما سيرد ذكره. ومهما يكن، فإن مسألة الحجاج المقدّمة لدى كل من نحوي البصرة والكوفة نراها مبنية على افتراضات سياقية منطلقها هو ملاحظة الجمل الاسمية في هيئتها وبنائها، مما يجعلها هي الأخرى بحاجة إلى دليل قاطع يحسم أمر الرفع أو النصب في عمدة الكلام، ولعلّه الأمر الذي يفسّر وجود الاختلاف في الرأي.

- الحجاج بالحدّ (التعريف):

يتسم النحو العربي بكثرة الحدود فيه، وما يميز الحد أنه "قول يشمل على ما به الاشتراك، وعلى ما به الامتياز".² ومن يتصفح كتب النحويين القدامى ليجد عنايتهم برسم ووضع الحدود لكل ما يخصّ اللغة من حيث البنية التركيبية لها، وعيا منهم وإدراكا عميقا بوجود سمة فارقة ومميّزة لكل بنية لدليل قوي على وضعهم لتلك الحدود المشتركة والمميّزة الفارقة، فبنيان اللغة وهيكلها مشكّل من أسماء وأفعال وحروف. وهي كظاهرة عامة تخاطبية تواصلية تشترك في وجود هذه الأقسام الثلاثة التي تعطيها تلك الخاصية العمومية والمشاركة بين بني البشر والتي يسعى فيها المتكلم إلى التعبير عن أغراضه، في حين يظهر الجانب

¹ - ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص:40 وما بعدها

² - الجرجاني الشريف، التعريفات، ص:74

الثاني من الحدّ فيما تُظهره اللّغة من فوارق وتميز من جهة أقسامها هذه، فحد الاسم مغاير لحد الفعل والحرف لوجود مميزات وخصائص منفردة بكل قسم من أقسام الكلم يجعل كل واحد ذو خاصية دلالية عامة وخاصة في الوقت نفسه. ونستدل بذلك بما جاء ذكره عند سيبويه في حده للكلام في (باب علم ما للكلم من العربية) قوله: "الكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالاسم: رجل وفرس، [وحائط]. وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن ولم ينقطع. وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثمّ، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة ونحوها"¹

بالإضافة إلى الاهتمام بوضع حدود للغة وللکلام والقول والفرق بينهما والمسند و المسند إليه والفاعل والمفعول والعناصر التركيبية الأخرى التي تدخل في العمدة والفضلة ، جاعلة التركيب ذات معنى وفائدة والوقوف على حدّ الإعراب بأنّه الإبانة عن المعاني بالألفاظ والبناء بأنّه لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا. فإنّ الاهتمام بإعطاء المفاهيم والحدود المرتبطة باللّغة كظاهرة عامة والكلام كتأدية خاصة لها، مع التركيز على عناصرهما وخصائصهما، لدليل على عناية النحويين بغرس المعرفة العلمية للنحو وركائزه الأساسية وتعلم ما يؤدي إلى تخاطب ناجح وسليم وفق القواعد المعيارية للسلامة اللغوية. لأنّ العلم الكلي عند أرسطو أفضل منه على الجزئي، كما أن البرهان الكلي كذلك أفضل من الجزئي.² فالحدود بمثابة البراهين على ماهية الشيء، لذلك يذهب أرسطو إلى القول بأنّ كل شيء يُعلم بالبرهان، فهو بعينه يُعلم بالحدّ حتى يكون معلوما بهما من جهة واحدة، فكل ما له حدّ له برهان بالضرورة.³ وقد ثبت هذا في النحو العربي عند تخصيص أقسام الكلام بخصائص عامة وخاصة وأخرى مميزة وفارقة.

1 - سيبويه، الكتاب، ج1: 12:

2 - ينظر ابن رشد، البرهان، دراسة وتحقيق: جيرار جيهامي، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1 1996 : 436

3 - ينظر المرجع نفسه : 458:

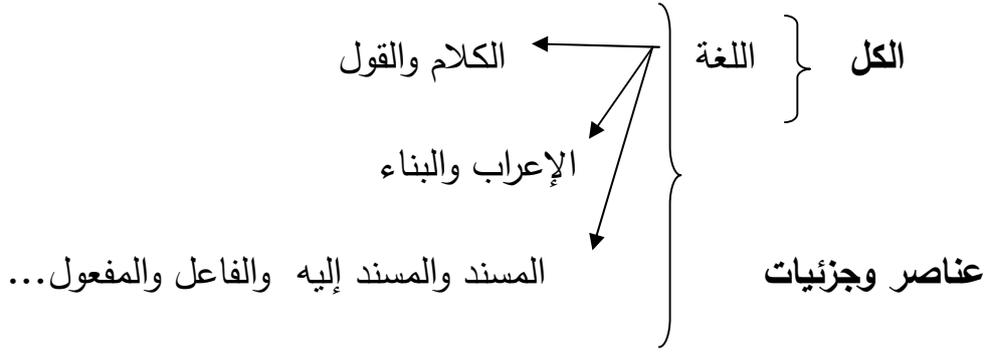
لذا ، فإننا نجد بأن أمر التعريف ووضع الحدود لم يقف عند القرون الأولى فقط ، بل نجده حتى في القرن الخامس هجري على يد عبد القاهر الذي حاول من خلال تعريفاته المختلفة تصويب المفاهيم العلمية التي فهمت بشكل خاطئ بشأن النحو وأحكامه ومعاييره ضمن فكرة ونظرية النظم جاعلا النحو والإعراب القائم على العامل والمعمول والترتيب ومخالفته والحذف والذكر وغيرها من المسائل النحوية واللغوية بشكل عام، أن في النحو أغراضا كامنة غير ظاهرة سواء في الألفاظ أو في التراكيب، وكثرة الأحكام التي أثقلت عقول الناس إنما مردها لا إلى الحكم نفسه بل إلى مقاصد المخاطبين المختلفة باختلاف النظم وطرائق ائتلافه أيضا، حيث جمع بين النحو ومعاني النحو وجعل فلسفة اللغة في التقاء مع فلسفة الفن من خلال ربطه النحو بالبلاغة، وقد ساعده في ذلك تفكيره العلمي الغزير المتشعب والمتشعب بكل ما يخص اللغة من قضايا ومسائل .¹

وعليه، فإن فلسفة النحويين في إقامة الحدود والتعريفات لكل ما يتعلق باللغة أو عناصرها أو خصائصها، إنما هي حجة في بناء العلم والمعرفة. فالمعرفة بالشيء والعلم به يُسهل الوصول إلى معرفة الحقائق على أصولها وكليتها. ومدار الأمر في ذلك، أن اعتماد الحدود والتعريفات يعد قياسا علميا معرفيا عند النحويين مبنيا من الصورة الكلية للغة، ثم اعتماد التدرج بعدها نحو الجزئيات التي هي الخصائص والأقسام العامة والخاصة. وهم بتفكيرهم هذا قد تقاطعوا كثيرا مع رؤية "أرسطو" في جعل القياس يُنزل من الكلي إلى الجزئي.²

وعليه، فإن القياس عنده هو الذي يمنح البرهنة الصورة الضرورية للاستنتاج. فطريقة النحويين في طرح المسائل اللغوية وشرحها وتحليلها جاءت على النحو الآتي ذكره:

1 - 28:

2 - ينظر ابن رشد، تلخيص القياس 14:



- الحجاج بالتقسيم (الكم):

التقسيم هو "ضمّ مختصّ إلى مشترك، وحقيقته أن ينضمّ إلى مفهوم كليّ بقيود مخصّصة مجامعة، إما متقابلة، أو غير متقابلة. أو هو ضمّ قيود متخالفة بحيث يحصل عن كل واحد منهم قسم" ¹ وطريق القسمة عند المناطقة والفلاسفة مهم جدا لفهم الحقائق على ماهيتها ووجودها، حيث يرى "أرسطو" أنّ طريق القسمة نافع في أن يُقاس منه ، وذلك باستتباط المجاهيل من المعاليم. لأنّه وإن لم تكن القسمة قياسا، فهي تنفع بالوقوف على الأشياء التي يمكن أن يوجد للشيء بطريق القياس أو لا يوجد لها . ²

ومن منطلق هذا التصور، تتجلى قيمة اللّغة وتتحدد في تلك الصورة العامة والهيئة التركيبية التي تتشكل منها وذلك بإعطاء الكل ثم الانتقال إلى الجزئيات مثلما أوضحناه قولا وشكلا في العنصر السابق. ولأجل الوصول إلى هذه الصورة وبغية إيضاحها صوابا لا خطأ لجأ النحويون إلى تقسيم علم النحو إلى أقسام عامة تحدد من خلالها كل ما هو متشابه أو مختلف ، وهذه الأخيرة تشمل: الإعراب والعلة والعامل والأصل والفرع. حيث نجد قيام النحو العربي مؤسسا وفق هذه الأقسام العامة التي تميز اللغة والنحو العربي والعلامة الإعرابية هي المعينة على ذلك، واللّغة بدورها بُنيت على أقسام: الأسماء والأفعال والحروف.

وهذه الأخيرة أيضا تنفرع إلى أقسام هي: المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، وقد سبقت لنا الإشارة إلى هذه الشكليات وأهميتها في تحديد المعاني والوظائف داخل التراكيب اللغوية

¹ - الجرجاني، التعريفات، 57:

² - ينظر ابن رشد، البرهان، ص:461

في الفصل الثاني من بحثنا هذا. وتجدر الإشارة إلى أن المنطق الصوري مهتم جدا بهذه الشكليات التي تؤدي إلى المعنى من حيث هي حجة شكلية متواجدة في اللغة.¹

- الحجاج بالشواهد:

يقصد بالشاهد أنه "قول عربي موثق بعربيته يورد للاحتجاج والاستدلال به على قول أو رأي"². وعليه، فإن الشواهد مهمة جدا في طرح القضايا والتأكيد عليها، وغياب الشواهد اللغوية والنحوية يجعل من القضايا المطروحة مفتقرة إلى الصحة والمصادقية التي تؤدي إلى جعل الطرف الثاني يصدق الأقوال. فالمسموع من كلام العرب لم يكن ليأخذ به إلا بصحبة الشواهد من الشعر أو النثر أو الذكر الحكيم³، حيث اعتمد النحويون على الشواهد المتشابهة أو المختلفة كدليل لتوجيه القواعد النحوية وأحكامها المختلفة، وهي تعكس مدى غزارة تداول الشواهد واعتمادها في صناعة النحو وأحكامه.⁴ فقد أقر ابن جني في كتابه (الخصائص) بذلك من خلال (باب في صدق النقلة، وثقة الرواة والحمل)⁵

لذا، فإن فلسفة الشواهد النحوية بمختلف أنواعها تكمن فيما تضيفه على الرأي أو القاعدة النحوية من قوة حجاجية تبرهن وتؤكد صحة ما ذهب إليه هؤلاء النحويين في اتخاذ الواقع اللغوي التخاطبي نموذجا معياريا للتأكيد على ما ذهبوا إلى استنباطه من قواعد عامة أو خاصة للاستعمال اللغوي. وتعين أيضا على فهم القاعدة النحوية فهما دقيقا، حيث يعكس كل من الشاهد والاستشهاد ضرورة ملحة للاحتجاج بالقران أو الحديث النبوي الشريف أو الشعر أو النثر، وإن كان الشعر من منظور أغلب الدراسات المهمة بهذا الموضوع تؤكد أنه الغالب في الشواهد والاستشهاد في مؤلفات النحويين. ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى كون

1- لمزيد من التفاصيل ينظر طه عبد الرحمن، المنطق والنحو الصوري، ص:9 وما بعدها

2 - اللبدي محمد سمير نجيب معجم المصطلحات النحوية والصرفية، 119:

3 - 317:

4 - ينظر: إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996/ 1417 1 مقدمة الكتاب و حنا جميل حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1 1984/ 1404

5 - ينظر ابن جني، الخصائص، ج1: 309

الشعر في زمان الفصاحة والسليقة كان ديوان العرب. ودليل ذلك ما ذكره سيبويه في كتابه حين قال: "وهذه حجج سمعت عن العرب وممن يوثق به، يزعم أنه سمعها من العرب"¹ وقوله: "ومما جاء في النصب أنا سمعنا ممن يوثق بعربيته يقول، وحدثنا من يوثق به أن بعض العرب قيل له، ..."²

إذن، يتضح بأن الشواهد عامة دلائل وبراهين على الصّحة في الرأي أو القول وعلى القياسات المطّردة أو المختلفة أيضا. ويمكن عدّها درجة من درجات السلم الحجاجي الذي يعتمد النحويون في إثبات أصول اللّغة على المستويين النظري والتطبيقي.

- الحجاج بالإجماع (الكثرة):

يقصد بالإجماع الكثرة والاتّفاق والعزم على أمر معين، وقد ذكرنا كيف أنّ الإجماع قائم على مقياس الكثرة في الرأي الواحد، من خلال عنصر أركان الحجاج فهو عامل أساسي في صياغة القاعدة النحوية، إذ لم يكن مرهونا بالسماع فقط، بل أعتد عليه سماعا وقياسا أيضا. وقد ظهرت حاجة حجّة الإجماع في القوّة التأثيرية على الأقوال والقواعد وكدليل وبرهان قاطع في مختلف المسائل اللّغوية والنحوية التي فيها خلاف في الرأي، ممّا يجعل القاعدة والحكم النحوي يشوبه نوع من عدم الصّحة والثّقة والصّواب في الرأي، هذا الأخير الذي ينبغي أن يكون "هو الأمر الثابت الذي لا يسوغ إنكاره، لأنّه خلاف الخطأ"³. لأنّ قيمة وأهمية الشاهد النحوي إنّما هي في اعتبارها جوهر ولب القاعدة وأصل الأحكام الموضوعية وضعا يُحتكم فيه إلى واقع لغوي يغطي كل ما من شأنه تعليل وتفسير وتحليل للقواعد المتشابهة أو المختلفة في الرأي وفي تأصيل القواعد اللّغوية، ومن زاوية أخرى صلة

¹ - سيبويه، الكتاب، ج1: 255:

² - نفسه: 155: 255

³ - الجرجاني، التعريفات، 115-116:

الشواهد وعلاقتها بالسليقة اللغوية التي كانت عوناً كبيراً للنحويين في تحديد معالم الصواب في اللغة.¹ من ذلك إجماع النحويين على أن أقسام الكلام ثلاث: اسم وفعل وحرف.²

ومن ثمة، فإنّ فلسفة النحو عند النحويين من خلال الإجراءات المتخذة نحو الصواب في اللغة، تتجلى في الاعتماد على الاستشهاد الجماعي الذي يقتضي الوحي بالصواب من جهة وبالثقة في الرأي من جهة أخرى. لأنّ روح الجماعة تغلب روح الفرد، وهذا يعكس زمن العربية في فصاحتها وسليقتها من حيث هي ملكة راسخة في النفس عن طريق الطبع. لذا تمّ الاعتماد على الشواهد على مدار القرون الخمسة الأولى إلى الستة لاستتباط الأحكام والمعايير التي تحكم اللغة.³ فمسيرة علم النحو صاحبتها الشواهد التي أجمعت النحويين في صناعة النحو وأحكامه وفروقه لأجل التوضيح والبيان.

ولأجل هذا، استخدم النحويون لهاتين الغايتين بعض المصطلحات أو العبارات التي توحى بمدى الصّحة والمصادقية في الرأي والحكم معا وتؤكدّها، منها ما يلي ذكره: (جمهور النحاة، قول العرب كلّهم، لأنّ أكثرهم يقول، فهذا الغالب في كلام العرب، كثير من العرب يجعل، قول العرب، وهو عربيّ جيّد كثير، أكثر في كلامهم جميعاً... الخ)، فهي عبارات تؤكد مدى الكثرة التي توصل إلى قوة التأثير والتأكيد على الرأي الواحد أو القضية أو الحكم. ويظهر ذلك من خلال بعض الخلافات الحاصلة بين النحويين في بعض المسائل المتعلقة بالعامل والإضمار واختيار الرفع أو النصب حسب السياقات أو القراءات منها:

- قول سيبويه: "ومن العرب من ينصب بالألف واللام، ومن ذلك قولك: الحمد لله، فينصبها عامة بني تميم وناس من العرب كثير".⁴ وقوله أيضاً في باب (تسمية الحروف بالظروف

1 - ينظر محمد حسن : 4، دار الفكر العربي، القاهرة، 1986، 11:

وما بعدها

2 - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص: 51

3 - لتفاصيل أكثر ينظر المرجع نفسه : 111.... 187.

4 - سيبويه، الكتاب، ج1 : 329

وغيرها من الأسماء): "أما أمام فكلّ العرب تذكره"¹، وقول ابن جنّي: "ومما يدلّك على صحّة ذلك قول العرب فيما روينا عن..."²

- الحجاج بالتعليل:

تتميز العلل النحوية من حيث هي حجة معتمدة في صياغة الأحكام والمعايير و بناء الأقوال النحوية بأنها علة نحوية علمية تسعى إلى صياغة علم النحو عامة وتعليل الأحكام الخاصة به وعلل أخرى تعليمية هادفة نحو تعليم قواعد النحو العربي تعليماً سليماً من جهة الصواب والخطأ. والعلل النحوية في مجملها بحسب المواضيع النحوية المتفرقة في كتب النحويين تتجه عامة نحو صياغة القواعد فتتخذ لأجل ذلك عدّة أشكال بين علة تامة وناقصة وأخرى معدّة، أو علة صورية أو غائية³. وقد اتّخذت العلة ومعها التعليل عدّة أشكال وتقسيمات باختلاف وجهات نظر العلماء والنحويين.

ف نجد أن سيبويه، تعليلاته كانت أغلبها متّجهة نحو ما يتم تداوله عند العرب في العديد من صفحات كتابه من خلال عبارة شهيرة في كتابه هي (ومن قول العرب) ، ومنه قوله: "ومما يدلّك على أنه ينتصب على الفعل... قول العرب: يا إيّاك".⁴ إذ ما تقوله العرب بالنسبة لسيبويه علة ودليل قاطع على ما يحيط اللغة من قواعد وأحكام، منبعها محيط الاستعمال اللغوي ذاته للغة المأخوذ منها وعنها. ولأهمية العلة في طرح المسائل وتأكيد الأقوال اهتم ابن السراج " هو الآخر بالعلل من خلال كتابه (الأصول في النحو) بجعلها قسمين : علة و علة العلة. فالأولى تسمح بالوصول إلى كلام العرب، أما الثانية فيتم بها شرح وتفسير المسائل اللغوية والنحوية كعلة رفع الفاعل ونصب المفعول مثلاً. في حين عمد الزجاجي إلى جعلها ثلاث: علة تعليمية يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، وعلل قياسية تسمح بوضع قياسات وضوابط لأصول مرجعية، وأخرى جدلية نظرية.

- 1 265: 3

- 2 289: 1

- 3 ينظر الجرجاني الشريف، التعريفات، 130:

- 4 سيبويه، الكتاب، ج1: 256-291-

وبالنسبة لـ"ابن جني" فقد اهتم بالعلل اهتماما كبيرا بتخصيص باب خاص (في ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية)¹، بجعلها قسمين: علل موجبة وأخرى مجوزة.

وعلى اختلاف التقسيمات للعلل، تبقى هذه الأخيرة حججا معتمدة من قبل النحويين في الصّحة والصواب والخطأ والفساد، والتفسير والشرح وفي التنظير والتطبيق، وفي تأسيس العلم وتعلمه معا، فقد أسهمت في جعل قوانين النحو مستندة إلى أسس منطقية وفلسفية في التفكير، حيث بُني النحو على مبدأ العلة كمنهج متخذ أثرا بالخليل بن أحمد إلى أن صار نظرية قائمة في حد ذاتها تطورت عبر العصور . وفلسفة العلل النحوية تتجلى في جعل كل حكم نحوي يعلل وكل ظاهرة نحوية كلية كانت أو جزئية خاضعة للتعليل كركن قار من أركان الحجاج، ومعينة على فهم أصول اللغة وفروعها المتشعبة أيضا.

- الحجاج بالأصل والفرع:

قام النحو العربي على ثنائية مهمة جدا وهي ثنائية الأصل والفرع - ولعلّه لم يكن ليستقيم ويكتمل إلاّ بها لما لها من أثر واضح على التأدية الكلامية للمخاطبين -، فهي قطب مهم جدا في سرح النحو العربي ، حيث اهتم النحويون ببيان الأصول والفروع الموجودة في كلام العرب والتدليل عليها ببعض الألفاظ والعبارات الدالة عليها ، نذكر على سبيل المثال:

- قول سيبويه: "وهو أصل الكلام" أو قوله: ما وُضع في الأصل مثل قوله في (باب ما يكون في اللفظ من الأعراض): "اعلم أنهم مما يحذفون من الكلام وإن كان أصله في الكلام غير ذلك.... فمما حُذف وأصله في الكلام غير ذلك: لم يك، ولا أدر، وأشباه ذلك"²

وكذا قول ابن جني: "لا ينكر أن يكون في كلامهم - العرب- أصول غير ملفوظ بها، إلاّ أنها مع ذلك مقدرة وهذا واسع في كلامهم"³

¹ - 48: 1

² - سيبويه، الكتاب، ج1، 24-25:

³ - 348: 1 كتاب التصريف

: تجليات إستراتيجية الحجاج وأبعاده عند النحويين

وأصول الكلام حُدِّدت عند النحويين منذ الخطوة الأولى لتقعيد النحو، حيث نجد حديثاً عن الأصول النحوية شكلاً ومبنى ومعنى، وعياً منهم وإدراكاً بوجود أصول وفروع للغة من خلال هذه الثلاثة:

- **فمن حيث الشكل:** تميز اللغة العربية من الناحية الإعرابية - مجاري الكلم - وفق علامات أصول وهي ثلاث هي: الفتحة والضمة والكسرة وفروع ثلاث، وهذا موجود في عرف جميع النحويين دون استثناء، لأن الشكل دليل وقرينة عندهم تعين على فهم المعنى.
- **ومن حيث المبنى:** ونقصد بالمبنى البنية أو الهيئة التي يرد عليها التركيب اللغوي نحو:

الفرع	الأصل	
الحذف	الذكر	01
إعادة الترتيب	الترتيب	02
نائب فاعل	فاعل	03
ناسخ + اسم + فعل	مبتدأ + خبر	

- **ومن حيث المعنى:** يظهر ذلك من خلال ما حدده "سيبويه" في (باب الاستقامة من الكلام والإحالة)¹، حيث نستشعر من خلال الأحكام التي أطلقها على الجمل (مستقيم، حسن، قبيح، جائز، كذب، محال) ضرورة التطابق بين المعاني الواردة والواقع الخارجي الذي يعطي حكماً بأمر التصديق من خلال الحقيقة مثل: حملت الجبل وشربت ماء البحر. حيث أوضح من خلالهما أن النظم والائتلاف بين الألفاظ مستقيم من حيث ائتلاف الجملتين من فعل وفاعل ومفعول، غير أن معانيها لا تدل على الواقع الأصلي، لأنه ضرب من المجاز.

وهو الأمر الذي جعل "ابن جنى" يقسم الدلالة من حيث القوة والتأثير إلى ثلاث: لفظية، صناعية، معنوية.¹ وأقواهن هي اللفظية فالصناعية ثم المعنوية. والعلّة في ذلك أن الألفاظ خادمة المعاني والمعاني وعاؤها الألفاظ. والذي أوضح هذه الفكرة هو "عبد القاهر الجرجاني" من خلال نظرية النظم، مبينا أن النظم ليس ضم الشيء إلى الشيء كما اتفق وحسب ضمن قوانين النحو الموضوعة، بل لا بد فيه من اتباع آثار المعاني واعتبار الأجزاء مع بعضها. أي إنّ البنى العميقة التي تختلج في ذهن المتكلم لا بدّ من التعبير عنها بالبنى السطحية من خلال تطابق البنيتين لفظا ومعنى. فكان رأيه هذا سابقا للفكر اللساني الحديث ، حين أثبت تشومسكي أن البنية السطحية التي يتلقاها المخاطب لا تعطي دلالة واضحة ، لمقاصد المخاطب والمعاني التي يربو إيضاها. بل إنّ هذه المعاني كامنة في البنى العميقة فقط لأنها الأصل الذي قبل التحويل الذي يعد فرعا من الأصل.

بالإضافة إلى كل ما ذكرناه، نجد حججا من نوع آخر متنوعة تتوع مواضيع اللّغة ذاتها، وهي لا تقل أهمية عما ذكرناه سابقا، فلا يسع المقام للتفصيل فيها وإنما سنشير إليها إشارة فقط، لأنها - في الأصل - محتواة ضمن الحجج السابقة الذكر منها:

- **حجاج التمثيل:** حيث تُعد الأمثلة بمختلف أنواعها ضرورية للفهم والإفهام والتدليل والإيضاح أكثر، إذ لا تخلو مسألة لغوية من وجودها، وغياب هذه الأخيرة يجعل النحو وقواعده يتسم بنوع من الجفاف ونقص في البرهنة. ف"الاستدلال الكلامي قياس ومماثلة"²

وهذا يعكس قيمة المثال ويؤكد مدى الحاجة إلى التمثيل كحجّة منطقية لتصديق الأقوال أو لتوضيحها وبيانها ، وذلك بإقرار من النحويين هم أنفسهم. ودليل ذلك ما جاء إقراره عند إمام النحويين "سيبويه" في قوله في إحدى المسائل موضحا الغرض المنشود من المثال أو التمثيل عامة: "كأنك قلت: هذه ثلاث غنم. فهذا يوضح لك وإن كان لا يتكلم به"³ ونجد

- 1 98:

- 2 ينظر طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، 95:

- 3 سيبويه، الكتاب، ج2 173:

مفهوم الإيضاح بالأمثلة ينطبق كذلك في تصور "ابن جني" معتبرا التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد، ولا هو من جملة كلام العرب. وإنما هو لأجل البيان والوضوح فيما تم استنباطه من أحكام ومقاييس جرت على لسان العرب من حيث الاستعمال والتداول.¹

ولأجل هذا، عدّ الحاج صالح "التمثيل" وسيلة لتوضيح البنى بتصويرها مجردة من جزء من الحروف التي صيغت عليها وذلك لإظهار البنى وحدها مجردة من محتواها ومن ثمّ تفسيرها".² فالمثال يقدم صورة توضيحية تفسيرية للمسألة دون شرط التكلم به، لأنّ الغاية منه جعل الطرف الثاني يستوضح ويصدق ما يقوله له المخاطب.

- **حجاج الرأي المتفرد:** الدال على النقيض في الرأي أو الموافقة لرأي سابق في مسألة من المسائل، ونقصد بالرأي المتفرد هو الرأي الجماعي لفئة معينة أو لعالم دون آخر، وذلك راجع لاختلاف المذاهب والمدارس والآراء اللغوية. إذ رغم وجود اتفاق في أدلة النحو من حيث بناء أصول علم النحو - الجوهر-، إلا أنّ هناك اختلافا بين المدارس والمذاهب والآراء للنحويين في بعض المسائل. ومرد ذلك راجع إلى العينة التي تم أخذ اللغة منها وكذا المنهج المتبع في الأخذ من حيث اعتماد مقياسي الكثرة والقلة/ الشبوع والاطراد.

- **فمن أمثلة الموافقة في الرأي:** يظهر ذلك في اتفاق جمهور النحويين على وجود دليل على الحذف، وكذا اتفاق النحويين على أنّ حد الإعراب هو البيان والوضوح وأنه اختلاف أواخر الكلم، واتفاق على أن الكلم ثلاث لا رابع لهما: اسم وفعل وحرف.. وغيرها. وكل ما تم الاتفاق عليه فهو الأصل ممارسة ووضعاً، وكذا تنظيراً وتطبيقاً.

- **ومن أمثلة التناقض والمخالفة في الرأي:** الرأي الحاصل مثلاً في مسألة الحذف والأخذ به والإقرار بوجوده أو لا، حيث اختلفت الآراء بين عده عارضاً في كلام العرب والأصل هو الذكر وهو رأي "سيبويه" من خلال ما ذكره في (باب ما يكون من الأعراض) وبين عده

1 - ينظر

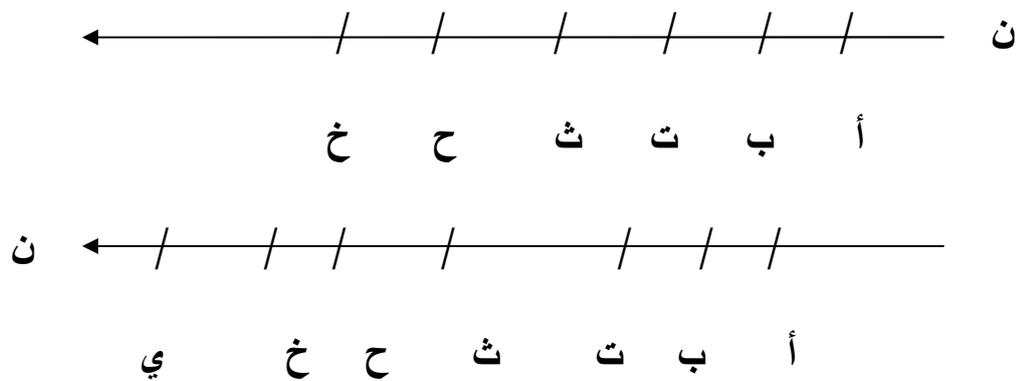
موجودا بالفعل كظاهرة، ويمثل القول كلا من المبرد والرماني وابن جني والجرجاني ما عدا ابن مضاء القرطبي"، كما نلمس كذلك خلافا في مسألة عد الحذف مجازا مثلما أشرنا إليه.

- **حجاج الحال ودلائل الأحوال:** يظهر ذلك في عرضنا لبعض المحذوفات، أين استشهد النحويون بحالة المخاطب وعلمه كدليل وقرينة على الحذف والاستغناء عن المحذوف من ذلك قول "المبرد" في حذف المبتدأ: "ومما يُحذف لعلم المخاطب بما يقصد له قولهم: لا عليك إنما يريدون: لا بأس عليك"¹

وقوله في موضع آخر: "والمعرفة، والنكرة ها هنا واحد. وإنما تحذف إذا علم المخاطب ما تعني بأن تُقدّم له خبرا، أو يجري القول على لسانه كما وصفت لك"²

وهذان النموذجان، تصريح واضح بمدى اعتماد الأحوال كدلائل وبراهين على بعض الأحكام النحوية، حيث أشرنا فيما مضى ذكره إلى منزلة المخاطب في توجيه الأحكام وتقعيد الضوابط كونه الطرف الثاني من الخطاب ومتلقيه المعنى بفهمه والتفاعل مع منتجه، مما أوجب أخذه بعين الاعتبار.

وكننتيجة لما ذكرناه يتضح بأن حجج النحويين متّجهة عبر خط طولي استمراري وذلك بطرح القضايا عامّة ثمّ التفصيل فيها بالتدرج، أو جعلها متّفرقة مبثوثة لأجل إعطاء الخصائص العامّة والمشاركة لها علما وتعلّيما، وذلك على النحو الآتي:



¹ - 4 :129

² - المصدر نفسه، ص:130

ف(ن) تمثل اللغة كظاهرة عامة شاملة لجملة من الخصائص، في حين تمثل بقية الحروف (أ- ب - ت - ث - ح - خ ..ي) عناصر اللغة التركيبية ك: الجملة، الإعراب والبناء، المبتدأ والخبر، المسند والمسند إليه، الفاعل، المفعول، الظرف، الحال، التمييز وغيرها... . كما يلاحظ كذلك، أنّ جميع الحجج التي ذكرناها إنّما هي متداخلة ومكاملة لبعضها البعض ضمن علاقة تلازم واستلزام وكل واحدة منها تتصوي ضمن درجة من درجات السلم الحجاجي، وكذا هي في علاقة تفاعل مستمر بين كل حجة وأخرى. ذلك أنّ اللغة العربية عبارة عن جملة من القضايا اللغوية والنحوية ذات الخصائص العامة والخاصة. فكون الخطاب ذات خاصية استلزامية تخاطبية في استحضار عناصر الدورة التخاطبية في كل حالة تخاطبية، فكذلك الشأن بالنسبة للنحو والنحويين أين تظهر العملية الاستدلالية للقياس في استحضار جميع تبعيات القياس لأجل التصديق والإقناع بالحكم والرأي.

فالقضية النحوية، مضبوطة بأحكام معيارية، ممّا تستلزم تعريفاً و قسمة. ومن ثمة، فإنّ التعريف يستلزم مثالا ويستلزم شاهداً وتعليلاً لتقوية الحكم وتأكيده، والتعليل أيضاً يقتضي استنباط واستخراج الأصول من الفروع لإعطاء الفعالية الحجاجية، حتى يتمّ بيان ما في اللغة من أسرار ومميزات أو فوارق ومتشابهات تُعطي للغة طابعها الخاص في البيان والوضوح والتمييز.

ومن جهة أخرى، فإنّ ما يميّز حجج النحويين المذكورة ومدى اعتمادها وتوظيفها في الدرس اللغوي عامّة والنحوي خاصّة، أنّها ذات أبعاد تداولية واضحة من حيث الاستعمال: شكلا- بنية ومعنى، وهي تشمل ما يلي:

أ- بيان البعد الوظيفي للعناصر اللغوية داخل التركيب سواء الظاهرة منها أو الخفية

ب- بيان البعد الدلالي للتركيب اللغوية من حيث صياغتها نظماً ومعنى

ج- بيان حقيقة الصواب اللغوي والعمل على إتباع سمت كلام العرب فيه.

: تجليات إستراتيجية الحجج وأبعاده عند النحويين

د- بيان مدى التفاعل الحاصل بين الحجج ذاتها في سلسلة استمرارية أساسها الشرح والتعليل والتفسير والتأكيد.

وهذه الأبعاد مجتمعة تغطي جوانب الخطاب الداخلية والخارجية التي تطرح مسائل الخطاب والتخاطب وفق أطر الاستعمالات اللغوية الصحيحة. كما أنّ هذه الحجج متعلقة بالنحويين في صناعة أحكام النحو العربي وضوابطه وفي استنباط أصوله أيضاً، فماذا عنها عند البلاغيين؟ ، أهي متشابهة أم مختلفة نظراً لطبيعة العلمين؟ وهو ما سنكشف عنه في المبحث الموالي.

1- الحاجة إلى الحجاج في البلاغة:

امتازت البلاغة العربية القديمة - الكلاسيكية- بكونها بلاغة ذات قوة كبيرة في الإقناع والتأثير، فمذ تأسسها وتكوينها العلمي انصبَّ اهتمام البلاغيين فيها على الكشف عن مكامن الفصاحة والبيان فيها ، ممّا جعل جهودهم في هذا المسعى تتخذ منحنيين في الدراسة هما المنحى العلمي المعياري من جهة والتعليمي من جهة ثانية. وهذان الاثنان قد اصطبغا بصبغة البيان، الذي هو عنوان الفصحاء وآية البلغاء من الشعراء خصوصاً عند ظهور فنّ الخطابة، التي يحتاج فيها الخطيب إلى أساليب ومهارات في الإقناع والتأثير في الغير. فقد ارتبطت البلاغة بالحجاج لأجل البيان وتوضيح آليات الكتابة الفنيّة والبلاغية الجمالية، ومن أبرز هؤلاء نجد جهود " الجاحظ " الواضحة المعالم في كتابه (البيان والتبيين)، الذي عمل من خلاله على تحديد خصائص البيان العربي وصفات المحاجج في الإقناع، " لأننا نتكلم عامة بقصد التأثير".¹ ويظهر مدى اهتمام "الجاحظ" بالحجاج من خلال ما قدمه لنا من تعريفات بلاغية، ربط بينها وبينه جاعلا البلاغة حجاجاً.² بل، جعل استحقاق تسمية البلاغة مرهونا بمعرفة مواطن الحجّة وقصدها.³

و لم يتوقف أمر الاهتمام بالحجاج من جانبه البلاغي والتبليغي فقط، وما يحدثه من تأثير. بل ازدادا الاهتمام به أكثر فأكثر عبر العصور للحاجة الملحة إليه، فمع ازدهار فنّ الخطابة ازدادت الحاجة إليه أكثر قصد بيان كيفية التعامل مع الحجج في الخطاب لأجل استمالة الغير والتأثير فيهم. ف"ابن رشيق القيرواني" أوضح هو الآخر أن البلاغة "إنما هي القصد إلى الحجّة"⁴. وهذا يؤكد شيئاً واحداً هو أنّ مقاصد الخطاب متعلقة أيّما تعلق بالحجج التي يقدمها المتكلم حتى يحقق بها غايته في الإقناع والتأثير.

1 - 14:

2 - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1 116:

3 - المصدر نفسه، ص:163

4 - ابن رشيق القيرواني، ال 47:

لذلك يضيف " أبو هلال العسكري" في كتابه (الصناعتين) ويؤكد على قيمة الحجج ومدى تأثيرها على صحة المعنى.¹

فالبلاغة عند البلاغيين القدامى قد اکتست بعدا تداوليا حجاجيا، خصوصا بلاغة القرآن الحجاجي، ويظهر ذلك جليا عند "عبد القاهر الجرجاني" حين عمد إلى الدفاع عن سبب الإعجاز وردده على المعتزلة بهذا الشأن موضحا أن سر الإعجاز إنما يكمن في الحجج.²

والبلاغة الحديثة هي الأخرى لم تكن بمنأى عن الحديث عن الحجاج أو توظيفه، بل ارتبطت به لأجل الإقناع والتأثير، ويجسد هذا القول جهود " محمد العمري" في كتابه (البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول) وكتابه الثاني (في بلاغة الخطاب الإقناعي).

فالأول اختص بدراسة البعد الإقناعي للبلاغة العربية والكشف عن آلياتها لتحقيق ذلك المسعى،³ في حين اختص الثاني بدراسة الخطابة الإقناعية وأوجه البلاغة فيها.⁴ بالإضافة إلى سعي " أمين الخولي" نحو دراسة النصوص الأدبية دراسة فنية منطلقا في ذلك من الأساليب الأدبية للنصوص بحثا عن أصول فنية البلاغة من خلال كتابه (فن القول).⁵

2 - البلاغة والمنطق والفلسفة:

تتميز البلاغة العربية بوجود خاصية المنطق فيها، فهي مذ نشأتها الأولى سعت إلى إحداث الإقناع والتأثير في الغير، وقد ذهب أرسطو إلى اعتبار أن البلاغة العربية أكثر ما يميزها أنها فن خطابي بامتياز، لأنها تستخدم أدوات حجاجية مختلفة لأجل إيصال المعاني وبلوغ المقاصد والأهداف المرجوة من الخطاب.

1 - أبو هلال العسكري، الصناعتين، ج1: 331

2 - ينظر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 38-09

3 - لتفاصيل أوفى ينظر محمد العمري، البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول، دار إفريقيا الشرق، المغرب، ط2 2012

4 - ينظر محمد العمري، في بلاغة الخطاب الإقناعي: مدخل نظري لدراسة الخطابة العربية، الخطابة في القرن الأول

نموذجاً، دار إفريقيا الشرق، المغرب، ط2 2002

5 - ينظر أمين الخولي تقديم: صلاح فضل، مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1996: 12 وما بعدها

ومع أنّ البلاغة كانت خاصية العرب القدامى وميزتهم التي تميزهم عن بقية الشعوب والأمم الأخرى، لأنها صفة لا تفارقهم. فهم بذلوا فيها المستحيل لأجل الإفصاح والإبلاغ بطرائق أكثر وضوحاً وقصداً، فلا يستحق لقب البليغ إلا من عرف أساليب البلغاء وتقنّن فيها ليوصل معانيه ويحقق أهدافه التي يصبو إليها. ويمكن لنا وصف مسار الدرس والتفكير البلاغي عبر مراحل نشأته وتطوره من خلال الخطاطة الآتية ومميزات كل مرحلة من مراحلها:

0 / 1ق / 2ق / 3ق / 4ق / 5ق ←

الجاهلية
البلاغة كفن

الإسلام
العصور المتبقية: الأموي والعباسي
البلاغة كعلم قائم بذاته مؤسس على قواعد ومعايير بلاغية

✓ **بلاغة الجاهلية:** أكثر ما يميزها هو تلك السمة الفنيّة والذوق الحسيّ فيها، القائم على الإحساس المرهف عن طريق النقد العفوي بواسطة الأذن الذواقة لكل ما هو جمال أدبي وشعري فنيّ. فالبلاغة في هذا العصر كانت عن طريق السليقة والفطرة لا غير، وهي مفخرة العرب في جاهليتهم، فمن خلال الذوق المرهف يتبين التعبير والأداء الجيد والتأثير القوي، والانفعال الشديد والعاطفة الصادقة للشعراء وما يتمتعون به من جمال وذوق فنيّ، وقد ساعدهم في ذلك التمتع بالنقد الأدبي القائم على اختيار أجود اللفظ وأجود المعاني في التعبير عن المراد والقصد.¹

✓ **بلاغة العصر الإسلامي:** ما ميّز هذا العصر هو ظهور القرآن الكريم معجزة العرب، حين تحداهم إلى الإتيان ولو بسورة من مثله، فعجزوا عن فعل ذلك رغم ما اتّصفوا به من فصاحة لسان ورفعة بيان. فكان المنطلق الأول في ظهور علم البلاغة كمرحلة أولية لنشأتها، تمّ التركيز فيها حول البحث عن سر الإعجاز ومكمن الفصاحة والبيان فيه، بين قائل بأنه في لفظه، وآخر قائل بأنه في معناه، وقول آخر حصره في نظمه وأن

¹ - ينظر شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، 9:

نظمه إنما هو كائن في بلاغته، مما أدى إلى تكوين فرق كلامية وعلماء اختصوا بدراسة الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم في شكل ملاحظات بلاغية متناثرة في الكتب ومختلفة باختلاف الرؤى والتأويلات والتفسيرات حوله.¹

✓ بلاغة العصرين الأموي والعباسي: تميزا بازدهار فنّ الخطابة، مما أوجب الاهتمام بالخطابة والخطيب وطرائق الإقناع والتأثير، فكانت الملاحظات البلاغية قد وصلت مرحلة من التطور والازدهار . أدى ذلك إلى تأليف كتب مستقلة وخاصة بالبلاغة مثلما هو الحال بابن المعتز في كتابه(البدیع)، (نقد الشعر ونقد النثر) لقدامى بن جعفر و(سر الفصاحة) لابن سنان الخفاجي و(العمدة في صناعة الشعر والنثر) لابن رشيق القيرواني و(البرهان في وجوه البيان) لابن وهب... وغيرها. إلى أن استقرّ أمر البلاغة ووصل إلى مرحلة التأسيس لعلمي المعاني والبيان على يد عبد القاهر الجرجاني في القرن الخامس هجري من خلال كتابيه (دلائل الإعجاز) و(أسرار البلاغة)، حيث استقرّ للبلاغة عودها واتّضحت معالمها من خلال فروعها الثلاثة المعاني والبيان والبدیع.

وما ميّز البلاغة العربية خلال هذه الفترة أنّها قد تغدّت بفكر فلسفي منطقي، لأنّ العرب في العهد العباسي انفتحوا على مختلف الثقافات الأخرى مما أدى إلى الاحتكاك بهم عن طريق حركة الترجمة والتأثير والتأثر بالغير. فكان المنطق والفلسفة حاضرين حضورا قويا في الفكر البلاغي، حيث أُلّف أرسطو في الشعر وفنونه والخطابة وفنونها من خلال كتابيه (فن الشعر) و(فن الخطابة) جاء فيهما ما يلي:

- اهتمام أرسطو بالشعر وفنونه وأنواعه مبرزا قيمة الشعر وأهميته في التعبير عن المبادئ والقيم الأخلاقية، مؤكدا علاقة الشعر بالتراجيديا والكوميديا، وذلك لما يحمله هذا الأخير من شحنات عاطفية تقوم على قوّة التأثير، مميزا بين الشاعر والناظم الجيد، في اتّخاذ اللّغة

75:

¹ - ينظر في ذلك ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، 74: وما بعدها و 12: وما بعدها والخطابي، بيان إعجاز القرآن،ص:22 وما بعدها 39-38 : والجرجاني، الرسالة الشافية،ص:117:

الشعرية المناسبة وقيمة ذلك، فكان عمله هذا محاولة منه لتتظير الأدب.¹ ومحاولته تلك أفضت إلى الاهتمام بأدبية الأدب و إيذانا بدراسة الشعرية تتظيرا وتطبيقا على يد ثلة من الباحثين والعلماء العرب والغرب على حد سواء.²

- البلاغة عنده، فنّ خطابي بامتياز، لاعتمادها على أساليب متنوعة في الحجاج، تقوم على وظيفتي التأثير والإقناع.³ وبذلك يعد أرسطو المؤسس الحقيقي للبلاغة ومنطق القيم.

ويمكن أن نستشف مدى التأثير بالفلسفة والمنطق الأرسطي من خلال المؤلفات الأدبية والبلاغية النقدية لقامات البلاغة العربية والمتمثلة في (البيان والتبيين) للجاحظ، (نقد الشعر ونقد النثر) لقدامى بن جعفر، و (البرهان في وجوه البيان) لابن وهب والرماني والباقلاني والقاضي عبد الجبار.⁴

وما عرضناه هنا من خصائص لكل مرحلة من مراحل نشأة البلاغة العربية - مع الإشارة إلى ذلك في مدخل هذا البحث- إلاّ محاولة منا لتقريب الصورة في فهم عقلية البلاغيين العرب في اعتمادهم على الفلسفة والمنطق في طرح الأفكار والقضايا التي سنشير إليها في ثنايا البحث، وكذا حاجتهم إلى الأسس الفلسفية والمنطقية في الاستدلال والاحتجاج لكل ما هو متعلق بالبلاغة تنظيرا وتطبيقا لأجل قواعد تخاطبية بلاغية سليمة تتماشى ومبدأ الفصاحة والبيان اللذين عهدهما العرب القدامى في جاهليتهم وميزة القرآن في سر إعجازه.

¹ - ينظر أرسطو طاليس، فن الشعر، ترجمة وتقديم: إبراهيم حمادة، مكتبة الانجلو مصرية، د. . . 24: وما بعدها
² - ميّز البلاغيون العرب بين اللغة العادية واللغة الشعرية، فاللغة الشعرية عندهم تنطلق من ذات النصوص الأدبية شعرا ولم يكن البحث فيها حول المصطلح فقط، بل كان مهم هو البحث عن الطرائق والآليات التي تجعل من العمل الأدبي أدبيا محضا وشعريا. الشعرية موضوع أثار الجدل وأسأل الحبر على مدار حقبة من الزمن تأثرا بفكر أرسطو ومنطقه في طرح الأفكار المهتمين بقضية الشعرية نذكر الرائد في مجال الشعرية " من خلال بحثه عن شعرية البيان، وكذا الأصمعي في طبقات فحول الشعراء وقدامى بن جعفر وشعرية البلاغة، فهو يرى أن البلاغة مرادفة للشعرية وابن سنان الخفاجي واهتمامه بدراسة البنيات اللسانية للشعر والجرجا الإعجاز وغيرهم كالسكاكي والقرطاجني في منهاج البلغاء.

ومن العلماء الغرب نذكر على سبيل المثال لا الحصر أشهرهم وهو رومان جاكبسون في كتابه (la poétique) طرح فيه ثمانية أسئلة متعلقة بالشعرية من خلال كتابه: قضايا الشعرية، ولتفاصيل أوفى ينظر رومان جاكبسون، قضايا الشعرية، ترجمة: محمد الولي ومبارك حنوز، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط1 1988

³ - ينظر أرسطو طاليس، فن الخطابة، تحقيق وتعليق: عبد الرحمن بدوي، دار القلم، بيروت، لبنان، 1979، 16: بعدها

⁴ - ينظر ما أشار إليه الدكتور شوقي ضيف بخصوص الدراسات الخاصة لبعض المتفلسفة المذكورة أسماؤهم أعلاه في كتابه البلاغة تطور وتاريخ، ص:75 وما بعدها

ويمكن من خلال ما تمّ عرضه أن نلمس الحسّ الفلسفي المنطقي عند البلاغيين

فيما يلي:

- الاحتكام إلى النصّ القرآني، باعتباره حجةً قويةً على الفصاحة والبلاغة والبيان، فهو يمثل أعلى طبقة في البلاغة. ثم الاحتكام إلى الحديث النبوي الشريف باعتباره هو الآخر المصدر الثاني في البلاغة والفصاحة والبيان، فكان حجة معتمدة في قوة البيان والتأثير.

- الاعتماد على مبدئي الإقناع من خلال الآليات المعتمدة لذلك والإمتاع من خلال غرس حسّ الذوق الأدبي وتنميته بمعايير نقدية تصل بالبلاغة إلى درجة الارتقاء.

- بناء الموروث البلاغي عبر مراحل ولم يكن ذلك دفعة واحدة، بل اقتضى المنطق أن يكون ذلك عبر مراحل تدريجية في طرح كل ما يخص هذا العلم: (نشأة وتكوين، تطور وازدهار، تأسيس واكتمال، تععيد وتبويب)

- تميّز البلاغة باندماج طابعي الفلسفة والفن، فهما يسيران عبر خط متوازٍ.

3- بلاغة وفلسفة الحجاج البلاغي:

تتحدد قيمة البلاغة، الفنية منها والعلمية المعيارية، ليس في توظيف مختلف أساليب البلاغة دون أي قانون علمي يُحتكم إليه في الجاهلية، أو هي علم قائم بذاته له أسسه ومعاييره وقواعده الثابتة أثناء نشأتها كعلم معياري ومحاولة السعي والعمل على إتباعها. وإنما تتجلى قيمتها من خلال ما تُحدثه هذه الأخيرة من إمتاع من جهة وإقناع وتأثير في الغير من جهة أخرى، مع الإشارة إلى أنّ درجات التأثير والإقناع مختلفة ومتفاوتة باختلاف المخاطبين هم أنفسهم وما يوظفونه من آليات حجاجية. ولعلّه الأمر الذي أوجد عدّة تعريفات ومفاهيم مختلفة بشأنها لاختلاف الموصوف فيها. إذ لا تقتصر البلاغة على المتكلم وحده ولا على الكلام وحده، وإنما عليهما معا للعلاقة التفاعلية بين الاثنين، حيث لا قيمة للمتكلم من دون كلام ولا قيمة للكلام من دون متكلم. فالعلاقة تلازمية استلزامية يُحددها موضوع

الإقناع ما هو؟ وحالات المخاطبين، كيف هم؟ و أهم الآليات المستخدمة لأجل تحقيق ذلك. فالأمر كله متعلق بغاية المتكلم: يقنعهم بماذا بالذات؟

وعليه، فإنّ جهود البلاغيين في إعطاء المفهوم الدقيق لها ينم عن فلسفة بلاغية تسعى إلى البحث عن الحقيقة ومحاولة تجليتها وتوضيحها. ليس هذا وحسب، بل بجعل المخاطبين يحسّون بقيمة هذا الفنّ ويتذوقونه من خلال العمل على تقديم الأدلة والبراهين في الجودة والرداءة والحسن والقبح.

لذلك نتساءل بالقول: ما الغاية من دراسة الخطاب البلاغي والاهتمام به كل هذا الاهتمام؟ أهو الاهتمام به لأجل تقديم معايير وقواعد ضابطة للفصاحة والبيان وقوتهم في ذلك القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب شعره ونثره؟ أم أنه اهتمام يسعى إلى إعادة ما للبلاغة العربية من أمجاد فنية وتفنن في الأساليب عن طريق الشعور الفطري مثلما تمثله أرسطو في كتابه (فن الشعر) حين اعتبر الشعر فناً ناشئاً عن ميول فطرية في الإنسان.؟ وإن كان الأمر كذلك، فما السبيل الذي اعتمده البلاغيون لتحقيق هذه المساعي وما حجّتهم في ذلك؟ وهو الأمر الذي سيتم الكشف عنه في العنصر الموالي.

4- صور الحجاج في البلاغة العربية:

بالعودة إلى عناصر البلاغة المختلفة بدءاً من محاولة سبر مفهومها وأسرارها وصولاً إلى الكشف عما فيها من لفظ ومعنى وصورة وتركيب مما أعطى في الأخير الصورة النهائية لماهية البلاغة وعناصرها الأسلوبية الفنية منها والجمالية، فإنّ صور الحجاج البلاغي قد اتّخذت لذلك عدّة طرائق وأشكال يمكن لنا حصرها بشكل موجز فيما يلي:

- الحجاج بالتعريف والحدّ: ويظهر ذلك جلياً من خلال المفاهيم المختلفة المتعلقة بالبلاغة والفصاحة وأوجه البيان فيها كسمة قائمة عليها. وكمثال على ذلك نذكر ما قدّمه الجاحظ من

تعريفات مختلفة بشأن البلاغة، وهي تعريفات توحى بغزارة علمه المستوحاة من تأثره وأخذه عن اليونان والفرس والروم والهند. هذه التعريفات التي مردها إلى أوجه الاستعمال اللغوي والمقاصد المرتبطة حيناً بالمخاطب وأخرى بالمخاطب وأخرى بالخطاب ومقامات التواصل المختلفة، مما يجعل الآليات اللغوية تتعدد وتختلف باختلاف هذه العناصر الخطابية، وهي في ذاتها تطرح البعد التداولي لهذا العلم القائم على التفاعل بين عناصر الخطاب المختلفة في بنيته الداخلية والخارجية.¹

- **الحجاج بالتمثيل:** وذلك واضح وجلي من خلال ما أورده البلاغيون بخصوص الجودة في الكلام والنظم أو فسادهم ومظاهر الحسن والقبح فيه، ومن حجاج التمثيل التي سنقف عندها هو حجاج التمثيل المعتمد في الاستراتيجيات السابقة الذكر: الإعراب، التقديم والتأخير والحذف، ونذكر لذلك على سبيل المثال لا الحصر، ما أورده "ابن قتيبة: في الإعراب قائلاً: "لأن الإعراب لا يقبح منه شيء في الكتاب ولا يثقل، وإنما يكره فيه وحشي الغريب، وتعقيد الكلام، كقول بعض الكتاب في كتابه إلى العامل فوجه: "وأنا محتاج إلى أن تُنفذ إليّ جيشاً لجباً عرمرماً"²، وقول "ابن سنان الخفاجي" بخصوص وضع الألفاظ مواضعها الصحيحة وتأثير ذلك على المعنى قول الفرزدق.³

وما مثله في الناس إلا مملكا * أبو أمه حيُّ أبوه يُقاربه

- **الحجاج بالتعليل:** التعليل مهم جدا في تفسير الظواهر اللغوية وكل ما يتعلق بها من مسائل نظرية وتطبيقية، فهو متعلق بالقياس والقياس الصحيح بحاجة إلى تعليل وتفسير، لأنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب. وقد تنبه البلاغيون إلى الأمر فعمدوا إلى الاستدلال عن طريق التعليل كون التعليل حجة قوية على صحة القاعدة البلاغية، نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما ذكره ابن سنان الخفاجي بهذا الخصوص قوله: "وأما

1 - ينظر الجاحظ، البيان والتبيين، ج1: 88: 115 وما بعدها

2 - ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: 17

3 - 111:

الاستدلال بالتمثيل فأن يزيد في الكلام معنى يدل على صحته بذكر مثال له نحو قول أبي العلاء المعري:

لو اختصرتم من الإحسان زرتكم *والعذب يهجر للإفراط في الخصر".¹

- الحجاج باللفظ والحجاج بالمعنى:

شكّلت ثنائية اللفظ والمعنى محورا مهما ضمن اهتمامات البلاغيين، فهما عمود البلاغة وقوامها، ولعلّ أحسن ما نستدل به بهذا الشأن هو جهود علماء الإعجاز في رد سر الإعجاز تارة إلى اللفظ وأخرى إلى المعنى، ممّا أوجد جدلية ونظرية متعلقة باللفظ والمعنى من حيث المزية والفضل فيهما، فألبس البلاغة العربية حلّة المناطقة في الجدل وجعل حبر البلاغيين يسيل في البحث عن كل ما له علاقة وميزة خاصة بهما، ومن هؤلاء المهتمين باللفظ والمعنى نذكر: الجاحظ، وابن سنان الخفاجي وابن رشيق والجرجاني. هذا الأخير الذي أوضح أن سر إعجاز القرآن الكريم في بلاغته وبلاغته ليست في اللفظ لوحده ولا في المعنى لوحده مثلما اعتقد العلماء من قبله. بل هو في اتحاد اللفظ مع المعنى مع ملاءمتهما للسياق ضمن شبكة علائقية للنظم المؤلف .

وهذه الحجج التي ذكرناها من تعريف، وتمثيل وتعليل ولفظ ومعنى نراها تضاهاي حجج النحويين، وتتقاطع معهم كذلك في المنهج والهدف، الذي هو الإقناع بالأراء والأحكام العلمية المتوصل إلى استنباطها ووضعها بغية العمل على اتخاذها والحدو على سمتها. لكن رغم وجود حجج متشابهة بينهما، إلاّ أنّ البلاغيين نجدهم- بحكم طبيعة علم البلاغة - يختلفون عن النحويين بحجة أخرى تميزهم وهي الحجة على مستوى الصورة التركيبية الفنية، والتي سنوضحها فيما يلي ذكره وإيراده:

- **الحجاج بالبيان**: يتفق البلاغيون مع النحويين في وجود البيان كشرط أساسي من شروط الخطاب، ويختلفون عنهم في مسألة البيان كحجة علمية معتمدة في صياغة القاعدة، لأنّ الذي نقصده من البيان في سياقنا هذا ليس المفهوم المعروف والمتداول في أوساط النحويين بأنه الوضوح والإظهار في المقاصد بتتبع قوانين النحو بغية وصول المعاني إلى المتلقين بوضوح من حيث اللفظ المستعمل أو التركيب المؤلف. وإنما المقصود به البيان الفني الجمالي، الذي يعكس ما وراء النظم والتأليف من حيث هو بنية تركيبية مجردة خاضعة لقوانين النحو وأحكامه، والذي يحمل في طياته مقاصد أخرى تبين عن بيان بلاغي لا نحوي. وقولنا هذا لا يعني نفي بيان المقاصد النحوية عند البلاغيين، بل إن نظرتهم للبيان تنطلق من صحة التركيب اللغوي الخاضع لقوانين النحو التي أكدّها النحويون، مع التركيز أكثر على المعاني البلاغية الفنية للتركيب اللغوية من خلال آليات تحقيق البيان وطرائق إيصاله.

لذا، فإنّ **البيان** كمصطلح وك مفهوم، اسم وارد بكثرة عند البلاغيين، وهو مقترن بماهية البلاغة وأوصافها . بل، بالعمل على بيان ما فيها من خصائص ومميزات، ومؤلفات الجاحظ في **(البيان والتبيين)** وابن وهب في **(البرهان في وجوه البيان)** والكاتب (ت437هـ) في **(مواد البيان)** لخير دليل على الاهتمام بأوجه البيان في البلاغة بشكل صريح لكون هؤلاء اختاروه عنوانا بارزا لمؤلفاتهم عن قصد ووعي كبيرين بأهميته ودوره في بلوغ المقاصد والغايات وفي فهم الحقائق والأصول العلمية للكشف عن ماهية البلاغة وسرها. وقولنا هذا، لا يعني إهمال دور وجهود بقية البلاغيين بخصوصه. بل، لأنّ الحديث عنه عند هؤلاء جاء ضمنيا يشتمله في مختلف ثنايا كتبهم.

وبناء على ذلك، ولأنّ البلاغة اشتهرت بالبيان، بل كانت سمة أساسية لكل متكلم بليغ وكل كلام بليغ، فإننا سنسلط الضوء في دراستنا هذه على **الحجاج البياني**، وذلك لأمرين اثنين هما:

- أهمية البيان لقوله تعالى: ﴿عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۖ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ۖ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ۖ﴾¹ ، وقيمته عند البلاغيين القدامى، فهو مبدأ قائم عندهم في صياغة الخطاب البلاغي ووسمه به، فقد تميزت جهود الجاحظ البلاغية باتصافها بالبيان والتركيز على مختلف أوجهه واستعمالاته، مما جعل الدارسين والنفاد يعتبرونه مدرسة بيانية بامتياز، لأنه عمل على إيضاح معنى البيان وكذا تفسير علاقته بالبلاغة وتبليغ المقاصد. ومن ثمة الكشف عن تجليات البيان وآليات تحققه لدى المتكلم.

- استحالة الإحاطة بجميع الحجج عند البلاغيين بمختلف أنواعها، إذ لا يسع المقام ومجال الدراسة لإيراد كل ما هو معتمد من حجج وبراهين مع إحاطتها وإيفائها حقها بالدراسة والتحليل، لذا سنكتفي بعرض نموذج عيني والمتمثل في الصور البيانية، حيث البيان علم وفرع وجزء لا يتجزأ من علم البلاغة. بالإضافة إلى أن جميع المسائل البلاغية غايتها البيان وإيضاح المقاصد وما ذكرناه في الفصول السابقة الذكر من (تقديم وتأخير، ذكر وحذف) لخير دليل على غاية التبيان للمقاصد باختلاف عناصر الدورة التخاطبية وتفاعلها المستمر. إذ لا تخلو مسألة من مسائل علم المعاني أو البيان أو البديع من هذا الهدف سواء أكان ذلك على مستوى اللفظ أو المعنى أو التركيب أو الحسّ والذوق المرهف.

- من جهة أخرى ما لحق علم البيان شأنه شأن الإعراب وقواعد النحو من سوء للفهم والخطأ والغلط، فقد تناول عبد القاهر الجرجاني في كتابيه (دلائل الإعجاز) و(أسرار البلاغة) بالردّ عن جملة من الحقائق العلمية الواردة بشأن هذا العلم الذي يرى فيه علما أرسخ أصلا، وأسبق فرعا وأحلى جنى من هذا العلم الذي لولاه لبقيت المعاني كامنة والمحاسن غير ظاهرة، مبينا فضل هذا العلم وما حباه الله تعالى لخلقه بتعليمهم البيان، مما جعله يعمل على توضيح جميع المسائل المتعلقة به من حيث اللفظ والمعنى، ومسائل أخرى في الفصاحة والنظم والتراكيب المختلفة الأنواع تركيبيا ودلالة.

¹ - سورة الرحمن، الآية: 4-1

وبناء على ما قلناه، نكتفي باتّخاذ البيان كنموذج حجاجي ، لأنّ البيان كما يتصوّره الجاحظ" يحتاج إلى تمييز وسياسة، وإلى ترتيب ورياضة، وإلى تمام الآلة وإحكام الصنعة، وإلى سهولة المخرج وجهارة المنطق، وتكميل الحروف وإقامة الوزن، وإن حاجة المنطق إلى الحلاوة، كحاجته إلى الجزالة والفخامة"¹

ومن صور الحجاج البلاغي البياني: المجاز، الاستعارة، الكناية، التشبيه، فهذه الصور البلاغية الأربعة يلجأ فيها المخاطب إلى اعتماد نمطين في التعبير هما: إمّا الحقيقة وإمّا المجاز. فالحقيقة تُعبر عن الأمر المطلوب التعبير عنه كما هو، إذ الحقيقة تمثل " ما أُقرّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة"². أما المجاز فهو عكس الحقيقة أي نقيضها وضدّها. وهذه الصور البيانية فيها انزياح لغوي، أي عدول عن الأصل. وكل ما هو مخالف للأصل فهو نقيضه. وعليه، فإنّ النقيض يحتاج إلى ما يجعل المتلقي يتلقى الأمر بشيء من الصدق أو بشيء من التأثير والإقناع ليحمله يتفاعل معه.

وفي هذه الحالة يرى "أرسطو" أنه على المخاطب اللجوء إلى بعض التقنيات المباشرة أو غير المباشرة من أجل التصديق وهو ما يسمى عنده بـ" التصديقات في الكلام"، وهذه الأخيرة تنحصر في ثلاثة أنواع هي:³

- منها ما يكون بكيفية المتكلم وسمته.

- منها ما يكون بتهيئة السامع لاستدراجه.

- منها ما يكون بالكلام نفسه قبل التثبيت.

وهذه الثلاثة مجتمعة، تمثل الخطاب ضمن عناصره المتفاعلة، والصور البيانية عامة من خلال الحجاج البياني تتّجه أساسا نحو هدفين رئيسيين هما:

¹ - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1: 14:

² - 442: 2

³ - أرسطو طاليس، فن الخطابة، 10:

إمّا جعل المخاطب يصدق الأقوال عن طريق فعل التأكيد والإقناع أو جعله يتأثر بأفكار وانفعالات وعواطف المخاطب. بالإضافة إلى هذا ، فقد أوضح عبد القاهر أنّ الكلام عامة من جهة وصول وبلوغ المعاني فيه بالفهم والإدراك ضربان:¹

- أحدهما يوصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده.

- والثاني لا يمكن الوصول إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وإنما يدل اللفظ بمعناه الموضوع في اللغة، ومن هذا المعنى توجد دلالة أخرى يوصل بها إلى الغرض، وهي تلك التي يسميها " المعنى " و " معنى المعنى"، منها الكناية والاستعارة والتمثيل.

ومدار الأمر في كل هذا، أنّ الحجاج البياني ذو خاصية تداولية تخيلية، والخيال لا بد له من آليات للتصديق والإقناع عن طريق العقل الذي يحتكم إلى معياري الصدق والكذب للمعطيات، من خلال ثنائية اللفظ والمعنى، فلا يكون للعبارة مزية وفضلا على الأخرى، حتى يكون لها في المعنى تأثيرا لا يكون لصاحبها. ومرد ذلك كله إلى نظمه وتآلف لفظه مع معناه إما حقيقة أو مجازا. لذلك يرى البلاغيون أنّ للصور البيانية بلاغة كلام قمة في التأثير وفي إيصال المعنى المقصود لا تتوفر في الكلام العادي، وهذا راجع لما تنقله من مقاصد في صورة أبلغ وأوضح وأبين من خلال ما يتم توظيفه من حجج تعمل على جعل المتلقي يصدق الأقوال ويتأثر ويقنع بها ، وتلك هي غاية البلاغة ومحور اهتمامها أيضا. وهو الأمر الذي أثبتته بعض الدراسات والأبحاث المتعلقة بحجاجية الصور البلاغية والفنية وبلاغتها في التأثير والإقناع في مختلف الخطابات سواء الشعرية منها أو النثرية.²

¹ - 262:

² - لتفاصيل أوفى حول الموضوع ينظر على سبيل الذكر لا الحصر: . حورية عميروش، حجاجية الصورة الفنية في الحديث النبوي، مقال منشور في مجلة دراسات لسانية، المجلد 2 ، 8، جمادى الثانية 1439 / 2018 و علي بعداش، الأبعاد الحجاجية للصورة البيانية في الخطاب النبوي الشريف، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة محمد لمين، سطيف 2 24 2017 و بوجمعة شتوان، الحجاج في الصورة البلاغية، مجلة الأثر، العدد الخاص: أشغال الملتقى الدولي الثالث في تحليل

وفيما يلي سنعرض حجاجية هذه الصور البيانية من منظور البلاغيين كل واحدة على حدة، لنبين من خلالها فضل كل واحدة في الإبانة عن المعنى وغايتها في الاستعمال:

أ- **المجاز**: يُعد المجاز ضرباً من أضرب الخروج عن المألوف والأصل الموضوع في اللغة، فهو مبحث بلاغي متشعب، حيث يقصد به: " اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة دالة على عدم إرادة المعنى الأصلي. "1، وهنا لابدّ من علاقة بين اللفظ والمعنى، والفاصل بينهما القرينة الدالة على عدم إرادة المعنى الحقيقي. وقد أجمع العلماء في البلاغة والتفسير أن المجاز رغم كونه عدولاً عن الأصل، إلا أنه أبلغ من الحقيقة، ويظهر ذلك جلياً من خلال تأليف الكلام، وما يحققه من معانٍ سواء الظاهرة منها أو الخفية، مما يُكسب العبارة بعداً تداولياً وفنياً من جهة ما يستعمله المتكلم من ألفاظ للتعبير عن المعاني.

إذ المعاني أوعية الألفاظ و الألفاظ خادمة المعاني، والعقل هو الذي يحكم التقاء معاني الكلمات وانتظامها وفق مبدأ المنطق الفكري من جهة ، وتطابق الفكر مع الواقع من جهة أخرى ، لذلك نجد أنّ البلاغة العربية من حيث هي كلام تركيبى معنوي ، ذات بعد فلسفي تركيبى وتحليلي، يعتمد على العقل والمنطق، من جهتين هما:

الأولى: جهة تأليف الجمل وتركيبها لنقل الصورة الفنية بشيء أكثر وضوحاً ، مع إكسابها رونقاً جمالياً، والثانية: متعلقة بجانب فهم وإدراك حقيقة هذه الصورة، ومن ثمة التأثير بها.

ولعلّ السبب الذي يفسّر كثرة المجاز في كلام العرب لدرجة أنّ النحويين وحتى اللغويين عدّوه سعة في الكلام في كل مسألة نحوية لجئوا إلى تحليلها وشرحها، حيث تتضح هذه السعة الكلامية فيما تتيحه للمتكلم من حرية في التعبير بطرق مختلفة تجعل مقاصده مختلفة باختلاف أشكال التعبير، فلطالما عبّر العرب القدامى عن غايات ومقاصد مختلفة . وقد أشار سيبويه في الكثير من صفحات كتابه إلى مسألة السعة في الكلام من خلال بعض الأساليب اللغوية التي يتم فيها العدول عن الأصل مثلما أوضحنا ذلك في الفصول السابقة

الذكر. يقول "ابن قتيبة" موضحاً في معرض حديثه عن أنماط السّعة في الكلام عند العرب: "وللعرب المجازات في الكلام ومعناها طرق القول ومآخذه، ففيها الاستعارة والتمثيل والقلب والتقديم والتأخير والحذف والتكرار والإخفاء والإظهار والتعريض والإفصاح والكناية والإيضاح ومخاطبة الواحد مخاطبة الجميع والجميع خطاب الواحد والواحد الاثنان والقصد بالخصوص لمعنى العموم وبلفظ العموم لمعنى الخصوص.¹ مضيفاً في موضع آخر أن الله قد خصّ العرب من العارضة والبيان واتساع المجاز.²

فقوله هذا، يوضح مدى تفنن العرب في أساليب القول المختلفة التي تجعل الكلام يصطبغ بصبغة فنية جمالية، كما يظهر أنّ مصطلح "المجاز" شامل، ينضوي تحته مجموعة من فنون القول الأخرى كالاستعارة والكناية والتشبيه وغيرها. وهذه الأخيرة هي سر ومناط الإعجاز في القرآن الكريم. إذ المجاز يُعد آلية لغوية أبلغ من الحقيقة نفسها لما فيها من إيضاح أكثر للمعاني المراد التعبير عنها. وفي هذا يوضح "ابن جني" أنّ أغلب كلام العرب إنّما هو مجاز لا حقيقة، فهو كثير عندهم مما جعلهم يلحقونه بالحقيقة، ويتّضح ذلك من خلال قوله: "أعلم أنّ أكثر اللغة، مع تأمله مجاز لا حقيقة. وذلك عامة الأفعال: نحو: قام زيد، وقعد عمرو، وانطلق بشر، وجاء الصيف، وانهزم الشتاء...."³

هذا، ويعتبر ابن جني المجاز ضرباً من شجاعة العرب في تفننهم في الأساليب اللغوية من تقديم وتأخير وحذف وتشبيه واستعارة وغيرها... ، حيث يُعدّل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة هي: الاتساع والتوكيد والتشبيه، وعدا هذه الثلاثة يُعد حقيقة.⁴ وهذا يوضح مواضع المجاز التي تكون تارة على مستوى اللفظ وأخرى على مستوى التركيب.

وسنعمد في بحثنا هذا إلى نموذج المجاز عن طريق الحذف، لنبين من خلاله الوجه الثاني له من منظور البلاغيين لا النحويين الذين خصّوه بأحكام سياقية تجعل حذف عناصر الكلام

1 - ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص: 20-21

2 - المصدر نفسه، 12: وما بعدها

3 - 2 : 447

4 - نفسه 442:

تتجه نحو معايير الوجوب أو الجواز لإعطاء التركيب الصواب من جهة النظم والمعنى مثلما رأينا ذلك وعرضناه في الفصل السابق الذكر في قوله تعالى: ﴿ وَسَعَلِ الْقَرْيَةَ ﴾¹.

إذ الآية هذه، عبارة عن حذف اكتفاء واستغناء بالنسبة للنحويين والمفسرين من أمثال الرماني والخطابي، حيث يُكتفى فيه بيسير القول بغية تحقيق الإيجاز، فكما أشرنا وأوضحنا في الفصل الرابع من خلال إستراتيجية الحذف، قد تمّ حذف المضاف والاستغناء عنه وأقيم مقامه المضاف إليه كشرط ودليل على المحذوف مما أعطى التركيب صحّة وصواباً جهة المعنى.

غير أننا نجد أن البلاغيين ينظرون إلى هذه الآية من جانب الإيجاز كمبحث بلاغي، لأنه يعدّ قسماً من أقسام البلاغة العشر عند الرماني وكغاية محققة من الكلام. لكن، الوجه الآخر للآية يظهر فيما يلي من خلال عناصر التركيب النحوية ووظائفها المسندة إليها مع العلم أن كل وظيفة نحوية قد حدّدت ضمن دائرة سياقها النحوي والدلالي لتستقيم المعاني وفق وظائفها، مع الإشارة إلى أن البلاغة تنطلق وترتكز على أسس نحوية:

اسأل: فعل أمر مبني على السكون والفاعل: ضمير مستتر تقديره " أنت"، والقرية: مفعول به منصوب بالفتحة، والآية الكريمة تتضمن توجيه سؤال.

غير أن السؤال من منطق الفكر والعقل واللغة أن يكون للعاقل، والآية تظهر سؤالاً لغير العاقل وهو الأمكنة. ممّا يستوجب هنا التدبر في الآية كون الأمكنة لا تتكلم إلا بمعجزة إلهية. فالقرية هنا تُصبّه - على حدّ تعبير الجاحظ-، لأنها حال ناطقة بغير اللفظ.

إذ الصامت عنده ناطق من جهة الدلالة، من ذلك قوله: " سل الأرض فقل: من شقّ أنهارك، وغرس أشجارك، وجنى ثمارك، فإن لم تجبك حوارا، أجابتك اعتباراً"²

1 - سورة يوسف، الآية: 82

2 - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1: 81

مما يعني أنّ البيان اللغوي العربي نوعان: بيان ظاهر عن طريق الكلام، وآخر خفي باطني يحتاج إلى تأمل وتدبر فيه. لذلك جعل "ابن وهب" الحديث عن البيان من خلال اعتبار مدارك القول وحقائقها يتسم بنوعين من الدلالات:

- أحدهما: دلالات ظاهرة بيّنة تدرك بالحواس الخمس المعروفة

- والثانية: خفية باطنية تُدرك بالعقل البشري فقط

وأنّ مزية الإدراك بالعقل، إنّما تكمن في الحاجة إلى الاستدلال عن طريق القياس.¹ إذ الحجة من حيث أنواعها تكون إما ظاهرة وواضحة لا غموض فيها، أو مضمرة فمن ثمة يُلجأ إلى تقديرها وتأويلها، أو أن تكون عقلية مدركة، تحتاج إلى تمعن وتدبر فيها للوصول إلى معنى المتكلم. وإلى ذلك أشار عبد القاهر الجرجاني من خلال (أسرار البلاغة) موضحا أنّ البيان، لا يقوم باللفظ وحده، وإنما يرجع إلى السياق الذي يقع فيه اللفظ من خلال نظمه في الكلام.

وعليه، فقد أوضح الجاحظ أنه "متى دلّ الشيء على معنى فقد أخبر به وإن كان صامتا"²

ووفقا لهذا، يعتبر لفظ القرية في الآية لفظا صامتا غير ناطق، لكنه يعد مجازا دالا على معنى، ووجه المجاز فيه يكمن في كون اللفظ المحذوف كان سببا في تغيير الحكم النحوي. إذ الأصل بإجماع جميع النحويين والبلاغيين والمفسرين أنها: أسأل أهل القرية³. فوجود حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه هو في ذاته سعة في الكلام عن طريق المجاز لا الحقيقة. وجعل عبد القاهر في تفسيره للآية سبب مجيء الآية مجازا وجود تغيير في الحكم، مبينا أنّ الحكم الذي يجب للقرية في الأصل هو الجرّ، والنصب فيها مجاز.⁴

¹ - ينظر ابن وهب ، البرهان في وجوه البيان : شرف، مكتبة الشباب، القاهرة، 1389/ 1969: 65:

² - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1: 81:

³ - 394:

وإعرابه، ص: 449: 416: 199: وابن رشيق،

176:

⁴ - 416:

فالحذف يكون مجازا إذا غير من الحكم الإعرابي، ذلك أن الكلمة المفردة توصف بالصدق أو الكذب عند دخولها السياق، فتعطي المعنى بيانا حقيقيا وهو الأصل، أو بيانا مجازيا يؤدي دلالات مختلفة وفق وجوه المجاز فيها ومقاصد المتكلمين من خلالها.

وفي هذا يوضح عبد القاهر مرة أخرى سر الألفاظ في دلالاتها على المعاني، وماهية البيان من خلالها بالقول: " وإنما الألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب"¹، لذلك يؤكد في موضع آخر أن الكلام ضربان: ضرب يتم الوصول منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، والأخر لا يمكن الوصول إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وإنما يدل بمعناه في اللغة، وهذا المعنى له دلالة أخرى يتم بها الوصول إلى غرض المتكلم.²

ومدار الأمر عند البلاغيين بخصوص المجاز أنه قسمان: مجاز عقلي ومجاز لغوي

فالمجاز العقلي: هو الذي يقع في الجمل وهو مجاز من طريق المعقول لا اللغة، إذ الجملة فيه إذا وصفت بالمجاز كانت مجازا عقليا.

أما المجاز اللغوي: فهو الآخر ينقسم إلى قسمين: مجاز مرسل واستعارة

يقول عبد القاهر موضحا طبيعة هذه التقسيمات: " اعلم أن المجاز ضربان: مجاز عن طريق اللغة، وهو ما يقع في الكلمة المفردة، مثل اليد مجاز في النعمة، كان حكما أجريناه على ما جرى من طريق اللغة لأن المتكلم جاز باللفظة الأصل الذي وضعت عليه هذه الكلمة في اللغة واستعملها على غير ما كنت له إما للمشابهة وهو الاستعارة، وإما لصلة وملابسة بين ما نُقلت إليه أي ما استعملت فيه"³. مُعتبرا المجاز الحُكمي (العقلي) كنزا من كنوز البلاغة ومادة الشاعر المُفلق والكاتب البليغ في الإبداع والإحسان، موضحا في السياق ذاته أن

¹ - 4:

² - ينظر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 262

³ - 408:

ليس كل شيء يصلح للمجاز الحكمي بسهولة. وعلة ذلك أن سر المجاز يكمن ليس في ذكر الكلمة وعدم إرادة معناها، بل بإرادة معنى ما هو ردف وتابع له أو شبيه له ، فصارت المجاوزة بذلك في ذات الكلمة وفي اللفظ نفسه. وعليه، فإن التجوز في حكم يُجرى على الكلمة فقط، وتكون الكلمة متروكة على ظاهرها، ويكون معناها مقصودا في نفسه ومرادا من غير تورية ولا تعريض.¹

مثال ذلك: **نهارك صائم وليك قائم**، ففي المثال مجاز ليس في نوات الكلمات (صائم وقائم)، بل في إجراء اللفظين على أنهما خبران للنهار والليل،² ويظهر ذلك من خلال إعراب كل من نهار وليل على أنهما مبتدأ مرفوع، والكاف كاف الخطاب، أما صائم وقائم فهما خبر للمبتدأين مرفوعين.. لكن الحقيقة خلاف الحكم في الجملة، إذ لا النهار يصوم ولا الليل يقوم، ومن ثمة فإن هذه الأخبار غير حقيقية بل هي مجازية، جاء فيها إسناد ما في معنى الفعل (اسم الفاعل: صائم وقائم) إلى غير فاعله الحقيقي، إذ لم يرد بصائم غير الصوم ولا بقائم غير القيام، وهو ما تناوله سيبويه في باب الاستقامة من الكلام جهة تأليف الكلام، موضحا أن من الكلام ما يكون مستقيما لكنه كذب، ومثال ذلك: حملت الجبل وشربت ماء البحر.³

فالنحويون كانوا سباقين على مدار مسيرة الدرس النحوي إلى التنبه إلى ما في كلام العرب من انزياحات لغوية، لكن انشغالهم بمسائل الصواب والتقعيد والتقنين واستنباط الأحكام والمقاييس النحوية ، جعلهم يركزون على جانب الصواب دون الإيغال في المسائل البلاغية بإسهاب، فاكتفوا بالإشارة حيناً، و التعليل والشرح حيناً آخر مسهمين إلى درجة كبيرة من خلال جهودهم هذه في تنمية الدرس البلاغي.⁴ ولنوضح مسألة العدول عن الأصل عن طريق المجاز نستشهد بما جاء في قول الفرزدق:

1 - 293:

2 - المصدر نفسه، 292-293:

3 - سيبويه، 1 25-26:

4 - لتفاصيل أوفى ينظر عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص: 244/175/55

يَحْمِي إِذَا أُخْطِرَ السُّيُوفُ نَسَاءَنَا * ضَرْبٌ تَطِيرُ لَهُ السَّوَاعِدُ أَرَعْلُ

ففي بيت الفرزدق بيانا وحلاوة في القول ، إذ الأصل فيه هو قول: نحمي إذا اخترط السيوف نساءنا بضرب تطير له السواعد أرعل¹. وقوله تعالى: ﴿فَمَا رَاحَتْ تَجْرَتُهُمْ وَمَا كَانُوا

مُهْتَدِينَ

الأصل فيها هو قول: فما ربحوا في تجارتهم³، وقال الفراء في تفسيره لها: "وكيف ترح التجارة، وإنما يربح التاجر؟"⁴، أما عبد القاهر الجرجاني فيعقب على اللفظ المجوز فيه هو حصول التجوز والانتقال في الوظيفة النحوية، وذلك بإسناد الريح إلى التجارة، لأن الأصل هو إسناد الريح إلى أصحاب التجارة وليس إلى التجارة ذاتها.⁵

والقرآن الكريم كله لا يخلو من المجازات ، ما جعل "أبو عبيدة" يؤلف كتابا في مجاز القرآن، يوضح من خلال تفسيراته لسوره وآياته أوجه المجاز المختلفة فيه وبلاغتها في التعبير.⁶

وانكبّ البلاغيون من بعده على البحث عن أوجه البيان في القرآن الكريم وفي كلام العرب قصد استنباط خصائصه وأحكامه التي تضي على الكلام رونقا وجمالا وبيانا ووضوحا أكثر ، لم يكن ليظهر لو كان التعبير عن المعاني عن طريق الحقيقة، فكانت دراستهم علمية معيارية الهدف منها هو تعليم مبادئ الكلام البليغ وطرائق المجاز مع خصوصية كل طريقة.

في حين نجد أنّ عبد القاهر كان اهتمامه به مبنيا وفق تحليل لساني منطقي موضحا أنّ الكلمة المجوز عنها ليست المزية فيها لذاتها بل في سياق ورودها على نسق خاص،

1 - 295:

2 - ، الآية:16

3 - 54:

4 - 14: 1

5 - 292 وما بعدها

6 - ينظر محمد العمري، البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول، ص:163 وما بعدها وحمادي صمود، التفكير البلاغي عند أسسه وتطوره إلى القرن السادس، منشورات الجامعة التونسية، المطبعة الرسمية، تونس، 1981 : 89: بعدها أو: أبو عبيدة، ران ، تعليق محمد فؤاد سركيف، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص:16

موضحاً أنّ المجاز من مقتضيات النظم، وأنّ هذا النظم لا بد أن يكون مسبوکا سبكا محكما ، ودليله في ذلك يظهر من خلال مناقشته حول البلاغة والفصاحة في اللفظ والمعنى ومظاهر ومكامن الفصاحة فيهما أهي في اللفظ أم في المعنى موضحاً رأيه من خلال ما أورده بخصوص معنى اللفظة التي تقع مقبولة في سياق ومكروهة في سياق آخر قائلاً: "ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروك وتؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تنقل عليك وتوحشك في موضع آخر"¹

فقوله هذا يوضح أن كل كلام مستحسن عنده إلا وله جهة معلولة وعلّة معقولة، وهذه الجهة إنما تعود إلى طريقة النظم وقوة السبك وتآلف الألفاظ مع معانيها، لذلك يناقش فكرة التجوز في مسألة اللفظ الواحد، بكون الجواز لا يعود إلى الكلمة نفسها بل إلى مدار الفائدة المحققة من المعنى الكلي للجملة، مقارنة بالوضع الأصلي موضحاً أن اللفظ المنقول في الأصل ليس المتجوز به بل المتجوز يكون في المعنى المتحصل عليه من وراء التجوز والنقل من الأصل إلى الفرع الذي هو المجاز، ونوضح ذلك من خلال ما يلي:²

* **رعينا الغيث**، تعبير مجازي إذ الغيث لا يرعى وإنما ترعى الأغنام، وإنما المراد هو النبت الذي، الغيث كان سببا في نبتة، فالعلاقة بينهما علاقة سببية

* **أصابنا السماء**، تعبير مجازي، إذ المراد هو المطر، إذ المطر لما كان ينزل من السماء عبر عنه بلفظ السماء لا المطر للعلاقة السببية .

ويحرص عبد القاهر في مباحثه المتعلقة بالمجاز على المجاز العقلي الذي يحتكم إلى العقل في الوصول إلى غرض المتكلم ، لأنه البلاغة التي تفاضل الشعراء وتقننوا حولها ، موضحاً أن هذا النوع من المجاز طريقه العقل والمعنى المراد التعبير عنه، موضحاً أن المجاز ليس في اللفظ المنقول عن الأصل ، بل في سياق التجوز به.

1 - 46:

2 - 397:

ب - الاستعارة:

الاستعارة لفظ مشتق من أعار يعير إعاره واستعارة، وهذا لفظ يحيل على التخيل بدل الحقيقة والواقع، فهي تبقى مجازاً لا حقيقة، وهي تمثل بالنسبة للجاحظ تسمية الشيء بالشيء إذا قام مقامه، وتعني عند البلاغيين مجازاً علاقته المشابهة أو هي تشبيه حذف أحد طرفيه. كما تعني أيضاً: "نقل العبارة عن موضع استعمالها في أصل اللغة إلى غيره لغرض وذلك الغرض إما أن يكون لشرح المعنى وفضل الإبانة عنه أو تأكيده والمبالغة فيه"¹

ومهما اختلفت التعريفات بشأنها، إلا أنها مجاز لا حقيقة، لكنها قد تتداخل مع المجاز حيناً، إذ كل استعارة مجاز وليس كل مجاز استعارة، غير أن "المجاز أعم من الاستعارة"²، لأن الاستعارة تتضوي تحت المجاز، كما أنها تتداخل مع التشبيه كونها تشبيهاً حذف أحد طرفيه. إذ كل استعارة لا بد لها من تشبيه لتوضيح معانٍ معينة أو التعبير عن مقاصد مختلفة. ومن مزاياها أن في معناها المبالغة في وصف الشيء، وتجسيد المعنى ونقله من الظاهر إلى الخفي، والتأثير في نفوس المتلقين لها.

ولما عرف العرب القدامى أهميتها وبلاغتها في التصوير والتعبير، فقد تفنن الشعراء في التعبير بها لما تحمله من جمالية أدبية، ولكنها تميزت عند شعراء الجاهلية بكونها فطرية سليقية يحكمها قانون الطبيعة وفطرة الإنسان ابن تلك البيئة الصحراوية. وفيما بعد اعتبر البلاغيون الاستعارة صورة بيانية تستحق الدراسة والاهتمام والتحليل، وقد تزامن ذلك مع علم البلاغة في مراحل نشأته وتطوره وتأسيسه، ذلك أنهم عرفوا قيمتها في تصوير الحقائق والكشف عن العواطف والانفعالات الكامنة في نفسية المتكلم، " فهي تمثل تأثير في الوجدان وإقناع في الفكر"³

1 - هلال العسكري، الصناعتين، ص: 205

2 - 398:

3 - ن الكريم من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، لسانيات، منشورات كلية الآداب

لكن الملاحظ ، أن الاستعارة خرجت من نطاق الفنّ والسليقة لتُطبع وتتميز بسمة علمية تعليمية ، وهذان الطابعان قد أحوج البلاغيين إلى إيراد حجج عقلية ومن ثمة عقلية قياسية لتأسيس علم الاستعارة وتعلمها بفهم مبادئها وخصائصها وأهدافها، بغية الارتقاء بها إلى بلاغة الاستعارة في القرآن الكريم من حيث قوة الإقناع والتأثير. ولهذا، اعتبر الجاحظ الاستعارة حجاجاً وبلاغة، ووجه الحجة فيها يكمن في حسنها. وجعل الجرجاني النظم والاستعارة مناط الإعجاز في القرآن الكريم.¹ وأورد "الجاحظ" نماذج من الاستعارة الحسنة والاستعارة السيئة، واهتم "أبو هلال العسكري" هو الآخر بإيراد نماذج عنها في حسنها وفسادها من أشعار العرب، وإلى ذلك ذهب "القاضي الجرجاني" من خلال كتابه (الوساطة بين المتنبي وخصومه) جاعلاً الاستعارة نوعين حسنة وسيئة من جهة نظمها وتأليفها بأمثلة وشواهد على حسن النظم فيها أو سوءه من كلام العرب.²

ووفق ما تم استنباطه من القرآن الكريم وكلام العرب من مقاييس بشأن الاستعارة، قد قُسمت عند البلاغيين باعتبار طرفيها [المشبه والمشبه به] إلى نوعين: مكنية وتصريحية. فالاستعارة المكنية: هي ما ذكر فيها المشبه وحُذف المشبه به، أما التصريحية فالعكس من ذلك، أي حذف المشبه والتصريح بالمشبه به. وكلاهما يُعتمد فيهما على قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي. وقد أجمع البلاغيون والمفسرون على كون الاستعارة أبلغ في المعنى من الحقيقة، ولولا أنها تتضمن ما لا تتضمنه الحقيقة من زيادة بيان في المعنى لكانت الحقيقة أولى منها في الاستعمال.

لذا ، فإن كل استعارة لا بدّ لها من أركان تقوم عليها وتجري وفقها وهي: مستعار- مستعار له- ومستعار منه، لأن الغاية من هذه الأركان هي البيان أو التأكيد أو المبالغة في

¹ - ينظر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص:391

² - ينظر القاضي الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد الجاوي،

المعنى.¹ كما أنه لابد لكل استعارة من حقيقة وهي أصل الدلالة على المعنى في اللغة، ونوضح ذلك بقول امرئ القيس:

وقد أعتدي والطير في وكناتها* بمنجرد قيد الأوابد هيكل

فالحقيقة هنا تكمن في منع الأوابد من الذهاب والإفلات، وقوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾²، ففي هذه الآية استعارة، إذ أصل الاشتعال للنار، وهو في هذا الموضع أبلغ. إذ الحقيقة هي، كثرة الشيب في الرأس، ومن ثمة تم استعارة لفظ (اشتعل) فكان أبلغ من حيث الدلالة، وقد فسّر الرماني ذلك بالقول: " أصل الاشتعال للنار وهو في هذا الموضع أبلغ. وحقيقته كثرة شيب الرأس، إلا أن الكثرة لما كانت كثرة الشيب تتزايد تزييدا سريعا صارت في الانتشار والإسراع كاشتعال النار، وله موقع في البلاغة عجيب، وذلك أنه انتشر في الرأس انتشارا لا يتلافى اشتعال النار."³

أما عبد القاهر الجرجاني، فكان من خلال تفسيره للآية يوضح من جهة وجه المجاز فيها ويرد على كل تفسير سابق رأى فيه خطأ في التأويل. فمما قيل في الآية هو إن الفصاحة في لفظ (اشتعل)، موضحا أن سر الفصاحة في الآية كلها، أي إلى المعنى ككل وليس إلى لفظ اشتعل، وهو رد منه وتوضيح لكل من يدعي وجود الفصاحة في الألفاظ أو وجود الفصاحة في معاني الألفاظ ذاتها، وإنما الفصاحة عنده في النظم ككل من خلال معناه الكلي، لذلك يعتبر أن الفكر لا يتعلق بمعاني الكلم وهي مجردة من معاني النحو، بل بإتباعها والسير على قوانين النحو المعروفة.⁴

مضيفا قوله في موضع آخر من خلال تفسيره للآية: " فإن قلت: فما السبب في أن كان (اشتعل) إذا استعير للشيب على هذا الوجه، كان له الفضل؟ ولم بان بالمزية من الوجه

1 - 86 وأبو هلال العسكري، الصناعتين، ص: 205 :

2 - سورة مريم، الآية: 4

3 - 88:

4 - ينظر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 400 وما بعدها وص: 407 وما بعدها

الأخر هذه البيّنونة؟. فإن السبب أنه يفيد، مع لمعان الشيب في الرأس الذي هو أصل المعنى، الشمول، وأنه قد شاع فيه، وأخذه من نواحيه، وأنه قد استغرقه وعمّ جملته، حتى لم يبق من السواد شيء، أو لم يبق منه إلا ما لا يعتد به"¹

وقوله هذا لدليل واضح على بيان تصوير قمة طغيان الشيب في الرأس ، هذا الأخير الذي لو عبّر عنه بغير هذه الصورة الواضحة لما أبان عنه كل هذا البيان والوضوح.

وهو الأمر الذي جعله في تفسيراته وتحليلاته يعقد في كل مرة مقارنة يوضح فيها وجه الحسن والجمال بين المعاني المجازية والمعاني الحقيقية ووجه الخلاف فيها من جهة الفصاحة والبلاغة، والتي نوضحها من خلال ما يلي:

التعبير المجازي / أصل التعبير

﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ / شاب رأسي كله أو ابيض رأسي كله

مجاز يترك أثرا ووقعا في النفس / تعبير حقيقي عادي لا يؤثر في النفس

لذلك نجد في سياق آخر يوضح ماهية الاستعارة بقوله: "الاستعارة أن تريد تشبيه الشيء بالشيء، فتدع الإفصاح بالتشبيه وتظهره، وتجيء إلى اسم المشبه به فتعيّره المشبه وتجريه عليه. تريد القول: رأيت رجلا هو كالأسد في شجاعته وقوة بطشه سواء، فتدع ذلك فتقول: رأيت أسدا"². فالاستعارة عنده لا تقوم إلا على تشبيه بين طرفين هما مشبه ومشبه به، وأن ذلك عنده إنما هو على ضربين من التعبير والتأليف:

* أحدهما : تنزلة المشبه منزلة الشيء بذكره بأمر قد ثبت له، فلا حاجة للمتكلم حينها إلى العمل على إثباته وترجيته، وذلك حين يسقط ذكر المشبه من البين، ولا يُذكر بوجه من الوجوه ، مثل قول: (رأيتُ أسدا).

- 1 101:

- 2 67: نفسه



أي الإنسان أسد، وهذه تسمى بـ"الاستعارة المكنية"

* وثانيهما: هو جعل ذلك الأمر المحتاج إلى العمل على إثباته وتزجيته، وذلك حيث يُجرى اسم المشبه به خبرا على المشبه، فنقول: زيد أسد، وزيد هو الأسد¹ وهذا تشبيه بليغ، لوجود طرفين فقط في التركيب. فعبد القاهر يصحح فكرة كون الاستعارة من حيث اللفظ المستعار مفيدة أو غير مفيدة، موضحا أن سبب الإفادة هو السياق النظمي للكلام الذي وُضع فيه اللفظ المنقول لا اللفظ ذاته. فالاستعارة عنده من مقتضيات النظم، وهي مناط الإعجاز. لذا نجد أن الاستعارة في حقيقتها يراد بها المبالغة في المعنى، لا نقل اللفظ عما وُضع له. لذلك تقع الاستعارة عنده عن طريق المعقول دون اللفظ.²

ويذهب الرازي في تحليله للاستعارة إلى أنها تخيلية بحاجة إلى تصديق، لأن فيها مبالغة في وصف المعنى. فهو يرفض أن يكون كل مجاز لغوي استعارة، جاعلا هذه الأخيرة ذكر الشيء باسم غيره، واثبات ما لغيره له، لأجل المبالغة في التشبيه. وعليه، فإن الاستعارة، "عبارة عن جعل الشيء الشيء، أو جعل الشيء للشيء لأجل المبالغة في التشبيه".³

ج- الكناية:

أشار الجاحظ إلى أن الدلالة الظاهرة على المعنى الخفي هو البيان الموجود في القرآن الكريم،⁴ جاعلا في موضع آخر جماع البلاغة البصر بالحجة ومعرفة مواضع الفرصة في ترك الإفصاح بها إلى الكناية عنها، إذا كان الإفصاح أوعر طريق ينتهجه

1 - 67 :

2 - ينظر المصدر نفسه، ص: 432

3 - ينظر الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز :

صادر، بيروت، ط1 2004/ 1424 : 133 وما بعدها

4 - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1 : 75

المتكلم ، في حين تكون الكناية أبلغ في الدرك وأحق بالظفر¹ ، موضحا بقوله هذا أن الدلالة على المعنى الخفي، هو البيان الموجود في القرآن الكريم، وهو الذي تفاخرت وتفاضلت العرب فيه.

و"الكناية هي أن يُكنى عن الشيء ويُعرض به ولا يصرح"². فحسن التأليف يزيد المعنى وضوحا وشرحا إذا كان المعنى يحسن بغير الحقيقة للتعبير عن معنى من المعاني، وهذه المعاني تكون تابعة ومردفة للمعنى الأصلي. ويوضح المبرد في السياق ذاته قوله: "إن حقّ البلاغة إحاطة القول بالمعنى واختيار الكلام، وحسن النظم، حتى تكون الكلمة مقاربة أختها، ومعاوضة شأنها، وأن يقرب بها البعيد، ويحذف منها الفضول"³

لذا نجد ابن سنان الخفاجي يقول: "من نعوت البلاغة والفصاحة أن ترد الدلالة على المعنى، فلا يستعمل اللفظ الخاص الموضوع له في اللغة، بل يؤتى بلفظ هو ردف اللفظ المخصوص بذلك المعنى وتابعه. والأصل في حسن هذا أنه يقع فيه من المبالغة في الوصف ما لا يكون في نفس اللفظ المخصوص بذلك المعنى"⁴

أما " أبو هلال العسكري" يسمي الكناية ويجعلها ردفا وتابعا، فهاهو يقول في (باب الردف والتوابع): "الأرداف والتوابع: أن يريد المتكلم الدلالة على معنى فيتترك اللفظ الدال عليه، الخاص به، ويأتي بلفظه ، وهو ردف وتابع له، فيجعله عبارة عن المعنى الذي أراده"⁵

وهو رأي عبد القاهر الجرجاني كذلك في كونها تابعا وردفا للتعبير عن المعنى ، فهي تندرج عنده ضمن المعاني الثواني موضحا بقوله: "والمراد ههنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجئ إلى معنى هو تاليه ورفه

1 - 88:

2 - أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص:368

3 - 81:

4 - 230-229:

5 - أبو هلال العسكري، الصناعتين 352:

: تجليات إستراتيجية الحجاج وأبعاده عند البلاغيين :

فيومئً به إليه ويجعله دليلاً عليه"¹، ولكنه يختزل جل هذه التعريفات والمفاهيم في عبارة هي " المعنى ومعنى المعنى".

فالكلام الفصيح عنده ترجع المزية فيه إمّا إلى اللفظ أو إلى النظم، والكناية مزيتها في اللفظ الذي يُعدل به عن أصل الكلام ، ونوضح ذلك مما أورده من أمثلة من خلال توضيحها في جدول يسهل علينا إعطاء صورة عنها بشكل أكثر وضوحاً وبيانا:²

وجه الخلاف والمزية في الكلام	التعبير الأصلي الحقيقي	التعبير المجازي
الأول له حظ وموقع من القبول عكس الأصلي	هو كثير القرى والضيافة	هو كثير رماد القرى
الأول له تأثير في النفس عكس الثاني	هو طويل القامة	هو طويل النجاد
له مزية من جهة المعنى المعبر عنه	رأيت رجلاً يشبه الأسد ويساويه في الشجاعة	رأيت أسداً

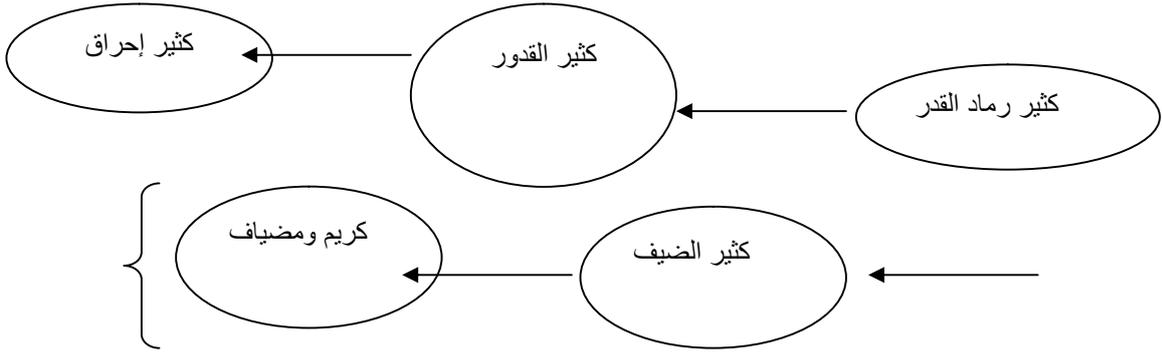
ومن خلال هذه الأمثلة يوضح في موضع آخر أن الكناية إنما هي إثبات لمعنى لا يعرفه السامع من اللفظ، لكنه يعرفه من معنى اللفظ.³ أي بعبارة أخرى معنى اللفظ، ومعناه يكون في النظم الذي وُضع فيه. لذلك يوضح أنه من مزاياها أنها تعطي المعنى مقروناً بدليل، وهذا الدليل إنما هو في الوسائط التي تقع فيها، والتي يمكن لنا تمثيلها وفق ما أوردها "دلخوش جار الله حسين" كالآتي:⁴

1 - 66:

2 - المصدر نفسه 430:

3 - نفسه 441:

4 - دلخوش جار الله حسين دزه بي، الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، دار دجلة، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، الأردن، ط1 1429 / 2008 342:



المعنى المنشود والمقصود، وهو صفة الكرم

وكمثال آخر قول العرب في المرأة: إنها نؤوم الضحي، أي أنها مترفة مخدومة، لها من يكفيها أمرها. فقد أريد بهذا كله من منظور عبد القاهر معنى لم يتم ذكره بلفظه الخاص به، ولكنهم توصلوا إليه بذكر معنى آخر من شأنه أن يردفه في الوجود.¹

ووفق هذه الوسائط المختلفة، فهي تنقسم عند البلاغيين إلى ثلاث أقسام: كناية عن صفة - كناية عن موصوف وكناية عن نسبة. وأغلب مباحث البلاغيين اتّجهت نحو دراسة الكناية من ناحية حسناتها وجمالها دون البحث عن سرها وعلتها في تقديم المعنى غير الموضوع له في الأصل، فكانت عنايتهم بها على سبيل التقنين والتفصيل. غير أن السبيل الذي انتهجه عبد القاهر يخالف فيه سابقه، فهو من خلال وضعه لماهية الكناية أراد أن يوضح دقة معناها بتركيزه على المعاني الثواني فيها، لأنّ الصورة الكنائية عنده عبارة عن تركيبية معنوية لدالتين مختلفتين من خلال التعابير المستعملة :

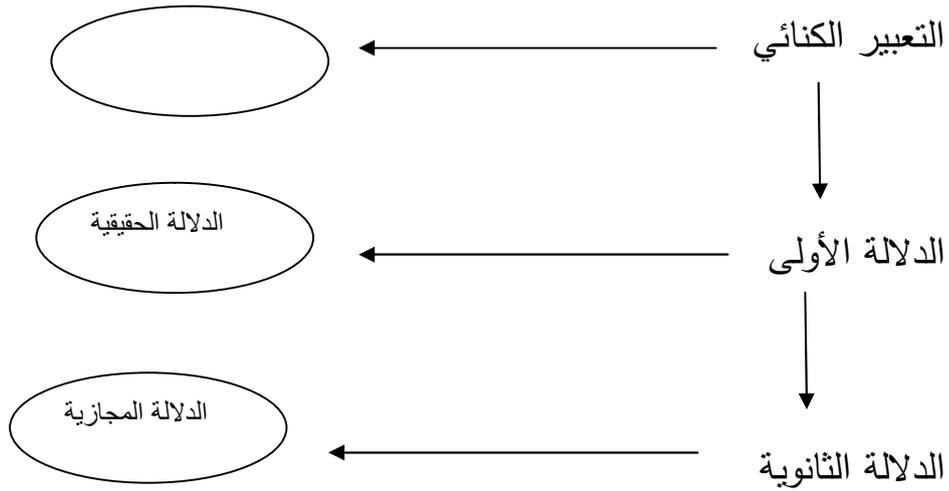
- الأولى: حقيقية

- أما الثانية: فثانوية

وهي ممثلة فيما يلي:²

¹ - 66:

² - دلخوش جار الله حسين دزه بي، الثنائيات المتغايرة في كتاب دلالات الإعجاز لعبد القاهر الجرج 340:



ودليل ذلك قول الشاعر العباس بن الأحنف:

سَأَطْلُبُ بَعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرَبُوا * وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمَدَا

يشرح عبد القاهر ذلك بأنه بدأ فدلّ بسكب الدموع على ما يوجب الفراق من الحزن والكمد، فأحسن وأصاب لأنّ من شأن البكاء أبداً أن يكون أمانة للحزن، وأن يجعل دلالة عليه وكناية عنه، ثم ساء هذا القياس إلى نقيضه، فالتمس أن يدل على ما يوجب دوام التلاقي من السرور بقوله (لتجمدا)، ظنا منه أن الجمود يبلغ له إفادة المسرة والسلامة من الحزن، ما بلغ سكب الدمع في الدلالة على الكآبة والوقوع في الحزن. فكان تعبيره عن المعنى خاطئاً لأنه أراد قول (أحزن اليوم لئلا أحزن غداً، وتبكي عيناى جهدهما لئلا تبكيا أبداً)، لكنه بقوله قد ألبس المعنى وجعله غامضاً.¹

وتقع الكناية ضمن أنواع ثلاث هي: الصفة والموصوف والنسبة.

- فالكناية عن صفة: مثل قول الشاعر عمر بن أبي ربيعة:

بعيدة مهوى القرط إما لنوفلٍ * أبوها وإما عبد شمس وهاشم

والمعنى أنه أراد القول: أن يصف هذه المرأة بطول العنق، فلو عبر عن ذلك باللفظ الموضوع له لقال (طويلة العنق)، فعدل عن ذلك وأتى بلفظ يدل عليه، وليس هو الموضوع له، فقال: (بعيدة مهوى القرط)، فدلّ ببعد مهوى قرطها على طول الجيد، وكان في ذلك مبالغة من جهة المعنى.¹ ومثل قول الشاعر:

طويل نجادِ السيف لا متضائل * ولا رهل لبّانه وبادله

فالشاعر أراد وصفه بطول القامة، فذكر طول نجاده ليعبر به عن طول قامته، لأن طوله ردف لطول قامته²، ومنه قوله تعالى في الآية الكريمة السابقة: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾

فالسورة كذلك كناية عن صفة وهي "الكثرة"، أي كثرة الشيب، ودليل ذلك ما جاء ذكره في كتب التفسير والبلاغيين من أن لفظ الشيب منصوب على التمييز وأن لفظ اشتعل يقال للشيب إذا كثُر³. فقد اجتمعت في الآية صورتان بلاغيتان هما الاستعارة والكناية معاً، إذ كل استعارة كناية وليست كل كناية استعارة.

ومن شواهد الكناية عن الموصوف: قول الشاعر:

فأوجرتَه أخرى فأضللتُ نصله * بحيث يكون اللبّ والرعب والحدق

ومفاد القول إنه أراد ذكر موصوف وهو القلب، فلم يعبر عنه باسمه الموضوع له، وعدل إلى الكناية عنه بما يكون اللب والرعب والحدق فيه، وكان ذلك أحسن لأنه إذا ذكره بهذه الكنايات، كان قد دل على شرفه وتميزه عن جميع الجسد يكون جميع هذه الأشياء فيه، وأنه أصاب بهذا المرمى في أشرف موضع منه.⁴

- 1 230 :

- 2 العسكري، الصناعتين، ص: 352

- 3 437:

- 4 332:

- والكناية عن النسبة: مثل قول العرب: المجد بين ثوبيه، حيث تم إثبات الصفة للموصوف عن طريق إثباتها لشيء شديد الصلة به وهو الثوب.

ومفاد القول إن البلاغيين قد أجمعوا على أن الكناية أبلغ في الإفصاح، حيث يقول عبد القاهر موضحاً ذلك: "قد أجمع الجميع على أن الكناية أبلغ من الإفصاح، والتعريض أوقع من التصريح، وأن للاستعارة مزية وفضلاً، وأن المجاز أبداً أبلغ من الحقيقة"¹

غير أنه يدعو إلى تدبر حقيقة المعاني باستخدام العقل للوصول إلى حقيقة المعنى وفهم طبيعة الصورة وضرورة اتباع النظم الصحيح لها للمتكلم حتى يصل المعنى فيؤثر في المتلقي تأثيراً قوياً، لأن الكناية عنده من مقتضى النظم وهي مناط إعجاز القرآن الكريم، مما أوجب التدبر في المعاني جيداً عن طريق العقل للوصول إلى ماهيتها ومراد قائلها.

د - التشبيه: يُقصد بالتشبيه من حيث اللغة التمثيل، لذا يعد التشبيه والتمثيل عند اللغويين وجهان لعملة واحدة، وهو عند البلاغيين آية البيان وقمة التصوير والتفنن في ضروب الكلام. وقد تعددت تعريفاته عند البلاغيين من حيث اللفظ، لكنها تصبّ كلها في معنى واحد، نوردها على النحو الآتي ذكره:

فالرمانى والكاتب يريان بأن التشبيه "هو العقد على أن أحد الشئيين يسد مسد الآخر ويقوم مقامه ."² أما "ابن رشيق" فالتشبيه عنده "صفة الشيء بما قاربه وشاكله من جهة واحدة أو جهات كثيرة، لا من جميع جهاته، لأنه لو ناسبه مناسبة كلية لكان إياه"³

في حين نجد "أبا هلال العسكري" يذهب إلى اعتبار التشبيه "الوصف بأحد الموصوفين ينوب مناب الآخر بأداة التشبيه، ناب منابه أو لم ينوب"⁴.

1 - 70:

2 - 80 وابن خلف الكاتب، مواد البيان، ص: 134

3 - ابن رشيق القيرواني 1096 :

4 - هلال العسكري، الصناعتين 180:

وهذه التعريفات تتفق كلها - باختلاف التعبير عنها- أن هناك مشبها ومشبها به في القضية، بينهما وصف مشترك من حيث صفة واحدة أو صفات مختلفة

ومن منطلق هذه التعريفات المتعلقة بماهيته خلصوا إلى تحديد أركانه وأقسامه وفق عدة اعتبارات هي: المشبه والمشب به والأداة والصفة المشتركة بينهما، أي وجه الشبه بينهما، مما يجعل التشبيه بليغا أو مؤكدا أو مفصلا أو ضمنيا

ومن جهة إدراك حقيقة الصورة التشبيهية وإدراك ما فيها من تشابه بين الطرفين، جعل الرماني التشبيه منحصرًا في نوعين: حسيّ وعقلي وهو ما يقع إما قولًا أو عقلاً، فالقول نحو: زيد شديد كالأسد، أما العقد في النفس فهو الاعتقاد لمعنى هذا القول،

أما الحسيّ كما عين وذهبين يقوم احدهما مقام الآخر، وأما التشبيه النفسي كتشبيه قوة بقوة أخرى. نحو تشبيه قوة زيد بقوة عمرو. كما أنه قد يكون على وجهين: تشبيه شيئين متفقين بأنفسهما كالجوهر بالجوهر أو تشبيه شيئين مختلفين لمعنى يجمعهما مشترك كالشدة بالموت، مضيفا أن التشبيه عامة وجهان: تشبيه بلاغة وتشبيه حقيقة.¹ وإلى ذلك ذهب ابن وهب الكاتب في تقسيماته للتشبيه: إلى تشبيه تحقيق وتشبيه تقدير، فتشبيه التحقيق هو التشبيه بالنفس مثل الجوهر بالجوهر، وتشبيه التقدير كتشبيه القوة بالموت. و هو يرى أن التشبيه تشبيهان: أحدهما يعبر عنه اللفظ، والآخر يدل عليه العقل من غير عبارة موضوعة له، وهو الجمع بين شيئين في معنى يوجب الاستدلال التماثل فيه.²

لذلك ، فإنّ عقد المشابهة بين شيئين أو صورتين توجب وجود دليل على شبه بينهما. وفي هذا الصدد يوضح (فخر الدين الرازي) قائلا: " التشبيه ليس من المجاز، لأنه معنى من المعاني وله حروف وألفاظ تدل عليه، مثل الكاف وكأن ومثل ونحوها يدل عليه وضعا.

1 - 81-80:

2 - لتفاصيل أوفى ينظر ، مواد البيان، تحقيق:

دمشق، سوريا، 2003/ 1424 : 134-135

فإذا صرح بذكر الألفاظ الدالة عليه وضعا كان الكلام حقيقة. فإذا قلت: زيد كالأسد وهذا الخبر كالشمس في الشهرة وله رأي كالسيف في المضاء، لم يكن منك نقل اللفظ عن موضوعه فلا يكون مجازا¹. وقوله هذا يبين أن أحسن التشبيه ما تم فيه الاعتماد على العقل للوصول إلى حقيقة الشبه، وليس ذلك التشبيه الكامل الأركان التي تظهره على أنه حقيقة، لا صورة بلاغية، خلافا للتشبيه الذي يعتمد فيه على العقل قياسا بالمشبه به من خلال إسقاط البنية الكبرى على البنية الصغرى ، والقياس عليها حتى يتم نقل صورة التشبيه بشكل مؤثر ومقنع، لأن التشبيه في نظره عبارة عن تركيب تخيلي تصديقي يحتاج فيه المتكلم إلى اعتماد تقنيات فنية لجعل الطرف الثاني من الخطاب يتلقاه بشكل أكثر تصديقا للصورة وتأثرا بها.² مما يستلزم أن يكون كل تشبيه قياس له أصل مقيس عليه، وفي هذا يوضح ابن وهب قائلا: " لا يخلو من أن يكون تشبيها في حد أو وصف ، أو اسم ، فالشبه في الحد هو الذي يحكم لشبهه بمثل حكمه إذا وجد فيه فيكون ذلك قياسا صادقا وبرهانا واضحا ، والشبه في الوصف هو الذي يحكم لشبهه في بعض الأشياء صادقا، وفي بعضها فيكون كاذبا. والشبه في الاسم غير محكوم فيه بشيء إلا أن يكون الاسم مشتقا من وصف"³

ووجوه البلاغة في التشبيه تظهر من خلال المعاني والأغراض التي تحققها خلافا للحقيقة، لذلك يذهب كل من الرماني وأبو هلال العسكري إلى اعتبار أجود التشبيه من حيث التأليف من جهة والمعنى من جهة ثانية ، ما كان على الأوجه الآتية في جريانه، وهو الذي يتبارى فيه الشعراء ويتفاضلون من حيث جودته والتفنن فيه، وهذه الوجوه تنحصر في الآتي ذكره، من خلال ما تم اعتماده من أمثلة تشبيهية لدى البلاغيين مكنتهم من استنباط ما في التشبيه من حقائق فنية بلاغية وهي:⁴

- الجمع بين شيئين بمعنى يجمعهما

¹ - الرازي فخر الدين، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز 127/126:

² - ينظر المصدر نفسه، ص:131

³ - ابن وهب، البرهان في وجوه البيان، ص:67

⁴ - ينظر الرماني، النكت في إيجاز القرآن، ص:81 وما بعدها و أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص:180 وما بعدها

- إخراج ما تقع عليه الحاسة إلى ما لا تقع عليه

- إخراج ما لا تقع عليه الحاسة إلى ما تقع عليه

- إخراج ما لا يعلم بالبدئية إلى ما يعلم أو العكس

- إخراج ما لم تجر به العادة إلى ما جرت به العادة والعكس من ذلك

- زيادة المعنى تأكيدا ووضوحا

فهذه الوجوه المختلفة في الاستعمال والغايات وكذا المقاصد، تكسب العبارة رونقا وجمالا وإبداعا فنيا، من ذلك: ¹قول امرئ القيس:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابَسًا * لَدَى وَكْرَهَا الْعُنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي

حيث جمع امرئ القيس في هذا البيت تشبيه شئيين بشئيين مفصلا هما الرطب بالعناب واليابس بالحشف، فأكسب كلامه جودة في السبك والتأليف، ومنه أيضا قول بشار بن برد:

كَأَنَّ مِثَارَ النَّعَقِ فَوْقَ رُؤْسِنَا * وَأَسْيَافُنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبَهُ

شبه الشاعر هنا ظلمة الليل بمِثَارِ النَّعَقِ والسيوف بالكواكب، موضحا أن ما كان خلاف هذه الوجوه في نقل الصور التشبيهية يعد قبيحا لأنه يخرج عن دائرة الإبداع والتفنن في القول.²

والملاحظ على البلاغيين، هو اهتمامهم كثيرا بمسألة التعميد البياني في محاولة منهم لإعطاء صورة التشبيه العامة من حيث حسنه وجودته في الكلام وما يضيفه من معانٍ تأثيرية تتلذذ بها النفوس وتتأثر أو تفتتج بتلك الصورة الفنية من حيث وجه الشبه المشترك بين الطرفين. غير أننا نجد عبد القاهر الجرجاني - باعتباره مؤسسا لعلم البيان العربي - قد

¹ - أبو هلال العسكري، الصناعتين 179:

² - ينظر نفسه 196: وما بعدها

أشار إلى أنه إذا كان القصد لتمهيد الأساس ووضع قواعد القياس كان الأولى أن يُعتمد إلى ما هو أظهر وأحلى. لذا، فإن حقيقة التشبيه عنده "هو أن تثبت لهذا المعنى من معاني ذلك أو حكما من أحكامه، كإثبات للرجل شجاعة الأسد"¹، وتوضيح ذلك يكون على أن:

زيد شجاع } الصفة المشتركة بينهما الشجاعة، مما يستلزم أن يكون زيد كالأسد شجاعة
الأسد شجاع } زيد: مثبه، الأسد: مثبه به والشجاعة: صفة مشتركة بينهما

فالمعنى المراد من المفهوم والمثال معا إثبات معنى هو شجاعة زيد كشجاعة الأسد قياسا عقليا عن طريق إدراك صفة المشابهة المشتركة بينهما، ومن ثمة الحكم على زيد منطقيا بأنه شجاع شجاعة الأسد . موضحا أن التشبيه عام والتمثيل خاص، فكل تمثيل تشبيه وليس كل تشبيه تمثيل. وهو عنده يقع على ضربين:²

- أحدهما: أن يكون من جهة أمر بيّن لا يحتاج فيه إلى تأوّل، مثال ذلك: تشبيه المستدير بالكرة في وجه وبالحلقة في وجه آخر. وكالتشبيه من جهة اللون نحو تشبيه الخدود بالورد والشعر بالليل والوجه بالنهار، أو جمع بين الصورة والوجه معا، كتشبيه الثريا بعنقود الكرم المنور. فهذا النوع من التشبيهات سهل الفهم والوصول إلى المعنى.

والآخر: أن يكون الشبه محصّلا بضرب من التأويل، والذي يعني عنده طلب ما يؤول إليه في الحقيقة، أو الموضع الذي يؤول إليه من العقل. ومثال ذلك: (هذه حجّة كالشمس في الظهور). فقد شبّهت الحجّة بالشمس من حيث ظهورها، فهذا المثال بحاجة إلى تأوّل بالقول: حقيقة ظهور الشمس وغيرها من الأجسام أن لا يكون دونها حجاب ونحوه مما يحول بين العين ورؤيتها، ولذلك يظهر الشيء لك إذا لم يكن بينك وبينه حجاب، كما لا يظهر لك إذا كنت من وراء حجاب. وهذه الأمور إنّما تدرك بالعقل والمنطق لأجل تصديق أوجه الشبه بين المتشابهات وإدراك حقيقة المعاني المقصودة من وراء التشبيهات المعقودة.

1 - 87:

2 - 92-90:

فكون التشبيهات بحاجة إلى العقل للإدراك والتصديق ، فإن التأول عنده يتخذ طرائق مختلفة لوجود تفاوت شديد للوصول إلى حقيقة الشبه، وهذا عنده بحاجة إلى قدر من التأمل والتدبر، لأن طرائق الوصول إلى ذلك نوعان:¹

أ- **التشبيه القريب المأخذ:** مثاله تشبيه الكلام من حيث صفاته بالقول: "ألفاظه كالماء في السلاسة، وكالنسيم في الرقة، وكالعسل في الحلاوة"²، ونوضح ذلك من خلال الخطأ الآتية:

المشبه	المشبه به	وجه الشبه	الأثر الناتج عن التشبيه
الكلام	الماء	السلاسة ← عدم استصعاب الكلام (سهل وسائغ كالماء في الحلق)	

الكلام	النسيم	الرقة ← وجود عذوبة فيه كعذوبة النسيم في الأبدان	
--------	--------	---	--

الكلام	العسل	الحلاوة ← وجود حلاوة من جهة الطعم كالعسل	
--------	-------	--	--

ب- **التشبيه البعيد المأخذ:** هو الذي يحتاج فيه المخاطب إلى بديهية السماع للوصول إلى معرفة المقصود من التشبيه، لأنه مقرون ومتواجد عند ذوي العقول الكاملة المتصفة بأعلى درجات الفصاحة والبيان مما هو الحال في الآداب والحكم والأمثال، نحو قول كعب الأشقري في وصفه لبني المهلب حين سأل عنهم: "كانوا حُماة السرح نهاراً، فإذا أَلِفُوا ففرسان البيّات. قال: فيهم كان أنجد؟ قال: كانوا كالحلقة المفرغة لا يُدرى أين طرفاها"³.

فهذا القول لا يتم فهم معناه إلا بتدبر أمر لفظه وإعمال الذهن فيه ، لأنه تشبيه تمثيلي .

¹ - 94-93:

² - المصدر نفسه 93:

³ - نفسه 94:

وفيما يخص الحديث عن التشبيهات الحسنة والسيئة ، فهي عنده تعود إلى مسألة تأول التشبيهات في فهم المعنى المراد ذكره ، إذ قد يكون الشبه العقلي منتزعا ومعقودا على أمرين أو عدة أمور ، فيصعب بهذه المنتزعات الوصول إلى حقيقة الشبه دون العقل. ونستدل في ذلك بما جاء ذكره في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِعَايَتِ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾¹. فالآية الكريمة لا يمكن فهمها إلا من خلال الشبه المنتزع ، إذ الشبه هنا منتزع من أحوال الحمار ، الذي يحمل الأسفار التي هي أوعية العلوم ومستودع ثمر العقول. فالحمار يحمل ما لا يحمله غيره، لذا أحتيج إلى أن يراعى من الحمار فعل مخصوص وهو الحمل، وأن يكون المحمول شيئا مخصوصا، وهو الأسفار التي فيها أمارات تدل على العلوم، وأن يُثَلَّث ذلك بجهل الحمار ما فيها، حتى يحصل الشبه المقصود.²

ووفقا لهذا كله ، جعل الجرجاني مزايا التشبيه منحصرة فيما يلي:³

- إعطاء صورة المعاني أبهة، ورفع من أقدارها، وضاعف قواها في تحريك النفوس لها، ودعا القلوب إليها، واستثار لها الأفئدة صباية وكفا
- فإن كان مدحا، كان أبهى وأفخم وأنبل في النفوس وأعظم،
- وإن كان نهما، كان مسه أوجع، وميسمه أذع، ووقعه أشدّ وحده أحدّ
- وإن كان حجاجا، كان برهانه أنور، وسلطانه أقهر، وبيانه أبهر
- وإن كان افتخارا كان شأوه أمدّ

¹ - سورة الجمعة، الآية: 5

² - 101:

³ - نفسه 115- 116

ومن هنا تتبين قيمة التشبيه ومزاياه العظيمة في نقل الصور المراد التعبير عنها، كما أن القيمة الأكبر له تتجلى في طرائق التعبير المختلفة وكيفيات نقل الصورة الفنية من حيث المعنى المراد والمقصود.

لذا، فإنّ خلاصة القول في مبحثنا هذا تكمن في كون الحجاج البياني قد استند عند البلاغيين على مبدأ تداولي كقاعدة تخاطبية بتسليط الضوء على طرق إيصال المعاني بأبهى صورة وحلة فنية تجعل المتلقي يتأثر بالقول ويفتتح بالصورة البلاغية কিفما وردت تركيباً وتأليفاً ومعنى، فكانت معالجتهم للصور البيانية مستندة على منطق في الاستنباط والتحليل قصد وضع الأصول والقواعد المتعلقة بها ضمن أدلة عقلية وشواهد بيانية في الحسن والقبح بغية تعليمها تعليماً صحيحاً، والتأثير في الغير من حيث هي صور فنية وجمالية بالدرجة الأولى غير أنّ السؤال الموجه هنا، كيف يتم التأثير في الغير وما الغاية منه؟ وتفاصيل سؤالنا هذا هو ما سنعرضه في المبحث الموالي

1- لمحة موجزة عن نظرية أفعال الكلام:

ترتبط نظرية الحجاج من حيث هي إستراتيجية تخاطبية معتمدة - باعتبارها قد لقيت اهتماما وعناية أكبر في الدراسات اللسانية والتداولية المعاصرة - بنظرية أخرى هي "نظرية أفعال الكلام والاستلزام الحواري"، فهما شديدا الارتباط لدرجة التداخل بينهما، ذلك أنّ الحجاج جزء لا يتجزأ من الأفعال اللغوية والتداولية منها على وجه الخصوص. والحقيقة أنّ نظرية الحجاج في اللغة من صلب نظرية الأفعال اللغوية التي وضع أسسها "أوستين Austin" ليتم تطويرها فيما بعد على يد "سيرل Searle" وغيره من فلاسفة اللغة.¹

وهي نظرية نشأت من لدن الفلسفة التحليلية للغة والكلام، التي تسعى إلى تجديد الفكر الفلسفي واللساني بوجه عام. وذلك بإخراجه من نطاق الشكل البنوي التواصلية إلى نطاق المعاني والدلالات اللغوية المحققة والمنجزة فعلا، وهذه الأخيرة لقيت اهتماما وامتدادا في عصرنا الحديث من خلال مجموعة من الأعمال المهمة باللغة في إطار المنجز الفعلي كأعمال "أحمد المتوكل" الموسومة بـ:

"réflexion sur la théorie de la signification dans la pensée arabe"

، وغيرها من الأعمال الأخرى.²

والواجب علينا، ونحن نتناول الحديث عن أفعال الكلام أن نشير إلى مقصود هذا المصطلح وكيف أضحت نظرية هامة في الدراسات اللسانية المعاصرة، حيث شكّل " فعل القول" محورا مهما من محاور التداولية المعاصرة من خلال عبارة أوستين الشهيرة من خلاله كتابه: (**quant en dire c'est faire**)، الذي أوضح من خلاله أنّ اللغة عبارة عن

¹ - فلاسفة اللغة هم أوريكيوني وجرايس ولوديفنج فتجنشتاين وغيرهم

² - ينظر عمر بلخير، مقالات في التداولية وتحليل الخطاب، دار الأمل، تيزي وزو، 2013 : 131 وما بعدها

وسيلة للتأثير في العالم وتغيير للسلوكات الإنسانية في مواقف مختلفة ، متجاوزا برأيه هذا حصر اللغة من حيث وظيفتها بأنها وسيلة تخاطب وتواصل ليس غير.

لذا، فإنّ أفعال الكلام: عبارة عن دراسة للغة من منطلق كيفية انجاز الأشياء بالكلام والمعاني المتحصّل عليها وفق هذا الانجاز، لأنّ الأقوال عبارة عن انجازات تهدف إلى تغيير وضع المتلقي عبر مجموعة أقوال تغير من سلوكاته من خلال القول (افعل) و(لا تفعل). ، حيث جعل أوستين فعل القول متميزا بجملة من الخصائص هي:¹

- إنه فعل دال

- إنه فعل انجازي (أي ينجز الأشياء والأفعال الاجتماعية بالكلمات)

- إنه فعل تأثيري (أي يترك أثارا معينة في الواقع، خصوصا إذا كان فعلا ناجحا)

كما يلح على ارتباط الفعل الكلامي بالقصدية في القول، بل هو شرط أساسي فيه، حيث لا يقوم إلا لأجله. ومن ثمة، نجده قد صنّف فعل القول أو فعل الكلام إلى تقسيمات أخرى من جهة القصدية انحصرت فيما يلي:

التقريريات (les assertifs) ، الطلبيات أو الأمرات (les directifs)، البوحيات أو الإفصاحيات (les expressifs)، الوعديات (les promessifs) أو التصريحات (les déclaratifs)، وقد تبعه في ذلك "سيرل" جاعلا الأفعال الكلامية أنواعا متعددة منحصرة في: الأفعال التقريرية، الأوامر، والمواعيد... الخ.²

ومن منطلق تقسيمات "أوستين" للأفعال الكلامية نجده يخصّص كذلك تقسيمات أخرى مرتبطة بوظائف الفعل الكلامي ذاته وهي:

¹ - مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب: دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة ، بيروت 44:

² - ينظر جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع: سعيد الغانمي، منشورات الاختلاف،

- الأفعال الدالة على الحكم /أفعال الممارسة/ الأفعال الدالة على الوعد/الأفعال السلوكية/
وأفعال العرض.

ويعتقد الباحث " عبد القادر قينيني" أنه يصح اعتبار نظرية أفعال الكلام العامة لأوستين أول محاولة جادة تتجاوز بالفعل الطرح الأرسطي في كتابه الخطابة للقول الخطابي، والدراسات البلاغية بإعادة تنظيم منطق اللغة الطبيعي على ضوء الدراسات اللسانية المعاصرة.¹

ومنه، يمكن اعتبار نظرية أفعال الكلام عبارة عن أفعال كلامية تتجاوز الأقوال والملفوظات إلى الفعل الانجازي والتأثير الذي يتركه ذلك الانجاز²، مما جعل "أوستين" يقسم فعل القول الكامل إلى ثلاثة أقسام فرعية هي:³

- **فعل القول (acte locutoire):** ويراد بها إطلاق الألفاظ في جمل مفيدة ذات بناء نحوي سليم وذات دلالة (صوتي، تركيب، دلالي).

- **الفعل المتضمن في القول (acte illocutoire):** وهو الفعل الانجازي الحقيقي إذ إنه عمل ينجز بقول ما.

- **الفعل الناتج عن القول (acte perlocutoire):** وهو مرتبط بالأغراض المحققة والمنجزة كالإقناع، التضليل، الإرشاد....الخ.

ومن ثمة، فإن نتيجة فعل القول الكامل عند أوستين تتجلى في:

فعل القوة+ الفعل المتضمن في القول + الفعل الناتج عن القول

¹ - جون لانكشو أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة: كيف نجز الأشياء بالكلام : عبد القادر قينيني، إفريقيا 2008 2: 6

² - المصدر نفسه

³ - مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص: 41 وما بعدها

والفعل الناتج عن القول ، هو الفعل المتضمن للقول أي القصدية في الأقوال وهو صميم التداولية. فكوننا نتكلم قصد التأثير والإقناع، نحتاج في ذلك إلى ألفاظ ومعانٍ لبلوغ تلك الغاية الإقناعية والهدف المرجو. لذلك، فإنّ قوّة اللفظ نابعة من قوّة المعنى، كما أن قوّة المعنى من قوّة اللفظ للحصول على معانٍ للكلام المتلفظ به. واللفظ والمعنى يتواجدان في التراكيب والأساليب اللغوية الهادفة إلى التأثير أولاً، ثم إلى الإقناع ثانياً من أجل تحصيل تغيير في سلوك المتلقي. والملاحظ على التقسيمات التي جاء بها "أوستين" وجود فعل السلطة في الأقوال المتلفظ بها من حيث قوّة الفعل، وهي كالآتي:

2- سلطة اللغة وسلطة الخطاب: تناولنا في الفصل الأول من بحثنا هذا مفهوم السلطة ومدى علاقتها باختيار إستراتيجية معينة تتماشى ومقاصد المخاطب وما سطره من أهداف تبليغية تحقق له مراده وتبقيه على تواصل مستمر مع أقرانه من المخاطبين. وهي في علاقتها مع نظرية أفعال الكلام تظهر من خلال ما يتم استخدامه من ألفاظ وأقوال ذات دلالات انجازية تحقق فعل القول وتزيد الخطاب قوّة حاجية وإقناعاً وتوضيحاً وتأكيدياً أكثر للمراد، حيث إن الخطاب يستمد قوته من عناصره ، سواء الداخلية منها أو الخارجية.¹

3- سلطة المخاطب والمخاطب: تظهر سلطة المخاطب من خلال لفظ (افعل) أو (لا تفعل) المتمثلة في الأوامر والنواهي أو التوجيهات والإرشادات القولية، هذا الفعل الذي يهدف إلى تغيير سلوك أو توجيه نصيحة أو إلزام بفعل شيء معين أو توجيه سلوك معين قصد تغييره، أو نحو التأثير في الغير، فسلطته هنا سلطة قصدية.

أما المخاطب ، فتظهر سلطته من خلال سلطته التوجيهية نحو قول المتكلم والتلفظ بكل ما له شأن وعلاقة به مراعيًا حالاته وظروفه، ممّا يجعل الخطاب يتجه أثناء انجازه نحو

¹ - ينظر في ذلك: توين فان دايك، الخطاب والسلطة، : عيداء العلي، مراجعة: عماد عبد اللطيف، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1 2014 مان فيركلف ، اللغة والسلطة، ترجمة: القاهرة، ط1 2016

المخاطب باعتباره متلقيه الأول والمتأثر به سواء فكرا أو حكما أو شعورا وانفعالا. فسلطته توجيهية محضة تسهم إلى حد كبير في إنتاج الأقوال وتحقيق المقاصد وفق حالاته أو علمه. وتتميز الحجة بالسلطة حتى تكون سليمة بشروط تقتضيها ، من بينها:

- أن تدرك الحجة بالسلطة إدراكا سليما
 - أن تكون للسلطة كفاءة حقيقية ومتمكنة في مجالها
 - أن يعتبر جانب التخصص في كل مجال على حدة
 - أن يكون الرأي قائما على دليل يمكن تأكيده أو البرهنة عليه¹
- 4- تجليات أفعال الكلام وأبعادها عند النحويين والبلاغيين:

أ- النحويون:

قبل مباشرة الحديث عن تجليات أفعال الكلام عند النحويين القدامى ومن خلال ما حدّدناه من مفهوم وعناصر لهذه النظرية كونها حديثة، يجدر بنا أولا الإشارة إلى أنّ النحو بحكم اتّسامه بطابعه التعليمي، نجد بأنّ النحويين هم أنفسهم قد مارسوا فعل الكلام في الكثير من المسائل والقضايا اللغوية من خلال ما يرددونه بالقول: (اعلم - اعلم أنك - اعلم أنّ) ، مثلما هو الحال بالنسبة لسيبويه و أبو علي الحسن وابن جني والجرجاني ، الغاية من قولهم هذا هو سعيهم نحو تحقيق فعل الصواب في تعلم مبادئ وأصول اللغة العربية الصحيحة والفصيحة وتغيير إما سلوكات القول الخاطئة أو الفهم الخاطئ المتعلق باللغة، لأنّ ذلك كان سببا رئيسا ووجيها في نشأة النحو من حيث هو علم مستنبط له قواعده وأحكامه، ممّا يستلزم أن تكون غاية فعل الكلام عندهم غاية تعليمية، وذلك الاهتمام يتجلى ويتمثل في الآتي:

1 - عبد السلام عشير، عد غير، 165:

- إستراتيجية الإعراب والحركات الإعرابية: كون النحو العربي جملاً وتراكيباً لغوية تهدف إلى الإبانة والقصد، جاء الاهتمام بالإعراب كونه فرعاً للمعنى وحاملاً له، بجعله من حيث مفهومه إبانة عن المعاني بالألفاظ وجعله القصد إلى المعاني، والقصد بالمعاني لا يتحقق إلا بعلامات دالة. فأوستين يعتبر "النطق وحدة متكاملة للغة وخصوصية الخطأ في النطق تكون بتأدية المعنى وهو الخلو من تحصيل الفائدة. أما القول الخطبي عنده، فهو وحدة الكلام، وخصوصية الخطأ في القول الخطبي تؤدي إلى التعقيد والغموض والإبهام وغيرها"¹. وإدراك النحويين لهذه المسألة التداولية المهمة جداً، جعلهم يهتمون بالإعراب وحركاته لما لها من دورٍ في تأدية الوظائف النحوية للعناصر اللغوية. حيث تظهر هذه التأدية إثر الانجازات المحققة من خلال المفاهيم المحيطة بكل من الاسم والفعل والحرف والفاعل والمفعول وغيرها من العناصر التركيبية، وكل ما يدخل ضمن البناء النحوي وفق النظم والتأليف السليم، الذي يحقق للمعاني وصولها للمتلقي ومن ثمة فهمه لها. يقول عبد القاهر الجرجاني موضحاً في (باب الإعراب الأصلي وغير الأصلي): "اعلم أن الكلام مداره على ثلاثة معانٍ: الفاعلية والمفعولية، والإضافة"²

- إستراتيجية التقديم والتأخير: اعتماد الترتيب في الجمل أو إعادة الترتيب، له نصيب وافر من الدراسة والاهتمام عند النحويين لما يحققه من مقاصد مختلفة ومتعددة تعدد نوع المقدم أو المؤخر في الجملة. حيث وراء كل تقديم أو تأخير مقصداً وفائدة كلام نبه إليها بشكل كبير عبد القاهر الجرجاني من خلال (دلائل الإعجاز) متجاوزاً بذلك المعايير النحوية.

- إستراتيجية الحذف: تظهر تجليات أفعال الكلام في الحذف من خلال الفائدة المحققة لكل محذوف، حيث أظهر النحويون أن المحذوفات ليست عشوائية، بل هي مرتبطة بمقاصد

¹ - جون أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة: كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص: 128

² - الجرجاني عبد القاهر، الجمل، تحقيق وتقديم: علي حيدر، دمشق، 1392 1972 36:

تحقق فائدة في الكلام، مثلما هو الحال لحذف الفعل مثلا الذي أبان عن مقاصد مختلفة في حذفه خصوصا في الأساليب النحوية على نحو ما ذكرناه سابقا.

- إستراتيجية الحجاج: الحجاج - مثلما ذكرنا في المبحث السابق- يعتمد على تقنيات التأثير والإقناع من أجل تصديق الأقوال أو الأحكام الموضوعية كقياسات ضابطة لسلامة اللغة، وهذان الأخيران بحاجة إلى منجزات قولية لتحقيق هذه المساعي والأهداف، فالمتكلم من خلال إنتاجه للخطابات اللغوية يسعى دوما نحو إبقاء التواصل مستمرا بالطرف الثاني من الخطاب من خلال انجازه لأقوال تحقق له ضمان الفائدة للمخاطب في إطار " الفهم والإفهام"، وتأكده من فهم الرسالة بتصديقها أو رفضها .

أما بالنسبة للطابع العلمي للنحو، فإنه لا يخلو هو الآخر من وجود اهتمام بأفعال الكلام في اللغة كونها ذات خاصية تواصلية ووظائف تعبيرية وتأثيرية، ويظهر ذلك من خلال إسهاماتهم الجلية بشأن أفعال الكلام سواء المباشرة منها أو غير المباشرة من خلال تركيزهم على دراسة الكلام وكل ما يحيط به من فهم لحقيقته و تحديد لأقسامه وخصائصه العامة أو الخاصة به. وهذا الاهتمام به أسفر عن دراسة الجملة والاهتمام بها أيما اهتمام من حيث مكوناتها وعناصرها وخصائصها وكذا الغاية منها على مستوى الأسماء والأفعال والحروف - حروف المعاني- وعلى مستوى التراكيب والأساليب اللغوية المختلفة، لأن أفعال الكلام منبثقة من هذا الثلوث البنائي التركيبي.¹

ونظرية أفعال الكلام بالنسبة للنحويين نجد لها ظاهرة وواضحة من خلال الاستراتيجيات السابقة الذكر (الإعراب والحركات الإعرابية- التقديم والتأخير - الحذف - الحجاج)، لأنها كلها استراتيجيات تبين غاية المتكلم فيها، وهي إيصال المقاصد بمختلف أنواعها وضمن فهمها فهما صحيحا ضمن معايير وأحكام نحوية سياقية.

¹ - ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب،ص:203 215

هذه الأخيرة، قد أوضحت مدى اهتمام النحويين العرب بالجملة ومعانيها سواء المباشرة منها أو غير المباشرة، وكذا تمييزهم بين أنواع الكلام من حيث مضمونه وطريقته في تقديم المعاني والدلالات للمخاطب. فرغم كون النحو العربي نحواً معيارياً يهتم ببناء الجمل والتراكيب ويهتم بالشكليات لما لها من تأثير مباشر على المعاني سواء من جهة الفهم أو من جهة تغيير تلك المعاني. إلا أننا نجد أنه ليس بمعزل عن تتبع معاني الكلام وتقسيمها.

فقد أسفر البحث في الاستراتيجيات السابقة الذكر، والتي نعتبرها - إلى حد ما - قد أعطت صورة عامة عن الخطاب اللغوي العربي إلى التأكد من مدى صحة اعتماد النحويين القدامى على أسس تداولية محضة رغم ما يقال عنه بأنه نحو شكلي معياري صوري .

إذ، الثابت هو الاهتمام بالخطاب ضمن سياقات تواصلية متعددة تمّ فيها مراعاة : مقاصد المتكلمين، أحوال المخاطبين، تحقيق مبدأ الفهم والإفهام ضمن الإفادة التي ينبغي تحقيقها في الكلام في جميع أحواله التركيبية المختلفة شكلاً وهيئة: إعراباً وبناءً وإسناداً، تعريفاً وتذكيراً، تقديماً وتأخيراً، وذكرًا وحذفًا، وذلك ظاهر وجلي من خلال تحديد مفهوم الجملة وعناصرها الجزئية التي أشرت فيها تحقيق الفائدة للمخاطب. فمعاني النحو عامة منقسمة بين حركاته وسكناته وبين الألفاظ ومعانيها وبين المواضع المقتضية لها وبين تأليف الكلام في مختلف ضروبه وأساليبه الفنية البلاغية. فالنحو العربي كعلم قائم بذاته لم يخرج عن إطار دراسة اللغة في حدود استعمالاتها المختلفة ودراسة الكلام العربي ضمن مختلف أساليبه قولاً وفعلاً وما يترتب عنها من معاني تهدف إلى جعل المخاطب عامة يستفيد من الكلام أو يغير سلوكاته مثلما هو الشأن بالنسبة لأسلوب القسم والشرط والتأكيد والتخصيص والعرض والتحضيض والإغراء والتحذير. كما أن الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ و الفارق لتلك المعاني سواء المتكافئة منها أو المختلفة.¹

¹ - ينظر الألويسي قيس إسماعيل، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، المكتبة الوطنية، بغداد، 1988، 25: بعدها

وهذه الأحوال التركيبية المختلفة أمكنت النحويين من جعل الكلام عامة جهة معانيه المتضمنة ينحصر في قسمين رئيسيين هما: **الخبر والطلب**، وهما يتواجدان في جميع الأساليب النحوية الخبرية منها أو المتضمنة للطلب، يظهر ذلك من خلال ما تردد على ألسنة النحويين واللغويين عامة. يقول " ابن كيسان" (ت299هـ) موضحاً أنواع الكلام العربي من حيث الإفادة في القول: " الكلام ينقسم إلى أربعة أقسام في المعاني هي: الخبر والاستخبار- والاستخبار الاستفهام- والنداء وهو الدعاء والطلب والأمر والنهي، والخبر وهو أوسع تصرفاً...."¹، ويقول ابن قتيبة: " الكلام أربعة: أمر واستخبار وخبر ورغبة"²، في حين نجد "ابن فارس" في معرض حديثه عن **(معاني الكلام)** يعطي تقسيماً آخر بقوله: "وهي عند بعض أهل العلم عشرة: خبر واستخبار وأمر ونهي ودعاء وطلب وعرض وتحضيض وتمنٍ وتعجب"³

وعليه، فإنّ صناعة النحو تنقسم من حيث معاني الكلام بين الخبر والإنشاء الذي يسميه النحويون بالطلب. كما أنّ الظاهر في معاني الكلام أن النحويين استندوا إلى معايير مكنتهم من التفريق بين كل ما هو خبر وما هو إنشاء، والمتمثلة في معياري **الصدق والكذب**.⁴ وذلك بغض النظر عن عدد التقسيمات المختلفة لهذا الطلب، لكن الاتفاق على نوعين فقط هما الخبر والطلب.

يقول المبرّد في (**باب الابتداء**): " اعلم أنّ هذا الباب عبرة لكل كلام وهو خبر، والخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب "⁵، ويقول " ابن فارس" موضحاً أيضاً: " أما أهل اللغة، فلا يقولون في الخبر غير أنّه إعلام، تقول: أخبرته، أخبره، والخبر هو العلم. وأهل النظر يقولون: الخبر ما جاز فيه تصديق قائله أو تكذيبه، وهو إفادة المخاطب أمراً في ماض زمان

1- 165:

2- ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن 21/20:

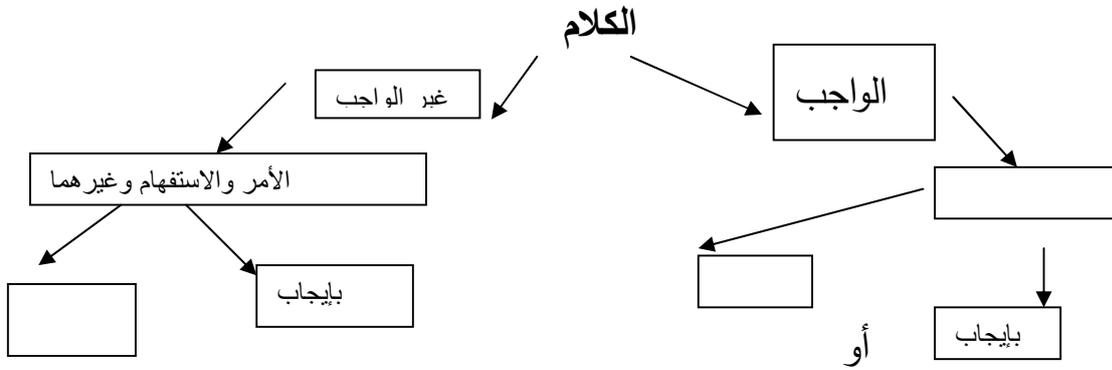
3- ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة، ص:133

4- ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص:57 وما بعدها

5- 89: 3

أو مستقبل أو هو دائم نحو: (قام زيد) و(يقوم زيد) و(قائم زيد)، ثم يكون واجبا وجائزا وممتعا¹

وقولهما هذا لدليل واضح على أن النظرة العميقة والدقيقة لماهية الخبر وحقيقته أثبتت أن الخبر والإنشاء إنما هي معانٍ للكلام وأفعال للمتكلم في كلامه. فأقوال المتقدمين من النحويين بدءاً من سيبويه إلى من جاء بعده يثبت مذهبهم هذا من خلال وسمهم الكلام بالواجب وغير الواجب مثلما أوضحه الحاج صالح على النحو الآتي ذكره:²



وبالإضافة إلى الصدق والكذب كمعيارين للحكم نجد معياراً آخر هو في الأساس شرط أساسي ومهم للحكم على الأول بمدى مصداقية الخبر وقبوله أو تكذيبه ورفضه رفضاً قاطعاً والمتمثل في "مطابقة الواقع"، هذا الأخير الذي يندرج عند النحويين من خلال العمل بالسياق التخاطبي ومقامات الذكر لمختلف الأحوال التخاطبية. وما أورده سيبويه من خلال كتابه في (باب الاستقامة من الكلام والإحالة)³، لخير دليل على اعتماد المطابقة للواقع ونسبة تلك المطابقة له من خلال الجانب التبليغي المحقق للكلام وتحقيق الفائدة للمخاطب مع ضمان فهم المقصد من خلال ضرورة وجود علاقات اسنادية متينة بين كل من المسند والمسند إليه. ويتضح ذلك من خلال أوصاف الكلام والتمييز بين أنواعه وفق مبدأ المطابقة للواقع في

¹ - ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة، ص: 133

² - 167:

³ - سيبويه، الكتاب، ج 1، 26/25:

الأصل، هذه الأخيرة التي حددها وفقا لمطابقتها لمضمون الخبر مع الواقع على النحو الآتي
ذكرة:

- (أتيتك أمس وسأتيتك غدا)، مستقيم حسن ، لأنه يمكن تصديق القائل فيه.
 - (أتيتك غدا، وسأتيتك أمس)، محال ،لأنه قول كاذب لا يتطابق مع واقع زمن الفعل وانجاز فعل الإتيان لكونه متناقضا معه.
 - (حملتُ الجبل وشربتُ ماء البحر)، مستقيم كذب، لأن التركيب سليم من حيث البناء: فعل + فاعل = مفعول، لكن المعنى كاذب لا يمكن تصديقه لعدم وجود مطابقة بين الكلام والواقع، فالعقل البشري لا يمكن له تصديق المثال، لأنه مهما بلغ الإنسان من قوة جبارة لا يمكن له أبدا حمل جبل، كما أنه مهما بلغ الإنسان درجة في العطش وشرب الماء حتى الارتواء، لا يمكنه مطلقا شرب ماء البحر، وإن كان هذان المثالان على سبيل المجاز لا الحقيقة فهما يتنافيان مع الصدق الحاصل في النسبة الخارجية للواقع.
 - (قد زيدا رأيت وكى زيد يأتيتك)، مستقيم قبيح، لأنه يتنافى ومبدأ الصواب في تأليف الكلام، أي وجود إخلال بالفصاحة لعدم وضع الألفاظ مواضعها المناسبة لها.
 - (سوف أشرب ماء البحر أمس)، محال كذب، لأنه لا يتطابق لا مع الواقع ولا مع زمن وقوع الفعل مما يجعله محالا وكذبا لاستحالاته في تحقيق انجاز فعل الشرب.
- فسيبويه من خلال تناوله لقواعد اللغة العربية، لم يهتم بها فقط من جانبها التعليمي، بل حرص على تعليم مختلف أساليب الكلام وطرق التعبير المختلفة ذات التعبير الهادف، فقد عقد بابا للأمر والنهي، وبابا للنداء والتمني وتبعه في ذلك بقية النحويين إدراكا منهم ووعيا بقيمة الملفوظات والأقوال وما يترتب عنها من مقاصد وانجازات فعلية.

ومن منطلق ما قلناه، يتبين أن أفعال الكلام في النظام النحوي العربي تتجلى من خلال مبدأ الصّواب (الإعراب)، والفهم والإفهام من خلال الفائدة المحققة للمخاطب، وقواعد اللغة تتجه في عمومها نحو تغيير سلوكات النطق والفهم الخاطئين وتصويبهما.

ب- البلاغيون:

أما البلاغيون فإننا نجد أفعال الكلام عندهم حاضرة حضوراً قوياً، لأن علم البلاغة تداولية في الأصل تطرح قضايا الخطاب واستلزمات التخاطب ضمن حدود السياقات والمقامات المختلفة ضمن الحال ومقتضى الأحوال، التي هي من صميم التداولية، وهي لا تتحقق إلا من خلال التواصل القائم بين الأطراف المتخاطبة والتأثير فيهم. فمدار البلاغة عموماً هي إيصال المعنى فقط، حيث أبان البلاغيون وأعرّبوا عن اهتمامهم بأفعال الكلام تنظيراً وتطبيقاً، علماً وتعليماً في شكل قواعد والزامات بالقول وتوجيهات نحو الامتثال للصّواب في القول والإفصاح عن المقاصد إفصاحاً مبيناً، قدوتهم في ذلك القرآن الكريم وكلام العرب شعره ونثره.

إذ لا يخفى عن يقرأ كتب السلف من البلاغيين، أن علم البلاغة هو الآخر علمي وتعليمي، فالبلاغة العربية مذ نشأتها، كان منطلقها هو القرآن الكريم الذي سحر الناس من خلال أساليبه في البيان . كما نجد أن دراسة الكلام العربي شعره ونثره كان السعي فيه إلى الارتقاء بالأساليب العربية نحو درجة من البلاغة والتفنن فيها، جوهرها في ذلك هو تحقيق المعاني عن طريق الأقوال. والإلمام بالبلاغة العربية يقتضي منا لفهما فهما صحيحاً، العودة إلى مفاهيمها والرجوع إلى أقوال البلاغيين بشأنها قصد استكشاف معاني الكلام وتجليات أفعال الكلام عندهم. وإن كان من الصعب جداً الإحاطة بجميع المؤلفات وأقوال البلاغيين وتحديد كل ما قيل خلال فترة القرن الثاني إلى الخامس هجري، وهو ما يلزم علينا التطرق إلى نموذج أو اثنين لكل عصر، على النحو الآتي:

- ابن المقفع (ت142هـ): مارس ابن المقفع أفعال الكلام قاصداً بها توجيه المتلقي نحو الصواب في معرفة حقائق علم البلاغة، وذلك من خلال قوله: "يا طالب الأدب اعرف الأصول والفصول، فإن كثيراً من الناس يطلبون الفصول مع إضاعة الأصول، فلا يكون دركهم دركاً، ومن أحرز الأصول اكتفى بها عن الفصول وإن أصاب بعد الأصول فهو أفضل"¹، ويقول في موضع آخر: "عليك بجواب الحجة"²

ونراه في موضع آخر يبين قيمة التأليف الصحيح للكلام بوضع الألفاظ مواضعها الصحيحة وتأثير ذلك على فهم المعنى قائلاً: "اخزن عقلك وكلامك إلا عند إصابة الموضع، فإنه ليس في كل حين يحسن الصواب، وإنما تمام إصابة الرأي، والقول بإصابة الموضع..."³

- وفي صحيفة بشر بن المعتمر (ت210هـ)، التي هي صحيفة قمة في الإبداع البياني، وقف فيها صاحبها على جملة من التوجيهات المتعلقة بالخطابة والخطيب التي تحمل مبادئ الخطاب الصحيح، معلماً فتیانهم الخطابة وتقنياتها المؤدية إلى فعل الإقناع والتأثير في نفوس الناس، من ذلك قوله: "اضربوا عما قال صفحا واطووا عنه كشحاً... وخذ من نفسك ساعة نشاطك، وفراغ بالك، وإجابتك إياك، فإن قليل تلك الساعة أكرم جوهراً، وأشرف حسباً، وأحسن في الأسماع، وأحلى في الصدور، وأسلم من فاحش الخطاء، وأجلب لكل عين وغرة من لفظ شريف ومعنى بديع..."⁴

- أما الجاحظ شيخ البلاغيين، فإنه هو الآخر له اهتمام كبير بأفعال الكلام لما لها من دلالات وتوجيهات تأثيرية في المتلقي، من خلال مختلف ما ألفه في البلاغة والبيان والأدب.

ففي (البيان والتبيين)، نجد اهتمامه بالبيان واضحاً، فقد اهتم بكل ما يحيط به لأجل تحقيق الفهم والإقناع وكذا التأثير، مراعيًا في ذلك مختلف مقامات الذكر وخصوصية الفعل

1 - الدرة اليتيمة : سعادة الامير شكيب أرسلان، القاهرة ، د : 16:

2 - المصدر نفسه، ص:32

3 - نفسه : 33-34

4 - نقلا عن الجاحظ، البيان والتبيين، ج1 : 135-136

التخاطبي. فانصّب اهتمامه على الخطاب البلاغي وصفات الخطيب لأنه يعتبر الخطابة بلاغة في حد ذاتها، وهو الأمر الذي جعله يقف عند مواصفات الخطيب البليغ من حيث صفاته النطقية واللفظية والتركيبية التي تجعل منه خطيباً فصيحاً وبلغياً، من خلال الأقوال التي يجب أن يتحلّى فيها بالصواب والإيجاز والحجّة ومراعاة المقام، والإفهام وإحراز المنفعة، وإصابة المعنى، وكذا مراعاة طبقات الناس أثناء التخاطب.

يقول موضحاً من خلال ما قدّمه من مفاهيم بلاغية وتوجيهات تعليمية بخصوص أهمية الإحاطة بالمعنى لبلوغ المقاصد ووصولها: "وهذا كلام شريف نافع، فاحفظوا لفظه وتدبروا معناه، ثمّ اعلموا أنّ المعنى الحقير الفاسد، والدنّى الساقط، يعشعش في القلب ثمّ يبييض ثمّ يفرخ..."¹، مضيفاً ضرورة الحرص على مبدأ "الفهم والإفهام" قائلاً: "يكفي من حظ البلاغة أن لا يؤتى السامع من سوء إفهام الناطق، ولا يؤتى الناطق من سوء فهم السامع"²، والفهم والإفهام عنده لا يكون إلاّ بالصواب الذي يحقق المنفعة للكلام، يقول موضحاً: "جماع البلاغة التماس حسن الموقع والمعرفة بساعات القول"³، معتبراً أنّ تحقق المنفعة لا تتأتى إلاّ باعتبار المقامات والأحوال المقتضية للأقوال ساعة التلفظ بها. موضحاً ذلك من خلال قوله: "إنّما مدار الشرف على الصواب، وإحراز المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام من مقال"⁴، ويقول أيضاً: "ينبغي للمتكلّم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً، ولكل حالة من ذلك مقاماً، حتى يقسّم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسّم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات"⁵

1 - 85: 1

2 - نفسه 87:

3 - المصدر نفسه، ص: 88

4 - نفسه 136:

5 - نفسه، ص: 138-139

أما في كتابه (الحيوان)، فقد وقف صاحبه على المعنى وطرائق إيصاله إلى قلب المتلقي، نذكر على سبيل المثال قوله في الإيجاز من حيث هو مبحث ومبدأ بلاغي متصل بالمعنى: "قال معاوية بن أبي سفيان، رضي الله عنهما لصُحار العبدى: ما الإيجاز؟ قال: أن تقول فلا تبطئ وتقول فلا تخطئ... لما عرف بالبدية وعند أول وهلة، أن قولك (لا تخطئ) متضمن بالقول، وقولك: (لا تبطئ) متضمن بالجواب"¹، ويقول في فضل التعلم: "وقال بعضهم: كنت عند بعض العلماء، فكنت أكتب عنه بعضاً وأدع بعضاً، فقال لي: أكتب كل ما تسمع، فإنَّ أخس ما تسمع خيرٌ من مكانه أبيض"²، وقوله في موضع آخر أن الاجتماع ضرورياً لتناقل الأخبار بين الناس وعبر الأزمنة موضحاً قيمة الأخبار وفوائدها: "ثم اعلم، رحمك الله تعالى، أن حاجة بعض الناس إلى بعض، صفة لازمة في طبائعهم، وخلقة قائمة في جواهرهم، وثابتة لا تزالهم..... فحاجة الغائب موصولة بحاجة الشاهد، لاحتياج الأدنى إلى الأقصى، واحتياج الأقصى إلى معرفة الأدنى، معانٍ متضمنة، وأسباب متصلة، وحبال منعقدة"³

ويقول في موضع آخر مبيناً تداعي المعاني في التأليف: "وليعلم أن صاحب القلم يعتريه ما يعترى المؤدّب عند ضربه وعقابه، فما أكثر من يعزم على خمسة أسواط فيضرب مائة؟!..... وكذلك صاحب القلم، فما أكثر من يبتدئ الكتاب وهو يريد مقدار سطرين، فيكتب عشرة!، والحفظ مع الإقلال أمكن، وهو مع الإكثار أبعد"⁴، وهو توجيه صريح نحو تدارك المعاني بالسبل الصحيحة لبلوغ الغايات بأيسر طريق، لأن ذلك بمثابة قاعدة تخاطبية على المتكلم التنبيه والحرص على العمل بها.

1 - الجاحظ، الحيوان تحقيق: عبد السلام محمد هارون، 1 2 1965/ 1384 1 90-91

2 - نفسه 58:

3 - نفسه 42-43:

4 - نفسه 88-89:

وفي كتابه (الرسائل)، أوضح أن من البلاغة - عنده - ما يكون في الرسائل، فسعى من خلاله إلى مجموعة من التوجيهات الهادفة نذكر لذلك نموذجين من رسائله البلاغية التبليغية ذات الطابع التأثيري والتوجيهي:

الأولى، هي "رسالة الجد والهزل"، وهي رسالة موجهة إلى "الملك محمد بن عبد الزيات"، يدعو فيها إلى الروبة والحكمة في اتخاذ القرارات الحكيمة، لما لها من تأثير على علاقات المتخاطبين، قائلاً بتوجيهاته: "ولا تعاقب واداً، وإن اضطررك الواد، ولا تجعل طول الصحبة سبباً للتضجر، واصبر على خلقه، فإن خلقه خير من جديد غيره، وصداقة المستطرف غرر، وملاة الصديق أفن"¹

أما الثانية، فهي "رسالة المعاد والمعاش" الموجهة إلى "أبي الوليد محمد بن احمد بن أبي دؤاد" زمن تحول الخلافة إلى المتوكل، موضوعها هو الأخلاق المحمودة والمذمومة، يقول فيها داعياً وموجهاً ومرشداً وواعظاً بالتحلي بصفات الأخلاق الحميدة التي تحقق المنفعة في التعامل مع الناس: "... واعلم أن الآداب إنما هي آلات تصلح أن تستعمل في الدين وتُستعمل في الدنيا، وإنما وُضعت الآداب على أصول الطبائع، وإنما أصول أمور التدبير في الدين والدنيا واحدة، فما فسدت فيه المعاملة في الدين، فسدت فيه المعاملة في الدنيا، وكل أمر لم يصح في معاملات الدنيا لم يصح في الدين..... فأول ما أوصيك به ونفسي تقوى الله، فإنه جماع كل خير، وسبيل كل نجاة ولقاح كل رشد، وهي أحرز حرز وأقوى معين، وأمنع جنّة، هي الجامعة محبة قلوب العباد والمستقبلة لك محبة من لا يجري عليهم.... فاجعلها عدتك وسلاحك واجعل أمر الله ونهيه نصب عينيك. وأحذرك نفسي الله الاغترار به.... واعلم أن خلقه كلهم بريته..... الخ"². ويبدو أن اهتمامه بالحكام وتركيزه على طرائق المعاملة بينهم وبين الناس، جاءت مستقاة من الفكر الأرسطي، عن طريق

¹ - الجاحظ، مجموع رسائل الجاحظ، تحقيق وتقديم وتعليق: محمد طه الحاجري، دار النهضة

العربية، بيروت، 1983، 71:

² - نفسه 129: وما بعدها بتصريف

التأثر به، حيث تناول أرسطو من خلال كتابه (الخطابة) كيفية التأثير في نفوس الحكام، جاعلا هذا الجنس من الكلام - الخطابة- خاصا بالأمر الوجدانية التي تحتاج إلى فن الإقناع والتأثير لتوجيه السلوكات وتغييرها وكسب مودتهم.¹

- وفي الإطار نفسه نجد "ابن وهب الكاتب" مهتما بالبيان من خلال كتابه (البرهان في وجوه البيان)، يقدم فيه أصول المعرفة الحقة المتعلقة بالبيان من خلال مجموعة من التوجيهات، لأن العلم مرتبط بالمعرفة، والمعرفة هي الأخرى لا تخلو من أنواع وأصول للوصول إلى ماهية الشيء وحقيقته ومن ثمة إدراكه إدراكا صحيحا: "اعلم أن كل مطلوب فإما أن يكون موجودا أو غير موجود، وأن الموجود إما أن يكون موجودا بالحس كالمبصرات والمذوقات والأجسام والأشكال وما أشباه ذلك، وإما أن يكون موجودا بالعقل كوجودنا ما غاب عنا.....². وفي موضع نجد اهتمامه بالعبارة أشار إلى البيان بالقول، هذا الأخير الذي قسمه من حيث معانيه إلى خبر وطلب. يقول: "والخير: كل قول أفدت به مستمعه ما لم يكن عنده، كقولك: قام زيد، فقد أفدته العلم بقيامه: ومن الخبر ما يبتدئ المخبر به فيختص باسم الخبر، ومنه ما يأتي [به] بعد سؤال فيسمى جوابا، كقولك في جواب من سألك: ما رأيك في كذا؟ فنقول: رأيي كذلك، وهذا يجوز أن يكون [ابتداء منك فيكون] خبرا، فما أتى بعد سؤال كان جوابا كما قلنا. والطلب: كل ما طلبته من غيرك، ومنه الاستفهام والنداء، والدعاء والتمني، لأن ذلك كله طلب.³ ومعيار الحكم بينهما هو الصدق والكذب، مضيفا إلى ذلك قوله: "واعلم أن من الأخبار أخبارا تقع بها الفائدة ولا يحصل منها قياس يوجب حكما، فمن ذلك الخبر المنفي، فإنه يفيدنا انتفاء الشيء الذي ينفيه ولا يحصل في نفوسنا منه حكم،⁴

1 - ينظر أرسطو طاليس، الخطابة 80:

2 - ابن وهب الكاتب، البرهان في وجوه البيان، ص: 72:

3 - نفسه 93:

4 - نفسه 96:

- وعن " أبي هلال العسكري" من خلال كتابه الصناعتين، فقد مارس أفعالاً كلامية من خلال جملة من التوجيهات والإرشادات التعليمية بخصوص إدراك حقيقة البلاغة كعلم له قوانينه وأصوله، يقول موضحاً: " اعلم أنّ حقّ المعنى أن يكون الاسم طبقاً له، وتلك الحال وفقاً له،.... ومدار الأمر على إيفام كل قوم بقدر طاقتهم، والحمل عليهم قدر منازلهم".¹ مضيفاً إلى ذلك قوله: "والناس في صناعة الكلام على طبقات،... وخير سبله فيه قصد الاختصار"، "ومن تمام آلة البلاغة التوسع في معرفة العربية، ووجوه الاستعمال لها، ومعرفة المقامات"²، مشيداً بقيمة وأهمية المقامات، لأنها مقتضيات القول المعمول بها أثناء الكلام، وهذه الأخيرة هي التي تحقق الفائدة والمنفعة، بقوله: " وإن كان موضوع الكلام على الإيفام، فالواجب أن تقسم طبقات الكلام على طبقات الناس، فيخاطب السوقي مخاطبة السوق، والبدوي بكلام البدو، ولا يتجاوز به عما لا يعرفه، فتذهب فائدة الكلام، وتعدم منفعة الخطاب"³

- أما ابن رشيق القيرواني من خلاله كتابه (العمدة في صناعة الشعر والنثر)، نجده يتخذ من الشعر معياراً للنقد لأجل الارتقاء بأساليب الشعراء في البيان والوضوح لفظاً ومعنى، وهو الأمر الذي جعله يقف عند الأخبار الواردة عن الشعراء المتكلمة التي تتنافى والواقع، مما يجعل المتلقي لها يستنكرها ويستقبحها لما فيها من كذب، فهاهو يقول في (باب الردّ على من يكره الشعر): " روي عن النبي صلى الله عليه أنه قال إنما الشعر كلام مؤلف فما وافق الحقّ منه فهو حسن وما لم يوافق الحقّ منه فلا خير فيه"⁴، وهذا تصريح واضح بأهمية اعتماد الشعراء لمعيار الصدق في كلامهم حتى يتلقاه الناس بالقبول. ويضيف إلى هذا أهمية تحلي الشعراء بالآداب من خلال جملة من التوجيهات التي أوردها فيما يلي:

1 - العسكري، الصناعتين، 20:

2 - نفسه، ص: 20-21

3 - نفسه 29:

4 - ابن رشيق القيرواني، العمدة في صناعة الشعر ونقده 1 9:

"..... ليأخذ نفسه بحفظ الشعر والخبر ومعرفة النسب وأيام العرب ليستعمل بعض ذلك فيما يريده من ذكر الآثار وضرب الأمثال وليعلق بنفسه بعض أنفاسهم ويقوى طبعه بقوة طباعهم....."¹، وهي دعوة توجيهية منه لتغيير سلوكيات بعض الشعراء المطبوعين.

- في حين اهتم "ابن سنان الخفاجي" بالكلام من خلال (فصل في الكلام) وفق جملة من الشروط التداولية، حيث ناقش في كتابه فلسفة الكلام، موضحاً أن الكلام يكون في النظم والانتظام المتبوع بفائدة، مميزاً بين الكلام والقول وخصوصية الفائدة فيهما.²

- وبالنسبة لعبد القاهر الجرجاني، اتّسمت منهجيته في طرح كل ما يتعلق بالبلاغة من مواضيع ومسائل جهة الألفاظ والمعاني والتراكيب من خلال تحليل الكلام العربي تحليلاً لسانياً تداولياً، سعى من خلاله إلى إثبات معاني الكلام، ليس من منطلق الأحكام النحوية فقط، بل من منطلق المعنى المترتب عن الكلام والأقوال التي يتلفظ بها المتكلم أثناء إنتاجه لخطابه، فقد أحاط بالمعنى أيّما إحاطة من خلال نظرية النظم، التي بيّن من خلالها أن المتكلم العربيّ يختلف نظمه لاختلاف مقاصده فيها، نحو إثبات فعل أو فاعل أو نفيه أو نحو جواب أو سؤال...، موضحاً أنّ المقصدية والفروق في الكلام نابعة من الفعل اللغوي ذاته وقوّته في الانجاز. جاعلاً المعنى أساس كل شيء في كل خبر ينطق به المتكلم، حيث هناك اختلاف في معاني الأخبار باختلاف النظم، الذي ينقسم بين إثباته أو نفيه أو تقديمه أو تأخيره، نذكر على سبيل المثال القول على فروق الخبر المختلفة باختلاف النظم فيه:³

- زيد منطلق، إخبار عن فعل الانطلاق، الذي حقق فائدة كلام ووصول معنى

- 1 122-123:

- 2 ينظر ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص: 32 وما بعدها

- 3 177: وما بعدها

- زيد المنطلق، إخبار عن هوية المنطلق، الذي أبان عن تحقق فعل انجاز الانطلاق عن طريق إثبات تحقق انجازه.

وقد أوضح من جهة أخرى الفروق في الخبر مع " إنَّ"، التي لم يستطع الفيلسوف الكندي فهم معانيها، معتبرا إياها حشوا في كلام العرب، وذلك قولهم: (زيد قائم، إن زيدا قائم، إن زيدا لقائم)، فالأولى: إخبار عن قيام، والثانية: جواب عن سؤال سائل، والثالثة: إنكار منكر¹

وقد أوضح عبد القاهر أن اختلاف النظم هنا عائد لاختلاف المقاصد، وغيرها من التحليلات التي بين فيها قيمة الخبر كقوة انجازية محققة، مثلما هو الحال بالنسبة للفروق في الحال ومقاصدها على نحو ما رأينا في أوجه الحال بين مجيئها مفردة أو جملة. هذه الأخيرة التي تجيء تارة بالواو وأخرى دونها. و من تحليلاته أيضا اهتمامه بأساليب الطلب من خلال الفروقات الحاصلة في الاستفهام بالهمزة بين الإثبات والنفي حيناً، وبين التقديم والتأخير حيناً آخر، على النحو الآتي ذكره:

- أزيدا تضرب؟، استفهام عن هوية انجاز المضروب

- أتضرب زيدا؟، استفهام عن فعل انجاز الضرب²

وقوله أيضا:

- ما أنا ضربتُ زيدا، فيها انجاز ضرب حصل لزيد مع نفيه هوية الضارب

- ما ضربتُ زيدا، نفي انجاز فعل الضرب³

1 - 315:

2 - نفسه 121:

3 - المصدر نفسه، 124:

إنّ الذي يظهر وفق ما ذكرناه من تعريفات وأقوال للبلاغيين، هو اهتمامهم الكبير بالخبر والإنشاء كمعانٍ والمعاني المترتبة عنهما، لما لهما من أثر دلالي، ظهر ذلك جليا في فحوى تعريفاتهم وأقوالهم، فالغاية تبرر الوسيلة. وغاية البلاغيين في الفترة الممتدة من القرن الثاني إلى الخامس هجري كلّها فترة معروفة بالملاحظات البلاغية المستتبطة من القرآن الكريم والسنة النبوية وكلام العرب، الغاية منها تعليم مبادئ وقواعد البلاغة المستتبطة بالاستقراء عن طريق ضمها جملة من التوجيهات، وهي ملاحظات متناثرة جمعت بين توضيح المفاهيم وإعادة الأقوال لتوضيحها أو التأكيد عليها. إلاّ ما جاء عند "ابن وهب" بشكل من التدقيق و"عبد القاهر" الذي صرح بالخبر والفائدة فيه ووجوه اختلاف المعاني فيه. موضحا العلاقة بين المخبر والمخبر عنه، وكيف يتحقق الإسناد بفعل الخبر، مبينا "أن ليس النظم شيئا إلاّ توخي معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلم".¹ حيث لا بدّ للخبر من مخبر به، ولا حاجة إلى ثالث لهما، ليوصف بالصدق أو الكذب، فيوصف بالصدق إذا كان صدقا، وبالكذب إن كان كذبا، حيث تحقق إثباته أو نفيه، وموافقته ومخالفته، وإصابته وتخطئته، وإحسانه وإساءته، لأنّ الخبر وجميع الكلام، عبارة عن معانٍ ينشئها الإنسان في نفسه، لتتحول إلى أغراض ومقاصد. أعظمها شأنًا في كل ذلك "الخبر"، الذي يتصور بالصّور الكثيرة، ويثبت صحته من عدمه من خلال مطابقة الواقع. موضحا في معرض كلامه عن الخبر وما يتحقق به الإسناد: "وجملة الأمر أن الخبر وجميع معاني الكلام معانٍ ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنها مقاصد وأغراض. وأعظمها شأنًا الخبر، فهو الذي يتصور بالصّور الكثيرة، وتقع فيه الصناعات العجيبة، وفيه تكون المزايا التي بها يقع النفاضل في الفصاحة"²

1 - 525:

2 - نفسه 543-529-528:

وهذه الصور تنحصر بين الإثبات والنفي وبين التصديق والتكذيب للأخبار، لذلك نجد موضعا في معرض آخر (في مسألة الإثبات في الكلام) مقاصد المتكلم المتضمنة بقوله: "العلم بالإثبات والنفي وسائر كلام في غرائز النفوس، ولم توضع أمثلة الأفعال لتعلم هذه المعاني في أنفسها، بل لتعلم، واقعة من المتكلم وكائنة في نفسه. فوضع اللغة لما [قال]: ضرب، كأنه قال إنه موضوع للضرب، حتى إذا أردت إثبات الضرب لشيء، ضمته إلى اسم ذلك الشيء فعلم بذلك [أن] إثبات الضرب له واقعا منك وكائنا في نفسك، محمول قولنا في ضرب إنه خبر، وأنه موضوع ليُعرف به. وإذا ضُمَّ إلى اسم إثبات الضرب لمسمى ذلك الاسم، فهو موضوع ليدلَّ على وقوع إثبات منك ووجوده في نفسك...."¹

وقوله هذا، لدليل قوي وصريح يتضمن الكلام عامة وكلام المخاطب بصفة خاصة لقوى انجازه تتحقق من خلال المعاني المترتبة في الأقوال المتضمنة.

وبناء على جهود السلف من البلاغيين في دراسة الكلام العربي وأساليب التفنن فيه، تم تقسيم الكلام إلى نوعين: خبر وإنشاء لا ثالث لهما، وإن كان الجاحظ قد حصره في ثلاثة أنواع: صادق، كاذب، لا هو صادق ولا هو كاذب. يبقى التقسيم الأشهر لهما اثنان فقط.

ويظهر ذلك من خلال حدِّهم للكلام بأنه كل قول يحتمل الصدق والكذب لذاته، باستثناء القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والحقائق العلمية باعتبارها مسائل بديهية.

فالخبر: هو ذاك الكلام الذي يمكن القول عنه إنه صادق أو كاذب، ومعيار ذلك هو مطابقة النسبة الخارجية للكلام " الواقع"، فهو صادق إن كان مطابقا للواقع، وهو كاذب إن كان عكس ذلك، أي غير مطابق له.

أما الإنشاء، فهو - في عرف البلاغيين - عكس الخبر، أي أنه ذاك الكلام الذي لا يحتمل لا الصدق ولا الكذب. فالبلاغة العربية من خلال علم المعاني قامت على ثنائيتي الخبر

والإنشاء.¹ كأفعال كلامية منجزة، حيث طرح البلاغيون بهما فكرة الاستلزام التخاطبي ضمن شروط تداولية محضة عن طريق استحضار عناصر الدورة التخاطبية لتحقيق مقاصد الخطاب. كما أنه إثر دراستهم للكلام العربي، اتّسمت دراستهم بجملة من الخصائص البيانية والتوجيهات والإرشادات التعليمية، التي سعى من خلالها البلاغيون إلى تصحيح سلوكيات القول الخاطئة وتصويبها ضمن إطار علمي. جامعين بذلك بين العلم والتعليم والتنظير والتطبيق، بالحرص على فعل الإقناع والتأثير لكل ما يخصّ الأديب والخطيب والشاعر والمتكلم البليغ وطالب العلم والأدب وتقنيات الأديب. فكان الاهتمام بأفعال الكلام جزء لا يتجزأ من الحجج التي اعتمدها في تحقيق أهدافهم البلاغية، وهي إيصال المعنى وتحقيق الفائدة والمنفعة ضمن إطار إدراك الحقائق العلمية والفنية معا.

فالخطاب من حيث هو بنية تركيبية دلالية وتواصلية اجتماعية تخاطبية، تهتم به لسانيات الخطاب من حيث هو سلاسل خطابية، واستدلالات منطقية من منطلق أن اللغة طبيعية تتم داخل الخطاب، فقد جعل "صابر الحباشة" الخطاب مرتكزا على اختيارات فلسفية تنحصر في: **الفهم - العقلانية - السياقية**²، من حيث هي مبادئ يتم اعتمادها للوصول بإنتاج الخطابات إلى تحقيق المعاني والفائدة ضمن كفاءة الإنتاج وكفاءة الفهم.

وإلى ذلك أشار فلاسفة اللغة، نذكر على سبيل المثال "فخر الدين الرازي" (ت666هـ) الذي يرى أن المقصود من الكلام هو إفادة المعاني، وأن هذه الإفادة على وجهين: إفادة لفظية وإفادة معنوية.³ وأن هذه الإفادة واقعة في الأخبار، فها هو يقول في حد الخبر: "وهو القول المقتضي بصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنفي أو الإثبات"، ومن حدّه بأنه المحتمل

¹ - ينظر القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 18 وما بعدها

² - ينظر صابر الحباشة، لسانيات الخطاب: الأسلوبية والتلفظ والتداولية، سوريا، 1 2010 334 وما بعدها

³ - الرازي فخر الدين، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز 31:

للصدق والكذب المحدودين بالخبر لزمه الدور"، ومن حدّه " بأنه المحتمل للتصديق والتكذيب المحدودين بالصدق والكذب واقع في الدور بمرتبتين"¹

وخلاصة القول تتحصر في كون معرفة كلا من النحويين والبلاغيين لأفعال الكلام ودراستها مع ممارستها ضمن خصوصية الخطاب اللغوي ومقتضيات القول واستلزاماته في إطار الوضع التخاطبي ، والوقوف على أهمية الخطاب من حيث هو كلام ذات معانٍ مختلفة ودلالات سياقية، تجاوزوا بها طرح قضايا اللغة من حيث هي بنية شكلية فحسب لها نظامها وقواعدها، إلى اعتبارها نشاطا كلاميا توجيهيا وتأثيريا ، ومن ثمة اقناعيا، فكانوا بفضل جهودهم سباقين للفكر اللساني الغربي والطرح الفلسفي الأرسطي والأوستيني.

خاتمة

إنه ومن خلال ما عرضناه حول الخطاب واستراتيجياته في الفترة الممتدة من القرن الثاني إلى الخامس هجري مع الوقوف على أبعاد كل واحدة منها من منظور النحويين والبلاغيين نخلص في الأخير إلى القول:

- إنَّ الاستراتيجيات الخطابية المعتمدة في الخطاب النحوي والبلاغي تهتم بالتركيب اللغوية من حيث هي بنية تركيبية مجردة لها قوانينها وأصولها، ومن حيث هي غاية تواصلية تحقق العديد من المعاني والمقاصد التبليغية. ومن ثمة، فإنه تتبني جميع الاستراتيجيات المذكورة في البحث من إعراب وتقديم وتأخير وحذف وحجاج وأفعال الكلام على مبادئ تحقق للخطاب تلك الغاية التواصلية، وذلك بجعله ذو بنية تركيبية سليمة تتسم بالصواب في المبنى من أجل تحقيق الصواب في المعنى، والهدف من ذلك هو بيان المقاصد وتوضيحها ضمن إطار ثنائية "الفهم والإفهام"، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع أطراف التخاطب المشاركة في العملية التواصلية التخاطبية، من منتج الخطاب ومنتقيه إلى بنية الخطاب. فقد أثبت النحويون وكذا البلاغيون أنَّ قوَّة الخطاب مستمدة من خلال التفاعل الحاصل بين البنية الداخلية والخارجية له، إذ إنَّ البنية الصحيحة تضمن وصول الخطاب ومقاصده بشكل آمن وفقا للقواعد المعيارية المتبَّعة، والبنية الخارجية لا يمكن لها هي الأخرى أن تتأتى إلا من خلال بنية خطاب داخلية سليمة، وهذه الأخيرة ترد بأشكال مختلفة حسب طبيعة الاستراتيجيات التي يعتمدها المخاطب. حيث أكدَّ النحويون أنَّ الإعراب- الذي يقوم عليه النحو العربي بمعونة وتأثير من العامل-، باعتداده إستراتيجية خطابية ملحة وضرورية، له دور كبير في تأدية وظائف معنوية متعددة تنحصر في وظائف نحوية سياقية وأخرى تركيبية بلاغية. لذلك وقف النحويون عندها فنبهوا إلى تلك المعاني البلاغية، ولعلَّه الأمر الذي جعلهم يولون الإعراب اهتماما كبيرا كونه قد اتخذ قسما كبيرا من الدراسة والاهتمام في علم النحو مقدار قيمته وأهميته، فالإعراب والعلامات الإعرابية من حيث هو إستراتيجية ملحة ذات بعد تداولي خاص بـ" قانون الوضوح"، هذا الأخير الذي يعد شرطا أساسيا لتحقيق

الخطاب من منظور التداولية الحديثة، وهو ما يفسّر مدى اهتمام النحويين به كإستراتيجية خطابية بنية ومعنى سعيا منهم إلى سن أحكام الخطاب من أجل غاية توضيحية بيانية بالدرجة الأولى، لأنّ صحّة التركيب من صحّة المعنى والعكس. والبلاغيون هم أيضا انطلقوا في اهتمامهم بالخطاب من البنية الداخلية الشكلية التي أكدّ عليها النحويون ليجعلوا منها شرطا أساسيا لتحقيق فصاحة وبلاغة كل من المتكلم والكلام وتحقيق قانون الوضوح والبيان.

لذلك، لا تقتصر البنية الداخلية للخطاب على الشكل فحسب، بل على قوانين التخاطب التي تستلزم على المخاطبين اعتماد إستراتيجيات دون أخرى لتحقيق الغاية التواصلية والهدف المنشود ضمن حدود إطار الوضوح والبيان والفهم ضمن السياقات المتاحة والمقامات اللازمة. فقد بدا واضحا مدى اتّخاذ ترتيب عناصر البنية الداخلية للخطاب أو إعادة ترتيبها كإستراتيجية معتمدة عند كل من النحويين والبلاغيين بعدا تداوليا يحقق غايات المخاطبين ومقاصدهم وفق قانون ترتيب الكلام من أجل ضمان الفهم ووصول القصد. حيث لمسنا في هذه الإستراتيجية سمة البحث عن المعاني النحوية والأحكام الضابطة عند النحويين لكل تقديم أو تأخير ضمانا للحفاظ على السلامة اللغوية وتفاديا لأمن اللبس لدى المخاطب من خلال الأحكام النحوية الموجبة أو المجوزة لاعتماد إستراتيجية التقديم أو التأخير وفق سياقاتها النحوية.

أما البلاغيون فيربطون ذلك بالفصاحة والبلاغة، حيث كلما أحسن المخاطب وأصاب في تقديمه وتأخيره، وعرف مقامات كل منهما ومقتضى الحال الذي يستوجبهما تحققت له بلاغة الكلام ووضوح الغاية، فأوصل معانيه البلاغية ومقاصده وصولا تاما وبلغا، إذ خلف كل تقديم أو تأخير غايةً ومقصدا مختلفا باختلاف السياقات. والشيء ذاته بالنسبة لإستراتيجية الحذف التي يلجأ إليها المخاطب للتعبير عن حاجاته ومقاصده التعبيرية، غير أنّ النحويين قد أولو إستراتيجية الحذف اهتماما بالمعايير والسياقات النحوية الموجبة أو المجوزة له في حدود الاستقامة التركيبية المفضية إلى الاستقامة المعنوية ضمن مقامات التخاطب المختلفة

باستحضار المخاطب كعنصر فعّال وأساسي في الحذف. بينما اتّجهت اهتمامات البلاغيين من خلال ما تحقّقه هذه الأخيرة من معانٍ وأغراض بلاغية تبليغية تتماشى ومقامات التواصل التي تجمع الأطراف المتخاطبة ضمن الأحوال المختلفة ومقتضياتها.

- وفي غضون استنباط أصول الخطاب النحوي والبلاغي، أكّد النحويون وكذا البلاغيون أنّ الخطاب لا يمكن أن يتحقّق إلاّ في إطار الوضع التخاطبي السليم بين المخاطب والمخاطب ومقتضيات القول واستلزاماته، وذلك بالوقوف على جملة من المعاني المحقّقة للكلام، بل والتأكيد على ضرورة تحقيقها من خلال اعتماد حجج تثبت الأقوال وتحقق تلك المعاني الهادفة نحو التصويب أو التغيير في القول والفهم الخاطيء.

وعليه، يمكن وسم الاستراتيجيات المعتمدة في الخطابين النحوي والبلاغي بأنّها استراتيجيات ذات بعد تداولي محض سواء ما يخص بنية الخطاب الداخلية أو الخارجية المراعية لمقامات الخطاب المختلفة، حيث اتّجهت هذه الأخيرة نحو: التوجيه، الاقناع والتلميح، وكل واحدة منها مرتبطة بالمخاطب وما يقصد إليه. لذا نجد أنّ هذه الاستراتيجيات قد أفضت في الفترة الممتدة من القرن الثاني هجري إلى الخامس هجري إلى التنظير للخطاب تداوليا عن طريق الإجراءات والآليات التي تحقق نجاحه وانجازه، وإن لم يكن ذلك بشكل صريح، إلاّ أنّنا نجد أنّ مختلف تحليلات النحويين والبلاغيين قد أثبتت وأسفرت عن وجود ممارسة تداولية للخطاب عند العرب القدامى سبقوا بها الغربيين للتأسيس لهذا العلم وضبطه- علم الخطاب-، حيث تتمثل هذه الممارسة الثابتة والموجودة في المفاهيم الآتية الذكر :

- وجود مفهوم الأصل والفرع للخطاب، الأولى متعلقة بالملكة اللغوية الواجب معرفتها وتوافرها لدى كل مخاطب، بينما تتعلق الثانية بتوفر شروط صحة التواصل التداولي الذي يحقق الأولى ويمثلها أحسن تمثيل.

■ وجود مفهوم للسياق والمقام، حيث يرتبط الخطاب في كل حالاته سواء النحوي أو البلاغي بسياقات الذكر ومقاماته الداخلية والخارجية مع شرط المطابقة له.

■ وجود اهتمام كبير بعلم المخاطب، هذا الأخير الذي كان له دور وحضور قويين في مختلف الإستراتيجيات وتوجيهها إنتاجا ومقصدا وبنية وغاية، وهو ما يُعرف في عصرنا الحالي بـ "نظرية التلقي"، كون الخطاب يهدف في الأساس نحو التأثير والإقناع في المتلقين.

■ وجود مفهوم للخطاب والتخاطب الخاضع للأسس والمعايير والأحكام العلمية، ذات طابع الصواب وإيصال المعاني والفهم والإفهام، وهو ما يُعرف بـ "قوانين وقواعد التخاطب" عند كل من "فان دايك" و"جرايس".

■ وجود اهتمام بالقصد/ القصدية أو المعنى كمحور أساسي لكل خطاب أو تخاطب، إذ بدونها لا معنى لأي خطاب أو تخاطب، وهو الأمر الذي يفسر اعتماد إستراتيجية دون أخرى لتحقيق هذه المقاصد والمعاني المرجو تحقيقها. مع الإشارة إلى أن وجود هذه المفاهيم كأصل متجذر في الخطاب اللغوي العربي كان بموازاة البحث عن شروط التداول الصحيح من خلال مبادئ التخاطب كما وكيفا والتأكيد على تطبيقها وإجرائها لتحقيق المنفعة والقصد من إنتاجه.

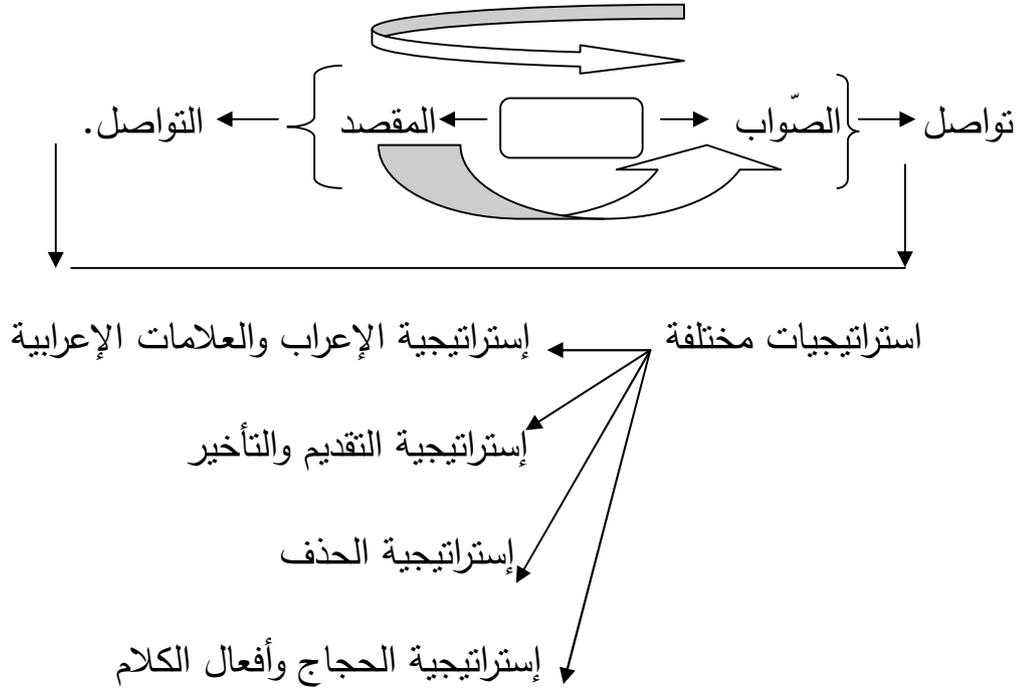
■ وجود مفاهيم ثابتة للتواصل اللغوي الحقيقي من خلال جملة من العناصر والشروط والأهداف، والتي بها تتحقق كل من الكفاءة اللغوية والكفاءة التداولية للخطاب، كونهما عنصرا مهما في نجاح الخطاب وتحقيقه.

ولأجل ذلك نقول: تتميز الاستراتيجيات الخطابية المعتمدة في الخطاب اللغوي العربي عند كل من النحويين والبلاغيين بوجود **الطابع التداولي** في استنباط الأصول والأحكام الضابطة له وفي طرح القضايا والمسائل المتعلقة به من خلال مختلف الاستراتيجيات التي تحقق المنفعة من خلال ثنائية الوضع والاستعمال وكذا من حيث الملكة والتأدية. فرغم كون

علم النحو يبحث عن الأحكام والمعايير التي تحقق صفة السلامة اللغوية والصواب في القول تجنباً للخطأ، ورغم كون علم البلاغة هو الآخر يبحث عن الأسس والمعايير التي توصل إلى البيان والإفصاح عن المقاصد وإيصال المعاني وتبليغها وفق مقاماتها وسياقاتها، والارتقاء بالأساليب اللغوية العربية نحو التقنن. إلاّ أنهما علما يتسمان بنظرة شمولية للغة والخطاب الذي استدعى استحضار جميع عناصر الدورة التخاطبية من **مخاطب/ مخاطب/ خطاب/ سياق/ مقام**، وكذا شروط تحققها من خلال قوانين معينة تضمن وصوله وهي: **الوضوح- القصدية- الشمولية- الكمية والكيفية ضمن المصادقية في الأقوال.**

فالإتجاه البنوي للخطاب [النحو] لم يكن بمعزل عن الإتجاه التواصلية في تحقيق غايته، كما أن الإتجاه التواصلية [البلاغة] لم يكن بمنأى عن البنوي، بل هو منطلق منه ليحقق أهدافه. وهذا يؤكد مدى اتّحاد علمي النحو والبلاغة في إعطاء النظرة الشاملة لحقيقة الخطاب اللغوي رغم اختلاف المنهج في الدراسة، إلاّ أنّ الغاية مشتركة وواحدة وهي الصّواب والفهم وإيصال المعاني. وما يميز فترة القرن الثاني إلى الخامس هجري، أنها فترة عرفت وشهدت التصويب والتأصيل لقوانين وقواعد الخطاب اللغوي بدءاً من الخليل وسيبويه وصولاً إلى عبد القاهر الجرجاني، لذلك تحتكم استراتيجيات الخطاب اللغوي إلى قوانين التخاطب نحو وبلاغة لتحقيق غاية التواصل في النحو والبلاغة، فاتّجهت استراتيجيات الخطاب ومقاصده في الاعتماد على أبعاد تداولية توجيهية وسلطوية واقناعية، ميّزها التقاء فلسفة النحو مع فلسفة البلاغة، وفلسفة التقعيد والتأصيل مع فلسفة الفن. وأحسن من مثلها هو عبد القاهر الجرجاني ضمن نظرية النظم التي تنطلق وتقوم على النحو وأحكامه ووجوهه وفوارقه ومعانيه، بالجمع بين النحو ومعاني النحو أو المعنى ومعنى المعنى، وهذا كله سعياً نحو الانتقال بالخطاب من مرحلة الخطاب الفنّي إلى التقعيد والتأصيل بغية العودة إلى الخطاب الفنّي الأصيل ضمن المعايير والأحكام الضابطة لهذا الفنّ اللغوي من خلال جملة

من الاستراتيجيات التي تتيح للمخاطب التفنن في التعبير عن مقاصده وأهدافه، ضمن القاعدة التخاطبية والتواصلية ، الموضحة في المخطط المبين أدناه:



وعليه، فإن أصل جميع الاستراتيجيات ومحركها- مثلما هو ظاهر في المخطط- إنما هو متمثل في إستراتيجية الإعراب التي تتيح للمخاطب التصرف في مختلف ضروب الكلم المختلفة ، والتفنن في بقية الاستراتيجيات الأخرى والتعبير عن المقاصد من مبدأ الصواب، واعتماد مبدأ الصواب لتحقيق المقاصد، إذ العلاقة تكاملية تفاعلية تواصلية، فمعرفة الإستراتيجية الأولى تمكن المتكلم من تحقيق وانجاز باقي الاستراتيجيات الأخرى عن طريق الإبداع والتفنن في أساليب القول المختلفة.

لذا، يمكن القول بأن الأبعاد التخاطبية جعلت كلا من النحويين والبلاغيين يهتمون بالمعنى والقصد التخاطبي في كل حالة تخاطبية تواصلية، وقد أسفر العمل النحوي والبلاغي عن إعطاء الصورة العامة والشاملة للخطاب، عن طريق عدم فصل البنية الداخلية عن الخارجية للخطاب والعكس من ذلك. حيث إن نجاح الخطاب والتخاطب معا مرهون بمدى استحضار جميع عناصر الدورة التخاطبية مع مراعاة شروط التخاطب، خصوصا مبدأ

القصدية، هذا الأخير الذي يحتاج فيه المخاطب إلى اعتماد استراتيجيات مختلفة لتحقيقه. كما أنه يعود أمر اعتماد إستراتيجية دون أخرى إلى طبيعة مقاصد المخاطبين والمراد منها.

ومنه ، فإنّ تداولية الخطاب النحوي والبلاغي من خلال علمي النحو والبلاغة تتجلى من حيث التقييد والتحليل على مستوى المبادئ والقواعد الخاصة بهما المستنبطة والمستقرئة من كلام العرب، وكذا على مستوى المنهج المتبع في استنباط الأصول الصحيحة، وفي الغاية والهدف من وراء ظهور العلمين معا، وهي تحقيق الخطاب والتخاطب والتواصل على سمت كلام العرب في صوابهم وبيانهم وفصاحتهم المعهودة.

فهارس البحث

فهرس خاص بـ

- القرآن الكريم، رواية حفص

أولاً: المصادر التراثية:

- 1- ابن الأثير (ضياء الدين)، **جواهر الكنز: تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي البراعة**، تحقيق: محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، د. ت، د. ط
- 2- --- ، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تعليق وتقديم: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر القاهرة، د. ت، د. ط
- 3- ----، **المثل السائر في أدب الكاتب**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1411هـ/1990
- 4- الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة)، **معاني القرآن**، تحقيق: محمد قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1424هـ/1990
- 5- أرسطو (طاليس)، **الخطابة**، تحقيق وتعليق: عبد الرحمن بدوي، دار القلم، بيروت، لبنان، 1979
- 6- ---، **فن الشعر**، ترجمة وتقديم وتعليق: إبراهيم حمادة، مكتبة الانجلو المصرية، د. ت، د. ط
- 7- الأزهري (أبو منصور)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: عبد الله الدرويش، مراجعة: محمد علي النجار، الدار المصرية، مصر، د. ت، د. ط
- 8- الأنباري (أبو بركات كمال الدين)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1407هـ/1987
- 9- الباقلائي (أبو بكر محمد بن الطيب)، **إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)**، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، ط5
- 10- التهانوي (محمد علي)، **كشاف اصطلاحات الفنون**، إشراف ومراجعة: نعيم العجم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 1996

فهرس خاص بـ

- 11- التوحيدى(أبو حيان)، الإمتاع والمؤانسة، عناية ومراجعة: هيثم خليفة الطعيمي،
المكتبة العصرية، صيدا بيروت، لبنان، 1432هـ/2011
- 12- الثعالبي (أبو منصور عبد الملك)، سحر البلاغة وسر البراعة، تصحيح وضبط: عبد
السلام الحوفي، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان
- 13- الحموي(تقي الدين أبو بكر)، خزانة الأدب وغاية الأرب، دراسة وتحقيق: كوكب دياب،
دار صادر، بيروت، ط2، 1425هـ/2005
- 14- الجاحظ(أبو عمرو عثمان بحر)، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون،
مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1978.
- 15- -----، الحيوان، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة
- 16- ----، مجموع رسائل الجاحظ، تحقيق وتقديم وتقديم: محمد طه الحاجري، دار
النهضة العربية، بيروت، 1983
- 17- الجرجاني الشريف، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، طبعة جديدة، 1990
- 18- الجرجاني (عبد القاهر)، أسرار البلاغة، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، دار
المدني، القاهرة، ط1412، 1991هـ/1
- 19- -----، الجمل ، تحقيق وتقديم: علي حيدر، دمشق، 1392هـ/1972
- 20- --- - - - -، دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، مطبعة
المدني، القاهرة، ط1413، 3هـ/1992
- 21- -----، الرسالة الشافية(ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، تحقيق وتعليق:
محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، القاهرة
- 22- ---، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح: خالد الأزهرى،
تحقيق: البدرأوي زهران، دار المعارف ، القاهرة، ط2

فهرس خاص بـ

- 23- ---، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد،
الجمهورية العراقية، 1982
- 24- الجرجاني (القاضي علي بن عبد العزيز)، **الوساطة بين المتبني وخصومه**، تحقيق
وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي بن محمد البجاوي، مطبعة الحلبي، د.ت، د.ط
- 25- ابن جعفر (أو الفرغ قدامى)، **نقد الشعر**، تحقيق وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي،
دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان
- 26- -----، **نقد النثر**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1416هـ/1995م
- 27- ابن جني (أبو الفتح عثمان)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة
العلمية، د.ت، د.ط
- 28- -----، **اللمع في العربية**، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي،
عمان، 1988
- 29- -----، **المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي
النجدي ناصف و عبد الحلیم النجار و عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، 1415هـ/1994
- 30- ---، **المنصف لكتاب التصريف**، تحقيق: إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين، دار
الثقافة، ط1، 1373هـ/1954
- 31- الجوهرى (أبو نصر إسماعيل بن حماد)، **تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: إميل
بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ/1999
- 32- الخطابي (أبو عبيدة)، **إعجاز القرآن**، (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)،
تحقيق: محمد خلف الله أحمد و محمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، القاهرة
- 33- الخفاجي (ابن سنان)، **سر الفصاحة**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1،
1402هـ/1992

فهرس خاص بـ

- 34- ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد)، المقدمة، دار صادر، بيروت، لبنان،
ط2، 2009
- 35- الرازي(فخر الدين)، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، مراجعة: نصر الله حاجي مفتي
أوغلي، دار صادر، بيروت، ط1، 1424هـ/2004
- 36- ابن رشد (أبو الوليد)، تلخيص القياس لأرسطو، تحقيق وتعليق: عبد الرحمن بدوي،
السلسلة التراثية، الكويت، ط1، 1408هـ/1988
- 37- ----، تلخيص منطق أرسطو[كتاب البرهان]، دراسة وتحقيق: جبرار جيهامي، دار
الفكر اللبناني، ط1، 1996
- 38- ----، تلخيص كتاب أرسطو في العبارة، تحقيق وتعليق: محمد سليم سالم، مطبعة
دار الكتب، 1987
- 39- ابن رشيق (أبو علي الحسن القيرواني)، العمدة في صناعة الشعر ونقده، تحقيق
وتعليق: النبوي عبد الواحد شعلان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1420هـ/2000
- 40- ----، النكت في إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، تحقيق
وتعليق: محمد خلف الله أحمد و محمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط3
- 41- ----، رسالتان في اللغة، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان،
الأردن، 1984
- 42- الزبيدي (أبو بكر)، طبقات اللغويين والنحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،
دار المعارف، القاهرة، ط2، د.ت
- 43- الزبيدي (السيد مرتضى)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: إبراهيم التريزي،
مطبعة الكويت الكويت، 1392هـ/1972
- 44- الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن محمد السري)، معاني القرآن وإعرابه، تعليق: أحمد
فتحي عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1428هـ/2007

فهرس خاص بـ

- 45- الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1329هـ/1979
- 46- الزركشي (بدر الدين بن محمد بن عبد الله)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ/1998
- 47- الزمخشري (أبو القاسم جار الله) ، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ/1998
- 48- ابن الزمكاني (كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم)، البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، تحقيق: خديجة الحديثي وأحمد مطلوب، مديرية الأوقاف، بغداد، العراق، 1974
- 49- ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، د.ت، د.ط
- 50- سيبويه (أبو بشر عمرو بن بحر عثمان)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/1988
- 51- السيرافي (أبو سعيد الحسن)، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم، مطبعة الحلبي، مصر، ط1، 1374هـ/1955
- 52- --- ، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1429هـ/2008
- 53- السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن محمد علي)، مفتاح العلوم، تحقيق وتقديم: عبد الحميد الهنداوي، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ/2000
- 54- ابن سينا ، الشفاء- المنطق- البرهان، تصدير ومراجعة: إبراهيم مذكور، تحقيق: أبو العلا عفيفي، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1375هـ/1956

فهرس خاص بـ

- 55- الشمنتري (أبو الحجاج يوسف)، النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، دراسة وتحقيق: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ط1، 1420هـ/1999
- 56- الصنعاني أحمد بن يعيش، التهذيب الوسيط في النحو، دار الجيل، بيروت، ط1، 1411هـ/1991
- 57- أبو الطيب (عبد الواحد اللغوي)، مراتب النحويين، تقديم وتعليق: محمد زينهم محمد عزب، دار الأفاق العربي، القاهرة، 1423هـ/2003
- 58- أبو عبيدة (معمر بن المثنى)، مجاز القرآن، تعليق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت ، د.ط
- 59- العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله)، كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر، تحقيق: علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1371هـ/1952
- 60- ابن عصفور الاشبيلي، ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط1، 1988،
- 61- ابن العلاء (أبو عمر)، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، تأليف: عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1408هـ/1987
- 62- ابن الغفار (أبو علي الحسن)، الإيضاح، تحقيق ودراسة: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، 1416هـ، 1996
- 63- الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد)، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ/1983

فهرس خاص بـ

- 64- ابن فارس (أحمد بن الحسين)، **الصاحبيّ في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، تحقيق: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط1، 1414هـ/1993
- 65- ---- ، **مقاييس اللغة**، تحقيق وضبط، عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1411هـ/1991
- 66- الفراهيدي (الخليل بن أحمد)، **الجمال في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1405هـ/1985
- 67- ---- ، **العين**، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال
- 68- الفيروز أبادي، **القاموس المحيط**، مراجعة: انس محمد الشامي وزكريا جابر احمد، دار الحديث، القاهرة، 1429هـ/2008
- 69- الفيومي (أحمد بن محمد)، **المصباح المنير**، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، ط2
- 70- ابن قتيبة (أبو محمد بن عبد الله)، **أدب الكاتب**، تحقيق وتعليق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت
- 71- ---- ، **تأويل مشكل القرآن**، شرح السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط2، 1393هـ/1973
- 72- ---- ، **الشعر والشعراء**، تحقيق وشرح: احمد محمد شاكر، دار الحديث ، القاهرة
- 73- ---- ، **المعارف**، تحقيق وشرح: ثروت عكاشة، دار المعارف القاهرة، ط4
- 74- القزويني (الخطيب جلال الدين)، **الإيضاح في علوم البلاغة**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت ، د.ط
- 75- الكاتب (علي بن خلف) ، **مواد البيان**، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، سوريا، 1424هـ/2003

فهرس خاص بـ

- 76- الكفوي، الكليات، وضع فهارسه، عدنان الدرويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1994
- 77- الكندي، رسائل الكندي، تحقيق: محمد عبد الهادي أبو زيدة، دار الفكر العربي، مطبعة الاعتماد، مصر، 1369هـ/1950
- 78- المبرّد(أبو العباس محمد بن يزيد)، البلاغة، تحقيق وتقديم: رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط2، 1405هـ/1985
- 79- ----، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، 1415هـ/1994
- 80- ابن المدبّر (أبو اليسر إبراهيم) ، الرسالة العذراء في موازين البلاغة وأدوات الكتابة، ضمن رسائل البلغاء، القاهرة، ط2، 1912
- 81- ابن المقفع(عبد الله)، الدرّة اليتيمة، بقلم: الأمير شكيب ارسلان، القاهرة، د.ت ، د.ط
- 82- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1366هـ/1947
- 83- ابن منظور(جمال الدين)، لسان العرب، تحقيق وتعليق: عامر احمد حيدر، مراجعة، عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1426هـ/2005
- 84- ابن النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل)، التفاحة في النحو، تحقيق: كوكيس عواد، مطبعة العاني، بغداد، 1385هـ/1965
- 85- ---، معاني القرآن وإعرابه، عناية: خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 1429هـ/2008
- 86- النابلسي(عبد الغني إسماعيل)، نفحات الأزهار على نسمات الأسحار في مدح النبي المختار، مخطوط شرح البديعية المزرية بالعقود الجوهريّة، عالم الكتب، بيروت
- 87- ابن هشام(جمال الدين)، قطر الندى وبل الصدى، تبويب وتخريج، إبراهيم قلّاتي، دار الهدى ، عين مليلة، الجزائر، 2005

فهرس خاص بـ

88- ---، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق وشرح: محمد عبد اللطيف الخطيب،
السلسلة التراثية، مطابع السياسة، الكويت

89- ابن الوراق (أبو الحسن محمد بن عبد الله) ، علل النحو، تحقيق: محمود محمد
الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط1، 1420هـ/1999

90- ابن وهب الكاتب (أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم)، البرهان في وجوه البيان، تحقيق:
حنفي محمد شرف، مكتبة الشباب، القاهرة، 1389هـ/1969

ثانيا: المراجع الحديثة:

91- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978

92- أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم،
دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994

93- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1998

94- أحمد مومن، اللسانيات: النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 2008

95- إسماعيل عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها: منهج وتطبيق، عالم المعرفة، جدة ،
المملكة المغربية السعودية، 1404هـ/1984

96- الأسمر راجي، المعجم المفصل في علم الصرف، مراجعة : إميل بديع يعقوب، دار
الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، 1418هـ/1997

97- الأفغاني سعيد، الموجز في قواعد اللغة، دار الفكر، د.ط، د.ت

98- أندري مارتيني، مبادئ في اللسانيات العامة، سلسلة العلم والمعرفة، دار الأفاق، د.ط،
د.ت

99 - آل ياسين محمد حسن، الدراسات اللغوية عند العرب إلى غاية القرن الثالث هجري،
دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط1، 1400هـ/1980

فهرس خاص بـ

- 100- أوركيني، فعل القول من الذاتية في اللغة، ترجمة: محمد نظيف، دار أفريقيا الشرق، المغرب، 2007
- 101- أوستين جون لانكشو، نظرية أفعال الكلام العامة: كيف ننجز الأشياء بالكلام، ترجمة: عبد القادر قنيني، دار إفريقيا الشرق، المغرب، ط2، 2008
- 102- الأوسي إسماعيل قيس، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، المكتبة الوطنية بغداد، 1988
- 103- أوكان عمر، اللغة والخطاب، دار إفريقيا الشرق، بيروت، لبنان، 2001
- 104 - أوليفي ريبول، لغة التربية، تحليل الخطاب البيداغوجي، ترجمة: عمر أوكان، دار إفريقيا الشرق، المغرب، 2002
- 105 - إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ/1996م
- 106 - بحيري سعيد، علم اللغة النص: المفاهيم والاتجاهات، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1، 1424هـ/2004
- 107- بلخير عمر، مقالات في التداولية وتحليل الخطاب، دار الأمل، تيزي وزو، 2013
- 108 - بلعيد صالح، التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند عبد القاهر الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1994
- 109- بلعيدوني محمد، أثر البلاغة في النحو: النظريات اللغوية عند البلاغيين، الدار العالمية للكتاب، دار الفكر، دمشق، 2013
- 110- بوفاتح عبد العليم، التراكيب النحوية ووظائفها الدلالية، دار التنوير، الجزائر، ط1، 2013

فهرس خاص بـ

- 111- بوقرة عمر، الأفق الحجاجي في نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2017
- 112- بومزير الطاهر بن حسين، التواصل اللساني والشعرية، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ط1، 2007
- 113 - بناني محمد الصغير، المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، دار الحكمة، الجزائر، 2001
- 114- بنو الهاشم حسين، نظرية الحجاج عند شايم بيرلمان، دار الكتاب الجديد، مكتبة الأدب المغربي، ليبيا، ط1، 2014
- 115- تغزاي يوسف، الوظائف التداولية واستراتيجيات التواصل اللغوي في نظرية النحو الوظيفي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2014
- 116 - تمام حسان، الأصول، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1991
- 117- التتويجي محمد والأسمر راجي، المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات)، مراجعة: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1414هـ/1993
- 118- توفيق الحمد وجميل الزغبى، المعجم الوافي في النحو العربي، دار الجيل، بيروت، د.ط، د.ت
- 119 - توين فان دايك، الخطاب والسلطة، ترجمة: غيداء العلي، مراجعة وتقديم: عماد عبد اللطيف، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2014
- 120 - جاك موشر وان ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة: مجموعة من الباحثين والأساتذة، إشراف: عز الدين المجدوب، مراجعة: خالد ميلاد، دار سيناترا، تونس، 2010
- 121- جلال الدين سعيد، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، دار الجنوبي للنشر، تونس، 2004

فهرس خاص بـ

- 122- جميل الحمدوي، التداولية وتحليل الخطاب، مكتبة المتقف، ط1، 2015
- 123 - ---، من الحجاج إلى البلاغة الجديدة، دار إفريقيا الشرق، المغرب، 2014
- 124 - ---، نظريات الحجاج، شبكة الألوكة، الهدي الجديد، د. ت، د. ط
- 125 - الحاج صالح عبد الرحمن، بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم للنشر، د. ط، د. ت
- 126 - ---، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال، سلسلة علوم اللسان عند العرب (3)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2012
- 127 - ---، السّماع اللغوي عند العرب ومفهوم الفصاحة، سلسلة علوم اللسان عند العرب (1)، موفم للنشر، الجزائر، 2012
- 128 - ---، منطق العرب في علوم اللسان، سلسلة علوم اللسان عند العرب (2)، موفم للنشر، الجزائر، 2002
- 129 - ---، النظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، بوزريعة، الجزائر، العدد 4، 2007
- 130- الحباس محمد، النحو العربي والعلوم الإسلامية، ضبط وتصحيح: أمين قادري، الجزائر، 1427هـ/2006
- 131- الحباشة صابر، التداولية والحجاج: مداخل ونصوص، سوريا، دمشق، ط1، 2008
- 132 - ---، لسانيات الخطاب: الأسلوبية والتلفظ والتداولية، سوريا، ط1، 2010
- 133- حلمي خليل، الكلمة: دراسة لغوية ومعجمية، الهيئة المصرية للكتاب، 1980
- 134- حلمي مرزوق، في فلسفة البلاغة العربية: علم المعاني، دار وفاء، الإسكندرية، ط1، 2004

فهرس خاص بـ

- 135- حنا جميل حدّاد، معجم شواهد النّحو الشّعريّة، دار العلوم، الرياض، المملكة العربية، السعودية، ط1، 1404هـ/1984
- 136- حمو الحاج ذهبية، التداولية وإستراتيجيات التواصل، رؤية للنشر والتوزيع، ط1، 2015
- 137- ---، لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، دار الأمل، تيزي وزو، ط2، 2012
- 138- حمود خضر موسى محمد، النحو والنحاة: المدارس والخصائص، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ/2003
- 139- الحمصي نعيم، فكرة إعجاز القرآن الكريم منذ البعثة النبوية حتى عصرنا الحاضر، تقديم: محمد مجيد البيطار، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1400هـ/1980
- 140- حيدر حسن عبيد، الحذف بين النحويين والبلاغيين: دراسة تطبيقية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2013
- 141- خطابي محمد ، لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1991
- 142- الخولي أمين، فن القول، تقديم: صلاح فضل، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1996
- 143- الدرويش محي الدين، إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص، سوريا، د.ط ، د.ت
- 144- الدريدي سامية، الحجاج في الشعر العربي: بنيته وأساليبه، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط2، 2011/1432
- 145- دي سوسور فرديناند، علم اللغة العام، ترجمة: يوثيل يوسف عزيز، مراجعة: مالك يوسف المطلبي، دار أفاق عربية،/ بغداد، 1985

فهرس خاص بـ

- 146- الرقبى رضوان، البلاغة والحجاج: بحث فى تداولية الخطاب، تقديم: إدريس مقبول، دار إفريقيا الشرق، المغرب، 2018
- 147- ستيفن أولمان، دور الكلمة فى اللغة، ترجمة: كمال بشر، مكتبة الشباب، ط2، 1969
- 148- سيرل جون، العقل واللغة والمجتمع: الفلسفة فى العالم الواقعى، ترجمة: سعيد الغانمى، المركز الثقافى العربى، المغرب، ط1، 1427هـ/2006
- 149- السامرائى فاضل صالح، الجملة العربىة والمعنى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ/2000
- 150- ----، معانى النحو، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، د.ط، د.ت
- 151- شعبان عطية، القاموس المحيط، إشراف: شوقى ضيف، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربىة، ط4، 1425هـ/2004
- 152- الشهرى عبد الهادى ظافر، استراتيجيات الخطاب: مقارنة لغوىة تداولىة، دار الكتاب الجدىد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004
- 153- صحراوى مسعود، التداولىة عند العلماء العرب: دراسة تداولىة لظاهرة الأفعال الكلامىة فى التراث اللسانى العربى، دار الطلىعة، بيروت، لبنان، ط1، 2005
- 154- صالح الدين صالح حسنىن، الدلالة والنحو، مكتبة الآداب، ط1، د.ت
- 155- الصناعى أحمد بن يعىش، التهذىب الوسىط فى النحو، دار الجىل ، بيروت، ط1، 1411هـ/1991
- 156- ضيف شوقى، البلاغة تطوّر وتارىخ، دار المعارف، القاهرة، ط6، د.ت
- 157- ----، المدارس النحوىة، دار المعارف، القاهرة، ط8، د.ت

فهرس خاص بـ

- 158- طروس محمد، النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية
واللسانية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1426هـ/2005
- 159- الطلحي ردة الله بن ردة بن ضيف الله، دلالة السياق، جامعة أم القرى، مكة
المكرمة، ط1، 1442
- 160- الطنطاوي محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، ط2، 1991
- 161- طه عبد الرحمن، التواصل و الحجاج ، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، سلسلة
الدروس الافتتاحية، الدرس10، د.ط، د.ت
- 162- --- ، في أصول تجديد الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الرباط،
المغرب، ط2، 2002
- 163- ---، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ،
المغرب، ط1، 1988
- 164 - -- ، المنطق والنحو السوري، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، 1983
- 165 - طاهر سليمان حمودة، الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع،
الإسكندرية، د.ط، د.ت
- 166 - العبد محمد، النص والخطاب والاتصال، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي،
القاهرة، ط1، 1426هـ/2005
- 167- عبد الله صولة، في نظرية الحجاج: دراسات وتطبيقات، مسيكليني للنشر، تونس،
ط1، 2011
- 168- عبد الله صولة، الحجاج في القرآن الكريم من خلال خصائصه الأسلوبية، دار
الفرابي، لبنان، ط1، 2001، /ط2، 2007
- 169- عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب، القاهرة، 1998

فهرس خاص بـ

- 170- --- ، فن البلاغة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، 1405هـ/1984
- 171 - العروسي محمد خالد عبد القادر، دلالة السياق وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، د.ط، د.ت
- 172- عزوز أحمد، المدارس اللسانية، دار آل الرضوان، وهران، الجزائر، ط2، د.ت
- 173 - العزاوي أبو بكر، الخطاب والحجاج، مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت، لبنان، ط1، 2010
- 174- -- -، اللغة والحجاج، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1426هـ/2006
- 175- عشير عبد السلام، عندما نتواصل نغير: مقارنة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، دار إفريقيا الشرق، المغرب، 2006-
- 176- عكاوي إنعام فوال، المعجم المفصل في علوم البلاغة: البديع والبيان والمعاني، مراجعة: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1417هـ/1996
- 177- العمري محمد، البلاغة العربية: أصولها وامتداداتها، دار إفريقيا الشرق، المغرب، 1999
- 178 - ---، البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول، دار إفريقيا الشرق، المغرب، 2012
- 179- ---، في بلاغة الخطاب الاقتاعي: مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية، دار إفريقيا الشرق، المغرب، ط2، 2002
- 180- عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدامى والمحدثين، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1، 2007
- 181- فان دايك، النص والسياق: استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة: عبد القادر قنيني، دار إفريقيا الشرق، المغرب، 2000

فهرس خاص بـ

- 182- الغلاييني مصطفى، جامع الدروس العربية، مراجعة وتنقيح: عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، بيروت، ط28، 1414هـ/1993
- 183- الفقي صبحي إبراهيم، علم اللغة النص بين النظرية والتطبيق، دار قباء، القاهرة، 1421هـ/2000
- 184- فليب بروطون، الحجاج في التواصل، ترجمة: محمد مشبال، عبد الواحد التهامي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2013
- 185- فيليب بروطون وجيل جوتيه، تاريخ نظريات الحجاج، ترجمة: محمد صالح ناحي الغامدي، مركز النشر العلمي، السعودية، ط1، 1432هـ/2011
- 186- فولفانج هاينه من وديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ترجمة: فالح بن شبيب العجمي، مطبعة جامعة الملك سعود، 1419هـ/1999
- 187- كوليزال كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، دار دجلة، عمان، ط1، 2009
- 188- اللبدي محمد سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1405هـ، 1985
- 189- لاشين عبد الفتاح، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند الجرجاني، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، د.ط، د.ت
- 190- لوديفنج فتجنشتاين، تحقيقات فلسفية، رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، المكتبة الانجلو مصرية، 1968
- 191- المتوكل أحمد، الخطاب المتوسط: مقارنة وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات، دار الأمان، الرباط، د.ط، د.ت
- 192- ---، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان، الرباط، 2001

فهرس خاص بـ

- 193- ---، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، ط1، 1426هـ/2007
- 194- ----، الوظائف التداولية في اللغة العربية، الدار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1405هـ/2001
- 195- محسن علي عطية، الأساليب النحوية: عرض وتطبيق، دار المناهج، عمان، الأردن، ط1، 1428هـ/2007
- 196- ماري نوال غاري بريور، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، ترجمة: عبد القادر فهيم الشيباني، سيدي بلعباس، ط1، 2007
- 197- محمد أحمد خيضر، قضايا المفعول به عند النحاة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2003
- 198- مختار أم السعد حياة، تداولية الخطاب الروائي: من انسجام الملفوظ إلى انسجام التلفظ، دار كنوز المعرفة، عمان الأردن، ط1، 2015
- 199 - مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دمشق، 2013
- 200- المسيري منير محمود، دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم، دراسة تحليلية، تقديم: عبد العظيم المطعيني، علي جمعة، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1426هـ/2005
- 201- ميشال زكرياء، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة،: الجملة البسيطة، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط2، 1406هـ/1986
- 202- أبو المكارم علي، الجملة الاسمية، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1، 1428هـ/2007
- 203- أبو المكارم علي، الجملة الفعلية، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1، 1428هـ/2007
- 204- مهدي المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ/1986

فهرس خاص بـ

- 205- ---، قضايا نحوية، المجمع الثقافي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2002
- 206- الميداني عبد الرحمن حسن حنبكة، البلاغة العربية: أسسها وعلومها وفنونها، دار القلم، دمشق، ط1، 1996
- 207- ميلز سارة، الخطاب، ترجمة: هبد الوهاب علوب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2016
- 208- نعوم تشومسكي، البنى النحوية، ترجمة: يوثيل يوسف عزيز، مراجعة: خالد الماشطة، الدار البيضاء، ط2، 1987
- 209- --- ، اللسانيات التوليدية من التفسير إلى ما وراء التفسير، ترجمة وتقديم: محمد الرحالي، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2013
- 210- نور فيركلف، اللغة والسلطة، ترجمة: محمد عناني، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2014
- 211- الهاشمي احمد، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، دار الأفاق العربية، القاهرة، ط1، 1422هـ/2002
- 212- يقطين سعيد، تحليل الخطاب الروائي: الزمن - السرد - التبئير، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط3، 1997

ثالثا: المراجع الأجنبية:

- 1- A kingsley, le grand Larousse encyclopédique, 1 volume, la rousse- , paris,2007
- 2- André martinet, éléments de linguistique générale, nouvelle édition, Arman colin, paris,1980
- 3- An drew kehler, coherence, reference and the theories of grammar, center of the study publications, Stanford, California,2002
- 4- Austin j l, quand dire c,est faire, traduction de grille lane, édition de seuil, paris, France,1970

- 5- Benveniste Émile , problèmes de linguistique générale, édition Gallimard, France, 1972
- 6- De Saussure Ferdinand, cours de linguistique générale, enag édition,1990
- 7-- Jacques moeschler, Anne reboul, dictionnaire encyclopédique de pragmatique, édition du seuil, octobre,1994
- 8- Jacques moeschler, la pragmatique aujourd'hui, département de linguistique, université de Genève

- 9- Jacobson roman, les fondations du langage, essais de linguistique générale, édition minuit,1963
- 10- jean calen, éléments de linguistique générale et de pragmatique : pour la compréhension automatique du langage : du signe au sens, fédération imag, France
- 11- jean Dubois et autres , dictionnaire de linguistique , la rousse,2001
- 12- jean marie pierrel, le trésor de la langue française informatisé : un dictionnaire de référence accessible a tous, de19 et 20 siècle, c n r s Gallimard, paris
- 13- jean Michel Adam, linguistique textuelle des genres de discours aux textes, édition Nathan,1999
- 14- John Lyons, linguistique générale : introduction a la linguistique théorique, traduction : f ; Dubois, Charlier et autres
- 15- marie Noëlle Gary prier, les termes clés de la linguistique, édition du seuil, parie,1996
- 16- Noem Chomsky, aspects of the theory of syntax, the M.I.T, press, Massachusetts institute of technologies, Cambridge,1965
- 17- Oswald Ducrot/ tzvetan Todorov, dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, édition du seuil, paris ; 1972
- 18- Oswald Ducrot, les lois de discours, crée par : pierre Bourdieu, les éditions de minuit, octobre,1998

فهرس خاص بـ

19- Paul robert, la petit robert, sous la direction de : Josette Rey-debove et Alam Rey, nouvelle éditions, millésime,2012

20- Searle ,j , sens et expression: étude de théorie des actes de langage, traduction: Joëlle Proust, paris, minuit, 1982

رابعاً: الرسائل الجامعية:

1- بورنان عمر، وظائف علامات الإعراب، رسالة دكتوراه، إشراف : صالح بلعيد، جامعة مولود معمري، تيزي وزو

2-خورديش بكر عبد الله، أمن اللبس في النحو العربي: دراسة في القرائن، رسالة دكتوراه، جامعة الموصل، 1427هـ/2006

3- العلوي شفيقة، نظرية تشومسكي في العامل والأثر: محاولة سبرها منهاجاً وتطبيقاً، رسالة دكتوراه، إشراف: الحواس مسعودي، جامعة الجزائر، 2002

4- مدني محمد، البنية العميقة بين عبد القاهر الجرجاني ونوام تشومسكي: دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير، إشراف: عمار ساسي، جامعة الجزائر، 2006/2005

خامساً: المجلات والدوريات:

1- بلخير عمر، السياق في نظرية المعرفية، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، 2، العدد21، ماي2014

2- بعداش علي، الأبعاد الحجاجية للصورة البيانية في الخطاب النبوي الشريف، جامعة محمد لمين، سطيف، 2، العدد24، جوان2017

3- بوجادي خليفة، نحو منظور تداولي لدراسة البلاغة العربية: الواقع والمأمول، جامعة سطيف، الجزائر، 1422هـ

4 - بوجمعة شتوان، الحجاج في الصورة البلاغية، مجلة الأثر، العدد الخاص: أشغال الملتقى الدولي الثالث في تحليل الخطاب، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد11، 2011

فهرس خاص بـ

- 5- بومسحة العربي، التقديم والتأخير في ضوء السياقات النحوية الوظيفية، مجلة القلم، جامعة تيارت، العدد18، يناير 2011
- 6- جودي حمدي منصور، السلام الحجاجية وقوانين الخطاب: مقارنة تداولية، مجلة مقاليد، العدد13، ديسمبر 2017
- 7- حساني أحمد، فاعلية السياق في إنتاج النص، مجلة اللغة والأدب،، جامعة الجزائر2، العدد21، ماي 2014
- 8- حمام بلقاسم، فكرة المقام في النحو العربي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد11، ماي 2007
- 9- حمدي منصور جودي، السلام الحجاجية وقوانين الخطاب: مقارنة تداولية، مجلة مقاليد، العدد13، ديسمبر 2017
- 10- السعدي عبد القادر بن عبد الرحمن، أهداف الإعراب وصلته بالعلوم الشرعية والعربية، مجلة جامعة أم القرى، ج15، ع27، جمادى الثانية، 1424
- 11- أبو شادي محمد عبد السلام، الحذف في القرآن الكريم، مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، العدد2، فبراير 2011
- 12- الشايب فوزي حسن ، تأملات في بعض الظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب، الحولية10، 13409هـ/199
- 13- عبد الله إبراهيم ، إشكالية المصطلح النقدي: الخطاب والنص، مجلة أفاق عربية، بغداد، آذار، 1993
- 14- عميروش حورية، الصورة الفنية في الحديث النبوي، مجلة دراسات لسانية، المجلد2، العدد8، جمادى الثانية 1439هـ/ مارس 2018
- 15- الغامدي محمد سعيد ربيع، العلاقة بين المعنى والإعراب في الدرس النحوي، مجلة جامعة الطائف، المملكي العربية السعودية، مج 2، ع9، 1434هـ/ أبريل 2013

فهرس خاص بـ

- 16- غماري نصيرة، إجرائية السياق في إنتاج النص، مجلة اللغة والأدب،، جامعة الجزائر2، العدد21، ماي2014
- 17- بن فضة فريدة، من يتحدى سيبويه، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، العدد19، 2008
- 18- فضل الله نور علي، ظاهرة التقديم والتأخير في اللغة العربية، مجلة العلوم الثقافية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مج12، نوفمبر 2012
- 19- لهوئمل باديس، التداولية والبلاغة العربية، مجلة المخبر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد2011،7
- 20- مقبول إدريس، البعد لتداولي عند سيبويه، مجلة عالم الفكر، العدد1، مج33، يوليو-سبتمبر 2004
- 21- أبو نواس عمر، علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية، المجلة الأردنية، مج7، العدد2، 1432هـ/2001
- 22- وسطاني يوسف، الإسناد في نمطيه النحوي والبلاغي، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد114، 1430هـ/2009
- 23- يونسى فضيلة، مفهوم المقاصد وعلاقتها بالخطاب، تناول تداولي للخطاب الثوري، المركز الجامعي، البويرة
- سادسا: مراجع الكترونية:** - عزام محمد الشريدة، الأهمية المعنوية في موضع النعت المقطوع، ملتقى أهل الحديث، الأردن، تاريخ الدخول: 2018/07/19، الساعة:19:20

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوعات
	إهداء
	كلمة شكر
أ	مقدمة
1	مدخل: حال الخطاب في الجاهلية والإسلام
2	أ- حال الخطاب في الجاهلية
3	ب- حال الخطاب في الإسلام
9	الفصل الأول: الخطاب: مصطلحات ومفاهيم
10	المبحث الأول: الخطاب: مفهومه، حقيقته، واتجاهات دراسته
10	1- مفهوم الخطاب
10	أ-1- المعاجم اللغوية العربية
12	أ-2- المعاجم غير العربية
14	ب- اصطلاحا
15	ب-1- عند العرب
16	ب-2- عند الغرب
24	2 - اتجاهات تحليل الخطاب :
24	أ- عند العرب
25	ب- عند الغرب
27	المبحث الثاني: الخطاب وعلاقته باللغة: الشروط والأهداف
27	1- الخطاب وعلاقته باللغة
33	2- قوانين وقواعد التخاطب
36	3- أهداف الخطاب
38	المبحث الثالث: الخطاب بين السياق والإستراتيجية
38	1- الخطاب والسياق
38	أ- مفهوم السياق
39	ب- أنواع السياق
44	ج- أهمية السياق في إنتاج الخطاب وعلاقته بفهمه

فهرس الموضوعات

46	2- الخطاب والإستراتيجية:
46	أ- المفهوم العام للإستراتيجية
47	ب- مفهوم الإستراتيجية في الخطاب
48	ج- الكفاءة اللغوية وعلاقتها بالخطاب
50	3- أنواع الاستراتيجيات ومعايير تصنيفها
51	أ- الإستراتيجية التضامنية
52	ب- الإستراتيجية التوجيهية
52	ج- الإستراتيجية التلميحية
52	د- الإستراتيجية الإقناعية
53	4- العوامل المؤثرة في اختيار الإستراتيجية
54	أ- السلطة: مفهومها وعلاقتها بالخطاب
56	ب- المقاصد وأهميتها في التخاطب
58	الفصل الثاني: إستراتيجية الإعراب والحركات الإعرابية
59	المبحث الأول: الإعراب: مفهومه، نشأته، أهدافه
60	1- حد الإعراب
60	أ- لغة
61	ب- اصطلاحا
61	ب-1- عند العرب القدامى
62	ب-2- عند المحدثين
63	2- سبب التسمية
64	3- أسباب نشأة علم الإعراب
65	4- أهداف علم الإعراب
67	5 - آراء الدارسين حوله
76	المبحث الثاني: تجليات المسائل النحوية والإعرابية وأبعادها عند النحويين
76	أولا: المسائل الشكلية
83	ثانيا: المسائل المعنوية والتركيبية
84	أ- مفهوم الكلام
84	ب- مفهوم الجملة

فهرس الموضوعات

88	ثالثا: المسائل المتعلقة بالعلاقات داخل التركيب
88	* الإسناد
99	المبحث الثالث: أثر الإعراب والحركات الإعرابية في البلاغة
110	الفصل الثالث: إستراتيجية التقديم والتأخير
111	المبحث الأول: إستراتيجية التقديم والتأخير بين أسباب الوضع وأهداف الخطاب
111	أولا: مفهوم التقديم والتأخير
111	أ- لغة
113	ب- اصطلاحا
115	ثانيا: أسباب التقديم والتأخير
115	أ- الأسباب النحوية
117	ب- الأسباب البلاغية
120	ثالثا: موانع التقديم والتأخير
121	1- موانع التقديم والتأخير عند النحويين
123	2- موانع التقديم والتأخير عند البلاغيين
124	رابعا: أقسام التقديم والتأخير
127	خامسا: فائدة إستراتيجية التقديم والتأخير ورأي العلماء فيه
128	أ- رأي النحويين واللغويين عامة
129	ب- رأي البلاغيين والأدباء
132	المبحث الثاني: تجليات إستراتيجية التقديم والتأخير في الجملة العمدية
132	- أولا: إستراتيجية التقديم والتأخير من منظور النحويين مفهوم الجملة النواة وأهميتها:
134	1- الجملة الاسمية: ماهيتها وعناصرها
137	1-1- ماهية المبتدأ والخبر
137	أ- المبتدأ
138	ب- الخبر
139	1-2- أحكام المبتدأ والخبر ومعايير الترتيب الأصلي
140	أ- وجوب رفع المبتدأ والخبر

فهرس الموضوعات

140	ب- وجوب جعل المبتدأ معرفة والخبر نكرة
142	ج- وجوب تقدم المبتدأ وتأخير الخبر رتبة
146	2- مفهوم الجملة الفعلية:
147	أ- الفعل
148	ب- الفاعل
154	3 - مخالفة نظام الترتيب في الجملة الاسمية
156	* الحالة الأولى: وجوب تقدم المبتدأ على الخبر
159	* الحالة الثانية: وجوب تقدم الخبر وتأخير المبتدأ
162	* الحالة الثالثة: جواز التقديم أو التأخير بين المبتدأ والخبر
164	ثانيا: التقديم والتأخير من منظور البلاغيين
164	أ- اعتماد الرتبة في الجملة الاسمية
168	ب- العدول عن الرتبة في الجملة الاسمية
176	المبحث الثالث: تجليات إستراتيجية التقديم والتأخير في الجملة الفضلة
176	- مفهوم الفضلة وأهميتها عند النحويين
179	1- المفعول به
192	2- الحال
197	3- الظرف
198	4- التوكيد
201	5- متعلقات الفعل الأخرى
202	أ- النعت
203	ب- التمييز
205	ج- البديل
208	الفصل الرابع: إستراتيجية الحذف
209	المبحث الأول: إستراتيجية الحذف بين الأسباب والأهداف
209	أولاً: مفهوم الحذف
209	1- الحذف عند العرب القدامى
209	أ- لغة
210	ب- اصطلاحاً

فهرس الموضوعات

212	2- الحذف عند الغربيين
212	أ- لغة
212	ب- اصطلاحا
213	ثانيا: أسباب الحذف وأنواعه
214	أ- الحذف في المستوى الصوتي
216	ب- الحذف في المستوى الصرفي
216	ج- الحذف في المستوى النحوي والتركيبى
217	د- الحذف في المستوى العروضى
220	ثالثا: شروط الحذف وأسس تقدير المحذوف
227	رابعا: أغراض الحذف وأراء اللغويين فيه
232	المبحث الثاني: تجليات إستراتيجية الحذف في الجملة العمدة
232	توطئة
233	أولا: الحذف في الجملة الاسمية
235	أ- حذف المبتدأ
239	ب- حذف الخبر
242	ثانيا: الحذف في الجملة الفعلية
242	أ- حذف الفعل
253	ب- حذف الفاعل
262	المبحث الثالث: تجليات إستراتيجية الحذف في الجملة الفضة
262	توطئة
265	1- حذف المفعول به
269	2- حذف المستثنى
270	3- حذف الظرف
271	4- حذف المعطوف والمعطوف عليه
271	5- حذف الصفة والموصوف
272	6- حذف المضاف والمضاف إليه
278	7- حذف الجمل (الحذف التركيبى)
282	الفصل الخامس: إستراتيجية الحجاج وأفعال الكلام
283	المبحث الأول: حجاجية الخطاب التواصلى

فهرس الموضوعات

283	1- التواصل كمبدأ في الخطاب
283	أ- التواصل في النحو
284	ب- التواصل في البلاغة
289	2- الخطاب والحجاج
290	* مفهوم الحجاج
291	1-2- ماهية الحجاج من منظور العرب القدامى
291	أ- لغة
292	ب- اصطلاحا
293	2-2 - ماهية الحجاج عند المحدثين العرب
295	2-3- الحجاج عند الغرب
295	أ- لغة
295	ب- اصطلاحا
298	3- خصائص الحجاج وأشكاله وأنواعه
302	4- الحجاج والسلم الحجاجي
305	المبحث الثاني: تجليات إستراتيجية الحجاج وأبعاده عند النحويين
305	* توطئة
306	1- الحاجة الاستدلالية عند النحويين
306	2- أركان الحجاج
307	أ- السماع
311	ب- القياس
312	ج- التعليل
312	3- خصائص الاستدلال النحوي
315	4- حجج النحويين
317	- الحجاج بالعلامة
319	- الحجاج بالحدّ (التعريف)
322	- الحجاج بالتقسيم (الكم)
323	- الحجاج بالشواهد
324	- الحجاج بالإجماع (الكثرة)
326	- الحجاج بالتعليل

فهرس الموضوعات

327	- الحجاج بالأصل والفرع
329	- حجاج التمثيل
330	- حجاج الرأي المتقرد
331	- حجاج الحال ودلائل الأحوال
334	المبحث الثالث: تجليات إستراتيجية الحجاج وأبعاده عند البلاغيين
334	1- الحاجة إلى الحجاج في البلاغة
335	2- البلاغة والمنطق والفلسفة
339	3- بلاغة وفلسفة الحجاج البلاغي
340	4- صور الحجاج في البلاغة العربية
340	- الحجاج بالتعريف والحد
341	- الحجاج بالتمثيل
341	- الحجاج بالتعليل
342	- الحجاج باللفظ والحجاج بالمعنى
343	- الحجاج بالبيان
347	أ- المجاز
355	ب- الاستعارة
359	ج- الكناية
365	د- التشبيه
373	المبحث الرابع: إستراتيجية أفعال الكلام وأبعادهما عند النحويين والبلاغيين
373	1- لمحة موجزة عن نظرية أفعال الكلام
376	2- سلطة اللغة وسلطة الخطاب
376	3- سلطة المخاطب والمخاطب
377	4- تجليات أفعال الكلام وأبعادهما عند النحويين والبلاغيين
377	أ- النحويون
384	ب- البلاغيون
397	- خاتمة
405	- فهارس البحث
406	- فهارس قائمة المصادر والمراجع
429	- فهارس الموضوعات

Résumé :

Cette étude est étiquetée avec «**les stratégies du discours et des ses dimensions délibératives entre les grammairiens et les rhétoriques du deuxième au cinquième siècle immigré** ». Relever les secrets de discours linguistique arabe et explorer la précision et la spécificité de soustraction de diverse questions et stratégies pour faire de discours correct et une déclaration grammaticale et logique . en tenant compte des manifestation de la loi des grammairiens et des rhétoriques et de leurs dimension de la circulation en prenant note des similitudes et des différences entre eux .

En adoptant la problématique suivante :

*Dans ce qui de reflète dans la circulation du discours linguistique lorsque les grammairiens et rhétorique ?

Pour cela, nous avons essayé de suivre l'approche intégrative, par la suivi de l'approche comparative analytique et descriptives historique, ainsi que l'utilisation de mécanismes d'analyse analytique .

Nous avons également identifié le plan de recherche suivante : introduction- cinq chapitre- conclusion

- **Introduction** : En parler de les raisons et les objectifs du choix de la matière ainsi que le programme suivi par les objectifs de l'étude que l'on souhaitait atteindre .

-l'introduction sous le titre du « **l'Etat du Discours dans l'ignorance et l'islam**», nous avons tenté de broser un tableau générale de la circulation du discours dans le pré- islam et l'islam avant le début des travaux sur l'étude de la théorie et la neutralisation de développements de ses actifs.

- Le premier chapitre, caractérisé par : «**Discours : termes des concepts**» , a été consacré a ce que le discours des anciens arabes et des occidentaux met en lumière sur la recherche de vérité du terme,

caractérisé par une oscillation dans sa définition : être excité et présente dans différents domaines connaissance. Essayer de nous donner une définition précise. De là, nous avons souligné les tendances de ces études parmi les arabes et les occidentaux afin de faire ressortir les similitudes ou les différences entre eux.

Ensuite, la relation entre discours et la langue dans les termes et les règles de la communication d'une part, et les objectifs de discours de l'expéditeur. Notre travail consiste à démontrer la relation entre le discours et le contexte et son importance dans sa production et sa compréhension.

Ensuite la relation entre le discours et les stratégies adoptées par le locuteur, ainsi que les types et les facteurs qui les affectent, tels que l'autorité et la destination. Expliquer la relation entre le discours et la compétence et la valeur linguistique de ce dernier dans la réalisation des objectifs du discours .

- Alors que nous consacrons le deuxième chapitre, qui est marqué par : **«la stratégie des mouvements et mouvements arabes»**, à parler de l'expression en termes de stratégie rhétorique nécessaire, nous avons montré le concept d'expression dans les arabes anciens et modernes et expliqué la raison de son appellation, ainsi que les raisons de sa création en tant que science à part entière . Ensuite, expliquer les objectifs de la science des expressions et opinions des chercheurs autour d'elle.

Tous cela nous permet de mettre en évidence les manifestations des questions grammaticales et syntaxiques chez les grammairiens afin de présenter leurs dimensions formelles et morales des synthétiques en parlant du discours et de phrase et de l'importance de chacun .

Nous avons conclu avec une déclaration sur l'impact et l'importance de la stratégie d'expression et de mouvements dans la rhétorique et sur la manière de les servir.

- Tandis que le troisième chapitre est caractérisé par « **la stratégie de soumission et de retard** » pour parler de la nature de la soumission et de retard ainsi que de ses causes grammaticales et rhétoriques, puis empêchement la soumission et le retard lorsque les grammairiens et balagain. Et puis la discussion de ses sections et de ses points de vue des scientifiques car c'est une stratégie pour atteindre les objectifs de la communication et de la communication. Dou la discussion sur les manifestations de la stratégie d'introduction et de retard dans phrase de noyau afin de terminer la nature et les éléments et l'importance, et de traiter de l'adoption de la disposition et de courtage en tant que stratégie pour les objectifs dans les peins nominales et réelles. au sein de règles grammaticales et de critères et de conditions contextuels différents, ainsi que de correction et intégrités linguistique, cela est du à l'adoption de l'arrangements puis à l'ordre et à l'exclusion de chaque.

Nous avons ensuite abordé cette question en évoquant les manifestations de la présentation et le retard de la phrase de la vertu, en indiquant en quoi elle consiste puis en soulignant l'importance de l'introduction de certains des éléments présentées et de leur fin, tels que le complément d'objet direct, situation, circonstance, l'adjectif et le décrit, affirmation ; etc...

- Au chapitre quatre, intitulé « **stratégie de suppression** », nous avons expliqué l'ampleur de l'adoption de la suppression en tant que stratégie rhétorique permettant de prendre position sur les raisons et les objectifs de système. En s'efforçant de clarifier la nature de la suppression des anciens arabes et de occidentaux sous ses aspects linguistique et théologique, avec différents niveaux de suppression en fonction des objectifs de l'orateur, l'accent étant mis davantage sur le niveau structurel. Ce dernier, qui a permis la présentation des différentes conditions des suppressions et la base de l'évaluation du supprime en termes de règles de communication nécessaire aux fins de suppression et de linguistique. A partir duquel nous avons abordé les manifestations de suppression en tant que stratégies adoptées dans la

phrase par suppression nominale, en mettant l'accent sur la suppression de débutant et des actualités et ailleurs. Puis la suppression dans la phrase verbale en mettant l'accent sur la suppression du verbe et de l'acteur et leur éloignements du point de vue des grammairiens et des rhétoriques. Nous avons ensuite abordé la présentation des suppression en tant que stratégie adoptée dans le monde en mentionnant certaines de ses suppression ; tels que l'effet qui exclu enveloppe, description, les ajoutés et les phrases syntaxiques .

- Quand au cinquième et dernier chapitre qui nommé «**la stratégie de l'argumentation et l'acte de parole**», nous avons traité de la caractéristique de la communication en tant que discours de basse .

Taraq a introduit la communication dans grammaire, puis dans la rhétorique de l'impact de la relation de communication avec les arguments les titants ont introduit la communication en syntaxe , puis en éloquence. En éclairer sur l'impact de l'appel aux arguments sur l'exposition aux caractéristique des arguments et l'importance d'adopter l'argumentation . ensuite on a parler des manifestation des arguments comme d'un défi rhétorique aux grammairiens et de leur distance en se concentrant sur leur besoin de preuve . et les pileurs des arguments de l'ouïe, la mesure, l'explication et l'importance de chaque coin. Nous avons ensuite présenter les propriétés grammaticales, cela a été suivi de la présentation de l'argumentation en tant que stratégie adopté par le balaghein et de exclusion de dernier par le besoin d'argumentation en rhétorique et ensuite clarifier ses bases a travers la relation de rhétorique et de logique et de philosophe de l'argumentation. Il a mentionné les types des différents argumentations dans la rhétorique arabe en soulignant les arguments, tels que métaphore, métaphore , comparaison.

Et conclu le chapitre avec une autre stratégie très pertinente pour l'argumentation sont des actes de langage, au cours de la présentation d'un bref aperçus de la théorie des actes de langage chez les occidentaux, en termes de concept et de base , a travers laquelle nous

avons expliqué l'autorité du langage et de discours et des parties au discours. Et sa relation au acte fait, puis aux manifestations des actes de langage en termes de stratégie est une surprise a la fois pour les grammairiens et les rhétoriques.

- **La conclusion** de la recherche est un lien et la présentation de la plupart des résultats comme suit :

* L'interité de la parole au sein des structures internes et externes en mettant l'accent sur la relation les unit, car elles sont en interaction constante et son soumises a un contexte et a un lieu complets.

* Les grammairiens et les linguistes sintérisaient a la parole et la communication dans les conditions propices a leur réussite, ces conditions sont : la clarté – intention- généralité- quantité- la façon

* Adopter les stratégies de discours sur des objectifs de communications, derrière chaque stratégie adoptée par locuteur but et but.

* Attention portée a la signification et a l'intention de la communication comme point centrale de chaque discours et attention portée a tous les éléments de la circuit de communication .

* Le travail des grammairiens et des rhétoriques permis de broser un tableau général et complet de la réalité du discours de langue arabe et des conditions de communication , parce que la grammaire et l'éloquence sont complémentaires et unis .